جـــامعـــة فرحـــات عبـــاس-سطيـــف-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

# التدهور البيئي واشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد

مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في القانون العام-تخصص-

حقوق الإنسان والأمن الإنساني

**الطالبة:**

*بطـاش عبلـة*

**إشراف:**

**الأستاذ الدكتور:**

غضبان مبروك

**لجنة المناقشة:**

الأستاذ الدكتور: برقوق أمحند، أستاذ بكلية العلوم السياسية ، جامعة الجزائـــر،رئيســـا

الأستاذ الدكتور،غضبان مبروك،أستاذ بكلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة مشرفا

الأستاذ الدكتور:زواوي موسى، أستاذ بكلية العلوم الاقتصادية ،جامعة سطيف ،..ممتحناً.

**تاريخ المناقشة**

**2014//06/18**

***السنة الجامعية 2014/2013***

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى:" وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَ حَمَلْنَاهُمْ فِي البَرِّ وَالبَحْرِ وَ رَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً."

سورة الإسراء الآية (70)

UNIVERSITE SETIF2

تم بحمد الله وفضله

# قائمة أهم المختصرات

## أولا: باللغة العربية

| المختصـــر | المعنـــــــى |
|---|---|
| ج.ر.ج.ج | الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية. |
| د.ت.ن | دون تاريخ النشر. |
| د.د.ن | دون دار النشر. |
| د.س.ن | دون سنة النشر |
| د.م.ن | دون مكان النشر. |
| د.م.ج | ديوان المطبوعات الجامعية. |
| د.ج | دينار جزائري |
| ط | الطبعة. |
| ص | الصفحة. |
| ص ص | من الصفحة إلى الصفحة |

## ثانيا: باللغة الفرنسية.

| ABRIVIATION | SENSE |
|---|---|
| OMS(who) | World Health organization |
| PEH | Protection of Human Environment |
| PNUE | programme des Nations Unies pour l'environnement |
| CIRC | Centre de recherche sur le danger |
| PCP/ PNUE/OMS | Programme Commun des Nations Unies pour l'environnement et L'organisation mondiale de la Santé. |
| FAO | Organisation des Nations Unies pour l'Alimentation et l'Agriculture. |
| WB/BM | WB/BM: World Bank /Banque Mondiale |
| OCDE | Organisation de Coopération de Développement Economiques. |
| CNACE | Commission Nord-Américaine de Coopération Environnementale. |
| EPA-US | Environmental Protection Agency- United States. |
| CDC | Center for Diseases Control. |
| NCEH | National Center for Environmental Health. |
| NIESH | National Institute of Environmental Health Sciences |
| NIOSH | National Institute for Occupational Safety an Health |
| NLM | National Library of Medcine |
| HC | Health Canada |
| EC | Environment Canada |
| CCHST | Centre Canadien de Hygiène et de Sécurité au Travail. |
| CSST | Commission de Santé et de Sécurité au Travail. |
| IRSST | Institut de Recherche Robert-Sauvé en santé et en sécurité du travail. |
| INSPQ | Institut national de santé publique du Québec. |
| MENV | Ministère de l'Environnement du Québec. |

| | |
|---|---|
| INVS | Institut de veille sanitaire. |
| Reseau Sentinelles | Reseau Sentinelles |
| IFEN | Institut Français de l'environnement. |
| INERIS | Institut national de l'environnement industriel et des risques. |
| **MSF** | MEDECIN SANS Frontières. |
| **ALENA** | Accord de Libre Echange Nord-Américain |
| **ANAC** | Accord Nord-Américain de Coopération dans le Domaine de l'environnement. |
| **CCE** | Commission de Coopération Environnementale |
| **EUROHEIS** | European Health and Environment Information System for Risk Assessment and Disease Mapping. |
| APHEKOM | Improving Knowledge and communication for decision making on Air pollution and Health in Europe. |
| **EUROSUN** | Quantification of sun exposure in Europe and its effects on Health. |
| **EuroHEAT** | European Health and Environment ALERTE . |
| **CEPCM** | **Centre Européen de prévention et de Contrôle des maladies** |
| PHEWE | Assessment and Prevention of acute Health Effects of Weather Conditions in Europe. |
| **cCASHh** | Climate Change and Adaptation Strategies For HUMAN Health in Europe. |
| **SIDA/VIH** | **S**yndrome **A**cquired **I**mmuno **D**éficitaire **A**cquis |
| **OP.CIT** | **O**uvrage **P**récédemment **Cité** |
| **P** | **P**age |

يقول الأصفهاني في مقدمة معاجم الأدباء:

" إنني رأيت أنه لا يكتب إنسان كتاب في يومه إلا قال في غده، لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا لكان أجمل.

وهذا من أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر."

# إهداء

الهي لا يطيب القلب إلا بشكرك،والنهار إلا بطاعتك ،ولا تمر اللحظات إلا بذكرك على هذا أشكرك على تيسير أمري وتسهيل دربي .

ويا من أحمل اسمك بكل فخر ومن يرتعش قلبي لذكرك أهديك هذا البحث يا أبي رحمك الله.

و يا من أرضعتني الحب والحنان ورمز الحياة وبلسم الشفاء وذات القلب الناصع بالبياض، وينبوع الصبر والأمل،ومن كانت في الوجود بعد الله ورسوله أمي العالية.

ومن كان سندي وملاذي بعد الله وأثروني على نفسهن وعلموني علم الحياة وأظهرن لي ما هو أجمل من الحياة ،ومن كنا عونا في بحثي ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف في طريقي وزرعن التفاؤل في دربي وقدمن المساعدات والصبر لي أختايا لمن بذلك كل الشكر وبالأخص قرة عيني "نوال"و روح حياتي.

إلى زوجي العزيز.

**إلى كل من ساعدني...**

**إلى كل من ينادي بحقوق الإنسان وأمنه.....**

**عبلة بطاش**

# شكر وتقدير

بداية فإنني أشكر الله– عز وجل– أن وفقني بإرادته ومشيئته إلى إتمام هذا البحث ،فلقد أمدني– سبحانه – بمدد من عنده، وأعانني– بفضله وكرمه– على البحث والدراسة حتى انتهيت من إعداد هذا البحث فله الحمد والشكر.

وانطلاقا من قول رسول الله عليه السلام :" لا يشكر الله من لا يشكر الناس"

( رواه أبو داود، والترميذي .)

فإنه يسعدني ويشرفني في هذا المقام أن أتوجه أولا بخالص شكري، ووافر تقديري واحترامي لأستاذي المشرف " الدكتور غضبان مبروك" على ما خصصه لي من وقت ومساعدة.

كما أشكر بقية أساتذتي الأفاضل على مساهمتهم في تكويني وعلى جهدهم الكبير كل واحد باسمه"الدكتور مويسي بلعيد"،الدكتور برقوق محند"،الدكتور قشي الخير"،الدكتورة عواشرية رقية".

كما أشكر كل من كان له إسهام بصورة ما في مساعدتي.

جزى الله الجميع عني خير الجزاء.

قال الله تعالى:((وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ.))

صدق الله العظيم

سورة الأعراف/85

إذا كانت البيئة هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويضمّ العناصر الثلاثة، الماء والهواء والتراب،وما أُقيم عليها من منشآت عبر التاريخ ،فإنّه يصبح من الحتمي حمايتها من كل أنواع التّدمير التي تصيبها أو تصيب أحد عناصرها،ومما يؤسف له أن المتسبّب الأكبر في تدهور البيئة هو الإنسان،من جراء ما يصدره من أفعال سواء كانت بفعل نشاط ايجابي أو سلبي ،أو كانت بفعل نشاط عمدي أو عن إهمال ،وهذا ما عبر عنه **القرآن الكريم** في **الآية (41)من سورة الروم حيث قال الله عزّوجلّ:ظَهَـرَ ٱلْفَسَـادُ فِـيْ ٱلْبَـرّ وَالْبَحْـر بِمَـآ كَسَبَتْ أَيْـدِيْ ٱلنَّـاْس لِيُذِيْقَهُمْ بَعْضَ ٱلَّذِيْ عمِلُواْ لَعَلّهُم يَرْجِعُـوْنَ"**،وهو تعبير صادق عن واقع حال البيئة في وقتنا وما أصابها من تدهور وفساد وتلف.

كما لا يخفى علينا جميعا، أن هذا التدهور الذي أصاب البيئة حدث نتيجة لعدة عوامل منها، عامل النهضة الصناعية التي سادت معظم أنحاء العالم حيث نشطـت الدول الصناعية في توجيه تنميتها نحو الاستنزاف والاستغلال غير الرشيد لمواردها الطبيعية من تربة وماء وهواء ومعادن ومصادر الطاقة، وهي كلها موارد سخرها الله عز وجل للإنسان لتكفل له مقومات حياته.

كذلك لا ننكر أن التدهور أصاب كل ما تحتويه البيئة من موارد طبيعية وكائنات نباتية وحيوانية،وانعكست آثاره السلبية على أمن الإنسان نفسه وهو المتسبب الأول في إحداث وإنشاء المنشآت التي تصدر عنها ملوثات خطيرة من إشعاعات نووية ،كما حدث للمفاعل النووي بتشرنوبيل عام 1986،من أدخنة وغازات سامة وما حدث في الكويت بسبب حرق آبار البترول على اثر حرب الخليج الأولى لتحرير الكويت عام 1991.

ومثله كذلك ما يسبّبه النظام الإنتاجي والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية سواء المتجددة منها أو غير المتجددة من آثار على البيئة ،ناهيك عن مخلفات الفقر على البيئة حيث تستغل الدول الفقيرة الأراضي الزراعية إلى أقصى حد،ويضاف إلى كل ذلك ما يحدث للتربة من تلويث بالمواد الكيماوية من أسمدة ومبيدات حشرية،وتدمير للغابات لسد احتياجات الصناعة في العديد من مناطق العالم ذات اللون الأخضر، الشيء الذي أدى إلى أضرار بيئية خطيرة شملت كل الدول دون استثناء،والشاهد على ذلك الثقب الذي حدث في طبقة الأوزون من خلال ارتفاع نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو وارتفاع درجة حرارة الكرة الأرضية أو ما يسمى بالانبعاث الحراري.

وأمام هذا التوسّع في الأسباب للتدهور البيئي توسعت أيضا مظاهرهـــي الأخرى، إلى درجة أن أصبحت ظاهرة بيئية عالمية احتلّت قسطا واسعا من اهتمام دول العالم ابتداء من ستينيات القرن الماضي،خاصة‘ نظرا‘ لما أفرزته الظاهرة من مشاكـل هدّدت أمـن الإنسان لاسيما الصحي، بفعل ما خلفته الملوثات من تدهور في الهـواء والتربة والمياه.

والجدير بالذكر‘ أن علماء البيئة وخبراءها كانوا قد تنبئوا منذ الستينيات من القرن الماضي بتلك الأخطار التي سوف تهدد البيئة وتلحق الأضرار الجسيمة بها،فعقدوا الملتقيات والندوات إلى أن توصّلوا إلى عقد مؤتمرات دولية كان أولها مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة في **استوكهولم** بالسويد،عام1972 وقد اهتمت أشغاله برسم السياساتوبحث الإجراءات والوسائل الكفيلة بحماية البيئة،ثم تلاه انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني **بريوديجا نيرو بالبرازيل** عام1992،والمعروفة "بقمة الأرض" وقد تمخض عنه إبرام اتفاقية التنوع البيولوجي.

هكذا فقد تواصلت الجهود الدولية دون هوادة فعقد **"مؤتمر جوهانسبورغ"** بجنوب إفريقيا في أوت2002، هذا إلى جانب مؤتمرات أخرى منها:**"مؤتمركوبنهاغن"**حول التغيرات المناخية المنعقد في 2010، مستتبعا **"بقمـة كـانكـون** لمكافحـة التغير المناخي"المنعقدة بالمكسيك في ديسمبر 2010 حيث أثارت هي الأخرى مشكلة تغيّر المناخ ومدى التزام الدول لمكافحة ظاهرة التغير المناخي، إضافة إلى مؤتمري **دربانوريوديجانيرو +20** المنعقدين سنة 2012، كما أنه لا يمكن إنكار الدور الذي لعبته المنظمات الدولية والإقليمية في وضع قواعد القانون الدولي للبيئة بتبني الاتفاقات والمعاهدات الدولية والإقليمية لحماية البيئة والتي تشكل مصدرا لكل التشريعات الداخلية بالنسبة للدول المصادقة عليها.وعليه فأمام مختلف هذه الجهود والتي تتراوح بين ما هو ذات المستوى الوطني ،وما هـو ذات المستوى الإقليمي وصولا إلى المستوى العالمي ،يمكن اعتبارها-الجهود- أساسا للفت الانتباه والإدراك والتّحسيس بأهمية البيئة وخطورة ما يعانيه الأمن الإنساني خاصة الأمن الصحي للأفراد من ويلات التدهور البيئي وكل ذلك بهدف الوصول إلى وضع قواعـد قانونية تساهم في حلّ المشاكل التي تتعرّض لها البيئة في الحاضر والمستقبـــل.

و في الحقيقة، فإن مسألة حماية البيئة كانت وطنيّة قبل أن تكون دولية، فالحمايـة الدولية جاءت لتكملة الجهود المبذولة من طرف الدول على المستويات الداخلية في مجال حماية البيئة وحقوق الإنسان،ومن ثم دعت الضرورة إلى تكريس مفهوم البيئـــة عالميا،حيث أصبح واضحا أن البيئة لا تعرف حدودا جغرافية ولا حدود قانونية ولا حدود سياسية،وما كارثة انفجار مفاعل تشرنوبيل بأكرانيا عام1986،وزلزال تسونامي باندونيسيا2008، واليابان2011 والجفاف في السودان،الفياضان 2011في أستراليا ،إلا دليل على ذلك. هذه الأحداث وغيرها كانت وراء اتساع مجالات الدراسات البيئية على المستويات المختلفة(وطنية و دولية)،ومن جوانب متعددة (سياسية,قانونية,اقتصادية، اجتماعية وصحية...)،وشهد موضوع التدهور البيئي الذي يهدد الأمن الإنساني زخمًا فكريًا معتبرًا، خصوصًا في الآونة الأخيرة وذلك على صعيد المواقف والافتراضات ،حول مفهوم وطبيعة ومظاهر وآثار هذه الظاهرةعلى الأمن الإنساني عموما والأمن الصحي خصوصا ،بالتالي الأمر الذي دفع بهؤلاء إلى البحث عن السبل لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام تنامي آثار الظاهرة ،فمصطلح الأمن الصحي للفرد الذي تهدده ظاهرة التدهور البيئي لا يجب حصره في الأثر الصّحي المباشر فقط ،وإنما يتعدّى هذا النطاق إلى الآثار الصّحية غير المباشرة للتدهور البيئي والتي تمسّ الأمن الإنساني في أبعاده الأخرى بالدرجة الأولى وبالتبعية تؤثر على الأمن الصحي للفرد وهو أمر منطقي ،كون أبعاد الأمن الإنساني متكاملة وغير مجزأة وكل بعد يؤثر ويتأثر بالبعد الآخر أي ما يُسميه الباحثين في مجال الدراسات الأمنية بالطّبيعة التداخلية والشمولية للأمن الإنساني[1]، وعلى اعتبار أن موضوع الأمن الصحي للأفراد يحتل مكانة معتبرة ضمن منظومة الأمن الإنساني وحقوقه، باعتباره بعدًا من أبعاده ،إلا أنّنا قلّ ما نجد الباحثين يتناولونه في دراساتهم بالتفصيل ،وهذا ربما يعود لحداثة هذا الموضوع، أو عدم البحث فيه كلية نظرًا لرفض الدول الكبرى الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن بناء الأمن البيئي مثل :رفض التوقيع عن بعض نتائج المؤتمرات الدولية المنعقدة والمتعلقة بالأضرار البيئية على الأمن الإنساني آخرها ،مؤتمر كان كون بالمكسيك سنة2010.

غير أنه من الناحية الواقعية ،يمكن أن نلاحظ أن مفهوم الأمن الصحي قد حقق بعض النجاحات العملية ، بدءًا بتوسيع مضامينه ،حيث كان مفهوم الصّحة يحتوي فقط على الصحة الجسدية والعقلية ثم

[1] تقرير "توقعات البيئة في المنطقة العربية"، 2010،ص238.

ارتقى ليشمل أبعادًا صحية أخرى كالصحة النفسية ،والصحة الجنسية،والصحة الغذائية ،والصحة البيئية، وأحيانا تتم الإشارة في خطابات بعض الدول إلى دور حماية البيئة من التدهور في بناء الأمن الإنساني،مثل :كندا،المكسيك،فرنسا،الولايات المتحدة الأمريكية،النرويج، وقد كان لكندا الدور الكبير في إدخال مضامين الأمن الصحي في الدراسات البيئية ،معتبرة أن بناء الأمن الصحي للأفراد متوقف على بناء أمنهم البيئي الذي تهدده ظاهرة التدهور،وأبرز جهود كندا في مجال البناء الصحي للأمن الإنساني استحداث مقاربات تنصب حول الموضوع منها:مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية،مقاربة الاندماج في تسيير الموارد الطبيعية،..الخ[2]،وحاليا نجد غالبية المكتبات الجامعية تتضمن عدد معتبر من المراجع المتخصصة والمتضمنة موضوع الأمن الإنساني ،والأمن البيئي ،الأمن الصحي ،أغلبها باللغة الأجنبية.

## I. أهمية الموضوع:

تكمن أهمية دراسة موضوع التدهور البيئي من منظور حقوق الإنسان والأمن الإنساني من حيث أنه أصبح مفهوما محلّ اهتمام عالمي لما يخلّفه من آثار على الإنسان **من جهة**، ومحاولة جعل التدهور البيئي المخل بالأمن الإنساني قضية اهتمام الجيل الحالي من طرف المجتمع الدولي وحثّ الدول على معالجة هذا المشكل من **جهة ثانية**،ثم تنامي الوعي بأهمية البيئة بالنسبة للأمن الإنساني عموما والأمن الصحي خصوصا **من جهة ثالثة**،ومنه فان دراسة موضوع التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد يعدّ مساهمة في تثبيت وتكريس ودعم من الناحية النظرية، لما جاء في المؤتمرات الدولية والتقارير سواء المتعلقة بالبيئة أو بالأمن الصحي للأفراد،ولما كانت دراستنا للموضوع في المجال القانوني فهو أرقى من فكرة التثبيت بل للبحث عمليا عن أسباب ومظاهر التدهور البيئي التي تخلق إشكالية في تحقيق الأمن الصحي للأفراد، وصولا إلى البحث عن استراتيجيات تمكّن من بناء أمن صحي للأفراد من جهة وتقلّص أو تحد من حالات التدهور البيئي من جهة ثانية ،بالتالي نحقق أمنا إنسانيا عبر كل المستويات وفي مختلف الأبعاد (الصحية،البيئية،الاقتصادية،الغذائية، السياسية،الفردية،الجماعية...).

## II. مبررات اختيار الموضوع:

تتراوح مبرّرات اختيار موضوع البحث المعنون ب**"التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد"**بين نوعين من الأسباب، أولها ذاتية و ثانيها موضوعية وذلك كالآتي:

### أ/الأسباب الذاتيـــة لاختيار الموضوع:

تنبع المبررات الذاتية لاختيار الموضوع للدراسة من خلال تشويقه لأي باحث في المجال القانوني والحقوقي نظرًا لكونه يطرح العديد من التساؤلات والاحتمالات والاستفسارات ،التي قد تسهم في إيجاد حلول لأزمات كثيرة تعاني منها المجتمعات الحديثة هذا من جهة ، وكذلك نظرا لحداثته من جهة أخرى، إذ يعد موضوع الساعة ومحل اهتمام عالمي بالبيئة،بحيث أصبح موضوع الساعة تنادي به جُلّ السياسات والخطابات، فالتدهور البيئي سواء تسبّب فيه الإنسان نتيجة سعيه الدائم للبحث عن الرقي والتطور التكنولوجي والصناعي أو كان سببه الطبيعة ذاتها، له تأثير على الأمن الإنساني خاصة في بعده الصحي ،لاسيما أن الصحة هي الأكثر عرضة للهلاك من خلال كل ما يحيط بالإنسان .

[2]Gilles Forjet, Jean Lebel : « APPROCHE ECOSYSTEMIQUE A LA SANTEHUMAINE »,Dans: Environnement et santé publique :Fondements et pratiques ;Edisem ;Canada ,2003 ,Pp595-596.

**ب/الأسباب الموضوعية لاختيار الموضوع:**

إن المحدق في مجال البحث العلمي يجد أن الموضوع محل الدراسة-التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد- في جانبيه سواء فيما يتعلق بالبيئة وتدهورها أو الأمن الصحي حظيى باهتمام الجميع إذ أصبح مصطلح البيئة كأحد مفردات الخطاب العالمي والمحلي على السواء إلى جانب اهتمام الباحثين بذلك خاصة وأن الكثير من الفقهاء أشاروا إلى الصلة الموجودة بين البيئة المتدهورة والأمن الإنساني من بينهم : **"Lister Broun"،" و"Richard Falk"** وهذا في السبعينات ثم تبعهما **"عصام الحناوي"** وهو أول من استعمل مصطلح **"اللاجئين البيئيين"** ،وذهبت **"مدرسة طورونطو"**:((**Thomas Homer Dixon**و(**Paul Erlich،Rob Suart,RobertKaplon**))،إلى الإشارة بأن ندرة الموارد قد تؤدي إلى صراعات عنيفة ، ويقول كذلك (**Thomas Malithus**)بأن :"النمو السكاني جنبا إلى جنب مع تزايد الحاجة إلى غذاء قد يؤدي إلى صراعات والى ندرة الغذاء"، وهو ما قاد النقاشات إلى الوصول إلى الأمنـنة البيئية عـن طريــق(**OleWaever**)[3];ولكن تبقى هذه النقاشات خاصة بكل باحث وبمنظاره الخاص،ولما كان من الضروري العمل على توسيع الدراسات في المجالات التي تمس بحقوق الإنسان الأساسية وأمنه ،وتعميق البحث العلمي فيه سعيا لإيجاد واقتراح حلول قانونية تساعد على حماية البيئة من كل أشكال التدهور والتراجع من جهة وحماية وترقية الأمن الصحي للأفراد من جهة ثانية وبالتبعية النهوضبأبعاد الأمن الإنساني الأخرى(الأمن الاقتصادي-الفردي-الاجتماعي-السياسي،الغذائي،الثقافي..) ، من هذا المنطلق ارتأت الباحثة اختيار هذا الموضوع للبحث فيه بعمق حيث تحاول من خلاله الربط بين–التدهور البيئي-الذي تعاني منه البيئة ، و الأمن الصحي للأفراد ،وهنا تناقش أهم أسباب ،ومظاهـر وتأثيرات هذه الظاهرة -التدهور البيئي- على الأمن الإنساني وبالخصوص انعكاساتها على الأمن الصحي للإفراد، لعلهاتصل إلى نتائج و اقتراحات قد تساعد في البحث عن استراتيجيات للتعامل مع ظاهرة التدهور البيئي و ذلك بالحد أو حتى مجرد التقليص من هذا التدهور ومن ثم إمكانية بناء أمن صحي للأفراد وهكذا تكون الدراسة قد أفادت المجتمع وأضافت شيئا للبحث العلمي.

## III. إشكالية البحث:

تنطوي دراسة ظاهرة التدهور البيئي، من منظور الأمن الإنساني ،على إشكالية حقيقية تتعلّق **بالعلاقة بين أسباب التدهور البيئي** و حالات **اللاأمن الصحي للأفراد** وهو ما يقود إلى التساؤل عن كيفية تأثير تدهور البيئية على الأمن الصحي للأفراد ،وبهذا تكون إشكالية الدراسة كما يلي:

**- كيف يؤدي التدهور البيئي إلى الإضرار بالأمن الصحي للأفراد؟و أين تكمن إشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد وإستراتيجية ذلك؟**

لمعالجة هذه الإشكالية سوف يتم تضمين بعض الأسئلة المساعدة في تحليلها وهي:

-ما المقصود بظاهرة التدهور البيئي؟، وما هي أسباب حدوثها ؟،وما هي مظاهرها؟

-ما هي آثـار ظاهرة التدهور البيئي على الأمن الصحي للأفراد؟أو بالأحرى :فيما تتمثل الآثار الصحية للتدهور البيئي؟.

[3]Ben Buckland,A Climate of war,Stopping the securitization of global change ,Geneva,June2007,Pp1-2/http://Www.ipb.org/i/pdf/A_climate_of _war_stoping-the securitization of climate _change.pdf.

-كيف يؤدي التدهور البيئي إلى الإضرار بالأمن الصحي للأفراد؟وأين تكمن إشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد في ظل التدهور البيئي،وما هي الاستراتيجيات المعتمدة للتعامل مع ظاهرة التدهور البيئي ،وبالتالي بناء الأمن الصحي؟ سيتم التعامل مع هذه التساؤلات مع الإشارة إلى حالة الجزائر .

## IV. فرضيات البحث:

انعكاسا لمجموع التساؤلات المطروحة وبغرض التحكم في عملية البحث ،نقوم ببناء مجموعة من الفرضيات ترتبط بفكرة " **بناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي**"،وإمكانية تجسيده قانونيا وفعليا بهدف تحقيق أمن الفرد الصحي من جهة، وحمايته من مختلف مظاهر التدهور البيئي التي تقف عائقا أمام انتفاع الفرد بحقه في الصحة وحقوق الإنسان الأخرى،وعلى هذا الأساس نجد أنفسنا نطرح **الفرضية الرئيسية التالية:**

كلما كانت هناك إمكانية للتعامل مع آثار التدهور البيئي التي تهدد الأمن الإنساني،كلما زادت احتمالات بناء الأمن الصحي للأفراد،وضمان الانتفاع به.

وينبع عن هذه الفرضية الأساسية، ثلاثة فرضيات فرعية هامة ترتبط بآفاق ومستقبل الأمن الإنساني عامة والصحي خاصة وهي:

**-الفرضية الأولى:**

كلما كانت هناك إمكانية لحصر أسباب ومظاهر التدهور البيئي ،كلّما اتّسع نطاق بناء الأمن الصحي للأفراد.

**-الفرضية الثانية:**

كلما تزايدت وتنوّعت مظاهر التدهور البيئي ،كلما انعكس ذلك على الأمن الإنساني الصحي محليا وعالميا.

**-الفرضية الثالثة:**

كلما زاد التفكير في إيجاد حلول واستراتيجيات لمواجهة آثار التدهور البيئي، كلما أدى ذلك إلى تقوية البناء الصحي لأمن الأفراد.

## V. الإطار المنهجي للبحث:

استدعت طبيعة الموضوع استخدام مزيج من المناهج تفي بأغراضه،حيث سيتم استخدام "المنهج الوصفي" ،التحليلي ، البنائي:

**-المنهج الوصفي:**

يتولّى وصف ظاهرة التدهور البيئي،هدفه تشخيص الظاهرة،أو الكارثة الطبيعية بتحديد أشكالها،وأسبابها وآثارها على الأمن الصحي للأفراد ،ثم عرض الجوانب المتصلة بالموضوع،مع الوصف الشامل لظاهرة التدهور البيئي ومفهوم الأمن الصحي للأفراد .

**-المنهج التحليلي:**

يفرض على الباحث أن يجيد فنّ الغوص في عمق الماء لاكتشاف ما هو في باطنه ويرفض وضع معبر على قناة الماء(**القضية محل الدراسة-إشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي**) للمرور فوقها مرورا عابرا وسطحيا[4]،ونظرا لطبيعة الموضوع العلمية وعبر التخصّصية التي تستدعي تحليل الظاهرة –التدهور البيئي- والبحث في ماهيتها(**ماهية ظاهرة التدهور**

[4] عبد الرازق الباز،الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث(دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث)،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2006،ص 17.

**البيئي)**،ثم البحث عن آثار الظاهرة على الأمن الصحي خاصة والإنساني عامة ،ومن ثم اقتراح الاستراتيجيات اللازمة للتعامل مع الظاهرة بالطريقة التي تسمح ببناء الأمن الصحي للأفراد(**كيف يُبنى الأمن الصحي بالنظر إلى تداعيات ظاهرة التدهور البيئي)**،وعلى هذا الأساس وجب إتّباع هذا المنهج.

**-المنهج البنائـي:**

تمثل المدرسة البنائية أبرز النظريات في ميدان العلوم الاجتماعية ،ظهرت قديما ولعبت دورا كبيرا في العلوم الطبيعية ، وطبقت كمنهج حديثا في كافة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،غير أن أحدث مجال غزته البنائية هو مجال التربية.

ولاقت البنائية اهتماما كبيرا في النصف الثاني من القرن الماضي، حيث ظهرت كردة فعل على الوجودية التي تولدت عن الحروب العالمية،لتبحث في الحرية وعلاقتها بالمسؤولية والقلق والتمرد وتصل إلى عزلة الإنسان، وانفصامه عن واقعه وشعوره بالضياع جراء الحروب ،وبعد تغير الظروف في أوروبا وعودتها إلى السعي والبناء والتعمير، شعر المجتمع الأوروبي بالحاجة إلى الاتجاهات الفكرية الجديدة،المفتوحة ،المرنة،تساعد على البناء وتساير التقدم، فظهرت الأصوات التي تنادي بالنظام الكلي المتكامل والمتناسق الذي يوحد العلوم ويربطها ببعضها ،ومن هنا جاءت البنائية كمنهجية شاملة توحد جميع العلوم في نظام جديد،من شأنه أن يفسر الظواهر الإنسانية كلها بشكل علمي، حيث ركزت على كون العالم حقيقة واقعة يمكن إدراكها، لذلك توجهت البنائية توجها شموليا إدماجيا ينظر للعالم بأكمله بما فيه الإنسان[5].

ويقوم المنهج البنائي على افتراضين أساسيين، **الأول:**أن المعرفة يتم بناءها من قبل الأفراد و لا تكتسب نقلا عن الآخرين، **والثاني:**أن صحة المعرفة لا تنبع من كونها تطابق الحقيقة الوجودية،بل كونها نفعية،وذلك عندما تساعد الفرد"الإنسان"في تفسير ما يمر به من خبرات حياتية، أي توليد معرفة جديدة يصبح الفرد من خلالها منتجا للمعلومة لا مستهلكا لها[6].

بالتالي المنهج البنائي، هو منهج تحليلي تركيبي يعمد إلى تحليل كل بناء إلى جزئياته التي يتكون منها للكشف عن العلاقات الموضوعية التي تربطها ببعضها البعض،ثم إعادة تركيبها في بناء كلي جديد،أرقى من البناء السابق وأكثر تقدما،فالإنسان البنائي يتناول الواقع ويفككه ويحلله،ثم يقوم بتركيبه مرة أخرى[7].

كما يهتم المنهج البنائي بالمحتوى والبحث عن طبيعة المعرفة، وكيف يستخدم الفرد عقله لتعلمها كأن يحاول مع أقرانه ويتأمل ويسأل ذاته حتى يكشف بنفسه المفاهيم الرئيسية للموضوع[8].

ويظهر استخدام هذا المنهج في عملية البحث من خلال ما يلي:

لدينا معطيات كثيرة تتعلق بالأمن الصحي الذي تتهدده ظاهرة التدهور البيئي،وسنقوم من خلالها بعملية البحث في أوجه التشابه أو التنافر بين هذه المعطيات وتحليلها،ثم محاولة تركيبها في مجوع منتظم، أي محاولة حصر أسباب ومظاهر والآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي على أمن الأفراد، وهو ما سيسمح لنا بإيجاد استراتيجيات لبناء الأمن الصحي للأفراد ومن ثم بناء الأمن الإنساني

---

[5]علي بن طعنونالنعمي:"**النظرية البنائية مدخل في تطوير بيئات التعليم وتصميم التدريس**".
http://www.edu.gov.sa/portal/new/dhtml/s/2_1html

[6]علي بن طعنونالنعمي،المرجع السابق.

[7]نفس المرجع.

[8]نادية أحمد بكار:"**المعلم كمطور لمحتوى الكتب المدرسية،دراسة بين الواقع والنظري**"،الرياض،كلية العلوم الاجتماعية. http://www.al.maqha.com/t7455.html.

كلية،هذا الأخير المعبر عنه بالكل المنتظم،أي أن الأمن الصحي للأفراد يتضمن العديد من البناءات الفرعية"الأسباب،المظاهر،الآثار الصحية، وهي تمثل الشق البنائي.
فالأمن الصحي للأفراد أمام تنامي تدهور البيئة، يكون بناءه من خلال إدراك الفرد ذاته، والحكومات وكل المؤسسات الدولية لأهمية حصر أسباب الظاهرة ،والبحث عن الحلول للتعامل مع آثارها بالشكل الذي يحمي حقوق الإنسان ويضمن له أمنه الصحي.

**VI.** وعليه يجرى هذا البحث وفقا لمنهجية متكاملة،تستدعي طرح وتأصيل موضوع البحث، عبر وصف وتحليل الظاهرة وإشكالية البناء،لنصل في الأخير إلى نتيجة وحل لإشكالية الدراسة ثم تقديمها في صورة بناء جديد يهدف إلى تحقيق الأمن الصحي للفرد خاصة وتدعيم وتحفيز مسارات الأمن الإنساني وحقوق الإنسان عامة.

**VII. حدود الدراسة وصعوباتها:**

- تتراوح الصعوبات التي تقف عائقا أمام انجاز هذا البحث،بين نوعين:الأولى تتمثل في ندرة المراجع التي تناولت موضوع التدهور البيئي لاسيما من منظار حقوق الإنسان والأمن الإنساني، إذ أنه و بالرغم من تعدّد الدراسات التي أجريت في مجال البيئة فان هذه الدراسات تبقى مقتصرة على مجال الحماية من منظور قانوني بحت،أين تم التركيز على تطوير مبادئ القانون الدولي للبيئة و هذا على المستوى الدولي ،أما على المستوى الداخلي فالتركيز كان على ضرورة العمل على تطوير الدول لتشريعاتها الداخلية المتعلقة بحماية هذا التراث المشترك للإنسانية.
-أما**الصعوبة الثانية** التي تعرقل البحث في الموضوع، تتمثل في كون هذا الأخير يمثل ظاهرة طبيعية يحاول معالجتها عن طريق تكثيف جهود الإنسان، وما يقصد بالجهود هو البحث العلمي وهذا يمتاز بالبطء.
-كما أن المراجع تأتي في شكل مقالات ودوريات تصدر من حين لآخر ،وتأتي باللغة الانجليزية أما اللغة العربية فتكاد تكون منعدمة،إلا أن الباحث حاول الربط بين كل الدراسات التي أجريت تحت غطاء مفهوم الأمن الإنساني.
-قلة المراجع الخاصة بآثار التدهور البيئي على الأمن الصحي للأفراد.

**VIII. خطـــــة الدراســـــة:**

يتّصل تقسيم البحثبطبيعة الموضوع المعقدة و بهيكل البحث وبنائه من خلال نظرة أفقية لمحتواه،وسوف يأتي البحث مقسما إلى ما يلي:

- **مقدمة البحـث:**
- **<u>الفصل الأول</u>:الأمن الصحي للأفراد في ظل التدهور البيئي:مقاربـــة مفاهيميةبنائية.**

**المبحث الأول: المبحث الأول:مفهوم الأمن الصحي للأفراد.**

**المبحث الثاني: المبحث الثاني: مفهوم التدهور البيئي**

**المبحث الثالث: المبحث الثالث:نحو التجسيد القانوني للبناء الصحي لأمن الأفراد أمام التدهور البيئي.**

**المبحث الرابع: المبحث الرابع:من محاولة البناء إلى البناء الفعلي للأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي.**

- **<u>الفصل الثاني</u>:الأسباب ،المظاهر والآثار الصحية للتدهور البيئي على أمن الأفراد**

**المبحث الأول: المبحث الأول:أسبـــاب التدهـــور البيئـــــي.**

**المبحث الثاني: المبحث الثاني:مظاهـر ظاهـــرة التدهـــور البيئـــــي.**

**المبحث الثالث: المبحث الثالث:الآثـار الصحيـة لظاهـرة التدهور البيئـي على أمـن الأفـراد.**

**المبحث الرابع: المبحث الرابع:التدهـور البيئـي وتداعياته الصحّية على أمـن الأفـراد في الجزائر**

- **<u>الفصل الثالث</u>: استراتجيات بناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ ظاهرة التدهور البيئي.**

المبحث الأول: المبحث الأول:الاستراتيجيات القانونيةوالمؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

المبحث الثاني: المبحث الثاني:الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

المبحث الثالث: المبحث الثالث:الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

- **<u>خاتمة</u>:**

وسيتم تقسيم المباحث إلى مطالب وفروع بحسب ما يقتضيه عرض الفكرة ودراسة الموضوع.

إن موضوع دراستنا يستدعي الوقوف عند مفهومين، هما بمثابة مفتاحين رئيسيين في هذه الدراسة وهي:مفهوم الأمن الصحي للأفراد ،و مفهوم التدهور البيئي ،ثم الانتقال إلى"التجسيد القانوني للبناء الصحي لأمن الأفراد",و أخيرًا "البناء الفعلي للأمن الصحي للأفراد" , وذلك من خلال أربعة مباحث، في (**المبحث الأول** )،تم معالجة مفهوم الأمن الصحي للأفراد من خلال مطلبين ,حيث نُعالج في (**المطلب الأول**)," دراسة مفهوم الأمن الصحي حسب التقارير الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة"،**ثم** مفهوم الأمن الصحي للأفراد حسب تقارير منظمة الصحة العالمية(**المطلب الثاني**)،أما مفهوم التدهور البيئي الذي يرد في (**المبحث الثاني** )،فتم التعامل معه من خلال تعريف ظاهرة التدهور البيئي لغة واصطلاحا(**المطلب الأول**)،ثم المفهوم العلمي لظاهرة التدهور البيئي(**المطلب الثاني**)،من خلال معايير متنوعة ومختلفة (معيار تدهور مكون البيئة،معيار المتسبب في حدوث التدهور البيئي،معيار الموارد محل التدهور،ثم معيار المظاهر الكبرى للتدهور،أما ا(**لمطلب الثالث**) فيُخصّص للمفهوم القانوني للتدهور البيئي في ظلّ التشريعات الداخلية و الاتفاقيات الدولية ،أكثر من هذا ' فإن الطالبة تذهب في تحليلها للظاهرة إلى أبعد من هذا الحد ، حيث ستتولىّ إزالة الغموض عن بعض المفاهيم التي تُراَود أيّ باحث في مجال الدراسات البيئية، إذ خصّصت عنصرًا أطلقت عليه عنوان "التدهور البيئي وتمييزه عن بعض المفاهيم المشابهة له"(**المطلب الرابع**)،وهنا تدرج الطالبة مفاهيم مثل: مفهوم اختلال التوازن البيئي، الحمولة البيئية،ثم النظام البيئي و مفهوم البيئة الطبيعية والبيئة المشيدة،و التمييز كذلك بين مفاهيم : التدهور' التلوث،والتغير البيئي ، في أما (**لمبحث الثالث**)**,**يتولى التجسيد القانوني للبناء الصحي لأمن الأفراد أمام التدهور البيئي في ظلّ الإعلانات والاتفاقيات الدولية (**المطلب الأول**)، و في ظلّ القوانين الداخلية (**المطلب الثاني**)،أمّا (**المبحث الرابع** ) والأخير تعالج فيه الطالبة البناء الفعلي للأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي ،وهذا بالتعرض إلى مقاربات بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي (**المطلب الأول**)، وكذلك جهود المجتمع المدني العالمي:المنظمات الدولية والإقليمية ،الجمعيات(**المطلب الثاني**).

## المبحث الأول:مفهوم الأمن الصحي للأفراد.

نظرًا لأهمية المفهوم بالنسبة للدراسة المزمع إعدادها من قبل الطالبة ،فانه سيتم التطرق إلى المقصود بالأمن الصحي للأفراد في ظل التقارير الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة على سبيل المثال لا الحصر (**المطلب الأول**)،ثم ننتقل بعدها إلى الأمن الصحي للفرد في ظل تقارير منظمة الصحة العالمية باعتبارها المنظمة الأولى المعنية بهذا المفهوم (**المطلب الثاني**).

## المطلب الأول:الأمن الصحي للأفراد حسب التقارير الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة.

تعتبر التقارير الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة هي الأولى بالاهتمام بمفهوم الأمن الإنساني وتطوير مختلف أبعاده ، بالتالي لا يسعنا إلا أن نعتمد على هذه التقارير العلمية والأكاديمية في استخلاص التعريف العلمي للأمن الصحي للأفراد،إلى جانب مختلف التقارير الصادرة عن منظمة الصحة العالمية.

- فالأمن الصحي للأفراد حسب **"التقرير الثاني لبرنامج الأمم المتحدة لسنة1994"** ، يعني ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والوقاية منها[12].

وعليه الأمن الصحي يتمحور حول كيفية حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحيّة التي تواجههم، وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة أمنة صحيًا وأكثر إستقرارًا. وعلى الرغم من التقدم الذي شهدته الرعاية الصحيّة، ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحؤول دونها. فالصحة هي عنصر مكوِّن أساسي لأنه في أساس الأمن تكون حماية حياة الإنسان. والصحة الجيدة تشكل شرطًا مسبقًا للإستقرار الإجتماعي. والعوامل التي تؤثر على الصحة كثيرة، ومن أهمها عامل سوء التغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته، ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلبًا على صحة الأفراد. والتلوُّث البيئي أيضًا الذي يصيب الماء والهواء يسبب العديد من الأمراض التي يمكن ان تودي بحياة الفرد. كما أن للفقر الدور البارز في تدهور صحة الأفراد حيث أن الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب، كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبي، ما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي، وآثار هذه الحالات موجودة في العالم الثالث .وعلى الرغم من أن هذه الدول تأوي أكثر من 85% من سكان العالم إلا أنها لا تمثل في السوق العالمية للأدوية سوى نسبة 25% فقط[13].

- في حين نجد ه في" **تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة 1999"**،يعني: توفير الخدمات الصحية،وعدم سهولة انتقال وانتشار الأمراض كالايدز،الملاريا...الخ.
- بينما في**"تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة2000"**، يقصد بالأمن الصحي: توافر الخدمة الصحية بأسعار في متناول الجميع،وقدرة الأفراد على الحصول على تلك الخدمة ،سواء من خلال نظم التأمين الصحي،أو حمايتهم من الأمراض التي يمكن الوقاية منها.خاصة أن الأسباب الرئيسية للوفاة في البلدان النامية هي الأمراض المعدية ،والطفيلية التي تقتل أعداد ضخمة من الأفراد.[14]

---

[12]تقرير التنمية البشرية،1994،مرجع سابق،ص27-28.

[13].تقرير منظّمة الصحة العالمية، جنيف، 2004، ص 9-10 -

[14]برنامج الأمم المتحدة ،2000.

في سبتمبر/أيلول 2000، عقدت الأمم المتحدة قمة الألفية حيث التزمت 189 دولة عضو في الأمم المتحدة بالعمل نحو عالم يعطي أكبر أولوية للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة .وقام بالتوقيع على إعلان الألفية 147 رئيس دولة حيث قام أعضاء الجمعية العمومية للأمم المتحدة بتمرير هذا الإعلان بالإجماع .وتمخضت الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة عن هذا الإعلان والاتفاقيات والقرارات التي تم التوصل إليها في المؤتمرات العالمية التي نظمتها الأمم المتحدة في التسعينيات .

تركز الأهداف الإنمائية للألفية على جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تحقيق تحسينات هامة وملموسة في حياة الناس بحلول عام 2015. وقد حددت هذه الأهداف مقاصد ومعايير لقياس النتائج ليس فقط للبلدان النامية، ولكن أيضاً للبلدان الغنية التي تساعد في تمويل برامج التنمية، وكذلك للمؤسسات المتعددة الأطراف التي تساعد البلدان على تنفيذ هذه البرامج.

وتعتبر الأهداف الإنمائية الثمانية للألفية الواردة أدناه مرشداً لجهود كافة المنظمات الفعلية العاملة في مجال التنمية، سيما التنمية التي تقوم على حماية البيئة والصحة الإنسانية.وقد قُبلت بصورة عامة كإطار لقياس التقدم المحرز على صعيد التنمية [15]:

- القضاء على الفقر المدقع والجوع
- تحقيق التعليم الابتدائي الشامل
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة
- تخفيض معدل وفيات الأطفال
- تحسين صحة الأمهات
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا وغيرهما من الأمراض
- ضمان الاستدامة البيئية
- إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية

❖ أما **"تقرير برنامج الأمم المتحدة لسنة2007-2008"**،والذي جاء تحت عنوان" محاربة تغير المناخ في عالم منقسم" فقد أشار إلى أهم آثار التغير المناخي على الصحة الإنسانية ،لاسيما الأمراض السرطانية –أمراض العيون ...الخ التي يخلقها التغير المناخي.

❖ وأخيرا، صدر **"تقرير للتنمية في العالم عام2010"** تحت عنوان**"التنمية وتغير المناخ"** تضمّن علاقة تغير المناخ بالأمن الصحي للأفراد حيث كلما كان هناك تدهورًا في المناخ كلما عاد بالسّلب على الأمن الصحي للأفراد.

**التعقيب على تقارير منظمة الأمم المتحدة:**

تتنوّع معاني الأمن الصحي للأفراد من تقرير لآخر وذلك حسب المرحلة التي جاء فيها،وحسب التطورات التدريجية التي عرفها مفهوم الأمن الإنساني،إذ نجد التقرير الصادر في **سنة 1994**

[15]http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/EXTARABICHOME/EXTFAQSARABIC/0,,contentMDK:20433000~pagePK:283622~piPK:3544780~theSitePK:727307,00.html.

اقتصر في تعريفه للأمن الصحي للأفراد، على مجرد ضمان الحد الأدنى من الحماية والرعاية الصحية من الأمراض والأوبئة،في حين نجد التقريرين الصادرين **سنة 1999و2000** ركّزا على جانب الخدمات الصحية وضرورة تحسينها بهدف التقليص من تنقل الأمراض، أما التقرير الصادر عن برنامج الأمم المتحدة **سنة2003**، فقد ربط بين بعدين أساسين للأمن الإنساني وهما البعد الغذائي للأمن والبعد الصحي له، حيث اعتبر التقرير أنّ الجوع هو السبب المباشر للتدهور الصحي بالتالي كلّما كانت هناك سياسات للحد من الجوع كلّما تقلص عدد المصابين بالأمراض.

وبالرجوع إلى التقرير الصادر سنة **2007-2008** نجده قد ربط بين البعد البيئي للأمن الإنساني والبعد الصحي له ،إذ اعتبر التغيّر المناخي باعتباره من بين مظاهر التدهور البيئي مسئولاً عن حدوث عدد كبير من الأمراض لاسيما السرطانية وغيرها من الأمراض الأخرى...،إلا أنه ما يمكن أن نوجّهه لهذا التعريف هو أن التغير المناخي أو غيره من مظاهر التدهور البيئي ليست المسئولة دوما عن تدهور الأمن الصحي للأفراد،إذ يمكن لأسباب أخرى لا دخل للتدهور البيئي والمناخي فيها أن تكون سببًا لحدوث تدهور صحي للأفراد كالأسباب الاقتصادية أو الاجتماعية مثلا أو غيرها من الأسباب.

## المطلب الثاني:الأمن الصحي للأفراد حسب تقارير منظمة الصحة العالمية.

تنوّعت إشارات تقارير منظمة الصحة العالمية إلى الأسباب التي تُؤثّر في الصّحة الإنسانية,

بقدر تنوّع التقارير الصادرة عنها،وفي الكثير من هذه الأخيرة-التقارير- ربطت بين حق الإنسان في الصحة و أمنه الصحي, وجعلت منهما وجهان لعملة واحدة ،فمن جهة نظرًا لارتباط الحق في الصحة بالحق في الحياة وبالحق في السلامة البدنية والعقلية ، وهذه كلّها تعد من مقومات الأمن الصحي للأفراد من جهة،ومن جهة أخرى فان الحق في الصحة هو حق يفرض على الدول مسؤولية حماية صحة المجتمع بعمومه ومنع الأمراض والوقاية منها،..ومما لاشك فيه أن تدهور البيئة وتلوثها أو الإضرار بها غدت كلها أسباب لتهديد الصحة الإنسانية ،وأضحت بالنتيجة حماية البيئة شرطا لازما وضمانة سامية للحق في الصحة.وهو يساهم كذلك في إنشاء وتوفير ظروف عيش متساوية ،وفي إنفاذ حقوق الإنسان الأخرى والتمتع الفعلي والكامل بها.[16]

فقد أكّدت منظمة الصحة العالمية في" **تقريرها الصادر عام2003**"، العلاقة بين الأمن الصحي للأفراد ومشكلة التدهور البيئي،حيث أن ضعف نوعية البيئة هو المسئول المباشر عن أمراض مختلفة.[17] بينما يتمحور الأمن الصحي للأفراد في "تقريرها الصادر سنة2004"،حول كيفيّة حماية أفراد المجتمع من جميع الأخطار الصحيّة التي تواجههم بما فيها البيئية وذلك في سبيل جعلهم ينعمون بحياة آمنة صحيا وأكثر استقرارا.

---

[16] محمد يوسف علوان،محمد خليل موسى،**القانون الدولي لحقوق الإنسان:الحقوق المحمية**،الجزء الثاني، عمان، دار الثقافة للنشر والتوزيع ،2009،ص431.

[17] The rise in infectious disease in particular. and health security generally, is increasingly related to degradation of environment according to the WHO:"Poor environmental quality is directly responsible for some 25percent of all preventable ill health. With diarrheal diseases and acute respiratory infections heading the list. Two-third of all preventable ill health due to environmental conditions occurs among children .particularly the increase in asthma. Air pollution is a major contributor to a number of diseases and to a lowering of the quality of life in general." ، World Health Report.2003.

وعلى الرغم من التقدّم الذي شهدته الرعاية الصّحية ،ثمة أكثر من عشرين مليون إنسان يموتون بسبب الأمراض التي لا يمكن الحول دونها،فالصّحة هي عنصر مكوّن أساسي لأنّه في أساس الأمن تكون حماية حياة الإنسان.كما أن الصّحة الجيّدة تشكّل شرطا مسبقا للاستقرار الاجتماعي،والعوامل التي تؤثّر على الصّحة كثيرة ،ومن **أهمّها**:عامل سوء التّغذية سواء في حالة نقص كمية الغذاء أو في سوء نوعيته،ففي كلا الحالتين ينعكس الأمر سلبا على صحة الأفراد،وعامل التّدهور البيئي الذي يصيب المناخ والتربة والماء ...يسبّب العديد من الأمراض التي يمكن أن تودي بحياة الفرد.كما أن للفقر دور بارز في تدهور صحة الأفراد حيث أن الذين لا يملكون المال يصعب عليهم الذهاب إلى الطبيب ،كما تصعب عليهم متابعة العلاج الطبّي،ما يؤدي إلى تدهور وضعهم الصحي وأغلب آثار هذه الحالات نجدها في العالم الثالث .وعلى الرغم من أن هذه الدول تأوي أكثر من 85°/° من سكان العالم إلا أنها لا تمثل في السوق العالمية للأدوية سوى نسبة 25°/°فقط.[18]

**التعقيب على تقارير منظمة الصحة العالمية:**

إن تدهور نوعية البيئة كثيرا ما يكون مسئولا وبطريقة مباشرة عن حدوث أمراض، إلا أنه ليس السبب الوحيد في تدهور صحة الإنسان، كما أنّ الأمن الصحي لا يتوقف عند مجرد كيفية الحماية ،بل يتعداها إلى أبعاد أخرى تكون سابقة على الحماية مثل الوقاية المبكرة، فالأضرار تكون أقل حجما بعد الوقاية منها.

و بعد التّمعن في مختلف تعاريف الأمن الصحي للأفراد ، فانّ التعريف الذي نتبناه في بحثنا هو الذي جاء في **تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة2004** ،الذي يشمل كل مقتضيات مفهوم الأمن الإنساني وحقوق الإنسان.فالأمن الصحي للأفراد لا يقصد به فقط، الخلو فقط من الأمراض وبالتالي عدم وجود عجز أو قصور في قدرات الإنسان، وإنما يعني أيضا ارتفاع مستوى الكفاية العقلية والبدنية للإنسان والتي تنعكس آثارها على قدرته على التعامل مع ما يحيط به من متغيرات متباينة وأيضا على العمل والإنتاج[19] .

وبعد أن تم التطرق إلى مفهوم الأمن الصحي للأفراد،فانه سوف نتعرّض إلى الظاهرة التي تعرقل بناء هذا البعد الأمني الإنساني،والمتمثلة في التدهور البيئي وهذا في المبحث الموالي.

## المبحث الثاني: مفهوم التدهور البيئي

إن مفهوم الظاهرة، يستدعي البحث في المفهوم اللغوي والاصطلاحي للتدهور البيئي**(المطلب الأول)**، ثم نتقل إلى المفهوم العلمي للتدهور

---

[18]تقرير منظّمة الصحة العالمية، جنيف، 2004، ص 9-10

[19]محمد خميس الزوكه،"البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان"،دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2007،ص475.

البيئي**(المطلب الثاني)**،كما يستدعي الموضوع أيضا ،البحث عن المفهوم القانوني للتدهور البيئي**(المطلب الثالث).**

## المطلب الأول: المفهوم اللغوي والاصطلاحي لظاهرة التدهور البيئي.

ان تعريف المفاهيم إجرائيا، من أكثر الأمور العلمية صعوبة خاصة عندما يريد الباحث أن يتوخى الدقة. وهذا ما يتطلب منا القيام به في هذا المبحث لان، تحديد المصطلحات هو من يحدّد موضوع الدراسة،وسيتم تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين ،**الأول** يُخصّص لمعالجة المفهوم اللّغوي للتدهور البيئي **أما الثاني** فيتناول المعنى الاصطلاحي للظاهرة.

### الفرع الأول: التدهور البيئي لغة.

وهنا نشير إلى المقصود بالتدهور في اللغة**(أولا)**،وكذلك المقصود بالبيئة في معاجم اللغة المختلفة**(ثانيا).**

### أولا: التدهور لغة.

بالرجوع إلى معاجم اللغة العربية وقواميسها نجد أنها، تتفق على أن ،"التدهور" كلمة مشتقة من فعل" تدهور" فيقال تدهور المصدر أو المورد بمعنى: تراجع .

*كما أشار البعض إلى أن" التدهور"هو وضع تتسم فيه الموارد الطبيعية الأوّلية والثانوية بالفقدان".

### ثانيا: البيئة لغة.

يتخذ مصطلح البيئة،عدة معان في اللغة حيث أنه، بالرجوع إلى معاجم اللغة العربية وقواميسها نـد أنها تتفق أن "البيئة" كلمة مشتقة من فعل "بوأ" و"تبوأ"، أي اتخذ مكانا وجعله مستقرا له[20].

كما يقصد **بالبيئة** المحيط ،وهو ذات المعنى الذي تناولته قواميس اللغة الفرنسية[21].

أما مفهوم **"البيئة" في الشريعة الإسلامية** فبالرجوع إلى **القرآن الكريم**،نجد المعنى اللغوي للبيئة مجسدا في العديد من الآيات منها، **في قوله تعالى في الآية 56من سورة يوسف عليه السلام:**

---

[20]خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي، الإمارات العربية المتحدة، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع، 1997،ص11.

[21]Dictionnaire de Français Paris، Larousse،2001،p151

**(وَكَذَلِكَ مَكَّنَّا لِيُوسُفَ فِي الأَرْضِ يَتَبَوَّأَ مِنْهَا حَيْثُ يَشَاءُ نُصِيْبُ بِرَحْمَتِنَا مَنْ نَشَاءُ وَلاَ نُضِيّعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ)،وكذلك جاء في قوله تعالى في الآية 74من سورة الأعراف(...وَبَوَأَكُمْ فِي الأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا..)، وهكذا يتّضح بأن المعنى اللغوي للبيئة يتّفق تماما مع محتوى الآيتين السالفتين،**

بالرجوع إلى هذه المعاني فالتدهور البيئي من **منظور لغوي يعني:** تراجع في الموارد الطبيعية.

## الفرع الثاني: التدهور البيئي اصطلاحا.

*يرى علماء البيئة **أن التدهور البيئي** يعني، ذلك التدمير أو التهديد الذي يمس الإطار الذي يحيا فيه الإنسان ،وينشأ ،ويعيش ،فيه حتى نهاية عمره ، ويمس التدمير جميع العوامل الطبيعية والبيولوجية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،وكل ما يؤثر على الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر[22].

*وفي تعريف آخر ،**التدهور البيئي** يعني، التراجع السريع للموارد الطبيعية المتجددة منها أو غير المتجددة على سطح الأرض وكل مكوّنات البيئة الطبيعيّة نتيجة البحث عن النمو الاقتصادي الأسرع،فالتدهور البيئي هو أيضا تدهور في كل عناصر البيئة الطبيعية.[23]

## المطلب الثاني:المفهوم العلمي لظاهرة التدهور البيئي.

وردت تعاريف علمية كثيرة، بشأن مصطلح التدهور البيئي، وبعد الدراسة والتّمعن فيها تم تصنيفها حسب معايير تبيّن ، أنها المعتمدة لتحديد المفهوم العلمي لظاهرة التدهور البيئي،منها المقصود بالتدهور البيئي حسب" معيار تدهور مكونات البيئة الطبيعية"**(الفرع الأول)**،ثم المقصود به حسب "معيار المتسبب في حدوث ظاهرة التدهور البيئي"**(الفرع الثاني)**، وأخيرا ستشير الطالبة إلى المقصود بالتدهور البيئي حسب" معيار المظاهر الكبرى له"**(الفرع الثالث)**.

## الفرع الأول: التدهور البيئي حسب معيار " تدهور مكوّنات البيئة الطبيعية".

لقد اعتمد أصحاب هذا التعريف على معيار واحد، وهو"معيار تدهور مكونات البيئة الطبيعية" وذلك ما سنكتشفه من خلال عرض مختلف هذه التعاريف.

### أولا: تعريف الباحث " Pierre De Senarclens "

يُعرّف« **Pierre De Senarclens**» التدهور البيئي في كتابه الذي يحمل **عنوان:**

« **La Mondialisation: Théories، enjeux et débats** »الصادر سنة 2005 بأنه:

---

[22]نور الدين حمشة،" **الحماية الجنائية للبيئة :دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**"،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون،إشراف الدكتور عبد القادر بن حرز الله،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2006/20054،ص14.

[23]L'avenir de l'environnement mondial، PNUE،GEO2000 .

"ذلك التراجع الذي يطرأ على العناصر الثلاثة الماء ‘التربة ،الهواء،والموارد الأولية بعد التغيّر السلبي و غير المحسوب للبيئة الطبيعية"، نتيجة النمو الاقتصادي والزراعي والتبادلات التجارية وغيـــرها"[24].

## ثانيا: تعريف الأستاذ" جاكوبسون" :

حسب الأستاذ **"Michel F، Jacobson" في كتابه الصادر سنة2006،تحت عنوان"،« Climate change and the environmental degradation cont'd" "**، فان التدهور البيئي هو: "كل تراجع في مكونات البيئة الطبيعية بدأ بالتلوث الذي يصيب كل من التربة والماء والهواء إلى تدمير الأنظمة الايكولوجية دون نسيان التدهور الذي يصيب مياه الشرب"[25].

## ثالثا:تعريف الأستاذ "عمر بعزوز":

ورد تعريف للتدهور البيئي من خلال مقال الأستاذ "عمر بعزوز"، الذي جاء تحت عنوان"فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر ،والتهديدات في إطار العولمة"بتاريخ 2004،والذي ينصّ على الآتي:"التدهور البيئي يعني كل مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي والايكولوجي"[26].

## رابعا: تعريف الأستاذين"فانسون جاك" و"تييري لافو":

**التدهور البيئي** حسب الأستاذين: **فانسون جاك" و"تييري لافو"**الوارد في كتابهما الصادر سنة **2000 تحت عنوان:**

**" La sensibilité écologique des Français Là travers l'opinion publique "**

يعني:"تلك الحالة التي تكون فيها البيئة الطبيعية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي سيئة إلى درجة تهديدها للصحة ،نظرا لما يتسبّب فيه ذلك التدهور في العناصر المكوّنة للبيئة الطبيعية من انعكاسات سلبية على صحة البشرية."[27]

كما أن هناك إشارة إلى معيار تدهور مكونات البيئة الطبيعية ،تحت تسمية أخرى و هي " معيار تدهور الموارد الطبيعية"، وهنا يمكن ملاحظة تعريفين أساسيين يشتركان في فكرة مفادها أن،

---

[24]« ..L'altération rapide et incontestable de l'environnement naturelle mina ce paradigm, Il s'avéra que des ressources telles que l'air,l'eau, la terre, et les matières premiéres,qui avaient été jusqu'alors abondantes, Gratuites ou faible prix, se dégradaient ou s'épuisaient au fur et à mesure de la croissance de l'industrie,de l'agriculture..,Des échanges commerciaux, et des flux touristiques.» ،**Voir:** Pierre De Senarclens،**La mondialisation :Théories،enjeux et débats**،quatriéme Edition،Armand Colin،Dalloz،2005،p152.

[25]Jacobson،Michel F،**"Climate change and the environmental degradation cont'd »**،Washington center for science in the public interest،2006،p22.

[26]عمر بغزوز،فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر،والتهديدات في إطار العولمة،الفكر البرلماني،مجلس الأمة،العدد السادس،الجزائر ،جويلية2004،ص194.

[27] Vincent Jacques le Seigneur ،Thierry Lavoux،**"La sensibilité écologique des Français à travers l'opinion publique،"**IFEN،2000،Pp18-31.

التدهور البيئي هو تدهور يصيب الموارد الطبيعية ، مهما كان السّبب في حدوث التدهور طبيعيًا كان أو غير طبيعي ،إذ ركّز التعريف الأول على الاستغلال والاستنزاف للموارد(أ)أما التعريف الثاني فقد ركّز على التراجع في الموارد الطبيعية المتجددة منها وغير المتجددة(**ب**).

## أ- تعريف حسب التقرير الصادر تحت عنوان"تقييم المخاطر والتأقلم مع التغيّر المناخي والتدهور البيئي" لعام2009.

طبقا لهذا التقرير فان التدهور البيئي يقصد به:"كل استغلال واستنزاف للموارد الطبيعية بسرعة لا يمكن للبيئة أن تجددها والذي سبّبته الأجيال الماضية والحاضرة إلى درجة الضعف الشديد للموارد للأجيال القادمة."[28]

## ب-التعريف القائم على التراجع في الموارد الطبيعية.

يُعرف الباحث والناشط في مجال القانون الدولي للبيئة **"Jean-Marc Lavieille"** في مقاله الصادر سنة2004، تحت عنوان :

**Le droit en question: Droit international de l'environnement"**

التدهور البيئي أنه:"التراجع السريع للموارد الطبيعية المتجددة منها أو غير المتجددة على سطح الأرض،وكل مكونات البيئة الطبيعية نتيجة الحث عن النمو الاقتصادي الأسرع.فالتدهور البيئي هو أيضا تدهور في كل عناصر البيئة الطبيعية[29].

**تعقيب على التعاريف التي اعتمدت معيار "تدهور مكونات البيئة الطبيعية":**

صحيح أن النمو الاقتصادي تسبّب في حدوث تدهور في عناصر البيئة الطبيعية، إلا أنه ليس العامل الوحيد لحدوث ظاهرة التدهور البيئي، إذ يمكن للأسباب الطبيعية ذاتها أن تكون سببا في إحداث تدهور للبيئة الطبيعية ذاتها مثل ،حرائق الغابات التي يسببها البرق ،والفيضانات التي تحدثها الأمطار الطوفانية وغيرها...،من جانب آخر الواقع أثبت أن التدهور البيئي لا يقتصر على الموارد الأولية المكونة للبيئة فحسب بل يتعداها إلى مكونات وعناصر أخرى تدخل في التركيبة الطبيعية للبيئة مثل التربة التي تعرف تدهورا عند ارتفاع ملوحتها مثلا.

كما أن، هناك اختلاف بين الباحثين، فمنهم من ركّز على تدهور الموارد المتجددة ،ومنهم من ركّز على غير المتجددة منها، والراجح علميا أن التدهور هو الذي يحدث في أي مورد من موارد البيئة سواء كانت متجددة أو غير متجددة المهم أن يكون أحد عناصر البيئة الطبيعية أصابه تدمير أو تراجع.

[28]Sarah Wigging،Evaluation des Risques et l'adaptation au changements climatique et à la dégradation de l'environnement:Un outil environnemental'pour les agences des pays en voie de développement،CEDRA، Tear fund،2009،p04، Voir le site:Www.teafund.org.

[29] Jean-Marc Lavieille، Le droit en question: Droit international de l'environnement ، 2eme édition ، Ellipses، Paris، 2004،Pp8-10.

## الفرع الثاني: التدهور البيئي حسب معيار" العوامل المتسببة في حدوثه".

يمكن أن ندرج تحت هذا العنوان ، مجموعة من التعاريف أشارت سواء من قريب أو من بعيد إلى المعنى العلمي للتدهور البيئي ،و السبب في جمعها تحت عنوان واحد، هو استنادها لنفس المعيار وهو "معيار المتسبب في حدوث التدهور البيئي" وذلك ما سنوضحه فيما سيأتي ذكره.

### أولا:تعريف الباحث "دوناتو رامون":

أشار الباحث **"دوناتو رامون "**،في مقاله الصادر بتاريخ 2010، والذي جاء تحت عنوان**"الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"**، إلى أن التدهور البيئي يعني:"التغيّر الذي حصل في البيئة تتسبّب فيه مجموعة من العوامل ، كما أنه ضياع للأصول البيئيّة بسبب السياسات الحكومية المضلّلة وفشل نظام السوق في حساب الآثار الخارجية ومصلحة الأجيال القادمة"[30].

### ثانيا: تعريف الأستاذة "غادة علي موسى":

حسب الأستاذة**"غادة علي موسى"** من خلال مداخلتها ، في المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية تحت عنوان**" مخاطر غياب الأمن على البيئة والتنمية المستدامة " في سنة 2007**،فان التدهور البيئي **يعني**:"ذلك الاستهلاك السريع للبيئة بشكل لا تستطيع الطبيعة تعويضه أو إحلاله بنفس السرعة،وهذا الاستهلاك قد يكون بسبب التلوث،الزيادة السكانية،الإشعاعات ،المخلفات الصناعية،الزراعة والصيد المكثف وغياب إدارة الموارد الطبيعية بشكل جيد."[31]

### ثالثا: تعريف صادر عن وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة سنة(1997):

تشير وثيقة برنامج الأمم المتحدة للبيئة التي جاءت تحت عنوان **"التوقعات البيئية العالمية" الصادرة بتاريخ سنة (1997)**،إلى أنه خلال الفترة ما بعد انعقاد مؤتمر "ريو" ،التي تميّزت بظاهرة العولمة استمرّ التدهور في حالة البيئة العالمية،حيث ومن خلال التقرير تم استخلاص المقصود بالتدهور البيئي والذي يعني:" التدمير البيئي الذي يتسبّب في حدوثه تزايد انبعاث المواد السامة والغازات المسبّبة لظاهرة الاحتباس الحراري،وعدم تراجع معدلات استئصال الأشجار ،واستمرار تقلص التنوع الحيوي"[32] .

### رابعا:تعريف منظمة الصحة العالمية (التقرير الصادر سنة2004):

لقد أشارت منظمة الصحة العالمية ضمنيا إلى المقصود بالتدهور البيئي في التقرير الصادر عنها عام 2004م،وذلك يتجلّى من خلال توظيفها لمفهوم "صحة البيئة" ،وربط انعكاسات ذلك التدهور على الأمن الصحي للأفراد، وعليه فالتدهور البيئي حسب هذا التقرير يعني: "كل اضطراب

---

[30] دوناتو رومانو،"الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة"،مجلد المواد التدريبية،ص16،أنظر على الموقع التالي:
http://Www.ao-academy.irg/docs/eqtisads27072010.pdf

[31]غادة علي موسى،"مخاطر غياب الأمن على البيئة والتنمية المستدامة"،المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية بعنوان:(التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة)،شرح الشيخ،ج.م.ع،ماي2007،ص160.

[32]الحق في البيئة الصحية،الوحدة رقم 15ص298 http://www.umn.edu/humanrts/arab/m15.PDF

أو تغيّر يحدث في البيئة الطبيعية أو في أحد مكوناتها سواء بفعل نشاط الإنسان أو بفعل غضب الطبيعة وتكون له آثار عكسية على صحة البشرية".[33]

وفي هذا التقرير، ركّزت منظمة الصحة العالمية على مظهر خطير للتدهور البيئي ،وهو" تغيّر المناخ العالمي" ،بسبب تراكم الغازات الدفيئة في طبقات الجوّ السفلى،هذا ناهيك عما يشمله نطاق التدهور البيئي العالمي من مخاطر على الصحة البشرية مثل[34].

***نفاذ الأوزون للجزء الأعلى من الغلاف الجوي:(**عملية من المحتمل أن تتزايد لعدة عقود ،بعد توقع الاستعادة البطيئة .وسيؤثر ذلك على معدلات الإصابة بسرطان الجلد وإعتام عدسة العين وربما كبت نظام المناعة .

***فقدان التنوع البيولوجي**:والذي يحدث بمعدلات سريعة ويتبعها حتما اختفاء الأنواع المفيدة والجينات وإضعاف المباءات المختلفة وبالتالي تقليل استمرار الحياة الطبيعية "البضائع والخدمات".

***التصحـــر**:نفاذ التربة الخصبة والمياه الجوفية والمسامك الطبيعية،وهذا يضعف إنتاجية المباءات المنتجة للغذاء ،وبالتالي التغير في المكاسب المتوقعة من الأحياء المعدلة جينيا والتحكم بالزراعة والحياة المائية.

***الملوثات الكيميائية المختلفة**: وهي معروفة كجزء من تراث التصنيع التي تسبب التلوث المحلي، وتم اعتبارها حاليا كمواد ثابتة ومنتشرة عالميا.ولقد تبين أن بعضها يؤثر على الجهاز العصبي والمناعي والتناسلي وأنه لا يمكن الاستمرار باعتبارها ذات سمية محددة ومحدودة[35].

وحسب هذا التقرير فالقول بتدهور البيئة من عدمها متوقف على معيار قدرة البيئة على دعم الحياة والصحة البشرية.

## خامسا: تعريف التدهور البيئي حسب مدرسة التفاعل:

الاعتماد على تعريف هذه المدرسة سوف يكون على سبيل المثال لا الحصر، لأنه ثمة مداخل نظرية أخرى حاولت تفسير العلاقة بين البيئة والإنسان والمجتمع وآثار هذه العلاقة على البيئة- إحداث التدهور البيئي-،ونخصّ بالحديث **" مدرسة التفاعل"** حيث تقرّ هذه المدرسة بوجود تأثير متبادل بين البيئة ومكوناتها،أي أنه لا يمكن أن نغفل على التأثير المتبادل بين البيئة والإنسان،فالبيئة تؤثر في الإنسان وهو يؤثر في البيئة عن طريق التغذية المرتدة الخارجية،التي يسري في بيئته ،والإنسان نفسه واحد من مكونات البيئة يتفاعل مع كل مكوناتها بما في ذلك أقرانه من بني البشر وبهذا يتطلب منه أن يتعامل مع البيئة بعقلانية إنسانية ويستثمرها دون إتلاف وتدمير.

---

[33] تقرير منظمة الصحة العالمية ،التغير المناخي والصحة البشرية: التأثير والتكيّف،المكتب الإقليمي لأنشطة الشرق المتوسط،المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة،الأردن،2004،ص8، ،أنظر على الموقع التالي:
Http://Www.emro.who.int/cebra/pdf/humanHealth climate.pdf.

[34] تقرير منظمة الصحة العالمية ،التغير المناخي والصحة البشرية: التأثير والتكيّف، نفس المرجع،ص8-9.

[35] تقرير منظمة الصحة العالمية ،التغير المناخي والصحة البشرية: التأثير والتكيّف ، نفس المرجع، ص8-9.

وفي ظلّ العلاقة التفاعلية المتبادلة مابين الإنسان والطبيعة يمكن للإنسان أن يتسبّب في مشكلة التدهور البيئي،وحسب وجهة نظر "المدرسة التفاعلية" فأن التدهور البيئي يعني: " إجهاد الإنسان لبيئته حيث يجعلها تتحمل أكثر من طاقتها فيتسبب بتخريب بيئي وكارثة ، وهذا يحدث في حالة كون الإنسان فوق الطبيعة ،فالفوقية تؤدي إلى الأنانية وبالتالي يتدهور الإنسان بتدهور مكان ومصدر معيشته".[36] ويشمل التدهور البيئي الهواء،الماء والتربة ،الذي يرجع سببه لتفاعل سلبي من جانب الإنسان تجاه البيئة كانت سببا في ظهور العديد من المشكلات في مختلف بلدان العالم ومن مظاهر التدهور البيئي التلوث،التصحر،استنزاف الموارد،اختلال التوازن الطبيعي...الخ.

**تعقيب على التعاريف التي اعتمدت "معيار المتسبّب في حدوث ظاهرة التدهور البيئي":**

إن ما يعاب على التعاريف التي استندت إلى "معيار المُتسبّب في حدوث ظاهرة التدهور البيئي"،أنها لم تستقر على رأي واحد في تحديد المتسبب في حدوث التدهور البيئي ،إذ نجد من الباحثين من اعتبر السياسات الحكومية المضللة وفشل نظام السوق السبب في حصول التدهور البيئي-**العامل السياسي والاقتصادي**-،ومنهم من حمّل **العامل البشري** المسؤولية نظرا للاستهلاك الكبير واللاعقلاني للموارد، بينما نجد من الباحثين من جمع في تعريفه بين **العوامل الطبيعية وغير الطبيعية** كمسببات لحدوث التدهور في البيئة الطبيعية .وهو الرأي الذي يمكن ترجيحه.

## الفرع الثالث: تعريف التدهور البيئي حسب معيار" المظاهر الكبرى له".

تم تعريف التدهور البيئي حسب معيار " المظاهر الكبرى للظاهرة" كالآتي[37]:

**1/تدهور التنوع الحيوي**:ويتجسد في إفقار المنظومات البيئية عبر اختفاء وتندير بعض الأنواع النباتية (السنط السنغالي و السنط النيلي )،والتدمير الكبير للتراث الوحشي (الزراف،التماسيح،الغزلان،النعام..).

**2/الآثار الضارة للأنشطة الزراعية و الرعوية**:فقد أدت حاجات السكان المتزايدة إلى الغذاء إلى إلغاء استراحة الحقول وتوسيع الأراضي الزراعية على حساب الأراضي الغابية.

**3/انعكاس الضغط البشري على الموارد الغابية:**توشك هذه المورد على النفاد نتيجة لقوة الضغط البشري عليها لتلبية حاجة استهلاك الحطب والفحم الخشبي لاسيما في المراكز الحضرية.

**4/الإفراط في استغلال الموارد البحرية:**يتجلى التدهور هنا في الانخفاض المستمر السنوي من الأنواع القاعية إضافة إلى الزيادة المفرطة لمجهود الصيد.

**5/المشاكل المرتبطة باستغلال المياه:**الاستغلال المفرط للبحيرات الجوفية نتيجة لاستعمال المضخات الكهربائية في نظام سحب المياه والاستغلال المفرط للأحواض المائية وغيرها...

---

[36] بلقاسم سلاطنية،بوزغاية باية،التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية–مدينة بسكرة نموذجا،مجلة العلوم الإنسانية،العدد18،جامعة محمد خيضر –بسكرة،مارس2010،الجزائر،ص93–95.

[37] تقرير التنمية البشرية للجمهورية الإسلامية الموريتانية،عام 2002،ص41– 42،أنظر على الموقع التالي:
Http://arab-hdr.org/publications/other*undp/hdr/2002/mauritania-a.pdf

**6/الترمل:**أدى تعرض التربة لتعرية الرياح نتيجة للجفاف وتدهور الغطاء النباتي إلى تشديد سرعة الرياح وإعادة تعبئة المجموعات الكثبانية في العديد من البلدان مثل موريتانيا وغيرها .

**تعقيب على التعاريف التي اعتمدت معيار المظاهر الكبرى للتدهور البيئي:**

من المنطقي أن سوء حالة البيئة الطّبيعية عبر مختلف المستويات(المحلية-الإقليمية-العالمية) يشكل مظهرا للتدهور البيئي وذلك نظرا لما تتعرض له مكونات البيئة الطبيعية من تدمير وتراجع عما كانت عليه،لكن تبقى مسألة تهديدها للصحة البشرية بموجب هذه الحالة السيئة دائما نسبية،على أساس أن ليس كل تدهور في أحد عناصر البيئة يخلق بالضرورة تهديدا للأمن الصحي للأفراد،فمثلا نفترض حدوث تدهور للموارد البحرية –الانخفاض في الأنواع القاعية- حقيقة أنه يمثل مظهرا لتدهور البيئة البحرية لكن في المقابل لا يخلق **لاأمن صحي للأفراد** وإنما يمس أبعاد أخرى للأمن الإنساني مثل:الأمن الاقتصادي والغذائي...الخ،كما أن مظاهر التدهور البيئي تختلف باختلاف الزمان والمكان،فلم يكن في السابق يعرف ما يسمى بظاهرة **"النينو"**،أو "الاحتباس الحراري"،أو "الأمطار الحمضية "أو"موجات **التسونامي"** كلها مظاهر للتدهور البيئي الطبيعي لم تكن موجودة في القديم ،ضف إلى ذلك أن مظاهر التدهور تختلف من مكان إلى آخر سواء من حيث الحجم والخطورة أو من حيث الصورة التي يأتي فيها التدهور،مثلا: إعصار في كاليفورنيا يتسبب في موجات الرياح في المكسيك.

بعد عرض الطالبة لمفهوم التدهور البيئي لغةً واصطلاحًا وعلمياً، سوف تنتقل إلى بعض المفاهيم القانونية المتداولة في مجال البيئة ،و التي تستخدمها الباحثة خلال هذه الدراسة.

## المطلب الثالث:المفهوم القانوني للتدهور البيئي.

لقد ساد اعتقاد لدى فقهاء القانون في فترة من الزمن ، بأنّ فكرة البيئة ،هي فكرة بلا أيّ مضمون قانوني حقيقي ، حتى قيل أن رجال القانون اعتادوا على التعامل مع البيئة كغيرهم دون إفراد تعريف محدد لها ،وعليه ستعرض الباحثة بعض التعريفات القانونية لمفهوم البيئة، وعلى أساسها تستخرج المفهوم القانوني للتدهور البيئي،سواء في القانـــون الوضعي الوطني (**الفرع الأول**)، أو في القانون الدولي من خلال ما ورد في الاتفاقيات الدولية (**الفرع الثاني**).

### الفرع الأول: مفهوم التدهور البيئي في القانون الوضعي الداخلي:

قبل البحث في مفهوم التدهور البيئي في القانون، لابد من التطرق إلى مفهوم البيئة من المنظور القانوني(**أولا**)،لتنتقل الطالبة بعد ذلك إلى، مفهوم التدهور البيئي في ظل التشريعات الوطنية ، فقد بدأت الدول تعطي موضوع البيئة وحمايتها حقه من الاهتمام من الجانب القانوني ،بدليل سنّها قوانين ترمي لحماية البيئة من التدهور مثل: قانـون حمـاية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10 ، وحضورها الاجتماعات والمؤتمرات المنعقدة بخصوص حماية البيئة من أشكال التدهور،آخرها **"قمة كانكون** "بالمكسيك حول التغيرات المناخية، ونظرًا لأهمية البيئة على الأمن الإنساني فانه يستدعي الأمر، من القانونيين بما فيهم الباحثة،استنتاج المفهوم القانوني للظاهرة، من خلال التشريعات الوطنية التي تُشير إلى المعنى في حين، وتمتنع عن ذلك في حين آخر(**ثانيا**)،وأخيرًا مفهوم التدهور البيئي في التشريع الجزائري(**ثالثا**).

## أولا:تعريف البيئة لدى بعض الفقهاء القانونيين:

**1**-عرف الأستاذ **"أحمد عبد الكريم سلامة"** البيئـــة في **مقاله المنشور سنة1992** ،والمعنون ب:**"نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي"**، بقوله:" مجموع العوامل والظروف الطبيعية والبيولوجية،والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التي تتجاوب في توازن دقيق، وتشكل الوسط الطبيعي لحياة الإنسان والكائنات الأخرى ،ويحكمها ما يسمى بالنظام البيئي."[38]

**2**-يعرف الأستـــاذين **"علـي زين العابدين عبد السلام،و محمد عبد المرضـــى عرفات"** في كتابهما الوارد تحت عنوان" **تلوث البيئة ثمن للمدينة"** الصادر سنة 1992،البيئة بأنها:**"تمثل جميع العوامل الحيوية وغير الحيوية التي تؤثر بالفعل على الكائن الحي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،في أي فترة من تاريخ حياته، ويقصد بالعوامل جميع الكائنات الحية(مرئية أو غير مرئية)الموجودة في الأوساط البيئية المختلفة ،والعوامل غير الحيوية هي الماء ،الهواء ،التربة ،الشمس ،الحرارة،...وغيرها"**[39] وتكون كذلك نظرا إلى أن كل عنصر يشكل محيطا خاصا به ،في حين العوامل الحيوية[40] على اختلاف أشكالها تعيش في نظام حركي متكامل وكل عنصر يؤثر في الآخر ويتأثر به.

**3**-أما الأستاذ:**اسكندري أحمد** فعرفها بقوله:"إن البيئة مكونة من عنصر طبيعي يتمثل في الماء والتربة والبحار والمحيطات ،والنباتات والحيوانات وغيرها ،كما تشتمل على عنصر ثاني يتمثل في العنصر الصناعي أو المستحدثات التي وضعها الإنسان لينظم حياته،ويدير من خلالها نشاطه

---

[38]أحمد عبد الكريم سلامة،""نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي"، مقال منشور في المجلة العصرية للقانون الدولي، العدد 48،1992،/القاهرة،ص36.

[39]علي زين العابدين عبد السلام،و محمد عبد المرضى عرفات،"تلوث البيئة ثمن للمدنية"،ط01،المكتبة الأكاديمية،القاهرة،1992،ص11.

[40]–**العناصر الحية:Biotiques** ، وهي عديدة أهمها الإنسان،النباتات الحيوانات ،وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها في نظام حركي متكامل وكل عنصر يتأثر بالعناصر الأخرى،ويؤثر فيها ،ويأتي الإنسان على قمة هذه العناصر فينسق بينها ويسخرها لخدمته، ويظل النظام في تلك الشبكة قائما طالما توافرت النسب الثابتة بين مكوناتها فإذا اختلت تلك النسب انهار النظام البيئي.

– **العناصر غير الحية**: (**Abiotique**) وأهمها الماء،الهواء ،التربة ،وكل عنصر منها يشكل محيطا خاصا به،فمن ناحية هناك المحيط المائي **hydrosphère**، ويشمل كل ما على الأرض من مسطحات مائية أيا كانت هيئتها:بحار ،أنهار،محيطات،ضباب،أبخرة،ومن ناحية ثانية هناك المحيط الجوي أو الهوائي**Atmosphère**،ويشمل على غازات وجسيمات وأبخرة و ذرات معادن،ومن ناحية أخيرة هناك المحيط اليابس أو الأراضي **Lithosphère**، ويشمل الأتربة والجبال والهضاب ،وكل محيط من تلك التي ذكرناها يشكل بيئة **Environnement**،فهناك البيئة المائية،والجوية،الأرضية أو البرية، والاختلال الذي يلحق بالتوازن البيئي يأتي من ازدياد أو نقصان غير طبيعي لعنصر من عناصر النظام البيئي. راجع:( أحمد محمود سعد،"**استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي**"،الطبعة الأولى،،،مصر ،دار النهضة العربية ،1994،ص ص37–38).

وعلاقاته الاجتماعية ،كما يدخل ضمن هذا العنصر الأدوات والوسائل التي ابتكرها الإنسان للسيطرة على الطبيعة."[41]

## ثانيا:تعريف المشرع الجزائري للبيئة:

يعرف **المشرع الجزائري البيئة** بأنها:"تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء والجو والماء والأرض وباطنها والنبات والحيوان،بما في ذلك التراث الوراثي ،وأشكال التفاعل بين هذه الموارد وكذلك الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية".[42]

وبناءا على التعاريف التي أوردها **الفقهاء القانونيين** يتّضح للطالبة ،أن تعريف البيئة وبصفة عامة ،تصبّ في مضمون واحد ،وهو ما أشار إليه **"الأستاذ أحمد الرشيد"** حينما قال :" جلّ التعريفات التي يقدمها الفقهاء من ذوي الاهتمام الخاص بمصطلح البيئة تلتقي بصفة عامة ،عند نقطة اتفاق أساسية مردها إلى أن البيئة تتكوّن من عنصرين أساسين يتفاعلان تأثيرًا وتأثرا وهما :عنصر طبيعي ،وعنصر صناعي ،أما العنصر الطبيعي، فقوامه كل ما أوجده الله في الطبيعة من موارد وثروات تشكل في مجملها المقومات اللازمة لاستقرار الحياة البشرية .وأما العنصر الصناعي ،فيقوم أساسا على ما أدخله الإنسان من نظم واستحدثه من وسائل وأدوات تُتيح له الإفادة القصوى وبأقل تكلفة ممكنة،من أجل إشباع حاجاته الأساسية أولا والترفيه ثانيا."[43]

وما يلاحظ من المفاهيم السابقة الذكر هو اشتراكها في نقاط محددة للبيئة، هي:

**أولا:** أن البيئة مجموعة عناصر متفاعلة وليست عنصرا أحاديا .

**ثانيا:** أن البيئة تحيط بالإنسان وتشمله كعنصر حي متواجد بها، وبهذا تؤثر و تتأثّر به.

**ثالثا:** أن البيئة لا تنحصر فقط في العناصر غير الحية، وإنما تشمل العناصر الحية كالنباتات والحيوانات.

## ثالثا:مفهوم التدهور البيئي في التشريع الوطني الجزائري:

ثمة إشارة إلى مدلول "التدهور البيئي" في القانون الجزائري، لكن بصفة محتشمة ،حيث من خلال التعاريف القانونية للبيئة نستنتج إشارات لمفهوم التدهور البيئي من المنظور القانوني أيضا لكن، ضمن مبادئ أو نصوص قوانين فمثلا نجد أن المشرع الجزائري تفطن هو الآخر لخطر التدهور البيئي خاصة تدهور الموارد الطبيعية،واعتمده كمبدأ من المبادئ التي يتأسس عليها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة رقم 03-10في **مادته الثالثة** التي عرّفت "مبدأ

---

[41]اسكندري أحمد،"أحكام البيئة البحرية من التلوث في ظل القانون الدولي العام"،مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون الدولي،كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،1995،ص 11.

[42]المادة04 من الباب الأول من القانون رقم 10/03المؤرخ في 2003/07/20، المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة ،الجريدة الرسمية رقم 10/03 ،الصادرة بتاريخ 2003/07/20،العدد43.

[43]محمد المهدي بكراوي،"حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة:دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الدولي العام"مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون،تحت إشراف الدكتور: سعيد فكرة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010/2009،ص21.

تدهور الموارد الطبيعية" بأنه ذلك :"الذي ينبغي بمقتضاه تجنّب إلحاق الضّرر بالموارد الطبيعية كالماء والهواء والأرض التي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية،ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة."[44]

وبمفهوم المخالفة لهذا التعريف ،فان التدهور البيئي حسب **المشرع الجزائري** يقصد به،إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية من ماء وهواء وأرض[45].

## الفرع الثاني:مفهوم التدهور البيئي في الاتفاقيات الدولية:

إن إيجاد تعريف صريح للتدهور البيئي في مضامين الاتفاقيات الدولية ،يكاد يكون منعدماً وإنما ستسعى الطالبة ،إلى استخلاصه من خلال الإشارة إلى بعض الاتفاقيات التي اعتمدت تعريف البيئة،كما أن هذا الأخير ،يختلف من اتفاقية دولية لأخرى، حسب التّخصّص الذي تتناوله الاتفاقية،وبناءًا على ذلك ستتطرق الطالبة إلى نماذج من الاتفاقيات الدولية التي جاءت في مجال حماية البيئة من أشكـال التدهور ،وهذا على سبيل المثال لا الحصر ،إذ ستتولى معالجة تعريف تدهور التربة باعتباره مظهرا للتدهور البيئي بصفة عامة ،من خلال ما جاءت به الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر عام 1994(**أولا**)،لتنتقل بعد ذلك إلى المقصود بتدهور المناخ ،من خلال ما ورد في المواثيق الدولية المتعلقة سواء بحماية طبقة الأوزون أو ظاهرة تغيّر المناخ(**ثانيا**)، ثم البحث في مضامين أغلب الدراسات التي عالجت مفهوم التلوث ،باعتباره المظهر الغالب والعالمي لظاهرة التدهور البيئي لعلّها ستصل إلى تعريف آخر شامل لظاهرة التدهور البيئي(**ثالثا**).

### أولا:التدهور البيئي في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لسنة1994

وهنا يجدر الحديث عن تدهور **التربة** ،باعتباره كذلك مظهرًا من مظاهر التدهور البيئي ،وهنا يستدعي البحث التعمق في مضمون الاتفاقيات الدولية ،خاصة وأنّنا بصدد البحث عن ماهية التدهور البيئي من المنظور القانوني الدولي. وعليه، فقد جاءت اتفاقية مكافحة التصحر لسنة1994،بتعريف للتدهور الذي يصيب التربة وبالتحديد تدهور التربة الذي يتّخذ شكل التصحر،بقولها:"التصحر هو تدهور الأرض في المناطق الجافة وشبه الجافة وتحت الرطبة ،وينتج عن عدة عوامل منها تغيرات المناخ ونشاط الإنسان".

أيضا تم تعريف التصحـر خلال المؤتمر المنعقد في الفترة من **29أوت إلى 9سبتمبر1977**في نيروبي(عاصمة كينيا)،حيث **يقصـد به**:ذلك الانخفاض والتحطيم للقدرة الاحتمالية البيولوجية للأرض والتي تؤدي في النهاية إلى ظهور سمات وظروف الصحراء[46].

---

[44]راجع القانون رقم 03-10،بتاريخ 2003/07/19،والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،ج، رقم43،الصادرة بتاريخ2003/07/20،ص10.

[45]منذ سنة1983 احتفظت الجزائر بطابعها الغامض في إيراد تعريف للتدهور البيئي ،ومنذ نفس السنة فالتعريف **يستنبط ضمنيا** ،حيث فظّل قانون رقم03/83المتضمن إنشاء الإدارة البيئية المركزية والمتعلقة بحماية البيئة ، أشار إلى ضرورة اتقاء كل أشكال التلوث والمضار ومكافحته وتحسين إطار المعيشة وتنويعها .،كما أشار إلى المحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها .ومن هذا المنظور فان المشرع الجزائري اعتبر كل أشكال التلوث، الأضرار،وكل سبب سواء داخلي أو خارجي طبيعي أو بشري يهدد البيئة يجعل هذه الأخيرة أو أحد مواردها يصنف متدهورا.

## ثانيا: التدهور البيئي في الاتفاقية الدولية المتعلقة بتغيّر المناخ وحماية طبقة الأوزون.

تستند الطالبة في إيجاد **المقصود بتدهور المناخ**،إلى مظهرين لتدهور المناخ وهما: تآكل طبقة الأوزون(**01**)،وظاهرة التّغير المناخي **(02)**.

### 1--تآكل طبقة الأوزون:

يعني ظهور ثقب في الطبقة، والذي صاحب طبقًا للأبحاث التي جرت في السنوات الأخيرة ،تناقص سمك الطبقة في مناطق مختلفة من العالم ،وهو ما يعني إمكانية وصول قدر أكبر من الأشعة فوق البنفسجية إلى سطح الأرض[47]،وهو الأمر الذي يهدّد صحة الإنسان (الإخلال بالأمن الصحي)، والإنتاج الزراعي(ظهور حالات اللاأمن الزراعي والاقتصادي والغذائي)، وكذا حدوث إختلالات في النظم البيئية المختلفة(لاأمن بيئي).

### ب-ظاهرة التّغيّر المناخي:

عرّفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغيّر المناخ، التّغيرات المناخية بأنها :**"تغيرات في القيم الإحصائية مثل المتوسطات والانحراف القياسي للمناخ على كل مستويات الزمن والمكان،وقد يعود التّنوع إلى عمليات طبيعية داخلية تتم داخل نظام المناخ(تنوع داخلي)،أو قد تكون هذه الاختلافات نتيجة متغيرات قوى خارجية،طبيعية كانت أو من صنع الإنسان"**[48].

وعليه فان، تدهور المناخ مهما كان المظهر الذي يتّخذه ، سواء "تأكل طبقة الأوزون" أو"تغير المناخ " فهو يُعتبر تلك الحالة من الفوضى البيئية المدمرة، والتي تنتج آثارًا على الأمن الصحي، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة ،حيث ومن منظور إشكالية بناء الأمن الإنساني الصحي، فان الظاهرتين تتسبّبين في: ذوبان القمم الجليدية ،ارتفاع مستويات البحار ،وتوسيع المحيطات واندثار ألاف الجزر وتهديد المدن والموانئ والمنشآت الساحلية-**اختلالات الأمن البيئي للإنسان**-كذلك سيؤدي إلى تعرض مناطق للجفاف و مناطق أخرى في العالم إلى فيضانات وسيول ،مما يؤدي إلى اختفاء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية-**ظهور حالات اللاأمن الزراعي والغذائي**-،وسوف يترتب على هذه التغيرات البيئية آثار أخرى تمسّ **الأمن الإنساني** في **بعده الاقتصادي والاجتماعي** -والتي تتمثل في انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني العالمي ،وتتمثل أيضا في تشريد أعداد هائلة من السكان ،وخلق عشرات الملايين من اللاجئين الجدد في العالم إلى أماكن تكون آمنة بيئيا.

---

[46] عز الدين دعاس،"آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصّص:اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات،إشراف د.الهام يحياوي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير جامعة الحاج لخضر –باتنة ،2011/2010،ص14 –15.

[47] http://ar.wikipedia.org/.

[48] برنامج الأمم المتحدة للبيئة،"توقعات البيئة للمنطقة العربية:البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان"،2010،شعبة الإنذار المبكر والتقييم،نيروبي(كينيا)،ص217.

**وبناءا على ما مضى**،يتبيّن أن المقصود بالتدهور البيئي يختلف باختلاف المظهر الذي تتناوله من زاويته الاتفاقية الدولية أو التشريعات الوطنية،لكن ثمة إجماع وشبه اتفاق على نقطة وهي أن التدهور البيئي مهما كان شكله ومظهره عبارة عن تغيرات غير مستحبة في عناصر البيئة ومصادرها.

## الفرع الثالث:مراحل التدهور البيئي:التصحر نموذجًا.

إن الحديث عن ظاهرة التدهور البيئي ،كان دائمًا منصبًا على التعريف، والمظاهر، والآثار ،بينما تحديد حجم أو مراحل التدهور نادرًا ما تتضمّنه الدراسات ،وبما أنّنا بصدد البحث عن إشكالية البناء الصحي للأمن الإنساني في ظلّ هذه الظاهرة ، يبدو لنا أن الإشارة إلى هذه المراحل مهمٌ ، ولو كان ذلك بصورة موجزة ،هذا من باب الجدّية للطالبة من جهة ،ولتقريب الصورة للقارئ من جهة أخرى،وعليه وبما أنّ حجم الآثار الصّحية للتدهور البيئي، يختلف باختلاف درجة التدهور أو مرحلة التراجع التي تكون عليها عناصر البيئة الطبيعية محل التدهور،فسوف تعتمد الطالبة على مظهر التصحر، كنموذج لتوضيح مراحل ودرجات التدهور التي تصيب التربة ،فكما يقال بالمثال يتّضح الكلام وعليه، فالتصحر يبدأ بصورة تدهور خفيف(**أولا**)،إلى تدهور متوسط (**ثانيا**)،ثم تدهور شديد(**ثالثا**)،ليبلغ ذروة التدهور الشديد جدا الذي تكون بطبيعة الحال آثاره الصحيّة أشدّ(**رابعا**).

### أولا:التدهور البيئي الأولي الخفيف.

وتبعا لمظهر التصحر فان هذه المرحلة من تدهور التربة-تصحر أولي خفيف- تبدأ بظهور بوادر التدهور البيئي الموضعي ممثلا في تغيير كمي ونوعي تراجعي لمكوّنات الغطاء النباتي والتربة

### ثانيا: التدهور البيئي المتوسط.

ما يسمى بمرحلة-**التصحر المتوسط**- وهو يمثل مرحلة معتدلة من التدهور البيئي ينعكس في انخفاض التغطية النباتية يصل إلى **25**٪وتغيّر في التركيب النباتي، و انجرا فات خفيفة للتربة ،وتعريتها بسبب الرياح والمياه أو ازدياد ملوحة التربة.

### ثالثا: التدهور البيئي الشديد.

تتمثل في مرحلة التصحر الشديد، و تتميز هذه المرحلة من تدهور التربة بنقص واضح في نسبة النباتات المفيدة، وتحل محلها نباتات ضارة، وازدياد معدل انجراف التربة، وتعريتها ونقص كبير في إنتاجيتها(**50**٪)وازدياد في الملوحة إلى درجة لا يمكن استمرار زراعتها.

## رابعا:التدهـور البيئـي الشديـد جـدا.

هي ما يطلق عليها –**مرحلة تصحر شديد جدا**- وهي المرحلة القصـوى للتدهور، حيث تصبح الأرض جرداء وتنعدم قدرتها الإنتاجية لأن الأرض نفسها تكون قد تحولت إلى كثبان رملية أو حواف أو منـاطق صخريـة عاريـة أو ملاحـــات[49].

### المطلب الرابع:التدهور البيئي وتمييزه عن بعض المفاهيم المشابهة له.

كثيرا ما يحدث الخلط ،بين مفهوم التدهور البيئي وبعض المفاهيم المشابهة له، وعليه سوف نتطرق في هذا المبحث إلى، مفاهيم يبدو أنها مشابهة لمفهوم التدهور البيئي ،وعليه ولإزالة الغموض واللّبس عن مفهوم التدهور البيئي، سوف نتناول مفهوم اختلال التوازن البيئي(**الفرع الأول**)،ثم ننتقل إلى مفهوم الحمولة البيئية (**الفرع الثاني**)،وبعد ذلك سوف نستعرض المقصود بالنظام البيئي (**الفرع الثالث**)،وكذلك المقصود بالبيئة الطبيعية والمشيدة(**الفرع الرابع**)،وبعدها ستتطرق الطالبة إلى التمييز بين التدهور البيئي والتغير البيئي(**الفرع الخامس**)،ثم التلوث البيئي(**الفرع السادس**)،ثم إزالة الغموض عن مفهوم تغير المناخ(**الفرع السابع**).

### الفرع الأول:اختـلال التـوازن البـيـئي.

يطلق عليه البعض اسم "**التدهور البيئي**" ويمكن تعريف اختلال التوازن البيئي على أنه:"حدوث تغيير جوهري في عنصر أو أكثر من عناصر البيئة الطبيعية مما يؤدي إلى اضطراب العلاقات المتوازنة بين هذه العناصر ،وما يصاحب هذا الاضطراب من مشكلات بيئية"[50] .

ومن خلال هذا التعريف نستنتج أنّ التّوازن البيئي يختلف عن التدهور البيئي حيث أن، الاختلال في التوازن هو من يؤدي إلى التدهور البيئي وذلك عندما يبلغ الاختلال قمة من اللاتوازن في عناصر البيئة. **أكثر من هذا** ،فان مظاهر التدهور البيئي تختلف عن مظاهر الاختلال البيئي و تتمثل هذه الأخيرة في غالب الأحيان في :**التلوث البيئي** ،**واستنزاف الموارد الطبيعية** والتي تشكل العوامل المشتركة لتدهور البيئة الذي يتخذ مظهر تدهور النظم الايكولوجية.

يختلّ **التّوازن البيئي** عندما يزيد حجم العشائر الحيوية عن مقدار الحمولة البيئية،حيث تضغط على البيئة ومواردها مما يؤثّر في نوعيتها من جهـة وعلى الكائنات الحية من جهة أخرى، ويتوقع – تحت الظروف الطبيعية-أن تتعطـل القدرة الحيوية عن استمرارية النمو أو التزايد بفعـل محددات طبيعية، أو عوائق حضارية، كما هو الحال بالنسبة للإنسان والحيوان. والأمثلة علـى ذلك كثيرة:فمراعي العراق الشمالي كانت تتحمّل ربع مليون رأس من الأغنام دون أن يضطرب النظام الحيوي،لوحظ في الفترة الأخيرة أنها تضم مليون رأس مما يؤثر سلبا على اختلال التوازن البيئي فيها.ويقدر ما تعيله المراعي السورية في الوقت نفسه الحاضر ثلاثة أضعاف العدد المناسب لحمولتها الرعوية، وعلى **سبيل المثال** أيضا تضاعف عدد السكان من **6-7**مرات منذ عام **1900م** في أقطار

---

[49] عز الدين دعاس،المرجع السابق،ص15.

[50] أوسرير منور،بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة:**"دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية"**،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،العدد السابع، الجزائر ،المركز الجامعي خميس مليانة ،ص337.

المغرب العربي حيث تصل الزيادة السنوية للسكان إلى **3،6/.** ،وعلما بأنه من 60 إلى 70بالمئة من السكان يعيشون على الزراعة والرعي مما يؤثر في طاقة الحمولة للأراضي الزراعية الرعوية[51].

## الفرع الثاني:الحمولة البيئية.

لكل بيئة قدرة محدودة على تحمل وإعالة الكائنات الحية (نبات، حيوان، إنسان) ويطلق على هذه القدرة الحمولة البيئية.

## الفرع الثالث:النظام البيئي.

لقد عرفه الفقهاء المهتمّين بالجانب البيئي ،بتعاريف عدة أهمها:

**1-**"كائنات حية وعوامل بيئية معقدة تتفاعل فيها الكائنات بعضها مع بعض بعدة طرق ومنها تظهر نتائج وتأثيرات متبادلة بين البيئة والإنسان"[52].

**2-**"هو مجموعة من العلاقات بين صفات وخصائص الأشياء وبين البيئة التي هي فيها".

**3-**عرّفه **فريق أخر بقوله:**"هو نظام يتألف من مجموعة مترابطة ومتباينة نوعا وحجما من الكائنات العضوية والعناصر غير عضوية في توازن مستقر نسبيا"[53]

من خلال التعاريف السّابقة، نستنتج أن النظام البيئي يستخدم للتعبير عن وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها مع بعض وفق نظام دقيق ومتوازن وتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة.

وأهم ما يميّز النظام البيئي ، هو التوازن الدقيق القائم بين مكوناته مع المرونة والحركة واتزان النظام البيئي من المنظور البنائي للأمن الصحي للأفراد أمام مشكلة التدهور البيئي يعني:**"المحافظة على مكونات البيئة بأعداد وكميات مناسبة على الرغم من نقصانها وتجددها المستمرين".**ولتوازن البيئة **مظاهر ايجابية** تعمل على استمرار التوازن واستعادته بالشكل الذي يحقق **الأمن البيئي** خاصة والأمن الإنساني عامة و**هي**[54]:

***البقاء:**يقصد به استمرارية البيئة بالنسق الذي وجدت عليه،بمعنى أن يكون استعمالها لمواردها الطبيعية في حدود قدرة البيئة على إفراز بديل الموارد غير المتجددة.

***التجدد:**يقصد به وجوب استعمال الموارد المتجددة في حدود قدرتها على التجدد مرة أخرى.

***الاستقرار:**يقصد به عدم تغير معالم البيئة بما يجعلها غير قادرة على استعادة توازنها.

***النّقاء:**حيث أن البيئة تبقى نقية ما بقيت قادرة على استيعاب فضلاتها التي تلقى فيها.

---

[51]السيد سلامة الخميسى،**التربية وقضايا البيئة المعاصرة: قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم**، إسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر ،2000،ص20-22-28-39-40.

[52]رجاء وحيد دويدري:"البيئة مفهومها المعاصر وعمقها الفكري التراثي العلمي"،ط(01)، دمشق ،سوريا، دار الفكر، 2004،ص49.

[53]علي علي البنا،"المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية"،ط(01)،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،2000،ص167.

41أوسرير منور،بن حاج جيلالي مغراوة فتيحة،المرجع السابق،ص335.

***النمو المتوازن**:يعتبر من أهم مظاهر التوازن البيئي،وقد تبين الإنسان مؤخرا أن هدف النمو والتنمية تتحقق على حساب البيئة حتى أصبح الأمر يتحقق على حساب أمنه الإنساني،وهذا ناتج عن غياب الوعي بالعلاقة التي تربط التنمية والمحافظة على البيئة بما يحقق الأمن الإنساني.

## الفرع الرابع:البيئية الطبيعية والبيئة المشيّدة.

ان "البيئـة":هي الوسط الذي يحيا فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ودواء ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني الشر.ولتحديد المعنى الدقيق لظاهرة التدهور البيئي سوف ،نرتئي التمييز بين مفهومين للبيئة وهما: البيئة الطبيعية والتي نقصدها في هذه الدراسة(**أولا**)،والبيئة المشيدة(**ثانيا**)[55].

### أولا:البيئة الطبيعية(النظام الطبيعي)

يقصد به، قشرة الأرض والماء والهواء والكائنات الحيّة النباتية والحيوانية بما في ذلك العمليات الطبيعية المختلفة الناتجة عن تفاعل الإنسان مع عناصر النظام الطبيعي.

### ثانيا:البيئة الحضارية المشيّدة(النظام الحضاري المشيّد)

هو النظام الذي أوجده الإنسان في الوسط الطبيعي مثل ،النظم الحضارية والريفية والمباني والشوارع والطرق والمصانع والمشروعات الزراعية والصناعية والتكنولوجيا والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والتنموية وغيرها من الأنشطة التي ترمى إلى إشباع حاجات الإنسان المعيشية،وكذلك وسائل معالجة المشكلات الناتجة من خلال علاقات مع الوسط الطبيعي ومدى استجابته وتوافقه مع تلك المشكلات.

## الفرع الخامس:التغيّر البيئي وتمييزه عن التدهور البيئي.

**التغيـــــر البيئي(changement environnemental)** أشمل من التدهور البيئي ،ذلك أن التغير البيئي يعني كل تغير سلبي أو ايجابي قد يُصيب البيئة الطبيعية أو يصيب الشروط التي يقوم عليها النظام البيئي مثال عن التغير البيئي السلبي: **الا**حتباس الحراري،الجفاف،التصحر،ويمكن اعتبار جل مظاهر التدهور البيئي تغيرا بيئيا.

## الفرع السادس:التلوث البيئي وتمييزه عن التدهور البيئي.

التلوث**Pollution**،وفقا للتعريف الذي تقدم به **البنك الدولي**[56]،هو:"كل ما يؤدي،نتيجة التكنولوجيا المستخدمة،إلى إضافة مادة غريبة إلى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي، تؤدي إلى التأثير على نوعية الموارد ،وعدم ملائمتها وفقدانها خواصها ،أو تؤثر على استقرار استخدام تلك الموارد".

---

[55]السيد سلامة الخميسى،المرجع السابق ،ص39.

[56]حسن أحمد شحاتة،**البيئة...والتلوث ....والمواجهة،دراسة تحليلية**،دار التعاون للطباعة،2000،ص29.

كما عرف **"الدكتور حسن أحمد شحاتة"** التلوث في كتابه الصادر سنة 2000 تحت عنوان: **" البيئة...والتلوث ....والمواجهة،دراسة تحليلية** "بأنه:" الفساد الذي يصيب كافة مكونات البيئة فيؤثر فيها ويغير من صفاتها وخواصها ،بما قد يؤدي إلى إتلافها أو هلاكها"[57].

في حين عرف الدكتور**" أحمد محمود سعد "** التلوث في كتابه الصادر سنة 1994 تحت عنوان**"استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي"،أنه:"هو الضرر الحال أو المستقبلي الذي ينال من أي عنصر من عناصر البيئة ،والناجم عن نشاط الإنسان الطبيعي والمعنوي أو فعل الطبيعة،والمتمثل في الإخلال بالتوازن البيئي،سواء كان صادرًا من داخل البيئة الملوثة أو واردًا عليها".**[58]

## الفرع السابع:التغيّر المناخي وتمييزه عن التدهور البيئي.

المناخ,climat،هو أهم مجالات ظاهرة الغلاف الجوي التي تؤثر في حياة الإنسان،والتغيرchangement والتنوع في أنماط المناخ كتغير نمط سقوط الأمطار مثلا،أو ارتفاع درجات الحرارة،وزيادة تكرار الأحوال الجوية الحادة مثل:الفيضانات والجفاف والأعاصير قد أصبحت إحدى أهم المستجدات عالمياً،وفي عام 2007 عرفت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ(**IPCC**)التغيرات المناخية(**les changements climatiques**) بأنها:" تغيرات في القيم الإحصائية مثل المتوسطات والانحراف القياسي للمناخ على كل مستويات الزمن والمكان،وقد يعود التنوع إلى عمليات طبيعية داخلية تتم داخل نظام المناخ (تنوع داخلي) أو قد تكون هذه الاختلافات نتيجة متغيرات قوى خارجية،طبيعية كانت من صنع الإنسان "[59]،فدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تعد من أكثر المناطق عرضة لتغيرات المناخ بخصوص نقص المياه، فقد أظهر التقرير التقييمي الرابع للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ اتجاها إلى زيادة درجة الحرارة في مناطق الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، إلى ما يصل إلى درجتين مئويتين خلال ال15-20سنة القادمة،أو أكثر من 4درجات حتى نهاية القرن[60].

يختلف هذا التعريف عن ذلك الذي أطلقته اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ(**UNFCCC**)،والتي تعرف تغير المناخ بأنه:"تغير في المناخ يعزى بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري الذي يفضي إلى تغير في تكوين الغلاف الجوي العالمي والذي يلاحظ بالإضافة إلى التقلب الطبيعي للمناخ ،علة مدى فترات زمنية متماثلة"[61].

**وفضلاً عن كل ما سبق** ، فإن البيئة هي المحيط الذي يشمل الهواء والماء والتربة والموارد البشرية والأحياء النباتية والحيوانية ،وتقسم إلى:**جزء طبيعي** أوجده الخالق سبحانه وتعالى بحيث يقوم هذا الجزء بأربعة وظائف تتمثل في الوظائف التنظيمية،الإنتاجية الوسيطة والمعلوماتية ،وجزء شيده الإنسان يتميز بعدم الاكتفاء الذاتي لاعتماده في تلبية حاجاته على الجزء الطبيعي إلا أن الاستعمال

---

[57]نفس المرجع،ص30.

[58]أحمد محمود سعد،"استقراء لقواعد المسؤولية المدنية في منازعات التلوث البيئي"،الطبعة الأولى،دار النهضة العربية ،مصر ،1994،ص64.

[59]توقعات البيئة للمنطقة العربية،البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان،برنامج الأمم المتحدة للتنمية،2010 ،ص ص 216-217.

[60] Giorgi.F, 2006, Climate Change Hotspots, Geophysical research letters, 33(8), L08707, P219.

[61]برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،1992.

غير العقلاني للجزء الطبيعي تسبب في إلحاق الضرر وظهور مشاكل بيئية من بينها ظاهرة التدهور البيئي التي تتخذ عدة صور كالتلوث،التصحر ..الخ مما أدى بنا في ظلّ هذه الدراسة إلى البحث عن مفهوم التدهور البيئي ،وهو الذي يعني في هذه الدراسة : التدهور الذي يصيب الجزء الطّبيعي للبيئة ،ورغم تعدد التعاريف بهذا الشأن فانه وعلى أساسها استنتجنا تعريفا **" لظاهرة التدهور البيئي"**[62] والذي يعنـــي:"التأثير على البيئة بما يقلل من قيمتها أو يشوّه من طبيعتها البيئية أو يستنزف مواردها أو يضر بالكائنات الحية أو بالآثار."[63]

## المبحث الثالث: نحو التجسيد القانوني لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي.

تتناول الطالبة في ظلّ هذا المبحث ،محاولات التأسيس القانوني لبناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي،سواء باعتباره كبعد من أبعاد الأمن الإنساني أو باعتباره كحق أساسي من حقوق الإنسان، لأن المطالبة بحقوق الإنسان هو أرضية لتمكين هذا الأخير من أمنه عن طريق آلية التنمية الإنسانية المستدامة، وعليه ستتطرق إلى هذا التجسيد على المستوى الدولي والقاري**(المطلب الأول)**، لننتقل بعد ذلك إلى التأسيس القانوني على المستوى الداخلي**(المطلب الثاني).**

### المطلب الأول:الإطار القانوني الدولي والقاري لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي .

يجب التّذكير في البداية، أنّ أغلب الاستراتيجيات القانونية أو الإطار التشريعي- إن صحّ التعبير- التي تساهم في بناء الأمن الصحي للأفراد تُركّز على **"القانون"** الذي، يحتوي مجموعة من القواعد التوجيهية ،تُنظّم العلاقة بين الأفراد والدول،وفي إطار الحديث عن بناء الأمن الصحي للأفراد من المنظور القانوني، سيما القانون الخاص بالصّحة الإنسانية وبعلاقتها بالبيئة الطبيعية وبالتحديد علاقة الصحة بالتدهور البيئي ، فانه سوف نستدعي كل من القانون الدولي(اللجوء إلى القانون الدولي لحماية البيئة والقانون الدولي للتلوث عبر الوطني)، وكذلك القانون الداخلي (جلّ المرافق الصحية والبيئية وتشريعاتها الداخلية).

ومن هذا المنظور، فإن الطالبة سوف تجتهد لإيجاد حلاً لإشكالية البناء، هذا نظرا لان موضوع الصحة والبيئة كل واحد يشكّل حقلا قانونيا مستقلا ،وأن موضوع الدراسة المزمع انجازها –التدهور البيئي وإشكالية بنـــاء الأمن الصحي للأفراد- يتطلّب الجمع بين التخصّصات والحقـول القـانونيـة ، كما أنه غالبا ما نجد الاهتمـــام بالموضوع مقسـم بين ثلاثـــة هيئـــات **(على المستوى الدولي:منظمة الأمم المتحدة-منظمة الصحة العالمية-الصندوق العالمي للبيئة)**،ووزارات **(على المستوى الداخلي)**،وهي:( وزارة البيئة-وزارة الصحة العمومية- وزارة الزراعة)،بالتالي نفهم وجود قيد وحصر لآثار التدهور البيئي، سواء في القطاع البيئي، وحده أو الصحي، أو الزراعي الإنتاجي، بالرغم من أنّ آثار ظاهرة التدهور البيئي ،هي آثار عبر وطنية وعبر قطاعية و تداخلية،فمثلا وزارة البيئة،غالبا ما تهتم بتقليص حجم التلوث ،والإنذار بتدهور المحيط الطبيعي وضمان استمرار النظم

---

[62] راجع القانون رقم 03-10،بتاريخ 2003/07/19،والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،المرجع السابق،ص43.

[63] راجع القانون رقم 03-10،بتاريخ 2003/07/19،والمتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،المرجع السابق،ص43.

البيئية،بينما تهتم وزارة الصحة ،بتسيير المرافق التي يتعامل المواطن معها مباشرة (مستشفيات،مراكز صحية عمومية و جوارية..)،الحماية بصفة عامة بهدف تفادي انتشار الأمراض لاسيما الوبائية.في حين نجد وزارة الزراعة،عادة ما تتحمل مسؤولية ضمان سلامة المواد الغذائية والأنشطة الصناعية التي تؤثّر عليها[64].

## الفرع الأول:دور القانون الدولي في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة:

تعتبر منظمة الأمم المتحدة من بين المنظمات التي سارعت إلى تبني وإرساء العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي ترمي إلى الحفاظ على نوعية البيئة بهدف حماية الصحة الإنسانية. فعلى سبيل **المثال نذكر:**

### أولا/-الإعلانات والمؤتمرات الدولية ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي:

*الإعلان العالمي حول البيئة والتنمية.

*** مخطط العمل الحادي والعشرين(21)،الذي تم المصادقة عليه أثناء لقاء قمة الأرض في "ريو" عام1992.**

ينصّ **المبدأ الأول من الإعلان** على ما يلي:"الكائنات الحية(...) لهم الحق في حياة صحية ومنتجة بالاتفاق مع الطبيعة".

كما يصرّح ذات الإعلان-**ريو**- في المبدأ السابع منه على ضرورة تعاون الدول في جو تغمره الشراكة العالمية بهدف المحافظة على البيئة ورعاية الصحة[65].

نفهم من هذا **البند** أن الإنسان وغيره من الكائنات الحية لابد أن يعيش حياة ملئها الصحة بشتى مستوياتها الجسدية والعقلية والنفسية ، وهذا الآمان الصحي الضروري لبقاء الإنسان ورفاهيته لن يتحقق إلا في ظلّ بيئة طبيعية آمنة،والأمن من البيئة بما فيها الأمن من ظاهرة التدهور البيئي وما تخلفه من آثار على صحة البشرية وغيرها من الكائنات الحية لن يكون هو الآخر إلا من خلال حماية البيئة من كل أشكال التدهور والتدمير والإجهاد لمواردها. الذي يتسبّب فيه الإنسان في علاقته مع الطبيعة بحثًا عن التّنمية.

وفضلاً عمّا سبق ذكره،فان الواقع الدولي أكد أن أغلب المؤتمرات الدولية نادت بضرورة "تعزيز العمل الصحي المشترك بين القطاعات" بهدف بناء الأمن الصحي للأفراد فمثلا :قد أدرك كل من المؤتمر الدولي لسنة1978 عن الرعاية الصحية الأولية المنعقدة في **المآتا**(منظمة الصحة العالمية واليونيسف1978)،والمؤتمر الدولي الأول لتعزيز الصحة المنعقد في

[64]Philippe Quénel et Wiliam Dab:«Rôle des Institutions publique et des professionnels de la santé » ،dans: « **Environnement et santé publique :Fondements et pratiques** »،Edisem،2003،CANADA،Pp79-80.
[65] Jean-Marc Lavieille،opcit.p18.

أوتاواسنة1986(منظمة الصحة العالمية1986)،والمؤتمر العالمي لمنظمـــة الصحة العالمية عن العمل الصحي الدولي،ومؤخرا مؤتمر بانكوك لتعزيز الصحة (منظمة الصحة العالمية،2005)،وطرح قضية الصحة في جميع السياسات لسنة 2006،أنه يمكن للعوامل السياسية ،الاقتصادية،الاجتماعية،البيئية،الثقافية،السلوكية و البيولوجية أن تحدث أثرا محمودا أو ضارا على الصحة ،وأقر كل مما تقدم **باتساع نطاق الصحة والإجراءات** المقترحة الواردة في السياسات المعنية على كافة قطاعات المجتمع .

وبناءاً على هذا، فان بناء الأمن الصحي أمام ظاهرة التدهور البيئي المعقدة والعابرة للأقاليم يستدعي مشاركة كل القطاعات من خلال سياساتها وبرامجها في التعامل مع مظاهرة تدهور البيئة من جهة ،والتعامل مع الآثار الصحية للظاهرة من جهة ثانية وبهذه الإستراتيجية المشاركاتية يمكن بناء الأمن الصحي[66]، بالرغم من هذه المطالب الرامية لبناء الأمن الصحي للأفراد نجد أنه :

*لم يتم لحد الآن ترجمة السياسات إلى أساليب منهجية،

*عدم تمتع جميع البلدان بالموارد اللازمة لاتخاذ هذا الموقف في سياساتها المعنية بالعدالة البيئية التي هي قوام بناء الأمن الصحي.

## ثانيا/-الاتفـاقيـات واللوائح الصحية الدولية:

سنتناول التجسيد القانوني لبناء الأمن الصحي للأفراد في ظل الاتفاقيات الدولية**(أ)**،لنمر بعد ذلك إلى تجسيد البناء في ظل اللوائح الدولية**(ب).**

### أ/-دور الاتفاقيات الدولية:

إن الاتفاقيات التي جاءت هادفة إلى بناء الأمن الصحي كانت متعددة ومتنوعة، حيث هناك اتفاقيات تضمنت مبادئ واستراتيجيات للمحافظة على نوعية البيئة مثل:[67]

**1./**-اتفاقية التلوث الجوي العابر للحدود لسنة (1979).

**2/-** اتفاقية قانون البحار(1982)،نُشير على سبيل المثال إلى **المادة 192** منها، والتي تنصّ على: **"الدول ملزمة بحماية البيئة ومحافظة المحيط البحري".**

**3/-** بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديلاته بتاريخ 1987/09/16.

**4/-**اتفاقية بال حول مراقبة أنشطة النفايات الصلبة(1989).

**5/-**اتفاقية الحفاظ على التنوع البيولوجي(1992).

**6/-** الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية (1992).

---

[66]منظمة الصحة العالمية/2008،ص249.

[67]Philippe Quénel et William Dab، Opcit،P80.

**7/-** بروتوكول كيوتو(1997). الذي جاء بهدف الحفاظ على بعض مبادئ الاتفاقية الإطارية بروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون وتعديلاته بتاريخ 1987/09/16.

8/-وثيقة قمة الأرض التي انعقدت في جوهانسبورج عام 2002،حيث دعا المؤتمرون الى أن تنتهج الحكومات سياسات عامة وفاعلة كفيّة في مجال البيئة تكون مبنية على الالتزام وترشيد استهلاك الموارد الطبيعية ومحاربة الفقر والعناية بالصحة .

9/-اتفاقية الدول الأوروبية التي أبرمت في القمة الأوروبية المنعقدة في بلجيكا في 2009/12/12،حول محاربة ظاهرة الاحتباس الحراري،و تنص الاتفاقية على تقليص الانبعاثات الغازية التي تتسبب بارتفاع درجة الحرارة في دول الاتحاد بنسبة 20٪ بحلول عام 2020 من إجمالي كميات الانبعاثات الغازية عام 1990.

10/-مؤتمر كوبنهاغن 2010 المنعقد في أستراليا ،حول المناخ العالمي الذي يتحكم في الاقتصاد والأمن والبيئة،الهدف منه حسب جولة وزيرة الخارجية الأمريكية **"هيلاري كلينتون"** في دول شرق آسيا هو "بناء تحالف مناخي"مع الصين،أي بعبارة أخرى الاجتماع حول محاصصة موارد النفط والغاز العالمية[68].

وفي هذا السياق، يجب التّنويه، بأنه ثمة ما يتجاوز 260اتفاقية ، واتفاق دولي جاء لمواجهة التحديات البيئية ، التي ولا طالما كانت السّبب في حدوث تدهور صحي، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،وسواء في المناطق مركز التدهور ، أو في مناطق أخرى مجاورة نظرًا للطبيعة التداخلية وعبر الوطنية لمظاهر تدهور البيئة،وعليه ما تم ذكره من اتفاقيات ،كان على سبيل المثال فقط ،وبناءا عما سبق فانه، سنشير إلى أهم مميّزات الاتفاقيات الدولية سواء الخاصة بحماية البيئة من التدهور، وما ينجر عن ذلك من آثار صحية، أو اتفاقيات أخرى في مجالات أخرى وذلك **كما يأتي[69]:**

**1**-ترمي الاتفاقية إلى إحداث علم دولي بوجود مشكلة تتعلق بالبيئة، الكائنات الحية، التلوث،الصحة.. وأن الأمر يستدعي اتخاذ تدابير على المستوى الدولي.

**2**-لا تتمتع الاتفاقيات بالقوة الإلزامية وتحمل مبادئ عامة.

**3**- الاتفاقيات تدعوا الدول إلى القيام ببحوث ودراسات في مجال البيئة أو الصحة أو غيرها من القطاعات.

**4**-الاتفاقيات تلزم الدول الأعضاء بدفع تقاريرها لمتابعة مدى تطبيق الاتفاقية .

وفضلاً عما سبق، فانه سنُشير إلى أهم المواثيق التي تعد من بين تلك التي سارعت من خلالها الدول إلى التعبير عن اهتمامها بظاهرة التدهور البيئي وبآثارها على الصحة الإنسانية والمتمثل في: **" ميثاق أوتاوا "**إذ بدأ الاهتمام بقضية تدهور البيئية وبانعكاساتها على الأمن الصحي للأفراد منذ

---

[68] حميد مجول النعيمي،"الجهود العربية والدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري:الاتفاقيات الدولية،الواقع والطموحات في دول المنطقة"،كلية العلوم ،جامعة الشارقة،2009،ص1-2.

[69] Tom Bridges, « Surveillance environnementale » , Dans: ( Santé environnementale) -écrit par: Pierre Chevalier، Sylvaine Cordier، William Dab، Michel Gérin، Pierre Gosselin، Philippe Quénel،dans: « Environnement et santé publique :Fondements et pratiques »،Edisem،2003،CANADA،Pp831-832.

1986 حينما صدر هذا الميثاق،من طرف منظمة الصحة العالمية كرد فعل ل" التقرير الأوروبي للوقاية والحماية "،الذي جاء متضمنا مجموعة من العوامل يبدو أنها تساعد في عملية بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئة ، وهو ما تأكد في أغلب بنود الميثاق حيث نص أن المحافظة على الصحة مرتبط بالحماية البيئية ،إلى جانب المحافظة على الموارد الطبيعية ،كما أكد على العلاقة التداخلية بين البيئة والصحة وأن هذه الأخيرة ضمانُها متوقّف على ضمان صحة البيئة بالتالي، وجّه واضعو الميثاق دعوى إلى المختصين في المجال البيئي والصحي بتبني مقاربات تشمل سياسات المحافظة على الصحة من خلال المحافظة على البيئة[70]،إلاّ أن الجديد الذي أتى به" **ميثاق أوتاوا**" مقارنة بمواثيق أخرى سبقته مثل: "**تقرير روشن**"حينما حاول إعطاء البيئة مفهوما شاملا، هو عنصر جديد يتمثّل في: **أهمية المشاركة المتساوية للرجل والمرأة في الحفاظ على الصحة**،كما أضاف الميثاق **شروطاً لتحقيق أمن صحي** منها: **1-**استقرار الأنظمة البيئية،**2-**استدامة الموارد الطبيعية،**3-** بذل الجهود والتفاني في العمل لاستحداث بيئة ملائمة لا تتنافى وصحة الإنسان،مثلا:المدينة التي استحدثت في دبي في **2010**مثال حي على إمكانية خلق بيئة صحّية نظيفة.

## ب- اللوائح الصحية الدولية:

إن اللوائح صك قانوني دولي أُعد من أجل المساعدة على حماية جميع الدول من انتشار المرض على الصعيد الدولي، بما في ذلك المخاطر والطوارئ الصحية العمومية.

ويعد الغرض من اللوائح ونطاقها واسعين للغاية، حيث تركز تقريبا على كل المخاطر الصحية العمومية الشديدة التي قد تنتشر عبر الحدود الدولية . ويتمثل الغرض من اللوائح ونطاقها، حسبما ورد في المادة ٢، فيما يلي:

*"الحيلولة دون انتشار المرض على الصعيد الدولي والحماية منه ومكافحته ومواجهته باتخاذ تدابير في مجال الصحة العمومية على نحو يتناسب مع المخاطر المحتملة المحدقة بالصحة العمومية ويقتصر عليها مع تجنب التدخل غير الضروري في حركة المرور الدولي والتجارة الدولية."

ولهذه الغاية تتضمن اللوائح (٢٠٠٥) حقوقا للدول الأطراف والتزامات عليها (ومهام لمنظمة الصحة العالمية ) بخصوص الترصد الوطني والدولي؛ والتقييم والاستجابة في مجال الصحة العمومية؛ والتدابير الصحية التي تطبقها الأطراف على المسافرين والطائرات والسفن والمركبات ذات المحركات والبضائع على الصعيد الدولي؛ والصحة العمومية في الموانئ والمطارات والمعابر البرية الدولية (التي يشار إليها جميعا بعبارة "نقاط الدخول ")؛ ومواضيع أخرى عديدة[71].

## ثالثا/-تقييم دور القانون الدولي في عملية بناء الأمن الصحي للأفراد

[70] Gilles Forget,Jean Lebel،OPCIT,Pp600-601.

[71] اللوائح الصحية الدولية2005،مقدمة موجزة للتنفيذ في إطار التشريعات الوطنية التشريعات الوطنية،منظمة الصحة العالمية،يناير 2009،ص2.

كل دولة أو مؤسسة أصبحت تجاهد و تجتهد في وضع القوانين والتشريعات الدولية للحد من مظاهر التدهور البيئي من تلوث ،واحتباس حراري،والأضرار البيئية الأخرى وكانت وما زالت المؤتمرات تعقد والقوانين تشرع والكل ينادي بضرورة إنقاذ كوكب الأرض وما عليه من كائنات حية،وهذا ما نجده بسهولة وضع القوانين وعقد المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات ، وصعوبة التنفيذ والتطبيق والعمل بها .

السؤال هنا :إلى متى تستمر عمليات خرق الطبيعة والقوانين البيئية بلا رقيب وبلا حساب؟ومن هو المتسبّب في التدهور البيئي؟هل هو الإنسان أم الظروف الطبيعية أم الرياح الشمسية؟أم ماذا؟ وما هو مصير الأمن الإنساني في ظلّ استمرار تدهور البيئة؟

وبناءا على ما سبق ، فانه بالرغم من الجهود التي بذلها القانون الدولي في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تنوّع مظاهر التدهور البيئي،إلا أنه يجب الإشارة إلى بعض النقاط توحي لنا بنسبيـّة هذه الجهــود وذلك كالآتـــي:

**1) -**المسألة تتعلق بالترقية ،المحافظة ،الحماية ،التصحيح لآثار التدهور البيئي وليس البقاء على مجرد نصوص قانونية بمختلف أشكالها (تشريعية-تنظيمية –اتفاقية)وبمختلف مستوياتها(الدولية و الإقليمية وخاصة الوطنية لان النّص الداخلي هو الأداة الضاغطة والفاعلة على النص الدولي ،كما أن النص الدولي جاء لينشر النص القانوني الداخلي ويسمع به العالم خاصة في مجال حقوق الإنسان).

**2)-**عدم إلزامية بنود الاتفاقيات التي جاءت في مجال حماية البيئة من التدهور وضمان الرعاية الصحية هو الدافع للشّك في مصداقية هذه المواثيق من جهة،و الشّك في عدم فعاليتها[72] وعدم قدرتها على مواجهة آثار المشاكل البيئية هذا إن كانت نصوصها ملزمة من جهة أخرى مثلا: **اتفاق كوبنهاغن** المنعقد في ديسمبر2009، لم يبين أن الدول الكبرى ملزمة ولو بالتعاون على تحمل التكاليف فيما بينها لاحتواء آثار التغيرات المناخية،أو حتى محاولة رسم خطة عمل قوامها المساواة في عملية التسيير للمشاكل المناخية،رغم تصاعد مطالب العدالة في مجال حماية المناخ في العالم أكثر فأكثر مقارنة بتلك المطالب التي بدأت من خلال :مفوضات حول المناخ لسنة1990،أو مفاوضات **كيوتو 1997** ،فالعدالة المناخية ليس مجرد مصطلح فحسب وإنما له وزن ثقيل سيما في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني،فالعدالة المناخية عند**« OKEREKE»** تقوم على ثمانية مبادئ وهي[73]:

I. **الـمســـــــاواة.**
II. **المساواة في السيادة.**
III. **حقوق والتزامات.**
IV. **الحاجة إلى القاعدة.**
V. **حقوق الملكية وعدالة السوق.**

[72] Claude Imperiali,"Le contrôle de la mise en ouevre des conventions internationales", Dans :L'Effectivité du droit international de l'environnement,Econamica,Paris,1998,P7.

[73]OLIVER GODARD ،"La Justice Climatique Internationale en question ,Dans: Economie du climat :Piste pour l'après Kyoto" ,Sous la direction de : OLIVER GODARD ,Jean pierre possard,Editions de l'école polytechnique, Cedex,2011,P115.

**VI. الملوث الدافع والمسؤولية التاريخية.**
**VII. امتيازات متبادلة.**
**VIII. القاعدة القابضة للتعويضات.**

كما يجدر الإشارة أيضا إلى أن،**اتفاق كوبنهاغن** يعرف تراجعًا مقارنة **ببروتوكول كيوتو** مثلا ،وذلك من خلال[74]:

- ✓ استبدال اتفاق دولي ملزم قانونا (**بروتوكول كيوتو**)باتفاق دولي ليس ملزما قانونا(**اتفاق كوبنهاغن.**
- ✓ استبدال اتفاق يضمن إلى حد ما الأمن القانوني (على الأقل بالنظر لأنه مرحلة أولى من التعهد)، باتفاق آخر التزاماته أو تعهداته إرادية،غير جماعية، وقابلة للتنازل في أي وقت.
- ✓ استبدال آلية التعاون الدولي القائمة على تحديد الأهداف ونوعيتها ،وكمية التقليص للغازات باتفاق يدعّم السياسات الوطنية المتشبّعة بالأطماع.

**3/-كذلك،** أغلب المواثيق والإعلانات تضمّنت مصطلح المحافظة ،هل أن هذا المصطلح المتردد والمتكرر في أغلب الاستراتيجيات القانونية لبناء الأمن الصحي في ظل التدهور البيئي هو وحده المصطلح الشامل ؟ ويتضمّن في آن واحد الحماية من مظاهر التدهور البيئي والتّرقية بالأمن الصحي والبيئي وبحقوق الإنسان لاسيما حقه في الصحة وحقه في البيئة الصحية والنظيفة.

**4/- تقييم دور اللوائح الصحية الدولية:** رغم الدور الذي تلعبه اللوائح الصّحية في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئية، إلا أنه يجب التنويه إلى بعض نقائص اللوائح الصحية الدولية الراهنة إذ لا يَخْفَى أن التزايد المستمر في تنقلات السكان على الصعيد العالمي، والتغيُّرات في طُرُق تصنيع الأغذية، ونمو التجارة الدولية، والظهور المستمر لعوامل مُمْرِضة خطيرة، كلُّها أمورٌ تعني أن ظهور مرض من الأمراض المُعْدِية في بلد واحد، قد ينطوي على خطر محتمل يتهدَّد العالم بأسره. وقد اتّضح في السنوات الأخيرة أن اللوائح الصحية الدولية، بوصفها أداة عالمية لحماية الصحة العمومية، تنطوي على بعض النقائص التي يمكن أن يُعزَى أهمها إلى نطاق هذه اللوائح المحدود، واعتمادها على الإشعار اللاّفاعل من قِبَل البلدان، ونقص آليات التعاون بين البلدان على الوقاية من انتشار المرض، وافتقاد اللوائح للقوة الإلزامية. والجدير بالملاحظة أن اللوائح الصحية الدولية الراهنة لا تتطلب سوى الإبلاغ عن الكوليرا والطاعون والحمى الصفراء. علماً بأن هذا لا يَصِم هذه الأمراض فحسب، بل إنه يُهمل أيضاً إمكان ظهور أمراض مُعْدِيَة جديدة، كالمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (مرض السارس) التي ألمَّت بالعالم في عام 2003. كما أن اللوائح الصحية الدولية الراهنة تعتمد اعتماداً كاملاً على البلد المتضرِّر في إشعار المنظمة رسمياً بالأوبئة، من دون اعتبار لمصادر المعلومات الأخرى. ومثلُ هذا الأمر لم يَعُدْ من الملائم الأخذ به، في ضوء الثورة التي تشهدها تكنولوجيا المعلومات، بل إنه قد يؤدي إلى التأخُّر في التعرُّف على المرض ومواجهته على الصعيد الدولي. ولا يوجد في اللوائح الراهنة ما يعزِّز بقوة التعاون بين المنظمة وبين بلد ما يتعرض لمرض مُعْدٍ يمكن أن ينتشر على الصعيد الدولي. والجدير بالذكر أيضاً أن اللوائح الراهنة

[74]SANDRINE MALGEAN –DUBOIE ,MATTHIEU WEMAERE, "La diplomatie climatique ,Les enjeux d'un régime international du climat," ،Editions : A.Pedone,Paris,2010,Pp355-357.

تفتقد القوة والحوافز الفعَّالة لتشجيع الدول الأعضاء على الامتثال لها. ففي إطار اللوائح الراهنة، تفتقر المنظمة إلى القدرة على درء ردود الأفعال التي تتجاوز بكثير التدابير التي يلزم اتِّخاذها من وجهة نظر الصحة العمومية. ومن ثَمَّ، يحجم العديد من البلدان عن الإبلاغ عن بعض الفاشيات تخوُّفاً مما قد يترتَّب على ذلك من آثار اقتصادية سلبيّة تتخذ شكل المقاطعة التجارية والسياحية.

وعليه ومن منظور حقوق الإنسان والأمن الإنساني الذي يتميز بالتداخل والتّكامل بين أبعاده، **فما الذي ينبغي للّوائح الجديدة أن تتصدَّى له خاصة ونحن بصدد دراسة ظاهرة التدهور البيئي ذات الأثر العابر للحدود؟**

لابُدَّ للنص المنقَّح للّوائح الصحية الدولية أن يتصدَّى لجميع المخاطر التي تتهدَّد الصحة العمومية، والتي يمكن أن تعرِّض المجتمع الدولي للخطر، آخذةٌ في الاعتبار الأمراض المستجدَّة(كتلك التي تتسبب فيها ظاهرة التدهور البيئي الملاريا،السرطان بأنواعه...)، ولابد لها من ضمان التوافر الفوري للمعلومات اللازمة عن طريق الإبلاغ الفوري الإلزامي بالمخاطر الصحية ذات الأهمية الدولية من قِبَل البلدان المتضرِّرة، فضلاً عن استخدام مصادر معلومات أخرى غير نُظُم الإشعار الرسمية في البلد المعني، كما يجب على هذه الآلية -اللّوائح الصحية الدولية المنقَّحة- أن تؤكِّد على الحاجة إلى توافر قدرة وطنية وإقليم

ية ودولية أقوى على ترصُّد الأمراض ومواجهتها، وإلى نُظُم وطنية للترصُّد هي من الحساسية بما يكفي لاكتشاف المخاطر الجديدة أو المنبعثة، ولابد من قيام آلية للتعاون بين المنظمة وبين الدولة العضو المتضرِّرة لضمان القيام على الفور باتِّخاذ الإجراءات المطلوبة، وتوفير الدعم الدولي، إذا اقتضى الأمر، ولابد كذلك من قيام آلية لحماية المجتمع الدولي من انتشار المرض، مع القيام في الوقت نفسه بحماية البلدان المُبلّغة من ردود الأفعال التي لا داعي لها.

وبناءً على الخبرة المكتسبة من تشغيل الشبكة العالمية للإنذار بالفاشيات ومواجهتها، اقتُرح أن يشمل تنقيح اللوائح الصحية الدولية المجالَيْن الرئيسيَيْن التاليَيْن: الحفاظ على نظام موثوق للوقاية من المخاطر التي تتهدَّد الصحة العمومية، وذلك من خلال اتِّخاذ تدابير اعتيادية مستوفاة وأوسع نطاقاً على صعيد الصحة العمومية لنقل الأشخاص والبضائع؛ والإبلاغ من قِبَل البلدان وشبكة المنظمة عن أي طارئة من طوارئ الصحة العمومية؛ وتقييم المعلومات المتعلقة بها بالتعاون مع الدولة العضو المعنيَّة من أجل تقرير ما إذا كانت تلك الطارئة ذات أهمية دولية عاجلة، والعمل، إذا كان الأمر كذلك، على قيام المنظمة بالتوصية بالتدابير الدولية اللازمة على صعيد الصحة العمومية.

## الفرع الثاني:دور القانون القاري في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي.

تعتمد الطالبة على نموذجين لاستظهار دور الجهود القانونية على المستوى القاري وهما :النموذج القاري الأمريكي والذي يتمثل في **"اتفاق الشمال-الأمريكي للتعاون في مجال البيئة "(أولا)**،لنمر إلى **" الاتحاد الأوروبي"** نموذجا للاستراتيجيات القارية التي ساهمت في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئية على مستوى القارة الأوروبية**(ثانيا).**

### أولا-اتفاق الشمال-الأمريكي للتّعاون في مجال البيئة:

في هذا الشأن سوف نتبنى اتفاق يسمى"اتفاق الشمال الأمريكي للتعاون في مجال البيئة"،يتضمن مبادئ تتعلق بالإشكاليات البيئية والاقتصادية معا والحلول الخاصة بهما،وبناء على ذلك ،فان "اتفاق الشمال الأمريكي للتعاون في مجال البيئية "[75] خلق بدوره ما يسمى ب" لجنة التعاون البيئي"[76]ومقرها مونتريال ،ومن المهام المنوط بهذه اللجنة نجد :التطبيق الفعلي للقانون البيئي من طرف الدول الأعضاء في الاتفاق.

وعند التعمّق في ما ورد في **ميثاق لجنة التعاون البيئي** فانه لا نجد إشارة صريحة ومباشرة إلى قواعد والتزامات بيئية أو صحية ،لكنها تعمل على تشجيع أو فرض الاحترام على مجموعة القواعد القانونية البيئية والصحية الموجودة والتي تحمل أهمية في مجال الأمن الصحي والبيئي ،وذلك بواسطة مجموعة متنوعة من البرامج والمشاريع التي تقترحها وتصدرها مثل :(الملوثات والصحة،نوعية الهواء،التسيير العقلاني للموارد الكيميائية،دفتر الشمال الأمريكي ،النفايات وتحويل الملوثات،الإنذار من التلوث،البيئة ،الاقتصاد والتجارة).

## ثانيا/-الاتحاد الأوروبي نموذجًا للمؤسسات القانونية القارية التي ساهمت في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئية

تم إنشاء الاتحاد الأوروبي سنة1992 يتكوّن من 22دولة أوروبية ،يجمع بين (المجلس الأوروبي ،البرلمان الأوروبي ،محكمة العدل الأوروبية،اللجنة الأوروبية)وهذه الأخيرة تتضمّن المديرية العامة تتولّى المسؤولية عن الصحة العامة.

يظهر دور الاتحاد الأوروبي في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي ،من خلال الإطار القانوني الذي يفرضه على الدول العضوة فيه، والّذي يتميز بالتحديد والتنظيم أكثر منه في **"الميثاق الأوروبي للصحة والبيئة "**وكذلك **"البرنامج الأوروبي الخامس للعمل من أجل البيئة"** فمن بين جهود الاتحاد نذكر: **إستراتيجية التدخل في حالة الأخطار الصحية الكبرى**،إذ اعتبر الاتحاد تدهور البيئة وبالخصوص تدهور المناخ ،يُمثل تحديًا كبيرًا لبقاء الأفراد وأمنهم الإنساني ،فالأمر الذي دفع بالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى استحداث إستراتجية التدخل وهي موجّهة للتعامل مع هذا التهديد البيئي للأمن الإنساني وقد دخلت الإستراتيجية حيّز التنفيذ سنة2007،كما تضمنت أيضا تدابير موجّهة للتعامل مع آثار تدهور المناخ-التّغيرات المناخية-وبعد ذلك أعدت اللجنة التابعة للاتحاد الأوروبي وثيقة تضمّنت المظاهر الصّحية للتّأقلم مع التّغيرات المناخية[77].

ويعتمد الاتحاد الأوروبي في مجال تطوير قدراته على مواجهة تدهور المناخ –التغيرات المناخية- التي تؤثر على الأمن الصحي للأفراد من **خلال ما يلي**[78]:

### 1/-تطويـــر الأمـــن الصـــحـــي:

[75] **ANACE** : Accord Nord-Américain de Coopération dans le Domaine de l'environnement.
[76] **CCE** :Commission de Coopération Environnementale.
[77] Adaptation au changement climatique :Vers un cadre d'action européen, **« Les effets du changement climatiques sur la santé humaine, Animale Et Végétale »**,Document de travail des services de la commission ,Accompagnant le Livre Blanc, Commission des communautés Européennes, Bruxelles, le1/04/2009,Sec(2009) 416,p5.
[78],OPCIT, Pp10-11.

إن الممثّل عن الأمن الصحي قد أنشأ **"مركز الأمن الصحي"**،يتولى تقييم الوضع البيئي والصحي والتحضير لمواجهة التهديدات الكبرى للصحة مثل :الحوادث الكيميائية، البيولوجية،والنووية أين أنفلونزا الوبائية تتخذ ضدها التدابير اللازمة.يتم الاهتمام بالمجالات الثلاثة التالية[79]:

- التحضير ورد الفعل أثناء الكوارث الصحيــة بصفــة عامــة.
- مــواجهة الهجمـــات الآتية من ظـاهــرة التدهور البيئـــي.
- التحضير لمواجهة الأوبئة التي تخلفها مظاهر تدهور البيئة المختلفة.

كما يستدعي ذات المركز مشاركة الدول الأعضاء في اللجنة الأوروبية وغيرها من الوكالات الجهوية والدولية الناشطة في مجال الأمن الصحي.

## 2/-برنامج الاتحاد الأوروبي في مجال الصحـة:

يتولى تدعيم مشاريع وتدخلات التي ترمي إلى تطوير المعرفة والبحث العلمي في مجال الصحة، بطريقة تؤدي إلى الخروج بأنظمة بحث في مجال الصحة البيئية،وعليه دعم برنامج الاتحاد الأوروبي المشاريع التالية[80]:

- النظام الأوروبي للمعرفة حول الصحة والبيئة **(EUROHEIS)** من أجل تقييم المخاطر و تشخيص الأمراض.
- تطوير المعرفة والاتصال من أجل اتخاذ القرارات فيما يخص تلوث الجو والصحة في أوروبا **(APHEKOM).**
- قياس حجم التعرض إلى الشمس في أوروبا وانعكاساته على الصحةEurosun .

نظام الإنذار المبكر في مجال الأحوال الجوّية والذي يتولى إعداد النظم الصحية المشتركة **(EUROHEAT).**

- المركز الأوروبي للوقاية ومراقبة الأمراض**(CEPCM)**.
- برنامج الإحصائيات الجماعية **( PSC).**

## 3/-برامج البحث الإطارية التابعة للاتحاد الأوروبي:

تعدّدت هذه البرامج في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور الذي تعرفه البيئة في القارة الأوروبية ودعمت مشاريع كثيرة في المجال الصحي والبيئي منها[81]:

- مشروع تقييم والوقاية من النتائج الوخيمة على الصحة التي تخلفها الشروط المناخية **(Phewe)**في أوروبا.

---

[79] **Adaptation au changement climatique :Vers un cadre d'action européen, « Les effets du changement climatiques sur la santé humaine, Animale Et Végétale »**,Document de travail des services de la commission ,Accompagnant le Livre Blanc, Commission des communautés Européennes, Bruxelles, le1/04/2009,Sec(2009) 416,p9.

[80] OPCIT, P12.

[81] Ibid,P12-13..

- ❖ مشروع التغيرات المناخية والاستراتيجيات الضرورية للصحة الإنسانية في أوروبا **(CCASHh).**
- ❖ الأمراض البارزة في البيئة الأوروبية في تطور**(EDEN).**
- ❖ الآثار الصحية، الاجتماعية والاقتصادية المتضمنة للظواهر الخارجية:المعطيات، المناهج، والوسائل. **(MICRODIS).**

## 4/-التعاون الدولي،توسيع نطاق عمل الاتحاد الأوروبي:

يرى الاتحاد الأوروبي أنه، توجد ثمة ضرورة لخلق علاقات تعاون مع المنظمات الدولية والدول الكبرى والرائدة في مجال حماية البيئة والصحة مثل :كندا،ودعوة الدول المجاورة إلى المشاركة في نشاطات جماعية وتشجيعها على القيام بنشاطات تعود بالفائدة على البيئة والصحة الإنسانية ،إلى جانب العمل على تسطير استراتيجيات وطنية لمواجهة تدهور البيئة والآثار الصحية التي تخلفها[82].

## ثالثا: تقييم دور القانون القاري في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي.

فعلا أن مقاربة التعاون الدولي للحد من تهديدات البيئة ومن آثارها على الصحة الإنسانية لها صدى ومشاركة عالميين،إلا أنه ما يؤخذ على هذه الإستراتيجية القانونية التي صنفت ضمن استراتجيات البناء الأخرى للأمن الصحي هو أن نسبة تطبيق بنود المعاهدة الدولية المتعلقة بحماية البيئة تختلف من دولة إلى أخـرى حسب درجـة تقدمها(دولة غنية أو فقيرة)،وحسب مدى مساس الاتفاقية المتعلقة بالبيئـة بمصالحها الاقتصادية والمالية ومكانتها في سلّم الدول الكبرى. والدليل على هذا القول ، **مؤتمـر كانكونغ بالمكسيك حول التغيرات المناخية (2010)**،أثبت أن الدول الإفريقية هي الأكثر تضررا من ظاهرة التغيرات المناخية والدول الكبرى هي المتسبب الأكبر في حدوث هذا المظهر من التدهور البيئي،بالتالي الدول الكبرى باعتبارها المتسبب الأول والأكبر في التدهور البيئي فان نسبة التقليص من الغازات المنبعثة في الهواء تكون أكبر مقارنة بالدول النامية.فالصين والولايات المتحدة الأمريكية من أكثر الدول تلويثا للجو بالغاز.

وبناءاً على هذا المثال، فان المشكل قبل أن يكون بيئي وصحي (بمعنى أن الانبعاثات الغازية خلقت احتباس حراري وهذا المظهر يتسبّب في آثار صحية على الإنسان)كان أخلاقي،وعليه فان السؤال الذي يطرح نفسه ونحن بصدد البحث عن استراتيجيات تساهم في الحد أو التقليص من ظاهرة التدهور البيئي ومن ثم بناء أمنا صحيا إنسانيا هو الآتي: **إلى أي مدى تلتزم الدول القوية في احترام التزاماتها وتعهداتها بشأن حماية البيئة من أشكال التدهور وهذا تجاه الدول الضعيفة المتضررة من التغيرات المناخية وتجاه العالم بأسره؟.**

إن أكبر دليل على عدم التزام الدول الكبرى في مجال حماية البيئة من التدهور هو ما حصل

في مؤتمر "كانكونغ" بالمكسيك عام2010،حين انسحبت كل من ( الصين والو.م.أ ) من الاجتماع المتعلق بالحد من أسباب التغيرات المناخية.فعلى حد قول الأخصائي ف الطاقة المتجددة

[82] OPCIT, Pp14.

الدكتور**"بوزيان مهمه"**،فان انسحاب هاتين الدولتين العملاقتين أثار بالفعل غضب ممثلة المناخ والبيئة من المؤتمر ،إذ اعتبرت الممثلة انسحاب الدولتين مستحيل ولم يكن يتوقع حدوثه هذا لأنهما المسئولتان الكبيرتان على انبعاث الغازات[83].

## المطلب الثاني:بنـــاء الأمــن الصّحـي للأفراد في ظـلّ القوانيـــن الداخليـــة.

إن بناء الأمن الصحي للأفراد، عرف اهتماما من طرف الدول من الناحية القانونية سواء ما تعلق بالبناء القانوني في المجال الصحي، أو ما تعلق بالبناء القانوني في المجال البيئي،والجزائر من بين الدول التي عرفت تدعيما تشريعيا في مجال بناء الأمن البيئي والصحي **(الفرع الأول)**،إلى جانب الدول الأجنبية الأخرى والتي سنستعين بأمثلة عن تشريعات هذه الأخيرة**(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول:بنـــاء الأمـــن الصّحي في ظـلّ القوانيـــن الجزائريـــة.

يتمثّل بناء الأمن الصحي الإنساني في الجزائر فيما يسمى بالتدعيم التشريعي ،والذي يُراد به: مجموعة من القوانين التي جاءت في إطار حماية البيئة والصحة وتحقيق التنمية المستدامة،والتي شملت مجالات حيوية عديدة تُعبر عن إرادة السلطات العمومية لإدماج حماية البيئة والصحة ضمن الخطط الوطنية الشاملة ،آملاً في تحقيق البناء الصحي والبيئي للأمن الإنساني من جهة،وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية وحماية البيئة والصحة من جهة ثانية،ويتّضح ذلك من خلال إصدار الجزائر لعدة قوانين نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:[84]

#### 1-القانون رقم20/01المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة:

يعتبر تنفيذ القانون رقن 20/01المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة،[85] من بين الأولويات التي سطرتها وزارة تهيئة الإقليم والبيئة مباشرة بعد صدوه، وذلك أن الاعمار وتوزيع الأنشطة على مستوى الإقليم ، وكذا حماية الموارد الطبيعية إذ يضمن هذا القانون:

- ❖ الربط بين حماية الموارد والتنمية الاقتصادية والتطور البشري،الذي ترتكز عليه التنمية المستديمة.
- ❖ إعداد قانون يتعلق بتسيير ومراقبة وإزالة النفايات.
- ❖ إعداد قانون خاص بالمناطق الجبلية يسمح بإصلاح هذا الوسط الطبيعي المهم.
- ❖ وضع قانون متعلق بحماية الساحل[86].

#### 2-القانون رقم 03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة:

---

[83]بوزيان مهمه،"**التغيرات المناخية..تحديات التنمية والبيئة**"، ضيف الحصة التليفزيونية الجزائرية "نقاش مفتوح"،تقديم: فوزية بوسباك،إخراج:وسيلة عاشور،بتاريخ،2010/12/08.التوقيت الساعة التاسعة ليلا.

[84]قايدي سامية،"الحماية القانونية للبيئة"،إدارة،مجلة المدرة الوطنية للإدارة،المجلد20،العدد2-2010،العدد40،مركز التوثيق والبحث والخبرة،الجزائر،ص75.

[85]-مؤرخ في 2001/12/12، ج رج ج، عدد77، الصادرة بتاريخ2001/12/15.

[86]Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement en Algérie, 2001, p105.

صدر القانون رقم 03-10[87] المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة،في ظل ظروف دولية زاد فيها الاهتمام بمشاكل البيئة العالمية،وما ترتب عليها من انعكاسات مباشرة على القوانين الداخلية للدول،والجزائر واحدة من هذه الدول التي أدخلت الانشغالات البيئية ضمن قوانينها،عن طريق إدخالها لمختلف الأدوات القانونية الدولية الجديدة،التي ظهرت على الساحة الدولية والمرتبطة مباشرة بحماية البيئة وتحقيق التنمية وبناء أمن الإنسان،منها:مبدأ الحيطة،إجراء دراسة مدة التأثير على البيئة ومبدأ الملوث الدافع[88].

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه المبادئ لم تك موجودة في قانون رقم 83/03 المتعلق بحماية البيئة،غير أن قانون2003 الذي ألغاه كرس المبادئ صراحة،والتي من دون شك ستكون الموجه الأساسي للإدارة في تنفيذ أحكام القانون في إطار سياسة بيئية تحقق تنمية اقتصادية واجتماعية وثقافية مستدامة،وهو ما يعد تطور هام في مجال القانون المتعلق بحماية البيئة في الجزائر[89].

**3-القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام1426الموافق ل04 غشت سنة 2005،يتعلق بالمياه:** يهدف هذا القانون إلى تحديد المبادئ والقواعد المطبقة لاستعمال الموارد المائية وتسييرها وتنميتها المستدامة كونها ملكا للمجموعة الوطنية[90].

**4-القانون رقم 87-17 مؤرخ في ذي الحجة عام 1407،الموافق لأول غشت 1987،يتعلق بحماية الصحة النباتية.**

**5-القانون رقم 01-11 مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1422،الموافق ل:03 يوليو 2001،يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.**

---

[87]–مؤرخ في 2003/07/19، ج ر ج ج، عدد 43، الصادرة بتاريخ 2003/07/20.

[88]**المادة 03** :" يتأسس هذا القانون على المبادئ العامة الآتية:

❖مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي : الذي ينبغي بمقتضاه،على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

❖ مبدأ عدم تدهور الموارد الطبيعية:الذي ينبغي بمقتضاه تجنب إلحاق الضرر بالموارد الطبيعية،كالماء والهواء والأرض وباطن الأرض ،والتي تعتبر في كل الحالات جزءا لا يتجزأ من مسار التنمية،ويجب ألا تؤخذ بصفة منعزلة في تحقيق تنمية مستدامة،.....

❖مبدأ الاستبدال.

❖مبدأ الإدماج.

❖ مبدأ النشاط الوقائي وتصحيح الأضرار البيئية بالأولوية عند المصدر.

❖مبدأ الحيطة.

❖مبدأ الملوث الدافع.

❖مبدأ الإعلام والمشاركة..."

[89]–علي سعيدان،**حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري**،الطبعة الأولى،دار الخلدونية للنشر والتوزيع،الجزائر،2008،ص192–194.

[90]المادة الأولى من القانون 05–12.

**6- القانون رقم 01-19مؤرخ في 27رمضان عام1422 الموافق ل12ديسمبر سنة2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.**

**7-المرسوم التنفيذي رقم 01-09 مؤرخ في 12شوال عام 1421 الموافق ل07يناير سنة 2001،يتضمّن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.**

**08- قانون رقم 02-02 المؤرخ في 22ذي القعدة عام 1422،الموافق ل 05فبراير سنة2002،يتعلق بحماية الساحل وتنميته[91].**

**09-القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16ذي الحجة عام 1423،الموافق ل 17فبراير سنة2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.**

**10-القانون رقم 03-03 المؤرخ في 16ذي الحجة عام1423،الموافق ل17فبراير سنة2003،يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.**

**11-القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425،الموافق ل 25ديسمبر 2004،يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة[92].**

**12- المرسوم رقم 75-60 المؤرخ في 17ربيع الثاني عام 1395،الموافق ل29ابريل سنة1975،يتعلق بالمناطق المحمية.**

وفضلا عما سبق ،فان هذه القوانين تم ذكرها كنماذج من بين العدد الكبير من التشريعات الصادرة في مختلف القطاعات و التي أصدرتها السلطة التشريعية الجزائرية ليس من باب التضخم التشريعي ،ولكن من باب ترسيم البناء الصحي للأمن الإنساني أمام تنامي ظاهرة التدهور البيئي.هذا الى جانب جهود الدولة الجزائرية الأخرى في مجال حماية البيئة-استراتيجية الدولة في مجال البيئة)،منها:
نذكر في هذا المجال مخطط التدخل 2001-2004 الذي يمس خاصة أربع محاور أساسية، إليكموها مع تكلفتها المالية [93]:

---

[91]فؤاد حجري،**البيئة والأمن:سلسلة القوانين الإدارية**، الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية،2006.

[92]**المادة 02 من القانون 04-20**:" يوصف بالخطر الكبير، في مفهوم هذا القانون كل تهديد محتمل على الإنسان وبيئته،يمكن حدوثه بفعل مخاطر طبيعية استثنائية،أو بفعل نشاطات بشرية".

**المادة 26 من القانون 04-20** :"تشكل مخاطر مناخية يمكن أن يترتب عليها خطر كبير،في مفهوم أحكام المادة02 أعلاه،ما يأتي:

- الرياح القوية
- سقوط الأمطار الغزيرة.
- الجفاف.
- التصحر.
- الرياح الرملية.
- العواصف."

*Santé et qualité de vie
*Conservation et amélioration de la productivité du capital naturel
*Compétitivité et efficacité économique
*Environnement global

كما وضعت استراتيجية للعشرية القادمة 2001-2011 تتركز حول تحقيق الأهداف التالية:
أ -إدماج الاستمرارية البيئية في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية :حيث يتم تشكيل الأعمدة القاعدية الكفيلة بضمان تنفيذ البرامج المسطرة التي يكون فيها استعمال الموارد الطبيعية وتقديم خدمات بيئية سليمة متوافقة مع متطلبات صلاحية البيئة والتنمية المستدامة.

**ب-** العمل على النمو المستدام وتقليص ظاهرة الفقر: من خلال القانون المتعلق بالتهيئة والتنمية المستدامة، موضوعه عقلنة الإعمار والتطور البشري الذي تقوم عليه التنمية المستدامة والتي أصبح الاستثمار فيها أمرا ضروريا حيث تسمح بالإسهام في بناء مجتمع متضامن والتخفيف من ظاهرة الفقر.

**ج**-حماية الصحة العمومية للسكان: من خلال التربية والتحسيس البيئي لحث المواطنين على احترام القواعد البيئية فيغيروا سلوكاتهم بصفة إرادية تجاه البيئة سواء بواسطة المعلمين والمربين أو الجمعيات الفاعلة أو الشخصيات المحلية ...لنصل لتحقيق المثل القائل "درهم وقاية خير من قنطار علاج."

ان التنمية البيئية تقوم على أربعة ركائز أساسية ،تعمل الدولة الجزائرية على تطويرها ومتابعتها وهي: الركيزة البشرية، الركيزة المؤسساتية، الركيزة القانونية، والركيزة المالية، التي تهدف في مجموعها لتحقيق ما يسمى بالمواطنة الايكولوجية بسلوكات وتصورات جديدة للبيئة التي سيترعرع فيها أبناء الجزائر في الغد

## الفرع الثاني:بنـــاء الأمــن الصحــي في ظــلّ القوانيـــن الأجنبيـــة.

البناء الصحي لأمن الأفراد أمام التدهور البيئي في **ظل القوانين الأوروبية** الأخرى،بدأ في أوله من خلال الخطابات الرامية إلى ضرورة سن تشريعات ترمي إلى حماية البيئة،و تعالت مسألة البناء القانوني للأمن الإنساني أمام المشاكل البيئية عن طريق إعلانات الحقوق والحريات، والتي اتخذت عنوان **"حقوق الجيل الثالث"**،وعلى هذا الأساس بدأت الدول الأوروبية تشير إلى هذه الحقوق وهذا المفهوم الجديد في دساتيرها ،مثل:دستور **بولغاريا**1971(المادة30منه)،دستور **بولونيا**1976(المادة12منه )،دستور **الجمهورية الديمقراطية الألمانية**1968(المادة15منه)،دستور **الاتحاد السوفياتي** 1977(المادة18منه)،...الخ،إلى جانب دستور **اليـــونان** 1975 (المادة24منه)،**البرتغال**1976(المادة66منه)[94]. ثم إن مسألة الحرص على أمن الإنسان الصحي والبيئي لم تستقر نداءاتها في القوانين الأوروبية فحسب ، بل امتدت إلى **دساتير الدول الإفريقية** التي حثّت على ضرورة العيش في بيئة صحية،بالرغم من اختلاف وجهات النظر إلى هذا المفهوم ،إذ هناك من الدول الإفريقية التي نادت به **كحق من حقوق الإنسان**،مثل :**الكونو**،**برازافيل**،(المادة35ف01منه)،**غينيا**(المادة3/19منه)،**السنيغال**(المادة02/08منه)،**الطوغو**(ال

[93] الجزائر والبيئة واقع وتطلعات ،**http://dzvert.blogspot.com/2011/11/blog-post_624.html**

[94]André Cabani,Michel Louis Martin, **Droit à la securité environnementale et ambiguité de la mondialisation :la gestion des rejets dangereux**, In Droits de l'Homme et gouvernance de la sécurité, Sous la direction de :Ali Sedjari,Edition l'Harmattan,2007,Pp283-284.

مادة41منه)،في حين اعتبرت **بوراندي** من خلال(المادة35من دستورها) أن المحافظة على البيئة وعلى الموارد الطبيعية للأجيال القادمة تعتبر مسؤولية الدولة.

أما **الدول الإفريقية** الأخرى فقد اعتبرت **الأمن الصحي البيئي ،حق وواجب في آن واحد،** مثل:**البنين**(المادة27من دستورها)، **بوركينافاسو**(المادة29من دستورها)،**الكوت ديفوار**(المواد 19 و28من دستورها)،**مالي**(المادة15 من دستورها)،**النيجر**(المادة 27/فقرة01و02 من دستورها)،**الجمهورية الديموقراطية للكونغو**(المادة53 فقرة01و02 من دستورها)، **رواندا**(المادة49فقرة01و02 من دستورها)، **التشاد(** المواد47و52).

## المبحث الرابع: من محاولة البناء إلى البناء الفعلي للأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي.

تتناول الباحثة في ظلّ هذا المبحث مظاهر البناء الفعلي للأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي والمتمثلة في مقاربات[95] استحدثت خصيصا لتكون كأرضية نظرية للاستراتيجيات التي ستتولى عملية بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تنامي ظاهرة التدهور البيئي **(المطلب الأول)**،كما ستتطرق إلى جهود المجتمع المدني العالمي:المنظمات الدولية والإقليمية،الجمعيات**(المطلب الثاني).**

### المطلب الأول:مقاربات بناء الأمن الصحي للأفراد في ظل التدهور البيئي

يقتضي البحث عن استراتيجيات بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني الوقوف عند أهم **المقاربات والنظريات والمدارس العلمية** التي أُوتيَ بها في هذا المجال، والتي ستُحاول الباحثة التّطرق إلى البعض منها على **سبيل المثال لا الحصر**،إذ يعدّ الجانب النظري العلمي ركيزة يقوم عيها الجانب التطبيقي والعملي في أي مجال،وعليه فان المقاربات التي ارتأت الباحثة التعرض إليها كانت ثمرة لجهود وأبحاث علمية طويلة المدى في المجالات الصّحية والايكولوجية،الاقتصادية،القانونية وغيرها..الخ، ونظرًا لأهمية هذه المقاربات في مجال البناء للأمن الصحي للأفراد فمن المنطقي تناولها، لاسيما من أجل إضفاء الدقة والأساس العلمي لموضوع الدراسة،والأساس النظري لاستراتيجيات البناء الصحي لأمن الأفراد أمام التدهور البيئي.

وبناءاً على ما سبق ذكره،فانه سوف يتم التطرق إلى **"المقاربات العلمية الايكولوجية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي" (المطلب الأول)**،ثم تَنتقل الباحثة إلى **"المقاربات الاقتصادية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي"** وهذا في **(المطلب الثاني)**،لتمرّ إلى**"المقاربة الأخلاقية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي"** وهذا في **(المطلب الثالث)**،ليتولى

---

[95] المقاربة هي:

- الطريقة التي يتناول بها الشخص أو الدارس أو الباحث الموضوع أو الطريقة التي يتقدم بها في الشيء.
- أساس نظري يتكون من مجموعة من المبادئ يتأسس عليها برنامج دراسي.
- تحيل المقاربة في الوقت الراهن على التخطيط التربوي والطلب على التربية من أجل كذا...وعلى الاقتصاد التربوي،وما يلاحظ أن كل مقاربة تطرح مشاكل منها مشكل مشروعيتها كمقاربة.

**(المطلب الرابع)** دراسة ما يسمى**المدارس التي تُؤسس بناء الأمن الصحي للأفراد على البعد البيئي للأمن الإنساني" منها "مدرسة طورونطو" .**

## الفرع الأول: المقاربات العلمية الايكولوجية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي

يندرج ضمن هذا الفرع أربعة مقاربات علمية وايكولوجية ،فأما **الجانب العلمي** منها يتأكّد في كون هذه الأخيرة نتاج أبحاث علماء مثل: **Gilles Forjet, Jean Lebel** ،في حين أنّ **الجانب الايكولوجي للمقاربة** يتّضح، من خلال اعتماد هؤلاء العلماء على الايكولوجيا والبحث في علاقتها مع الصحة الإنسانية، وعليه فان الطالبة ستتولى ضمن هذا المطلب كل من " **مقاربة التقليص الطّبي" (أولا)،لتنتقل إلى " مقاربة صحة النظم البيئية"(ثانيا)،لتمرّ الطالبة الى أحدث وأشمل مقاربة وهي" مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية" (ثالثا).**

### أولا: مقاربة التقليص الطّبي.

العالم محل تعرض لظواهر مركبة تؤثر على الصحة الإنسانية من بينها ظاهرة التدهور البيئي ،وهو ما دفع أصحاب الاختصاص –الصحي والايكولوجي- إلى استحداث مقاربة تعرف باسم **"مقاربة التقليص الطبي"** أو ما يسمى **" Approche réductionniste médicale"**، وعليه فان الباحثة سوف تتطرق إلى مضمون المقاربة و أهميتها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي(**أولاً**)، لينتقل بعد ذلك إلى تقييم جهود هذه المقاربة(**ثانياً**).

#### 1/- مضمون المقاربة ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي.

هذه المقاربة مستنبطة من المذاهب الفكرية البسيطة ،والتي تعتمد في مجال بناء الأمن الصحي الإنساني**" مبدأ التقليص"** وليس **"مبدأ الحد من الخطر الصحي "**الذي تُخلّفه ظاهرة التدهور البيئي وتعود جذور هذه النظرية إلى عصر **"كوش" KOCH** ،من القرن العشرين.

#### 2/- تقييم المقاربة:

حقيقة أن الحد من آثار ظاهرة التدهور البيئي صعب المنال لاسيما بالنسبة للدول الفقيرة، إذ أن مواجهة آثار أي كارثة مهما كان نوعها (طبيعية-اقتصادية-سياسية..وغيرها) مرتبط بفقر وثراء الدولة، والواقع أثبت ذلك فهناك من الدول التي تفشّت الآثار الصّحية لظاهرة التدهور البيئي فيها بسبب فقر تلك الدول منها: الدول الإفريقية (الصومال-النيجر-السودان..)،دول شرق وجنوب آسيا.**لكن** البقاء على مجرد استراتيجيات للتقليص ليس **حلاّ فعالا** لبناء الأمن الصحي للأفراد في المناطق التي تشكو من ظاهرة التدهور البيئي،وإنما ضرورة الاعتماد على استراتيجيات تشمل مبادئ علمية أخرى مثل:مبدأ الوقاية ، مبدأ الاحتياط ، مبدأ الإنذار المبكر بوجود تدهور بيئي سوف يؤدي إلى المساس بالأمن الصحي للأفراد، كما أن مبدأ التقليص من الخطر الصحي الذي تضمنته المقاربة

غامض ،إذ لم تصرح بالطرق التي من خلالها يتم التقليص والتخفيف من الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي،كما أن واقع الظاهرة –التدهور البيئي- في كثير من الحالات لم يترك المجال والفرص للدول وغيرها من الفواعل لتقوم بعملية الإنذار وما بالنا عملية التقليص من الأضرار الصحية[96] .

## ثانيا: مقاربة صحة النظم البيئية

يتطلّب البحث العلمي في ظلّ هذه المقاربة تحليل المسار الذي عرفته المقاربة سعيًا من مُؤسسيها لاستحداث مبادئ جديدة تساهم في تعزيز بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئة(**أولاً**)،لننتقل بعد ذلك الى تقييم جهود المقاربة (**ثانياً**).

### 1/-تطوّر مضمون المقاربة ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي.

لابد من الإشارة إلى مضمون المقاربة ،والتّطور الذي عرفته مقارنة بالمقاربة التقليدية،وذلك بالاعتماد على **الشكل التالي:**

**شكل يُبيّن تطوّر "مقاربة صحة النظم البيئية"**

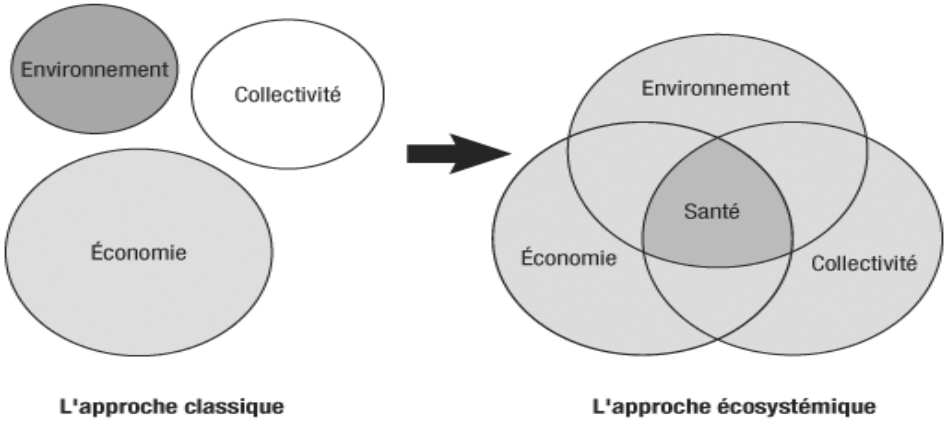


L'approche classique — L'approche écosystémique

**المقاربة التقليدية** — **مقاربة صحة النظم البيئية (المقاربة الحديثة)**

حسب المجلس الكندي لوزارات البيئة ، تبنّاها بعد اقتراح أصلي لهونكوك1990)

**Source : Jean Lebel, la santé une approche Eco- systémique, 2003**

### 2/-تعليق على الشكل و تقييم المقاربة :

إن تقييم دور مقاربة صحة النظام البيئي تستنتجه الطالبة انطلاقا من الشكل السابق وعليه،فان ما يلاحظه من الشكل الوارد أمامه، هو أن **المقاربة الحديثة** تختلف عن **المقاربة التقليدية** في أن

[96]Gilles Forjet, Jean Lebel : « **APPROCHE ECOSYSTEMIQUE A LA SANTE HUMAINE** »,Dans: Environnement et santé publique :Fondements et pratiques ;Edisem ;Canada ,2003 ,Pp595-596.

الأولى تعطي أهمية كبيرة للتسيير الرشيد للبيئة وكذا للاقتراحات التي تقدمها الجماعات في مجال تسيير الموارد أكثر من العوامل الاقتصادية،بينما المقاربة التقليدية تعطي عادة الأولوية للمسائل الاقتصادية ومشاريع الجماعات مع تغليط للمسائل البيئية وبعبارة أخرى، عدم الأخذ بعين الاعتبار المشاكل البيئية وأثرها على الأمن الصحي للكائنات الحية[97].

كما أن الشيء الجديد الذي جاءت به **المقاربة الحديثة** هو جعلها للتدهور البيئي مركز البحث والاهتمام، عكس المقاربة التقليدية التي لم تعطي أهمية لمشكلة البيئة وبالتالي **كيف لها أن تبحث في الحلول الواجب اقتراحها لتتعامل مع الآثار الصحية التي تخلفها ظاهرة تدهور البيئة؟**.

## ثالثا: مقـاربــة النسـق البيئــي للصحـة الإنسانيـة.

ستتناول الطالبة في هذا الفرع ،مقاربة أخرى مبنية على **استعارة،كيف ذلك؟**فانطلاقا من الفرضية القائمة على العلاقة بين البيئة الطّبيعية والصّحة الإنسانية،حيث كلما كانت البيئة الطّبيعية صحيّة فان الصّحة الإنسانية تكون كذلك أمنة، وبعبارة أخرى **فالمغزى من استعارة** عبارة **"النسق البيئي أو النظام البيئي"** واعتماده كمقاربة ،من خلالها نحاول بنـاء الأمن الصحي للأفراد ،هو بغرض توضيح العلاقة الموجودة بين تدهور النظام البيئـي وبروز **حالات اللاأمـن الصحي للإنسان**.

وبناءا على هذه العلاقة بين هذين البعدين للأمن الإنساني ،و النتائج العلمية التي توصّل إليها الباحثون في هذين المجالين، والتي أكّدت أن الأمن الصحي للإنسان متوقّف بنسبة عالية على تحقيق الأمن البيئي[98] ، فان الباحثة ستتولّى في هذا الفرع ، الإلمام بمضمون المقاربة ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد ،أمام ظاهرة تدهور البيئة(**1**)،لتنتقل بعد ذلك إلى محاولة تقييم نتائج المقاربة **(2)**.

### 1/- مضمون مقـاربـة النّسق البيئي للصّحة الإنسانية ودورها في بناء الأمـن الصحـي للأفراد أمـام ظـاهـرة التـدهـور البيئــي.

هذه المقاربة جاءت لتطوير الصحة العمومية في **كنـدا**،وهي تجمع بيـن مفهومين أو مقاربتين إن صحّ التعبير،وهما **"مقاربة صحة النظام البيئي"** ،و**"المقاربة الايكولوجية الشاملة لترقية الصحة "** ، وبناء عليهما تم استحداث مقاربة جديدة تسعـى لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام مختلف المشاكل البيئية بما فيها مشكلة التدهور البيئـي، وهذه المقاربة تعرف باسم" الصحة الإنسانية"،أو " مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية".

تقوم هذه المقاربة على فرضية مفادها ،كلّما حدث اختلال في توازن النظم البيئية كلّما اختلت الصحة الإنسانية،وأن تحسين وبناء الأمن الصحي للأفراد متوقف على تحسين وترقية البيئة من خلال التّسيير الرشيد والعقلاني للموارد. أكثر من هذا، إن المقاربة اعتمدت تطبيق جديد لمبدأ **"اللامساواة"** ذلك حينما منحت أولويات غير متكافئة وغير متساوية بهدف ترقية صحة الإنسان

---

[97] Jean Lebel،**"la santé une approche écosystémique**"Centre de recherche pour le développement international, Ottawa (Ontario), Canada K1G 3H9.Voir aussi : http://www.crdi.ca/.

[98] و في ظلّ هذه الدراسة نقصد الأمن البيئي: **أمـن البيئـة من خطـر ظـاهـرة التدهـور البيئــي.**

عن طريق تسيير واضح وعقلاني للنظام البيئي ،كما أن النظام البيئي يبدأ بتسيير الموارد الطبيعية ،أكثر من ذلك تسيير البيئة الطبيعية كلّها ،هذا دون إهمال إدماج العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، المرتبطة بالبيئة التي يعيش فيها الإنسان في عملية التّسيير.

وعليه فان هذه المقاربة هي بمثابة ملئ للثّغرات التي تشوب المقاربتين السابقتين وهما مقاربة الإدماج في تسيير الموارد الطبيعية وكذلك المقاربة الايكولوجية الشاملة لترقية الصحة ، وهو ما سنلخصه من **خلال المعادلة التالية:**

**مقاربة صحة النظام البيئي+المقاربة الايكولوجية الشاملة لترقية الصحة=مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية.**

**وفضلاً عما سبق ذكره فان** ،المقاربة تتضمّن فكرة مفادها أن الصحة ملكية خاصة بالنظم البيولوجية التي تتمتع بمستويات من التكامل بدءا بالفرد إلى المحيـــط الطبيعي.

**من جهة ثانية** ، ما يعزز هذه المقاربة هو كونها تضع الفرد في مركز النظام البيئي ويهيمن ،يدير، ويسيّر موارد النظام البيئي بما يحقق تطورا مستدام وعادل لصحة الأفراد منافسة في ذلك لصحة النظام البيئي نفسه بمعنى: في ظل هذه المقاربة نعتمد فرضيـة علمية تتمثل في أنه إذا كانت صحة النظام البيئي غير مختلة فانه يرتقي بصحة الإنسان وأمنه،بينما إذا تدهورت صحة النظم البيئية فان الأمن الصحي للإنسان سوف يتدهور هو الآخر.

**وبناءاً عن ما مضى** ، فان **"مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية"** تحثّ على إستراتيجية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي تتمثل في ،دور البحث العلمي في ترقية الصحة الإنسانية التي تقوم على ترقية النظام البيئي . وما نفهمه من الإستراتيجية التي اقترحتها "مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية" هو،أن بناء الأمن الصحي للأفراد أمام المشاكل البيئية بما فيها مشكلة التدهور البيئي لن يتحقق إلا من خلال بناء الأمن البيئي وهذا الأخير يتحقق بإتباع إستراتيجية التنمية المستديمة للبيئة الطبيعية.

**وعليه** فقد طرح صاحب المقاربة **Jean Lebel** جملة من التساؤلات تدعيمًا للفكـرة القـائلة

أنّ بناء الأمـن الصـحـي للأفـراد متوقّف على صحّة البيئة من بينها التساؤل الآتـــي:

***هـل يمكـن أن نتمتـع بالصـحة فـي عالـم مريـــــض؟**

وما يقصده صاحب المقاربة **Jean Lebel "** ، هو أن الاستغلال المفرط للبيئة الطبيعية يحرز نصيبه من التدمير الايكولوجي سواء ما كان ظاهرا أو خفيا ، لكن الإنسان ليس الضحية فحسب ، بل يُشارك في خلق هذا التدهور البيئي،كما أن صحة الأفراد مرتبطة ارتباطا متينا بصحة النظام البيئي.

وعليه فان ،تبني **"مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية "** من طرف الدول وغيرها من الفواعل الناشطة في مجال بناء الأمن الإنساني عامة يعني : إعادة وضع الإنسان في مركز الانشغالات والاهتمامات وكذلك الاعتراف تأثيره على البيئة الطبيعية وبقدراته على ترقية وتطوير الوضع الأمني الصحي للمجتمعات.

وبناءًا على التّطور التاريخي لمقاربة النّسق البيئي للصّحة الإنسانية، فان الباحث" **Jean Lebel"** اقترح **المعادلة التالية**[99]:

**مـن استوكهـولم إلى جوهانسبـورغ فان: صحّـة النظم البيئية =صحّـة الأفراد.**

وان حاولنا تحليل المعادلة فانه نقول أن الباحث يقصد من خلال هذه المتساوية أن التاريخ عبر مختلف مراحله أثبت أن تدهور الصحة الإنسانية مرتبط بتدهور البيئة الطبيعية.

وفضلاً عما سبق ذكره ،فانه من المبادئ التي تقوم عليها "مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية"، والتي يُسميها المختصون في المجال ب"أدوات عمل المقاربة" وكلّ هذه المبادئ اشتملها مبدأ واحد رئيسي وهو **"البحث العلمي"** والذي ينبغي أن يكون مشبّعا بهذه الخصائص والمبادئ التي تتلخّص فيما يلي:

## أ- مبدأ عبر التخصّصية( مقاربة عبر تخصّصية):

نجد هذا المبدأ يتماشى مع مقتضيات الأمن الإنساني الذي يعتمد عبر التخصصية في بناء أبعاده بما فيها بعده الصحي،كما أن مفهوم عبر التخصصية الذي تعنيه "مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية"هو تلك الخطـوة البحثية و العلمية الشاملة التي تستدعي إدماج كل العلوم والتخصصات ،والعمل المتكامل لتحقيـق هدف واحد هو بناء الأمن الصحي للإنسان أمام المشاكل التي تعاني منها البيئة.وتضيف ذات المقاربة أن تطبيقها لا يتوقف على مجرد تعدي البحث العلمي المنجز في المجال الصحي أو البيئي إلى مجال آخر، كالمجال البيولوجي أو الاقتصادي أو التكنولوجي أو الكيميائي أو غيرها من المجالات المرتبطة بمجال الصحة والبيئة،وإنما تتطلب أمام هذا العبور للتخصصات عملية إدخال لبحوث أجراها الباحثون في مجالات أخرى،بعبارة أخرى تقوم مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية على مبدأي عبر التخصصية والإدماج أثناء البحث عن حلول من خلالها يتم بناء الأمن الصحي للأفراد الذين مسّتهم ظاهرة التدهور البيئي[100].

وفضلا عما سبق ذكره ،فانه تجدر الإشارة إلى مختلف **التحديات التي تواجه مبدأ عبر التخصّصية** إذ تعرقل عملية بناء الأمن الصحي للأفراد أثناء انتهاج مبدأ عبر التخصصية الذي تتضمّنه **"مقاربة النّسق البيئي للصحة الإنسانية " نذكر منها**[101]**:**

**1-**البحث عبر التخصصي يركز على المنافسة مابين العلوم من الناحية النظرية ،والدليل على ذلك تطور بروتوكولات البحث ،لكن تبقى ترجمة الأفكار وتنفيذ النتائج التي توصلت إليها على أرض الواقع صعب المنال.

**2-**وما يعاب على هذه المقاربة هو ميولها لاستحداث نظريات وأفكار ومفاهيم جديدة.وذلك نظرا للمنظومة المفاهيمية الواسعة التي تتميّز بها المجالات العلمية التي اعتمد عليها في البحث.

---

[99]Jean Lebel،"**la santé une approche écosystémique**"Centre de recherche pour le développement international, Ottawa (Ontario), Canada,2003,P03.

[100] Gilles Forjet, Jean Lebel : « **Approche ecosystemique a la sante humaine** »,Dans: Environnement et santé publique :Fondements et pratiques ;Edisem ;Canada ,2003 ,Pp618-619.

[101]Jean Lebel،**"la santé une approche ecosystémique"**Centre de recherche pour le développement international, Ottawa (Ontario), Canada K1G 3H9.Voir aussi : http://www.crdi.ca/.

**3**-البحث العلمي متوقف على الخبرات العلمية المنجزة، لكن إذا ما كانت عن طريق التسيير الشامل للنشاطات والترجمة الكاملة للنتائج.وهما شرطان لضمان نجاح المقاربة.

## ب-مبدأ المشاركاتيــة :

مقاربة تعتمد على بحث علمي مشاركاتي ،أي مشاركة الجماعات المثقّفة في عملية البحث عن حلول من خلالها يتم التعامل مع آثار ظاهرة التدهور البيئي،لكن تبقى هذه الفكرة مثالية هي الأخرى ذلك نظرا لما يعرقل تطبيقها من تحديات- **التحديات التي تواجه مبدأ المشاركاتية**- : وهي كالآتي:

**1**-صعوبة تحقيق المبدأ نظرا للتمييز الذي تعرفه المجتمعات خاصة بين النساء والرجال.

**2**-تطبيق المبدأ مرتبط بنظام الدولة هل دولة ذات نظام ديمقراطي أم لا، أكثر من ذلك حتى في الدول التي تدعي الديمقراطية نجد مشاركة الفواعل الأخرى في سياساتها وبرامجها يكاد يكون مستحيلاً.

**3**- دور الوعي والمستوى الثقافي والعلمي الذي تتميز به الدول، فنجد الدول المثقفة والمتطورة علميا تنادي مجتمعاتها بحق المشاركة في اتخاذ القرارات لاسيما المصيرية أكثر منها في المجتمعات غير المثقفة والمتخلفة.

**4**-تطبيق المبدأ أيضا مرتبط بفقر وغنى الدولة،إذ كيف ينادي من يعاني من الجوع والعطش بالمشاركة في أي مجال من مجالات الحياة؟ فهمّه الوحيد هو الحصول على الغذاء.

## ج- مبدأ النوعية والعدالة والاستدامة:

لابد من البحث في ماهية المفاهيم التي تضمنها المبدأ الثالث –مبدأ النوعية والعدالة والاستدامة-من "مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية " وذلك كالآتي:

- ✓ **النوعية:** من حيث المشاريع المراد القيام بها ،**هل مشاريع تؤثر على البيئة وبالتبعية على الأمن الصحي للإنسان؟**إلى جانب نوعية الاستراتيجيات والحلول المقترحة للتعامل مع الأضرار الصحية للبيئة.
- ✓ **العدالة**: يقصد بها العدالة في استعمال واستغلال الموارد الطبيعية ، إلى جانب العدالة في التمكين من الخدمات الصحية للفئات المتضرّرة من ظاهرة التدهور البيئــي.
- ✓ **الاستدامة:** التعامل بعقلانية مع الموارد الطبيعية وكذلك التسيير والإدارة البيئية السليمة مع وضع استراتيجيات طويلة المدى للتعامل مع المشاكل البيئية من جهــة ومواجهة الآثار الصحية للتدهور البيئي من جهة ثانية وعلى المدى الطويل،وهو ما سوف يحقق استدامة للبيئة وللإنسان في آن واحد[102].

## 2/-تقييــم مقـاربة النّسق البيئي للصحة الإنسانية.

من خلال تحليلنا **"لمقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية** "تبيّن أنها جاءت بفكرة وضعت من خلالها الفرد في مركز الانشغالات البيئية والصحية وغيرها من المجالات،كما اعتمدت مبادئ عالمية تنادي بها كل الخطابات في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني، ألا وهي مبدأ النوعية

[102] Jean Lebel،**"la santé une approche écosystémique**:Opcit, P629.

،العدالة الاجتماعية والعدالة البيئية ، الاستدامة..كلها مبادئ مثالية نجدها متداولة في خطابات وبرامج كل الفواعل الدولية من دول وجمعيات ومنظمات وحتى أحزاب، لكن الواقع هو أنه في ظل ظاهرة التدهور البيئي والتي لا تعترف بالحدود الجغرافية سواء من حيث التدمير البيئي أو من حيث الآثار على الأمن الإنساني عموما **والأمن الصحي خصوصا فهل تسمح لنا مثل هذه الظاهرة بتطبيق مقاربة النّسق البيئي للصحـــة الإنسانية لاسيما في مبادئها المثالية؟**

ضف إلى ذلك ، فقد أثبتت الدراسات في مجال البيئة والصحة صعوبة تطبيق "مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية "ونذكر على سبيل الاستدلال ، الدراسة التي أجراها مركز البحث للتنمية الدولية من خلال برنامجه تحت عنوان "برنامج النظم البيئية والصحة الإنسانية" ، أين بحثا في كيفية توضيح العلاقة بين الأمن الصحي الإنساني والشروط البيئية وذلك كالآتي[103]:

➢ **الاتجاه الأول**: يتمثل أساسا في رغبة الباحثين في فهم أية وضعية بيئية ظهر الشك بشأن علاقتها بالأمن الصحي للأفراد، أي وجود علاقة بين أحد مظاهر تدهور البيئة وظهور حالات اللاأمن الصحي للأفراد.

لكن العقبات التي تعرقل عمل الباحثين في الوصول إلى فهم العلاقة السببية بين تدهور البيئة وتدهور الأمن الصحي للأفراد مختلفة وكثيرة من بينها:

❖ **محدودية الدراسة ومشاريع البحث في المجال الصحي والبيئي**،مثلا:لإجراء بحث حول بحيرة ومدى ارتباط تلوث مياهها بالتدهور الصحي لأفراد تلك المنطقة يتطلب الأمر إمكانيات مادية كبيرة ودعم من الدولة وغيرها من الفواعل .

❖ **طبيعة الإشكالية البيئية**:(تسيير الموارد الطبيعية)،إذ تتميز المشكلة البيئية وهنا أخصّ بالذكر ظاهرة التدهور البيئي، بالتعقيد والتركيب والتداخل فيما بين أسباب ومظاهر وآثار الظاهرة ،وفي مقابل هذه الصعوبات وجود مجموعة قليلة من العناصر تسعى لتقويم الصحة الإنسانية.

➢ **الاتجاه الثاني**:يركز في أبحاثه على ملاحظة مدى تدهور الأمن الصحي للأفراد(مثلا: البحث في عدد حالات المرض..وغيرها من مظاهر الاعتلال للأمن الصحي)، و التحقيق في مدى ارتباط هذه الحالة-حالة التدهور الصحي- بظاهرة التدهور البيئي.

**وبناءًا على نتائج الجهود العلمية** المذكورة أعلاه، والمتمثلة في إثبات العلاقة بين تدهور البيئة و الأمن الصحي للأفراد،حيث تدهور صحة الإنسان متوقف بنسبة مرتفعة على تدهور البيئة الطبيعية.وكذلك توصلت ذات الجهود العلمية إلى حقيقة مفادها أن تطبيق مقاربة "النسق البيئي للصحة الإنسانية" صعب المنال ،نظرا للتحديات التي تواجه المختصون في المجال الصحي والبيئي عندما حاولت تطبيق النظرية في الميدان العملي ، هذه العراقيل تتراوح بين عراقيل طبيعية ناتجة عن ظاهرة التدهور البيئي ذاتها ،(كصعوبة الحد من مظاهر الظاهرة،الطبيعة التداخلية لمظاهر وآثار الظاهرة،الطبيعة عبر الوطنية للظاهرة ولآثارها سواء الصحية أو الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ،السياسية..) و من جهة ثانية نجد، عراقيل مرتبطة بإمكانيات الدول (الاقتصادية والعلمية والسياسية)، إلى جانب ثقافة الأفراد (مدى تمتع الأفراد بالثقافة الصحية والبيئية،قدرات الأفراد

[103] CRDI : Centre de Recherche Pour le Développement International..OPCIT,P629.

(المعنوية والجسدية-على تحمل آثار ظاهرة التدهور البيئي وغيرها من العراقيل التي تحول وتنقص من إمكانية تطبيق مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية.

**كما** سمحت لنا **نتائج البحث العلمي** التي تضمنها "برنامج النظم البيئية والصحة الإنسانية" الصادر عن "مركز البحث للتنمية الدولية" باستخلاص فكرة واحدة وأساسية تتمثل في أن ما يجعل دور مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية غير فعال بالحجم الذي يقابل مثالية مبادئها ونتائجها هو صعوبة تطبيق وتنفيذ نتائج أي مشروع بحث في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي أو غيرها من المشاكل البيئية،كما يضفي الباحثون في مجال الصحة والبيئة على المقاربة-مقاربة النسق البيئي للصحة الإنسانية-صبغة التركيب والتعقيد[104].

**وفضلاً عما سبق فانه**،سنحاول أن نلخّص ضمن جدول مسار تطور فكرة الأمن الصحي والصحة العامة في الدول الكبرى-كندا وغيرها من الدول– باعتبارها من الدول التي اهتمت ببناء الأمن الصحي للأفراد وغيرها من الكائنات الحية أمام مختلف المشاكل التي تطرحها البيئة الطبيعية ، وذلك من خلال نماذج عن المنشورات التي وضعتها الدول انطلاقا من تبنيها للمقاربات السابقة الذكر والتي تضمنت السياسات الوطنية لهذه الدول في مجال بناء الأمن الصحي ،كما نستعين بنموذج عن وثيقة ذات بعد دولي صدرت عن منظمة الصحة العالمية **وذلك كالآتي**[105]:

[104] OPCIT,P629.
[105] Gilles Forjet, Jean Lebel , OPCIT, Pp596-598.

**جدول استدلالي يلخص مسار تطور الاهتمام ببناء الأمن الصحي في كندا وغيرها من الدول من خلال 5نماذج عن منشورات في المجال الصحي:**

| اسم الوثيقة | الموضوع الرئيسي الذي تضمنته الوثيقة | منشورات أخرى |
|---|---|---|
| "المنظور الجديد لصحة الكنديين"<br>Lalande1974ا | تضمن مفهوم شامل للصحة.وجاء بأربع عناصر رئيسية هي:<br>1-بيولوجية الإنسان،2-البيئة،3-العادات اليومية،4-تنظيم الخدمات الصحية. | بلوم 1974-<br>BLUM |
| "الهدف:الصحة،تقرير ممثّل الدراسات حول ترقية الصحة"1984. | هي مقاربة ايكولوجية للصحة:<br>-الصحة هي نتاج عملية التأقلم والاندماج بين الفرد ومحيطه الطبيعي.<br>-أهمية الإحاطة بالعوامل المحددة للصحة والتداخل الذي يتم فيما بينهم بالنسبة للصحة. | Rothman-(ماي1960)<br>1976 Armelagos coll-<br>*1978Pampalon<br>Lower،1983و 1980 O.MS منظمة الصحة |
| "الصحة للجميع:مخطط جماعي لترقية الصحة"1986 | تقوم على فكرة أساسية تتمثل في :الصحة مورد.وللحفاظ على هذا المورد يجب:<br>-3ميكلنيزمات للمحافظة على الصحة(ضرورية –شخصية،متكاملة ومتداخلة فيما بينها،بيئية صحية).<br>-3استراتيجيات للتطبيق:<br>مشاركة الجمهور،تطوير وتحسين خدمات الصحة،التعاون فيما بين السياسات العامة التي تهتم بقطاع الصحة الجماعي. | |
| ميثاق "أوتاوا" المتعلق بترقية الصحة 1986<br>« Charte d'Ottawa pour la promotion de la santé »-(who ,1986) | التدخل لحماية وترقية الصحة<br>-وضع سياسة عامة صحية، استحداث أوساط ملائمة، تكثيف العمل الجماعي، اكتساب القدرات الفردية، إعادة توجيه خدمات الصحة.<br>*العمل لتحقيق مصالح الغير،مقاربة ايكولوجية موجهة للباحثين في شتى المجالات لإيجاد حلول تقضي على المشاكل البيئية وتحافظ على الأمن الصحي للإنسان.<br>*الاهتمام بكل محددات الصحة الإنسانية.<br>*توفير الخدمات الصحية لكل أفراد المجتمع(مبدأ عدم التمييز). | *Mustard et Frank(1991), World Bank (1993). |
| "إستراتيجية تنمية صحة المجتمع: الاستثمار في صحة الكنديين"1994 | *هناك خمسة(05)أصناف لمحددات الصحة:<br>1/البيئة الاجتماعية،2/البيئة الجسدية،3/محددات مرتبطة بالعادات اليومية للفرد،4/قدرات وإمكانيات العيش لكل فرد،5/الخدمات الصحية. | |

**Source :Gilles Forjet, Jean Lebel ,2003 ,OPCIT, Pp597**

## الفرع الثاني: المقاربات الاقتصادية لبنـــاء الأمــن الصحـــي للأفـــراد

بعد عرضنا للمقاربات العلمية الايكولوجية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي، ستتطرق في هذا الفرع إلى المقاربات الاقتصادية حيث تم تصنيف هذه المقاربات ضمن **المجال الاقتصادي** لأنها تقوم على مؤشرات إحصائية وعلى فكرة مفادها أنّ **التّسيير الديموغرافي الرشيد عامل يقلّص من مظاهر التدهور البيئي ومن آثارها على الأمن الصحي للأفراد**، في هذا الشأن سوف تتطرق الطالبة إلى مقاربة النمو الديموغرافي(**أولا**)،كما ستدرج الطالبة مقاربة التنمية المستدامة ضمن هذا المطلب (**ثانيا**).

### أولا:مقاربة النمـو الديموغرافـــي.

تتولى الطالبة ضمن هذا الفرع، البحث عن مضمون "مقاربة النمو الديموغرافي (**1**)،ثم تنتقل إلى تقييم جهود هذه الأخيرة في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي(**2**).

### 1/- مضمون مقـاربـــة النمو الديموغرافي.

وفي هذا السياق يجب التّنويه بأن النّمو الديموغرافي يعتبر إشكالية بيئية وصحّية، وبناء على العلاقة الموجودة بين البيئة والصّحة والنّمو الديموغرافي ،فان المقاربة فسّرت هذه العلاقة السلبية كالآتي:

### أ-علاقـة النمـو الديموغرافي بالبيئة المتدهورة:

لقد ثبت أن النمو الديموغرافي السريع يشكّل تهديد للبيئة الطّبيعية وذلك من خلال الاستعمال المفرط للموارد الطبيعية المتجددة منها وغير المتجددة ، وعليه أقام أصحاب المقاربة وهما( **Piché et poirier**) سنة**1990** العلاقة السّببية بين النمو السكاني المفرط والموارد الطبيعية وقد تعددت الاتجاهات في هذا المجال،منها :

*-"**الاتجاه الكارثي**": الذي يحمّل النمو الديموغرافي الكبير كل المسؤولية ويصنفه ضمن الأسباب الرئيسية لتدهور البيئة.

*-"**الاتجاه المنهجي**"،أو ما يسمى "**بالمقاربة المنهجية**":عمدت هذه المقاربة إلى إجراء مقارنة مفادها أنه في حالة النمو الديموغرافي الضعيف فان الاستثمار في المجال الديموغرافي يضعف هو الآخر(المدارس،المستشفيات..)،وبالتالي نحقق استثمار اقتصادي مرتفع،وإذا قمنا بإسقاط ذات المقاربة الاقتصادية على البيئة،بحيث نقيس النمو الديموغرافي بحجم استغلال الموارد الطبيعية ،ستتبيّن أمامنا **النتائج التالية**:

*بدون رقابة على عمليات النمو السكاني بعض أو أغلب الموارد يتم إجهادها والتلوث يصبح تهديدا حقيقيا للأمن الإنساني والعكس صحيح ، هذا إلى جانب آثار النمو الديموغرافي على التنمية المستديمة.

وبالفعل كانت المقاربة محل اهتمام عالمي، بدليل كانت محور انعقاد الاجتماع العالمي حول السكان والتنمية ب"كار "سنة1994،والذي تبنى مخطط عمل يضع التنمية المستديمة في مركز

الانشغالات[106]،كما أسفر الاجتماع بدعوة الدول إلى تبني سياسات تسمح بمواجهة المخاطر الايكولوجية التي تسبب فيها العامل الديموغرافي.

## ب-علاقة النمو الديموغرافي بالأمن الصحي للأفراد:

تتّضح هذه العلاقة من خلال **"مؤشر قياس صحّة المواطنين"**،الذي لطالما كان الخط الرئيسي الرابط بين النمو الديموغرافي والأمن الصحي الإنساني،وبناء على المعطيات المتعلّقة بحالات الوفيات تم **استخلاص مجموعة كبيرة من المؤشرات للحفاظ على الصحة الإنسانية منها**:

**1-حجم الوفيات** حسب مؤشر العمر،أو الجنس،أو سبب الوفاة إذ أن كبار السّن والنساء أكثر تعرضًا لحالات اللاأمن الصحي التي تخلفها ظاهرة تدهور البيئة.

**2-مؤشّر البقـاء الإنساني،** وهنا بقاء الإنسان على قيد الحياة أمام مختلف مظاهر التدهور البيئي.

وفي الشأن الديمُوغرافي،يقترح الباحثون في المجال البيئي،الصحي، الديموغرافي الاجتماعي والاقتصادي،انتهاج استراتيجيات تضع النمو الديموغرافي من بين الأولويات مثل :آلية تحديد النسل بالنسبة للدول التي تعاني كثافة سكانية ،فتنظيم النسل يساهم في تنظيم استغلال الموارد الطبيعية مما يساهم في تخفيض حالات تدهور البيئة بما فيها :حالة الإجهاد المائي،الجفاف،..وبالتبعية يقلّص من حالات الاعتلال الصحي وهكذا يكون قد ساهم بموجب إستراتيجية تنظيم النسل في بناء وترقية الأمن الصحي للأفراد.

## 2/-تقيـيـم دور مقـاربـة النمو الديموغرافي.

حقيقة عامل النمو الديموغرافي مهم في بناء الأمن الصحي والتقليص من حجم التدهور البيئي وذلك من خلال قدرة الدول وغيرها من الفواعل على متابعة مظاهر التدهور التي تحصل والقدرة على الاعتناء صحيا بالمتضررين من الظاهرة،فالواقع أثبت أنه في الدول التي تعرف نموا سكانيا كبيرا ليس بمستطاعها تقديم الخدمات الصحية للمتضرّرين من ظاهرة التدهور البيئي مثل :الهند ،الصين، وغيرها من الدول التي تعرف كثافة سكانية عالية.

**لكـن على غرار ذلك** ،فقد أثبت الواقع قصور هذه المقاربة في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة ،إذ أن احتواء الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي مرتبطة بجانب أولى وهو إمكانيات الدولة وقدراتها(المالية،الاقتصادية،الثقافية،السياسية،العلمية،التكنولوجية..)في مواجهة الظاهرة وآثارها على الأمن الصحي خصوصا والأمن الإنساني عموما.

*المقاربة في اعتمادها على مؤشر عدد الوفيات ،لا يؤدي بالضرورة إلى نتيجة يقينية ،ذلك لأن **علماء الديموغرافيا** أكّدوا على حقيقة مفادها عدم التبليغ الفعلي عن مئات من حالات الوفاة،التي كان سببها المرض الذي أصاب الأفراد بسبب ظاهرة التدهور البيئي خاصة وأن هناك من الدول التي لا تعرف الحالة المدنية.

---

[106] Claire Fournier et Victor Piché : « **Démographie :question d'environnement et de santé publique** » ,Dans: Environnement et santé publique :Fondements et pratiques ;Edisem ;Canada ,2003 ,Pp244-245.

*أكثر من هذا فهناك من الدول –الفقيرة والمتخلّفة-أين تعاني من نقص وتدنّي في مستوى الإحصاء الاجتماعي-الصحي،بالتالّي يصعب اعتماد مؤشر النمو الديموغرافي وحده لاقتراح حلول من خلالها يتم التعامل مع الآثار الصحية لظاهرة تدهور البيئة.

## ثانيا:مقاربة التنمية المستدامة .

في ظلّ الدّيناميكية العالمية، التي تتّسم بها ظاهرة التدهور البيئي ، وما انجر عنها من آثار صحّية أودت بحياة الملايين من الأشخاص، وأمام تنامي حركية الدفاع عن حقوق الإنسان وأمنه، تعالت الخطابات الدولية التي تشمل مقاربة التنمية المستدامة الشاملة مثل ، **خطاب رئيس البنك الدولي السيد"James Wolfensohn"** إلى مجلس الأمن توجّه فيه، ملاحظًا إلى أنه، **إذا أردنا أن نمنع الاضطرابات العنيفة فإنّنا نحتاج الوصول إلى تنمية شاملة،متكاملة وعادلة ومدروسة ذلك لان التّنمية والأمن مرتبطان ارتباطا وثيقا فمسألة مرض نقص المناعة والإيدز والتدهور البيئي الخطير واللّتين كانتا تعتبران في وقت مضى مسائل من المسائل الصحية والبيئية التي تهتم بها الأمم المتحدة أصبحت اليوم تعتبر مسائل ذات أبعاد أمنية وتنموية**[107].

**وبناءًا على ما سبق،** فانه سيتم دراسة دور**"مقاربة التنمية المستديمة"**في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة الطبيعية، بالتطرق إلى مضمون النظرية (أ)،ثم ستنتقل الطالبة إلى إجراء تقييم للجهود التي أدلت بها**"مقاربة التنمية المستدامة"** في مجال البناء للأمن الصحي الإنساني(**ب**).

### أ-مضمون مقاربة التنمية المستدامة.

نعتمد دولة الجزائر وتطبيقها لمقاربة التنمية المستدامة، في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام مختلف المشاكل البيئيّة التي تعرفها(التصحر، الجفاف، زحف الرمال، ندرة المياه، إزالة الغابات، وغيرها من المظاهر...)، و ذلك بناءا على فكرة مفادها أن مكافحة ظاهرة التدهور البيئي وغيرها من الإشكاليات البيئية يعدّ من العوامل التي تُحدّد التنمية الشاملة والمستديمة و التضامنية لدى المجتمع سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي[108].

كما أن **"مقاربة التنمية المستديمة"** في مجال بناء الأمن الإنساني في الجزائر، تتطلّب القيام على مبدأين هما: **"مبدأ الاندماج"** و**"مبدأ التكامل"** اللذان يتطلّبان من أصحاب القرار سياسيين ومتعاملين اقتصاديين والمجتمع المدني والمواطن عموما المشاركة والتعاون عبر مختلف القطاعات و بالشّكل الذي يحقق أمن إنساني مستدام.

ومن أسباب الاهتمام بمشكلة التدهور البيئي في الجزائر , والبحث عن المقاربة الأنسب لتبنّيها وبناء عليها يتّم الخروج باستراتيجيات وحلول بموجبها يتم التّعامل مع الآثار الصّحية للظاهرة، نذكر على سبيل **المثال لا الحصر الأسباب الآتية**:

---

[107] علي أحمد الطراح،غسان منير حمزة سنو،"العولمة والدولة'الوطن والمجتمع العالمي:دراسات في التنمية والاجتماع المدني في ظلّ الهيمنة الاقتصادية العالمية"،الطبعة الأولى ،دار النهضة العربية،، لبنان،2002،ص126.

[108]كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:الأمراض المتنقلة عبر المياه، مجلة "الجزائر البيئة"،عدد 2-1999،الجزائر،ص24.

**1**-إن تدهور البيئة في الجزائر يكاد يتسبب في كارثة ايكولوجية واقتصادية وصحية وتختلف دراجاتها من منطقة لأخرى من مناطق الجزائر.

**2**-مسألة حماية البيئة من أشكال التدهور في الجزائر تعتبر جزء أساسي ومكمل للتنمية في الجزائر، ذلك لأن الجزائر تعتمد لتنميتها على الموارد الطبيعية ( البترول، الغاز..الخ).

**3**- رسم سياسات عامة (في المجالات الصّحية، البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية، العلمية..)، يسمح بالحدّ من مظاهر التدهور البيئي والتعامل مع الآثار الصحية التي تُخلّفها هذه الظاهرة، كما يحقق تنمية مستديمة في مختلف هذه المجالات بشرط إتباع تنظيم رشيد وعقلاني .

**4**-تعزيز القدرات المؤسساتية يشكل قاعدة لتنفيذ برامج الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية بالشكل الذي يقلص من تدهورها وبما يعود بالمنفعة على الأمن الصحي للأفراد.

**5**- توفير الخدمات البيئية والصحية ذات النوعية و ترقية الرفاهية البيئية والصحية في غير هذه المجالات، ذلك لأن الأمن الصحي للإنسان بناءه لا يتوقف عند مجرد انتقاص أو الحد من آثار التدهور

البيئي وإنما يمتد إلى أبعد من ذلك ليشمل القطاعات الأخرى لأمن الإنسان (الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والغائية والمائية..).

**6**-السياسة الأمنية البيئية والصحية هي بمثابة استثمار من حيث الزمن والوسائل المادية والموارد البشرية المؤهلة[109].

وقد أكّدت الجزائر اعتمادها لهذه المقاربة في مجال بناء الأمن الإنساني، عمومًا والصحي خصوصًا من خلال رسمها لعدة برامج واستراتيجيات وطنية ترمي إلى حماية البيئة من التدهور وما تخلفها من هشاشة على الأمن الصحي للأفراد وذلك من غير المساس بالتطور الاقتصادي للبلاد الذي لطالما اعتبر السّبب في تدهور البيئة في الجزائر،نذكر من بين هذه الاستراتيجيات على سبيل المثال ما يلي:[110]

**أ-**الإستراتيجية الوطنية للمحافظة والاستعمال المستديم للموارد الطبيعية.

**ب-**مخطط لتهيئة الساحل.

**ج-**استراتيجيات إدماج الاهتمامات البيئية في السياسة الصناعية.

**د-**إنشاء أجهزة منها"الصندوق الوطني للبيئة".

**ه-**البرنامج الوطني لحماية طبقة الأوزون.

**ي-**البرنامج الوطني للنشاطات البيئية.

---

[109] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement، Algérie،2000،OPCIT،P115.

[110] كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:"إستراتيجية القطاع وسياسته في مجال حماية البيئة"، مجلة "الجزائر البيئة"،عدد 2- 1999،الجزائر، ص7-26.

كما أن الحديث عن" **مقاربة التنمية المستديمة"** لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئة في الجزائر، يرتكز على تحديد الخيارات الوطنية الإستراتيجية المتعلّقة بحماية البيئة وترقية التنمية المستديمة[111]،والتركيز على التنمية المستديمة والخيارات يعني أن هذه التنمية تتضمن أيضا الخيارات المتعلقة بصحة الإنسان ورفاهيته، أي ما أصبح يطلق عليه ب**"التنمية الصحية المستدامة"**[112]،حيث أن الصحة أصبحت من الأمور الأكثر أهمية في مجال التنمية،وذلك بوصفها من العوامل التي تسهم في التنمية المستدامة وأحد مؤشراتها فلا يمكن تحقيق تنمية مستدامة بدون سكان أصحاء ،ففي حين تمثل الصحة قيمة في حد ذاتها ،فإنها تعتبر كذلك مفتاحا للإنتاجية والرخاء الاقتصادي والاجتماعي و الثقافي ذلك أن العديد من حالات التردي الصحية والصحة المعتلة تؤثر تأثيرا كبيرا في النمو والتنمية ولأول مرة تناولت اجتماعات مجلس الأمن ومجموعة الثمانية والمنتدى الاقتصادي العالمي ومنظمة التعاون والنمو الاقتصادي صراحة القضايا الصحية بوصفها قضايا إنمائية.[113]

## تقييـم مقـاربـة التنمية المستدامة.

وعيًا من الدولة الجزائرية أن حماية البيئة هي الضمان الوحيد لمصالح الأجيال القادمة ،شرعت في ،تنفيذ سياستها والتي تعتمد على مفهوم التنمية المستديمة والبحث عن فضاءات للتفكير حول خطط بيئية وصحية وطنية في آن واحد ، من شأنها تنمية قدراتها في التخطيط وتسيير الموارد الطبيعية ونوعية البيئة تسييرا عقلانيا وبالشكل الذي يمكن الأفراد من الأمن الصحي.

بيد أنّ، تبني مفهوم التنمية المستديمة لبناء الأمن الصحي أمام ظاهرة التدهور البيئي وحده كمجرد إطار نظري لا يحقّق هذه الغاية الصعبة، ذلك نظرا لغياب الانسجام في النصوص القانونية العديدة، تداخل الصلاحيات البيئوية المبعثرة عبر القطاعات بما فيها القطاع الصحي ،قد يشكل عاملا أساسيا في استمرار الأوضاع البيئوية والصحية المتدهورة المألوفة في الجزائر.

فلا يمكن الحد من العواقب الوخيمة المترتبة عن التهاون الخطير للبعض والأنانية المفرطة لدى البعض الآخر إلا بمقاربة مندمجة ومتكاملة قائمة فعلا على تعاون كل القطاعات المعنية مباشرة بالأمر مثل: (قطاع الصحة،قطاع الاستثمار،قطاع التكنولوجيا، قطاع البحث العلمي، قطاع البيولوجيا و...)، إلى جانب تكييف الإطار التنظيمي والجهاز القانوني وانسجامهما.

أكثر من هذا،فان عملية البناء للأمن الصحي من منظور حقوق الإنسان والأمن الإنساني تشترط عدم حصر الجهود في قطاع واحد للأمن كأن يكون القطاع البيئي أو الصحي مثلا ذلك ،لأن الأمن الإنساني مفهوم متكامل الأبعاد مثله مثل التنمية المستديمة التي تقوم على تنمية كل القطاعات بشكل مستدام،وهدا ما قد يصعب تحقيقه في دولة نامية مثل الجزائر.

---

[111] بشير عمرات،"**رفع التحدي**"،مجلة الجزائر البيئة،مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة،عدد1،أنتير اماج،الجزائر،1999،ص12.

[112] بومعراف الياس،عماري عمار،"من أجل تنمية صحية مستدامة في الجزائر"،مجلة الباحث،عدد 2009/07-2010،ص28.

[113] تقرير منظمة الصحة العالمية،الصحة والتنمية المستدامة،جنيف،ص11.

وعلى الرغم من ارتفاع معدل الأمل في الحياة لدى الجزائريين ،إلا أنه يبقى بعيدا عن المستويات المحققة من طرف العديد من الدول،فالجزائر تحتل المرتبة **84** حسب ترتيب منظمة الصحة العالمية،كما أن التحسن في معدل الأمل في الحياة لن يغطي على الانتشار الواسع للأمراض المتفشية في المجتمع الجزائري سواء كانت متنقلة أو غير متنقلة.فأمراض السكري وارتفاع ضغط الدم والسرطان لا تزال تمثل أهم أسباب الوفاة في الجزائر. وبالنظر للتنمية الصحية الوطنية حسب المنظمة العالمية للصحة،نجدها متدنية،فالجزائر تحتل المرتبة**45** حسب المستوى الصحي،والمرتبة **81** حسب ترتيب أداء النظام الصحي،وهذا ما يدل على أن المستوى الصحي للجزائريين غير مرتبط بالقطاع الصحي،فالعديد من العوامل الرئيسية الحاسمة لقطاع الصحة والحلول الفعالة للمشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الصحي الجزائري تقع خارج نطاق قطاع العناية الصحية،بمعنى أن تحقيق تنمية صحية مستدامة تقترن بقطاعات ذات العلاقة المباشرة والتأثير القوى على المستوى الصحي للجزائريين،وترتبط هذه القطاعات أساسا بالجوانب الاقتصادية والبيئية والتغذية والتعليم والتشغيل والإسكان وغيرها من القطاعات ذات العلاقة بحياة الأفراد ويمثل التصدي لهذه العوامل الأساسية مفتاحا لقيام تنمية صحية وطنية مستدامة وتحسن مطرد في قطاع الصحة على المدى الطويل. ففـــي مجال بناء الأمن الصحي للأفراد ،ترى السلطات الجزائرية أن الرفع من التنمية الصحية الوطنية يتطلب الاعتماد على الآليات التالية[114]:

1) – مضاعفة الهياكل الصحية وترميمها وتأهيل الإمكانات التقنية وفتح الاستثمار الاستشفائي في وجه القطاع الخاص الجزائري والأجنبي.
2) –التعيين المتوازن للأطباء الأخصائيين خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا وتطوير التكوين وتدعيم التأطير،التكفل بالانتقال الوبائي الذي يعرفه المجتمع الجزائري من خلال **26** برنامج وقاية و**8** برامج علاج و **4** برامج دعم بتكلفة إجمالية قدرها **92**مليار د ج.
3) – إعداد خارطة صحية جديدة تساعد على ترشيد التغطية الصحية من حيث الوقاية.
4) إصلاح منظومة تسيير الأدوية من خلال إنشاء الوكالة الوطنية للمواد الصيدلانية وترقية الأدوية الجنيسة ومحاربة الأدوية المزيفة.

إن جودة الرعاية الصحية تتأثر كذلك بالعوامل البيئية المختلفة،لذا يتطلب الأمر مساهمة العديد من الأطراف ذات العلاقة في ضمان حماية البيئة من أجل تخفيض معدل تعرض السكان للعوامل البيئية التي تؤثر سلبا على الصحة، وان تحقيق ذلك يتوقف على مجموعة من الإجراءات لعل من أهمها[115]:

I. الرقابة المستمرة على العوامل التي تؤثر في الصحة خاصة العوامل الصناعية،وتحسيسها بأهمية التخلي عن العوامل التي تؤثر على البيئة.
II. الرقابة المستمرة للأمراض المتأتية من التلوث البيئي كالربو والأمراض القلبية.
III. إعداد استراتيجيات لتحسين جودة الهواء في المساكن وأماكن العمل وفي المؤسسات العمومية.
IV. إعلام الجمهور بمخاطر العوامل البيئية السيئة على الحياة عن طريق ترقية الممارسات الطبية الوقائية.

---

[114] موقع وزارة الشؤون الخارجية ،الأحد13أفريل2008.

[115] Kaid Tlilane Nouara, **Espace,Emploi et Environnement :Cas de l'Algerie**,Laboratoire Economie et Dévelopement,(2005),Université Adderrhmane Mira,Bejaia,p7.

V. انجاز استقصاءات وبحوث صحية وإقامة تحقيقات لتحليل الآثار على الصحة المتأتية من العوامل البيئية المعروفة والجديدة،فالتنمية الصحية ينبغي أن تستند إلى قرائن موثوقة تستمد من البحوث الصحية التي تقيس المزايا والمخاطر في مجال البرامج الصحية،لأن تجاهل هذه القرائن يعيق جهود التنمية ويُبدد الموارد الاقتصادية.

VI. الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الجوية في التخطيط الصحي الطويل الأجل خاصة فيما يتعلق ببرامج تهيئة الهياكل والمنشآت القاعدية ذات العلاقة بالصحة كالمستشفيات،المؤسسات الصحية،المؤسسات التعليمية والتربوية،هياكل صرف المياه،....

VII. تهيئة المحيط للحد من التوسع العمراني، وتفضيل خلق الأماكن الخضراء في المناطق الحضرية التي تسمح بخلق تفاعلات ايجابية بين المحيط الاجتماعي وتحسين جودة الحياة.

VIII. تفضيل وسائل النقل الجماعية الأكثر تكيفا مع احتياجات السكان لخفض حدة التلوث البيئي.

IX. وضع أنظمة للمعلومات تسهل من الرقابة على فعالية الإجراءات واتخاذ القرار.

X. ضمان الوصول إلى الموارد المائية النظيفة.

XI. دعم التثقيف في مجال الصحة.

كما أن تخفيض الفوارق بين الأفراد في مجال الدخول والتعليم والصحة والتشغيل تعد عاملا أساسيا في الرفع واستدامة التنمية الصحية ،لهذا فان المنطلقات الأساسية لحل المشاكل التي يعاني منها قطاع الصحة يجب أن تركز على[116]:

- اعتبار الاستقرار الاقتصادي شرطا أساسيا في عملية تحقيق التنمية الصحية المستدامة على الخصوص.
- التركيز على التخفيف من حدة الفقر من خلال العمالة وتوفير الوظائف الدائمة.
- إعطاء الأولوية للاستثمارات في الصحة والتعليم و التدريب والزراعة.
- إذكاء الوعي بالإنتاج والاستهلاك للرفع من مستوى دخول الأفراد وتحسين مستوى التغذية.

أخيرا إن التصورات السابقة لواقع التنمية الصحية في الجزائر تبقى ناقصة ومبهمة،ذلك أن التنمية المستدامة ليست عملية ميكانيكية،بل هي إرادة وتصور وإستراتيجية متعددة الأبعاد يكون الإنسان فيها هو غايتها والأداة المبرمجة والمنفذة لها.

## الفرع الثالث:المقاربة الأخلاقية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي.

نظرًا للدور الذي تلعبه الأخلاق في مجال البحث العلمي وفي وضع السياسات والبرامج الإنمائية، ظهرت الحاجة إلى استحداث مقاربة تتّخذ من الأخلاق أساسًا لبناء أفكارها[117]، وعليه في ظلّ هذا المطلب سنتولىّ معالجة مضمون **"المقاربة الأخلاقية"**[118] والحلول التي حثّت عليها من أجل بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تفاقم مشكلة التدهور البيئي **(أولا )**،لنمضي بعد ذلك إلى إجراء تقييم بنّاء لجهود هذه المقاربة في مجال بناء الأمن الصحي الإنساني**(ثانيا)**.

---

[116] Kaid Tlilane Nouara,Opcit,P8.

[117] يتعلق الأمر **بأخلاق الحيطة والحذر** من تدهور البيئة ،بمحض إرادة الفرد ،أنظر:

Marie-Pierre Blin-Franchomme : « **Le Droit, le développement durable et l'entreprise éco-citoyenne :LA place des Accords environnementaux** »Dans :Le droit saisi par la morale ,Présentée par :Jacques Krynen,Presse de l'université des sciences sociales de Toulouse, France,2005,Pp217-218.

[118] Désigne :Une considération régulatrice des comportements, Voir :Philippe Le Tourneau, "Bien faire L'homme " :De la morale avant toute chose !,Opcit,P21.

## أولا:مضمون المقاربة الأخلاقية.

نتيجة للنقائص التي تعتري المقاربات التي حاولت بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي،ظهرت الحاجة إلى التأسيس لمقاربة جديدة تختلف عن المقاربات البيئية والصّحية التي ظهرت في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تفاقم مشكلة التدهور البيئي،وما يُميّز هذه المقاربة عن المقاربات التي سبق ذكرها ، هو اعتمادها على مجموعة من القيم الأخلاقية كأسس يقوم عليها بناء الأمن البيئي والصحي للإنسان أمام التدهور البيئي[119]،وتشترط هذه المقاربة في عملية البناء للأمن الصحي للأفراد الأخذ بعين الاعتبار المبادئ التالية[120]:

**1/-**العدالة الاجتماعية والمساواة.

**2/-**تبنّي مفهوم التنمية الذي يأخذ في الحسبان قدرة النظم البيئية:بمعنى أن التنمية لا ترهن حقوق الأجيال القادمة،وأن قانون البيئة من هذا المنظور يقوم على المشاركاتية وتقاسم المسؤوليات مع الصناعيين ،جنبًا إلى جنب مع قواعد الأخلاق ومواثيق المؤسسات ،إلى جانب الاتفاقات البيئية. وهو ما طبقته فعلا الدول الأوروبية(الفرنسية،)والأمريكية ،الكندية،اليابانية،الارلاندية والألمانية،وقد صنفت دوليا بأنها اتفاقات إرادية عامة سمحت لهذه الدول بعقد شراكات مع المؤسسات الصناعية[121].

**3/-**غرس القيم (حماية البيئة من التدهور مثلا)على المستوى المحلي والوطني والدولـــي.

**4/-**عقد شركات واتفاقات متعددة الأطراف و متنوعة في المجال الأمن البيئي والصحي ،أو في غيرها من الأبعاد بالشكل الذي يعود على البيئة والصحة الإنسانية بالفائدة،والتي تقوم على "مبدأ الشفافية"[122]في كل الإجراءات التي تتبعها عملية عقد الشراكة.

**5/-**الاعتراف بوجود محددات وعوامل تخلق اللامساواة الصحية وتساهم في التمييز بين الأغنياء والفقراء.

---

[119]تعود هذه المقاربة إلى كل من: **Preston Cloud، Aldo Leopold** وهما علماء ايكولوجيا أمريكيين،جعلوا من الأخلاق البيئية أساسا لبناء الأمن سواء البيئي ذاته أو الصحي، ويظهر الجانب الأخلاقي لهذه المقاربة من خلال تحلي الأفراد بالأخلاق وعدم الإفراط في الموارد الطبيعية بالشكل الذي يحرم الأجيال القادمة من الانتفاع بها ،**أنظر في هذا الشأن:**

James Gustave,SpethPeter M Haas, **"Global Environmental Governance,Islandpress "**,NW ;Washington,2006، Pp50-51.

[120]Marie-Pierre Chevrier, (2007). « L'environnement et la santé humaine. Garantir la santé et le bien-être des êtres vivants, humains et non humains, qui occupent un territoire commun،" Dans GAGNON, C. (Éd) et E., ARTH (en collab. avec)، ***Guide québécois pour des Agendas 21e siècle locaux : applications territoriales de développement durable viable,*** **http://www.a21l.qc.ca/9583_fr.html**..

[121] Marie-Pierre Blin-Franchomme, Opcit,P217.

[122]( La transparence est la qualité de ce qui laisse paraître la réalité tout entiére,de ce qui exprime la vérité sans l'altérité,qui poura etre par l'information ou par la prohibition de comportements occultes) ?Voir : Marie-Andrée Rakotovahiny, La transparence dans les procédures collectives »,Dans : Le droit saisi par la morale,Opcit,Pp296-303.

**6/-**تعهد سياسي وجماعي ببذل الجهود لبناء الأمن البيئي والصحي للإنسان.

## ثانيا:تقديـــر دور المقاربة الأخلاقية في عملية البناء الصحي لأمن الأفراد

إن المقاربة الأخلاقية كان لها صدى وتأثير على السياسات والبرامج التي سطّرتها الدول وغير ها من الفواعل رغبة منها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التّدهور البيئي ،بدليل القانون الذي أصدرته مقاطعة "كبك"-كندا-المتعلق بالتنمية المستدامة والذي تم المصادقة عليه في أفريل 2006،والذي تضمّن المبادئ التي جاءت بها **"المقاربة الأخلاقية"**،مثل المبدأ الأول لإستراتيجية التنفيذ الإداري والمساواة ،و التضامن الاجتماعي[123] .

**لكن**،الغالب على السّاحة الدولية هو عدم تقيد الدول لاسيما الصناعية بالمبادئ الأخلاقية مما يجعل دور المقاربة الأخلاقية نسبي ومحدود متوقف على مدى تشبّث الدول وغيرها من الفواعل بالقيم والأخلاق ليس فقط في مجال البيئة والصحة وإنما في كل المجالات ذلك لأن الأمن الإنساني بناءه يعتمد على كل الأبعاد وليس على بعد واحد أو بعدين اثنين وإنما هو كل غير مجزأ تدمير أحد أبعاده ما هو إلا تهديد للأمن الإنساني كله.

-كما أن تبني القيم الأخلاقية كأساس للتنمية ،يشترط الأخذ بعين الاعتبار الآثار الاجتماعية-الصحية والبيئية والتي صنّفت بالتحديات العالمية حاليا،وعليه حتى وان كانت القوى الاقتصادية تدفع الدول

إلى عولمة السوق ،والقضاء على القطاع العام والخدمات العامة وتعويضها بالخاصة فان **التّمثيل المواطني** ومشاركة الجماعة ضروريان للتمكين الديمقراطي للخدمات الصحية[124]،ومن هذا المنطلق فان بناء الأمن الصحي ومواجهة التحديات البيئية متوقف على الدول الديمقراطية وليس أي ديمقراطية، بل **الديمقراطيـة المشاركاتية** التي تستدعي مشاركة الجميع في اتّخاذ القرار، وفي ظلّ هذه الدراسة نقصد اتّخاذ القرارات المتعلّقة بعملية بناء الأمن الصحي أمام ظاهرة التدهور البيئي بشتى صورها.

-الاتفاقات البيئية الإرادية يمكن أن تخلق خطر وهو"تجاوز التشريع" « capture de réglementation » من خلال المرونة في تطبيق القانون على الأهداف الصناعية التي تحمل في فحواها مصادر للتلوث البيئي،ذلك لأن الخبراء التابعيين للدولة يُعدون تقارير مدى تأثير المشروع

---

[123] Loi québécoise sur le développement durable adoptée en avril 2006: présuppose certains de ces principes. Retenons de la section 1 de cette loi comme le premier principe de sa stratégie de mise en œuvre administrative et l'équité et la solidarité sociale comme son deuxième :

-a) « santé et qualité de vie » : les personnes, la protection de leur santé et l'amélioration de leur qualité de vie sont au centre des préoccupations relatives au développement durable. Les personnes ont droit à une vie saine et productive, en harmonie avec la nature ;
-b) « équité et solidarité sociales » : les actions de développement doivent être entreprises dans un souci d'équité intra et intergénérationnelle ainsi que d'éthique et de solidarité sociales. Marie-Pierre Chevrier, Opcit.

[124] Ibid.

على البيئة والصحة وفقا للمعطيات التي تقدمها المؤسسات الصناعية ،بالتالي الجانب الأخلاقي نسبي من حيث التطبيق[125].

## الفرع الرابع:المقاربة التي تؤسس بناء الأمن الصحي للأفراد على البعد البيئي للأمن الإنساني.

تتولى الطالبة ضمن هذا المطلب إدراج نموذج عن المقاربات الفقهية التي حاولت البحث عن استراتيجيات تقلص أو تحد من آثار التدهور البيئي على الأمن الإنساني ،من بينها **"مقاربة طورونطو"**.

### أولا:مقاربة طورونطو

تعتبر **"مدرسة طورنطو "** هي من جعل من البيئة الطّبيعية أساسا لبناء الأمن والسلم الدوليين وذلك ما سنتطرق إليه بالتفصيل في هذا الفرع محاولة منا استظهار دور **"مدرسة طورنطو"** في بناء الأمن الصحي للأفراد خصوصا والأمن الإنساني عموما أمام ظاهرة التدهور البيئي أو غيرها من المشاكل التي تعرقل الأمان البيئي للأفرادمن خلال عرض المبادئ التي تقوم عليها،ثم نمر إلى تقييم دور المدرسة في بناء الأمن الصحي أمام تدهور البيئة .

### أ/-المبادئ التي تقوم عليها "مدرسة طور نطو"ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد.

إن ما دفع بنا إلى التركيز على **"مدرسة طور نطو"** على غيرها من المدارس التي ساهمت في توسيع مفهوم الأمن،هو ارتباط المبادئ التي تقوم عليها بموضوع البحث الحالي،**وهو كيفية بناء الأمن أمام المشاكل البيئية**،وعليه فان هذه المدرسة تجعل من البيئة الطّبيعية ركيزة فعليّة لبناء أمن وسلم عالميين حفاظا على الجنس البشري وذلك من خلال ،**رشادة بيئية في تسيير الموارد غير المتجددة منعا للتبعية الخارجية**،فقد شهد العالم تدخّلات وحروب كان سببها تدهور في البيئة الطبيعية بدليل أصبح العالم يعرف ما يسمى" **بحروب الموارد**"،أو **"حروب المياه"** إذ تختلف التسميات باختلاف المورد الطّبيعي الذي يعاني من التدهور.

وقد أكد على نفس الفكرة **"كيث كروس"**[126] وذلك حين أشار إلى خطورة آثار التدهور البيئي ،إذ أصبحت تدرك على أنها أكثر أولوية من التهديدات الخارجية وأن رفاهية الأفراد تعتبر أكثر أهمية من المصلحة الوطنية والسيادة،إذ ما الفائدة من سيادة مطلقة لدولة أمام معاناة أفراد من تراجع في مستوى أمنهم الصحي و الذي تسبّب في هذا التهديد الأمني هو تدهور البيئة،وهو نفس ما ذهب إليه **"أومر ديكسون"**[127]عندما أكد على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية فانها تُؤدي إلى صراعات عنيفة[128].

وما يمكن الإشارة إليه أن المدرسة أو كما سماها البعض **"وعد طور نطو"** جعلت من الأمن البيئي فكرة أساسية إلى درجة أنه لا يمكن قيام الجنس البشري ،وعدم تمكين الفرد من مستوى

---

[125] Marie-Pierre Blin-Franchomme, Opcit,P.226

[126] Keith Krause.

[127] Homer Dixon.

[128] Barbara Delcourt-Théories de la sécurité- Année Académique 2007/2008-Www.bespo.be/document/masters/Theo secu1.pdf.

صحي لائق عندما تتدهور البيئة الطبيعية،والمقصود بتدهور البيئة عند أصحاب **"مدرسة طورنطو"**هو التراجع الذي يصيب العناصر الثلاثة:الماء(التلوّث الذي يصيب الميـاه)،المـوارد الحيوانيـة(يحدث التدهـور في الموارد الحيوانية نظرا لما تعانيه الأنواع الحيوانية من الانقراض)،والعنصر الثالث يتمثل في شروط الحياة الأخرى(ويقصد بها كل الشروط المزرية التي يعاني من قسوتها الأفراد والتي يكون للتدهور البيئي بشتى مظاهره دخلا في حدوثها.)[129].

## ب/-تقدير دور" مدرسة طـورنطو".

حقيقة أن التّأسيس لأمن وسلم عالميين من خلال البيئة> يساهم في كفالة القطاعات الأمنية الأخرى،ذلك لأن البيئة هي الوعاء الذي يحتضن الكائنات الحية بما فيها الإنسان ، وكفالة بناء الأمن البيئي من خلال **رشادة بيئية ومنطق واعي لأمن بيئي** وهو ما سوف يعمل على بناء الأبعاد الأخرى للأمن بما فيها الأمن الصحي للإنسان،وبما أن الأمن البيئي هو اتخاذ السبل والإجراءات التشريعية والتنفيذية لحماية البيئة ومواردها من التلوث والتدهور والدمار من أجل حياة أفضل للبشرية فان هذا المفهوم يتضمن في فحواه حماية الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني بما فيها البعد الصحي للأمن .

إلا أنه ما يعرقل تجسيد فكرة بناء الأمن الصحي خاصة والأمن الإنساني عامة من خلال البعد البيئي للأمن الإنساني هو أن الأمن البيئي يتّصف بالعالمية والمحلية الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا وإقليميا ومحليا لحماية البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية وهذا التعاون يكاد يكون منعدما في الواقع ،بالعكس، أثبت الواقع حالات كان تدهور الأمن البيئي فيها سببا للأزمات والحروب من أجل الموارد وهو ما عاد بالسلب على الأمن الصحي للأفراد في تلك المناطق التي تعاني تدهورا بيئيا.

## المطلب الثاني:جهود المجتمع المدني العالمي:المنظمات الدولية والإقليمية،الجمعيات.

تتطرق الباحثة إلى جهود بعض المنظمات الدولية والإقليمية في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي**(الفرع الأول)**،ثم تمر إلى دور الجمعيات باعتبارها هي الأخرى كمجتمع مدني وكفاعل ينشط في مجال بناء الأمن الإنساني وضمان حقوق الإنسان**(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول:دور المنظمات الدولية والإقليمية في بناء الأمن الصحي للأفراد.

إن المنظمات الدولية والإقليمية، تلعب دورا في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي، ولو أنه في الظّاهر موجّهة لبناء الأمن البيئي أمام مختلف مظاهر التدهور،ونتحسّس دور هذه المنظمات ، من الجانب المعنوي خصوصا حول التسيير البيئي فمثلا:

**1/-** في سنة 1971 تأسست "الفيدرالية الدولية لأصدقاء الأرض"، التي تستهدف بناء عالم يقوم على:

- الاستجابة للحاجات الأساسية للإنسان فيما يخص الماء و الهواء و التغذية و الطاقة دون أن يؤثر ذلك على احتياجات الأجيال القادمة.

---

[129] أمحند برقوق،مداخلة بعنوان:"**ابستيمولوجية الأمن الإنساني**"،الملتقى الوطني حول الأمن الإنساني،بتاريخ 2009/04/22،كلية العلوم السياسية،جامعة جيجل،(غير منشور).

- توزيع عادل للثروات، و المزاوجة بين الحق في بيئة نظيفة و واجب المحافظة عليها.

- مساهمة جميع المواطنين في بناء مجتمع ديمقراطي بناء على قاعدة مبدأي الاحتياط و المشاركة.

**2/-**منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية[130]،التي تجمع 29دولة صناعية (مثل أوروبا-كندا-الولايات المتحدة –اليابان- كوريا الجنوبية- استراليا- زلندا الجديدة).

**3/-** الكومن ويلث[131]،تجمع 53دولة.

**4/-**منظمة الدول الأمريكية[132] ،تجمع 34دولة أمريكية.

**5/-**معهد الطاقة والبيئة الفرونكوفونية ،نشأ عام1988 مقره كندا.

6/- ابتداء من سنة 1986 برز اسم **"الصندوق العالمي للطبيعة "** الذي اهتم بإيجاد الحلول للمشاكل البيئية من خلال حماية الغابة ، و محاربة تلوث البحار و المحيطات و السواحل، و المحافظة على نقاوة المياه العذبة والتنوع البيولوجي، و مواجهة عواقب التغيرات المناخية.

**7/**-منذ سنة 1989 تحولت منظمة السلام الأخضر" **كرينبيس"** إلى منظمة دولية ، و ركزت في أهدافها على حماية الغابات و المحيطات من كل أشكال التدهور، وتشجيع استعمال الطاقات المتجددة و النظيفة كبديل للوقود الأحفوري، و نزع السلاح النووي و الحد من انتشار الإشعاعات النووية، و حظر استعمال المواد الكيماوية السامة ، و منع انتشار المواد المعدلة وراثيا.

إضافة إلى ما سبق ذكره،فان المغرب أيضا يتوفر على بعض المنظمات الحكومية المهتمة بالشأن البيئي من أهمها:

* جمعية الرفق بالحيوان و المحافظة على الطبيعة: تستهدف الرفق بحيوانات الخدمة والاستئناس، و التكوين و التحسيس و التربية البيئية، و المساهمة في الحفاظ على التراث الطبيعي.

* الشبكة المغربية للمنظمات غير الحكومية لمكافحة التصحر و الجفاف: تستهدف تطوير أساليب مكافحة التصحر، و تبادل المعلومات و الخبرات، و عقد اتفاقيات شراكة مع مختلف المهتمين بقضايا التصحر و آثار الجفاف.

* إندا مغرب: فرع للمنظمة الدولية غير الحكومية الذي يسعى إلى محاربة الفقر و دعم كل أشكال التنمية البشرية القائمة على احترام البيئة.

لقد عرف دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة تحولا هاما:

* قبل مؤتمر ريو دي جانييرو لسنة 1992 ،كانت المنظمات غير الحكومية ترتكز فقط على قوتها التجنيدية دوليا، و تقتصر على برامج لحماية الطبيعة، و يغلب الطابع الاحتجاجي المحض على مواقفها.

[130] OCDE=Organisation de Coopération et Développement Economique.
[131]Le Commonwealth.
[132] Organisation des Etats Américains.

* بعد هذا المؤتمر ، أصبحت هذه المنظمات قادرة على التحليل والتفكير و الاقتراح، و صارت تميل نحو الاستثمار في كبريات المسائل السياسية و الاقتصادية للتنمية المستدامة، و انتقلت إلى موقف فعال خاصة داخل المنتظم الأممي.

* منذ 1995 تبنى المغرب إستراتيجية جديدة لحماية البيئة و التنمية المستدامة ترمي إلى إدماج البعد البيئي في مخططات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للبلاد من خلال إنعاش الاستثمار و تأهيل النسيج الصناعي ومحاربة الفقر و تنمية العالم القروي و حماية البيئة و ذلك بشراكة واسعة تضم الإدارة و القطاع الخاص و المجتمع المدني و الجماعة المحلية.

يمر تدخل المنظمة غير الحكومية الدولية كرينبيس " منظمة السلام الأخضر " عبر خطوات:

* التحقيق: التأكد من الأضرار البيئية.

* البحث: فهم الأضرار و سبل تجاوزها.

* الاقتراح: اقتراح بدائل تربوية و تشريعية و تقنية.

* التشاور: الاتصال بالمسؤولين و أصحاب القرار الافتراضيين ( تدبير شؤون البيئة، و ترشيد استعمال الموارد الطبيعية. )

* الإعلام: إشعار الجمهور بالأخطار الحالية و المتوقعة.

* الضغط: تعبئة الجمهور و كل المؤثرين.

*فرض احترام النصوص و التشريعات و مقاضاة المتورطين في إلحاق الضرر بالبيئة و رفع السرية عن بعض التجاوزات.

* المواجهة أحيانا لإثارة الاهتمام و لإرغام المسؤولين على معالجة القضايا البيئية[133].

ما يمكن استنتاجه كدور للمنظمات الدولية في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد هو أن جهودها في الأساس مبنيّة على مقاربة واحدة وهي **"التعاون للحد من التهديدات البيئية"**،ثم إن هذه العملية تبدأ في شكل مفاوضات دولية لتنتهي باتفاقات أو اتفاقيات تتناول مختلف أشكال التدهور البيئي من تغيرات مناخية ،تراجع التنوع البيولوجي ،تلوث المياه وغيرها من المظاهر...، هدفها مشترك هو حماية البيئة الطبيعية من التدمير والإجهاد وبالتبعية حماية الصحة الإنسانية من الاعتلال[134].

## الفرع الثاني:دور الجمعيات في بناء الأمن الصحي للأفراد.

إن الجمعيات أو **ما يعرف ب-الدور الجمعوي في حماية البيئة والصحة** -التي لا تهدف إلى تحقيق أغراض شخصية أو ربحية وإنما مشبعة بقيم وإيديولوجيات أو فلسفة تمثل المحرك الرئيسي لنشاط

---

[133] الدكتورقصباوي المصطفى ،ملف حول دور الجمعيات و المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة،منتدى الشامل.

[134] Karen O'Brien ،« **Global Environmental Change and Human security** »،Massachusetts Institute of Technology،Cambridge,Landon،2010،p183.

الجمعيات،بدون شك ،ومن باب الاهتمام بالقضايا البيئية والصحية ،فان هذا الفاعل –الجمعيات-أو كما يُسميها بعض الفقهاء في القانون،**"صاحب الحق في قانون البيئة"**، تعدّدت و تنوّعت أنشطتها في مجال حماية البيئة من أشكال التدهور،فعلى سبيل المثال ،في فرنسا هناك ما يقارب 15000 جمعية ناشطة في مجال حماية البيئة ،من بينها 2000معتمدة من طرف الإدارة العامة للدولة[135] .

ويتجلّى دور الجمعيات في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد في المناطق المتدهورة بيئيًا فيما يلي:

**1-** توعية و تحسيس المجتمع بخطورة ظاهرة تدهور البيئية وبآثارها على الأمن الإنساني.

**2-** تلعب الجمعيات البيئية دور الضاغط ،أي نظرا لتداولها على عملية التحسيس بالأضرار التي تتسبب فيها ظاهرة تدهور البيئة تكون بذلك قد أثرت على الفواعل الأخرى (الأفراد،الدول،المنظمات).

**3-** تتولى تنفيذ مهام بعض الهياكل التنفيذية أو تنفيذ الخبرات في مجالي البيئة والصحة.

4- تتولى أيضا تسيير شبكات الإعلام الآلي فيما يخص الموقع الطبيعي.

نذكر على سبيل المثال ، **المادة 1336/فـ2 من قانون الصحة العامة الفرنسي**،ينصّ على أن،الوكالة الفرنسية للأمن الصحي البيئي والعمل (**AFSSET**) يمكن أن تتضمّن كل الإشكاليات المتعلقة بالكفاءات في مجال البيئة والصحة،وذلك عن طريق مختلف الأجهزة وخاصة عن طريق الجمعيات المعتمدة على المستوى الوطني في مجال حماية البيئة.كما تضمنت **المادة 2/141من قانون البيئية الفرنسي**، أن كل الجمعيات المعتمدة يتم استدعاءها في مجال التشريع والتنظيم والمشاركة في نشاطات الهياكل العامة المتعلقة بالبيئة.

أكثر من هذا،يمكن للجمعية أن تساهم في إعداد برامج محلية تتعلق بالعمران أو غيرها من المواضيع المتصلة بتدهور البيئية والصحة الإنسانية ، شريطة أن يكون ذلك بناءا على طلب منها.

وفضلا عما سبق ، فان الجمعيات البيئية[136] تلعب دورا هاما في المجال القانوني ،يتمثل في التدخلات التي تحدثها الجمعيات البيئية أمام جهاز القضاء،خاصة فيما يتعلق بحالات التدهور الصحي التي حدثت نتيجة لاستهلاك المواد الغائية، تتدخل الجمعيات المختصة في ذلك وتطلب إجراء تحاليل عن الأمراض التي تسبب في حدوثها تدهور الغذاء الذي خلفه تدهور التربة مثلا ، وتتّخذ الجمعية من التقرير الطبي عن الحالة المرضية دليلا أمام القضاء لتدافع به عن البيئة وما تسبب فيعه تدهورها من آثار على أمن الإنسان لاسيما الصحي.كما أنه يمكن للجمعيات الناشطة في مجال البيئة والصحة أن تتحد فيما بينها لتحقيق الأمن الإنساني البيئي والصحي،وهذا يندرج ضمن ما يسمى**"الدور الجمعوي الجماعي"**الذي يقوم على مفهوم الصالح العام[137].

---

[135] Thierry le Bars: "Les Associations ,Sujet du droit de l'environnement « ", Dans : « Le droit et l'environnement » ,Journée Nationales ,Tome XI, DALLOZ,PARIS, Caen2010,Pp117-124.

[136] **APPA:** association-pour-la-prévention-de-la-pollution-atmosphérique.

[137] **Thierry le Bars: "Les Associations ,Sujet du droit de l'environnement " ,OPCIT,p124.**

## الفرع الثالث:تقدير جهود المجتمع المدني العالمي:المنظمات الدولية والإقليمية و،الجمعيـات.

وهنا ستُقيّم الطالبة جهود أهم الفواعل الناشطة في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني ألا وهي المنظمات الدولية والإقليمية **وكذا** الجمعيات ، **وذلك كما يلي:**

*كل هذه المنظمات خرجت بإعلانات وتوصيات ترمي إلى حماية البيئة ومن ثم الصحة الإنسانية ،هذا لأنه من المنطقي أن أمن البيئة من أشكال التدمير يترتب عليه أمن الصحة من أشكال الاعتلال التي تخلفها ظاهرة تدهور البيئة الطبيعية، لكن يبقى الإشكال حول مدى إلزامية هذه الإعلانات وبالتالي دخولها حيّز النفاذ.

*إن الحديث عن دور الدولة والجماعات المحلية ، في مجال البناء للأمن الصحي للأفراد قليل ذلك لان هذين الفاعلين اهتمامهما ينصب على أكثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة الذي كثيرا ما لا يتوافق مع الايكولوجيا (العلاقة السلبية بين التنمية والبيئية الطبيعية )،في حين أن المؤسسات تسعى في غالب الأحيان إلى الربح المالي ،وعليه فان الانشغالات البيئية بما فيها ظاهرة تدهور البيئة تدرجها من منظورها الخاص وهو" **منظور التسويق"**.

*بينما يبقى مفهوم الصالح العام الذي تقوم عليه الجمعيات البيئة مفهوم نسبي لأنه يختلف من هيئة لأخرى خاصة وأن أغلب الجمعيات يختلف مفهومها وتفسيرها لفكرة الصالح العام[138].

## خلاصة الفصل الأول

و صفوة القول ، وبعد عرضنا للإطار المفهوماتي لظاهرة التدهور البيئي و للأمن الصحي للأفراد، نُشير إلى أن بناء الأمن الصحي للأفراد أمام هذه الظاهرة، يستلزم قيامه بالأساس على الجانب القانوني، المتمثل في جملة القوانين الدولية والقارية والداخلية ،كما يستدعي البناء أيضا،مقاربات تخص الأمن الصحي للأفراد أمام مختلف مظاهر التدهور البيئي،إلا أن هذا لا يكفي بل يتطلّب استراتيجيات عبر مختلف المجالات القانونية ،المؤسسية،الاقتصادية ،المالية،الإدارية والسياسية،والتي تُسطر بعد حصر جلّ أسباب ظاهرة التدهور، ومظاهرها العامة والخاصة ،وكذلك تشخيص الآثار الصحية للظاهرة على أمن الأفراد، وهذا ما ستتطرق إليه الباحثة في الفصل الثاني من الدراسة.

[138] Thierry le Bars: **"Les Associations ,Sujet du droit de l'environnement** " ,OPCIT,p124.

إن التدهور البيئي ظاهرة معقدة تُعزى إلى مجموعة كبيرة من الأسباب المختلفة ،من حيث الأهمية مجتمعيًا ،وإقليمياً ، ودولياً وعلى مدى الزمن،كما أنّها تتّخذ مظاهر متعددة ،لذا سوف نتطرق في هذا الفصل من الدراسة إلى، أسباب التدهور البيئي(**المبحث الأول**)والذي سيُقسّم بدوره إلى نوعين من الأسباب:الأسباب غير الطبيعية للتدهور البيئي(**المطلب الأول**)،والأسباب الطبيعية للتدهور البيئي(**المطلب الثاني**) ، لننتقل بعدها إلى مختلف مظاهر التدهور البيئي (**المبحث الثاني**)والتي تنقسم إلى نوعين من المظاهر:تلك المصنّفة حسب **"معيار درجة مساسها بالأمن الصحي للأفراد"**(**المطلب الأول**)،وأخرى حسب**"معيار عوامل خطورتها على الأمن الإنساني عموما"**(**المطلب الثاني**)،إلى جانب تبنّي نماذج عن مظاهر التدهور البيئي في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة (**المطلب الثالث**)،ثم ننتقل بعدها إلى البحث عن الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي على أمن الأفراد(**المبحث الثالث**)إذ سنستهل المبحث بالإشارة إلى المقصود بالآثار الصحية في هذه الدراسة، وذلك من خلال البحث في ماهية الآثار الصحية(**الفرع الأول**)،وكذلك ماهية الأمن الصحي للأفراد(**الفرع الثاني**) وهذا ضمن (**المطلب الأول**)،ثم سننتقل إلى تقسيم الآثار الصحية التي تُخلّفها ظاهرة التدهور البيئي إلى نوعين من الآثار:الآثار الصحية المباشرة(**المطلب الثاني**)،والآثار الصحية غير المباشرة(**المطلب الثالث**)، بينما ستُخصّص الطالبة مبحثًا تُعالج فيه التدهور البيئي وتداعياته الصحية على أمن الأفراد في الجزائر(**المبحث الرابع**) حيث تتعرّض لأسباب الظاهرة في الجزائر(**المطلب الأول**)،ثم مظاهرها في الجزائر(**المطلب الثاني**)،وُصولاً إلى الآثار الصحية للظاهرة على أمن الأفراد في ذات الدولة(**المطلب الثالث**).

## المبحث الأول:أسبـــاب التدهـــور البيئـــي.

قبل البدء في سرد الأسباب التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التدهور البيئي، يتحتّم على الطالبة أن تُوضّح المقصود ،من مصطلح" **الأسبـاب**" في ظلّ هذه الدراسة المزمع القيام بها،حيث **يراد به:** "مجموعة العوامل التي تؤدي إلى حدوث ظاهرة التدهور البيئي ،ولولا هذه العوامل لما حدث التدهور ،ثم إن السبب يختلف من مظهر التدهور لآخر ومن منطقة لأخرى ،فالأسباب في الدول النامية تتراوح بين الفقر، سوء التنمية،الاستغلال المفرط لنفس المورد الطبيعي وغيرها... ،بينما نجدها في الدول الكبرى تتراوح بين نتائج العولمة ،والتّطور الصّناعي والتكنولوجي و..الخ".بالتالي ما يلاحظ في أسباب حدوث ظاهرة التدهور البيئي أنها بالأساس مرتبطة بدرجة تطور الدول وإمكانياتها.

إن الغرض من تحليل ظاهرة التدهور البيئي، وبالخصوص التّعرض للأسباب،هو معرفتها بما يساعد على التفكير في إيجاد حلول تقلص من هذه الأسباب وبالتبعية التقليل من مظاهر التدهور البيئي ،فبمعرفة الداء يتحدد الدواء، وعلى هذا الأساس تم تصنيف الأسباب إلى:الأسباب غير الطبيعية لظاهرة التدهور البيئي(**المطلب الأول**)،وأسباب طبيعية للتدهور البيئي(**المطلب الثاني**).

## المطلب الأول: الأسباب غير الطبيعية للتدهور البيئي.

إن البحث عن الأسباب غير الطبيعية للتدهور البيئي يعني البحث عن "عن الأشخاص ودورهم في حدوث التدهور البيئي" ، [146] أي دور النشاط الإنساني في تدمير البيئة الطبيعية[147]، وهذا يقتضي التطرق إلى أسباب عامة (**الفرع الأول**)،وأسباب من حيث ترتيبها (**الفرع الثاني** )،وأخيرًا الحركيات السببية للتدهور البيئي من حيث خطورتها(**الفرع الثالث**).

وقبل الخوض في سرد هذه الأسباب غير الطبيعية للتدهور البيئي ،تجدر الإشارة إلى أن هناك من الباحثين في مجال البيئة ،من صنفها بالاعتماد على معيار القطاعات حيث قسّمها إلى ثلاثة: عوامل اقتصادية و اجتماعية و عوامل مؤسساتية للتدهور البيئي[148].وباعتبار أن البحث العلمي يقتضي الترجيح في حالة تعدد التصنيفات إلا أن الوضع ليس كذلك في هذه الحالة ،هذا لان كلا من التقسيمين الأول والثاني ،يبقى مجرد تصنيف اعتمده كل باحث في دراسته وكلاهما يحمل نفس المضمون ونفس أسباب التدهور البيئي نجدها في كلا التصنيفيين، وأن ما نتبناه كمعيار هو العامل البشري الذي يتسبب في تدهور البيئة مثال ذلك:النظام الإنتاجي.

### الفرع الأول:الأسباب العامة للتدهور البيئي (النظام الإنتاجـــي).

يعتقد الكثير من علماء البيئة أن أكبر مسئول عن كثير من حالات التدهور البيئي هو النظام الإنتاجي[149]،بحيث لا يتوقف الأمر عند البحث عن أنساق التطور أو النمو الإنتاجي.بل يتعلق الأمر بنظام قائم في حد ذاته ظهر في نهاية العصور الوسطى،والذي جاء تحت غطاء العمليات الاستعمارية والذي يتطوّر عبر الثورة الصناعية إلى غاية القرن الحادي والعشرين.

إن النظام الإنتاجي ، يعمل على تحقيق الإنتاج الوافر،الفعالية الاقتصادية ،النمو الكمي،والهيمنة على الطبيعة إلى درجة تمثيله بمقص للطبيعة عبر أولوية الاقتصاد،فالإنسان يصبح سيّد على الطبيعة،وعلى ثرواتها التي تعد غير منتهية ،كما أن النظام البيئي يجب أن يكون في خدمة الفعالية الاقتصادية،بصفة أو بأُخرى و أن البيئة الطبيعية المتدهورة يمكن إعادة بنائها اصطناعيا،هذا هو رأي دعاة النظام الإنتاجي[150] . ومن هذا المنطلق يمكن تصور مدى تأثير هذا العامل البشري على البيئة الطبيعية وعلى الأمن الإنساني عامة والصحي خاصة.

---

[146]Vincent Jacques le Seigneur ،Thierry Lavoux،"La sensibilité écologique des Français à **travers l'opinion publique**،"IFEN،2000 ،Orléans،Pp 40

[147]Bryan Mc Donald,"Gglobal Health and Human Security :Addressing Impacts From Globalization and Environmental Change",Edited From ;**Global Environmental Change and Human Security**, The Mit Press,Cambridge,2010,P65.

[148]The Underlying Causes of Environmental Degradation. Voir le site web suivant:، Http://indiabugjet.nic.in/e598-99/chap1104.pdf

[149] Du point de vue global le grand responsable de la dégradation mondiale de l'environnement est le système productiviste.

[150] Jean-Marc Lavieille، Le droit en question: Droit international de l'environnement ، 2eme édition ، Ellipses، Paris، 2004 ،Pp9-10.

## الفرع الثاني:أسباب التدهور البيئـــي من حيث ترتيبهـا.

يمكن أن ندرج في هذا الإطار سلسلة تضمّ خمسة أسباب للتدهور البيئي حسب ترتيبها وهي:(الاستهلاك المفرط لأقلية سكان الأرض،الفقر،النمو السكاني السريع،التطور الصناعي،النزاعات والحروب) .

### (أولا)- الاستهلاك المفرط لأقلية سكان الأرض.

يعرف العالم اليوم، لا مساواة في عمليات استهلاك موارد الطبيعة،حيث أن اقتصاديات الدول الصناعية مثل: أمريكا الشمالية،أوروبا،شرق آسيا ،تستهلك وبشراهة الطاقة والمواد الأوّلية مما يجعلها من أكثر الدول إنتاجا للنفايات والملوّثات في العالم هذا من جهة، كما تلعب أساليب الإنتاج والاستهلاك وعمليات النقل غير المحترمة للبيئة دورا في حدوث ظاهرة التّدهور البيئي،ويندرج ضمن أسباب التدهور البيئي المرتبطة بعامل الاستهلاك المفرط ،ما يسمى ب: **الإفراط في استغلال البحار والمحيطات** خاصة المحيطات ذات الدخل في الاقتصاد العالمي لما تلعبه من دور في عمليات النقل التجارية من جهة ،أو كمصدر مغذي من جهة ثانية. فالتجارة البحرية العالمية مسئولة من جانب عن حالات تدهور البحار والمحيطات،كما أن للإفراط في الصيد البحري جانب آخر من المسؤولية في تدهور البحار والمحيطات على أساس أن الكثير من الكائنات البحرية انقرضت،في حين المخازن مملوءة بهدف التوزيع و الربح التجاري.من هذا المنطلق نستشف العلاقة الترابطية بين التحديات الاقتصادية والايكولوجية وما يخلفه الاثنتين على الأمن الصحي للأفراد.لقد تم صيد كميات ضخمة من الأسماك ذات الحجم الصغير أي أنها لم تصل إلى مرحلة القابلية للاصطياد وكان ذلك في الفترة الممتدة بين1960و1980فمحيطات مثل الأركتيك و الأنتاركتيك[151] هي أمثلة حقيقية على هذا الاستغلال المفرط[152].

### (ثانيا)- الفقـــــــر.

لقد قدم تقرير لجنة Brundtland[153]، وصفا بليغا للعلاقة بين الفقر والبيئة، جاء فيه أن الفقر أحد الأسباب الرئيسية للمشكلات البيئية العالمية، مثلما كان أحد نتائجها [154]، وقد أثبتت الدراسات أن العلاقة بين الفقر والبيئة،تراكمية دائرية أو أشبه بعملية سببية تراكمية، حيث يجبر الفقراء على اختيار الفائدة المضمونة على المدى القصير ،حتى يمكنهم من سد الاحتياجات المستقبلية، لذلك فهم يتسببون في تدهور البيئة التي تعمل بالتالي على زيادة فقرهم وهكذا تستمر المشكلة، حيث يؤدي الفقر إلى قصور في الإنتاجية واستخدام غير مستديم للموارد الطبيعية.

وبشكل تفصيلي فإن علاقة الفقر بالبيئة علاقة مزدوجة الاتجاه، فالفقر هو أحد مسببات التدهور البيئي لأن احتياجات الفقراء وسبل معيشتهم الملحة ،تعني في كثير من الأحيان القيام بممارسات وسلوكات

---

[151]Héléne Briones ،Cédric Tellenne، **Mondialisation، Environnement et développement،** Paris ،Ellipses edition، 2004، Pp16-17.

[152]Les Océans Arctique et Antarctique.

[153]سميت لجنة Brundtland نسبة إلى رئيستها النرويجية جرو بروتنلاند، وقد شكلت هذه اللجنة عام 1984 وهي التي أشاعت استخدام مفهوم التنمية المستدامة في تقريرها الجوهري "مستقبلنا المشترك" العام 1987.

[154]أحمد عبد الوهاب عبد الجواد، **"التكافل الاجتماعي البيئي"**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001، ص 49.

مدمرة للبيئة مثل الإفراط في صيد الأسماك والحيوانات البحرية في المناطق الساحلية واستخراجها بطرق غير سليمة ودون إعطاءها فرصة للتكاثر وتجديد مواردها، كذلك أدى اندفاعهم نحو الأراضي الهامشية بسبب قلة مواردهم وزيادة أعدادهم وعدم كفاية التنمية إلى تدمير الأراضي في الغابات المطيرة وحرث المنحدرات شديد الانحدار والرعي الجائر في أراضي المراعي الهشة[155]، ويحدث هذا عادة في الأنظمة البيئية التي تأوي مجتمعات فقيرة تعتمد بصورة أساسية على الموارد الطبيعية، وهناك علاقة بين الفقر وظاهرة التصحر.

وفي ذات الإطار، أكد برنامج الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية عن مدى تأثّر البيئة بالفقر، وذلك من خلال ما سماه المشاركون في إعداد الوثيقة تحت عنوان:**فلسفة برنامج الأمم المتحدة للبيئة والتّنمية حول الفقر والبيئة"**، خلال **الدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة البرنامج الأممي** بتاريخ فيفري 2003،هذه الوثيقة وضعت تحت الأنظار ما يسمى ب **"مقاربة الفقر"** والتي كانت مبنيّة على الأنظمـــة الايكولوجية-التي تأخذ في الاعتبار شروط هذه الأنظمة والنتائج الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عن تغييراتها،كما يعمل البرنامج أيضا على البحث عن حلول وسياسات سواء دولية أو إقليمية أو وطنية حيث أن تنفيذها يساعد على الحد من آثار المعضلتين المتمثلتين في الفقر والتدهور البيئي[156].

وقد أوجز **"تقرير لجنة الاقتصاد الكلي والصحة لعام 2001م"** تأثير الفقر على الصحة،وبناءا على هذا التقرير فان، الفقراء يحملون عبئا من الوفيات التي لا يمكـــن اجتنابها، وغير متناسب مع عددهم فهم أكثر تعرضا للأمراض-**تهديد أمنهم الصحي**- كما تسبب في خطر سوء التغذية-**لاأمن غذائي**- ،الصرف الصحي غير ملائم ونقص الماء غير النظيف-**لاأمن مائي**-،كما يقل احتمال حصولهم على الرعاية الصحية -لاأمن اقتصادي واجتماعي-كما يقل وصول التدخلات المنقذة للحياة إليهم،بما في ذلك التدابير الوقائية والحصول على الأدوية الضرورية[157].

وبناءا على ما سبق،يتّضح أن اللاأمن الإنساني ليس شيئا لا بد من حصوله،فهناك بالطبع الكوارث الطبيعية ، والتدهور البيئي كظواهر تقلّل من الأمن الإنساني ،ولكنها وضمـــن المنطقة الواحدة لا تقلل من الأمن الإنساني بالتساوي على كل فرد تصيبه.وهكذا يمكن أن ندرك كيف يتسبب الفقر التدهور البيئي أو في تضعيف حجم الآثار على الأمـن الصحي للأفراد.

## (ثالثا)- النـــمـو السكـاني الســريـــع.

يقر الباحث **"أومور ديكسون"** على أن الديناميكيات الديمغرافية في تفاعلها مع الأنظمة البيئية تؤدي إلى حالات التدهور البيئي بما فيها ندرة الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى صراعات عنيفة [158]،وما يخلفه

---

[155] المرجع السابق،ص50.

[156] Programme des Nations Unies pour l'Environnement، 2002،.P10.

[157] Macroeconomics and Health :Investing in Health for Economic Development ،Commission on Macroeconomics and Health (CMH), ,(Geneva :WHO ;2001)http://mhealth.org » ;And WHO CMI+SUPPORT UNIT» Investing in health:ASunnary of the Finding of the omission on macroeconomics»; Geneva ;2003;P10.Http://WWW.emro.who.int/cbi/cmh-documents.htm".P10.

[158] عمار حجار،السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي:إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)،جامعة باتنة،2002،ص67.

ذلك من انعكاسات سلبية على الأمن الصحي للأفراد.وعليه فهناك ارتباط قوي بين النمو السكاني السريع والفقر واللاّتوازن البيئي والأمني . يمكن الإشارة إلى أن الفقر والنمو السكاني السريع من أسباب التدهــور العـام للموارد المتجددة التي تضمن العيش لحوالي 3/1 من سكان العالم.[159]

كما يتسبّب النمو السكاني السريع في إضعاف قدرات البيئة على تجديد مواردها ،نظرا لما يستهلكه هذا العدد من السكان من الموارد الطبيعية بإفراط وبطريقة لا تستوعبها قدرات الطبيعة أي سرعة الاستهلاك تفوق سرعة تجديد تلك موارد الطبيعية،فكلما ارتفع عـدد السكان كلما ظهرت الحاجة إلى الغذاء وكلما كان اللجوء إلى الطبيعة أكثر فأكثـر.[160]

و قد يؤدي الضغط السكاني إلى استعمال الموارد غير المستخدمة حيث يتم القضاء على الغابات وتربية الأبقار في الأراضي التي كانت تعيش فيها الحيوانات البرية وزراعــة الهضاب،كما يستمر الاستخدام الجائر نظرا لأن الأرض غير مناسبة للزراعة أو نظـرا لأن الممارسات الزراعية المناسبة للأراضي الهامشية غير مناسبة لأراضي المنحدرات .بالتالي كل هذه الآثار تساهم في تدمير التربة وانخفاض إنتاجيتها هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض متوسطات المردودات وهو ما يؤدي إلى انخفاض الدخل وزيادة نسبة الفقر.وقد يؤدي الفقر الناتج عن هذا الحال إلى المزيد من تدهور الأراضي حيث يسعى الفقراء إلى التكيّف مع الوضع من خلال توسيع هوامش الزراعة والرعي الجائر للثروة الحيوانية وغيرها.[161]

باختصار،يمكن القول أن أهم الأخطار البيئية التي تهددها عملية النمو السكاني العشوائي هي[162]:

I. الاكتظاظ السكاني في المدن وما يتبعه من مشاكل بيئية واجتماعية و صحية.
II. الهجرة من الريف إلى المدينة مما يخلي الريف من المزارعين وتدهور التربة.
III. توسع المدن والمراكز على حساب الأراضي الزراعيـة المنتجـة.
IV. الاستعمال الخاطئ والعشوائي للمبيدات والمخصبات من قبل المزارعين.

من ناحية أخرى، يترافق الانفجار السكاني مع التوسع في المشاريع الهندسية الكبرى، وجميعها تؤثر على البيئة مثل،مشروع سد**"رمبارت كانيون"** على نهر يوكون في ولاية ألاسكا الأمريكية،حيث تبلغ مساحة البحيرة الاصطناعية التي ستنشأ على السد المقترح حوالي100500ميل مربع، بالإضافة إلى تغيير 4000ميل من نهر يوكون و12000ميل من روافده الرئيسة وتغيير ملامح3600 بحيرة وبركة في السهل الفيضي لنهر يوكون،وهذا يعني القضاء على التجمعات الحيوية الطبيعية في تلك المناطق التي كان يستفاد منها في تربية وتكاثر أكثر من1.5 مليون طير من البط والأوز التي كانت تغمر منطقة الوادي...، وهكذا ،يكون التوسع في كثير من الأحيان على حساب الأراضي المنتجة وعلى حساب الأنظمة البيئية وتوازنها واستقرارها،حيث يبتلع هذا الطراز من النمو الأراضي الخصبة-تدهور التربة- وحسب تقارير الأمم المتحدة للسكان عام 1990،سيتضاعف حجم المناطق الحضرية في البلدان

---

[159] Jean-Marc Lavieille،Opcit،p10

[160] William P.Cunningham ،Mary Ann Cunningham،"Principles of Environmental Science: « Inquiry and Applications ،" second Edition، NEW York ، Mc Graw Hill، ،2004،P17.

[161] دوناتو رومانو ،مرجع سابق،ص16-17.

[162] كوفي عنان، التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك،2003،ص8

النامية من8ملايين هكتار إلى أكثر من 17مليون هكتار في نهاية القرن العشرين ويمكن أن يتضاعف الحجم مرتين في نهاية القرن الواحد والعشرين،ويعني ذلك بيئيا أن خسارة هذه الدول ليست فقط اقتصادية(حيث تدنى مستوى دخل الفرد) ولكن على حساب الأنظمة البيئية أيضا وصحة الأفراد[163]، إلا أنه لا يمكن أن ننفي الدور الايجابي للثروة البشرية حيث يمكن للنمو السكاني أن يشجع المزارعين على تكثيف الزراعة من خلال تبني تقنيات حديثة .وقد كان عامل السكان هو المحفز الرئيسي للتغير التقني في الزراعة ولكن البحوث والتنمية والاستثمار والأسعار والإدارة هي أهم العوامل في التنمية الزراعية الحديثة.

## (رابعا)- التطور الصناعي.

يرتبط التدهور البيئي بسبب آخر هو الصناعات المختلفة ،خاصة للدول في طور النمو التي تنتج ملوّثات تمس الهواء والماء أين تعاني المناطق الكبرى أكثر من تلوثه، فالتقدم التكنولوجي من جهة مصدر للرّفاه والرقي ،لكن من الجهة المقابلة مصدر للتهديد البيئي والإنساني[164]، هذا دون نفي مسؤولية الصناعات الكيميائية عن عدد كبير من الحوادث،أو آثار النووي على البيئة والأمن الصحي الإنساني. من هذا الجانب أيضا،نجد مشكلة أخرى تساهم في تدمير البيئة هي المخلفات الكيميائية الناتجة عن المصانع القديمة العهد في دول الكتلة الشيوعية السابقة،حيث يتصاعد في الجو غاز ثاني أوكسيد الكبريت في تشيكوسلوفاكيا ويحمل نهر**"فيستولا في بولندا"**كميات ضخمة من فضلات المصانع ،فيما يصاب الأطفال في بلغاريا بأمراض صدرية خبيثة من سموم دخان المعامل،بالإضافة إلى احتمال تسرب إشعاعات نووية على غرار ما حدث في **"تشرنوبيل"**، لسوء الصيانة في المصانع العاملة بالطاقة النووية في روسيا وغيرها.وهي كلها مشاكل لم تجد حلولا لها بعد لأنها تتطلب إمكانيات مادية هائلة ليست موجودة حاليا،لأن المداخيل توجه لأولويات أهم مرتبطة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية المتدهورة.[165]

## (خامسا)- النزاعات والحروب.

لا تقتصر آثار النزاعات والحروب على تدمير الحدود فحسب بل أنها تخلق حالات من اللاأمن والتدهور البيئيين، فتندلع الحروب والنزاعات المسلحة من خلال مؤشرات تراجع النسيج الغابي ،التلوث البيئي،انقراض أنواع حيوانية ونباتية ولنا أن نتصور انعكاسات ذلك على الأمن الصحي للأفراد والجماعات[166].

**فمثلا:** كان **للغزو العراقي** الغاشم على البلاد عام 1990 آثار خطرة على مختلف الأصعدة الإنسانية والاقتصادية والاجتماعية، وكذلك البيئية، حيث عمدت قيادات الجيش العراقي حينها على إتباع

---

[163] خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي،المرجع السابق ،ص23 –24.

[164] Héléne Briones ،Cédric Tellenne، Opcit، P28.

[165] عامر محمود طراف،"**أخطار البيئة والنظام الدولي**"،لبنان، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ص23.
*Homer dixon.

[166] علاق جميلة،ويفي خيرة،**مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة**، مداخلات الملتقى الدولي (الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،يومي 29و2008/04/30)،ص314.

إستراتيجية منظمة لتدمير موارد الكويت وبنيتها التحتية، من خلال استخدامه شتى أنواع الأسلحة المدمرة، وقد كان لهذا التدمير المُمنهج آثار كارثية على بيئة البلاد، تمثّلت في تدمير قطاعاتها البحرية والبرية والجوية نتيجة حرق نحو 700 بئر نفطية ما زالت البيئة تعاني من آثارها الضارة حتى الآن، لكن كان لافتاً حينها إرادة الشعب الكويتي في النهوض من جديد بعد التحرير، فعلى الرغم من تأكيدات الخبراء آنذاك بأن إطفاء هذه الآبار سيستغرق حوالي 3 سنوات، تمكنت البلاد بعزيمتها من إنجاز ذلك في 8 أشهر فقط، حيث شهد مارس عام 1991 إطفاء أول الآبار المشتعلة، بينما شهد نوفمبر من العام نفسه إطفاء آخر هذه الآبار.

**مثال(02)**- وفضلا عما سبق ذكره ،وإمعانا في تضخيم حجم المأساة البيئية ،وما للحروب اللاانسانية من دور في هذه المعمعة، فقد كشف الدكتور" **الكسندر كافكا** "،عضو الأكاديمية الروسية للعلوم،أن الدول التي شاركت في الحرب العالمية الثانية ألقت بما يزيد عن 300ألف طن من الذخائر والقنابل الكيماوية في قعر المحيط في مواجهة الساحل الدانمركي،وفي الآونة الأخيرة ،تعرضت هذه الذخائر والقنابل للصدأ،وحدثت ثقوب فيها أدت إلى إطلاق كميات كبيرة من الغازات السامة تحت الماء.وخلال فترة بسيطة جدا ستحمل التيارات البحرية القنا الصدئة والغازات إلى باقي السواحل الأوروبية وتؤدي إلى تدهور المناطق الساحلية بتلويثها وإلحاق أضرار بيولوجية بعيدة المدى بالسكان يمكن أن يصنف بعضها بأنه من الأمراض الوراثية التي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

**مثال (03)**: كما خلّفت حرب الخليج أثارا بيئية وخيمة تمثّلت في مظاهر أربعة هي[167]:

I. تلويث مياه الخليج بالنفط.
II. تلوث الهواء من احتراق آبار النفط.
III. تلوث التربة بالحركة العسكرية والألغام.
IV. تلوث الغلاف الجوي بالطيران والصواريخ،

فأثر تكثيف الغازات الجوية للقوات المتحالفة ضد الجيش العراقي،عمد هذا الأخير إلى ضخ النفط كميات كبيرة من بعض الآبار،حيث تكونت بحيرات نفطية واسعة وامتدت آلاف الكيلو مترات مهددة شواطئ الخليج بكارثة بيئية محققة **تمثّلت في:**

- تسمم الطيور البحرية والأسماك والأعشاب.
- تلوث مياه الخليج وبالتالي المياه المحلاة،ذلك أن البترول مادة غنية بالعناصر والمركبات.وكثير منها يذوب في الماء، وبعضها يتحلل في ضوء الشمس ويتحول إلى مواد سامة،بل أن بعضها أشد خطرا على صحة الإنسان من النفط نفسه.ويعتبره الأطباء سببا مباشرا لحدوث السرطان.ثم إن بعض عناصر النفط تتفاعل مع الكلور الذي هو عماد تعقيم المياه عند تحليتها ،ونتج عن هذا التفاعل مواد جديدة بعضها يحدث أمراضا معروفة.

[167] خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"**أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي**،المرجع السابق ،ص102-103.

وبهذه الأمثلة الثلاثة، نكون قد قرّبنا الصورة **عن كيف تتسبّب الحروب في التدهور البيئي وماهي التداعيات الصحية لهذه الأخيرة**[168].

## الفرع الثالث:أسباب التدهور البيئي من حيث عوامل خطورتها.

تتمثّل الحركيات السّببية للتدهور البيئي من حيث عوامل خطورتها ، أساسا فيما يسمى ب:**" ارتفاع سرعة النظام الدولي مقارنة بحالة البيئة"**،أي السعي نحو التنمية على حساب البيئة،ومن **العوامل التي لها علاقة بسرعة النظام الدولي** ما يلي[169]:

**أولا-**سرعة تطـور العلـوم التكنولوجيـة.

**ثانيا-**عموميـة فكـرة تجديـد السلـــع.

**ثالثا-**سرعة وتعدد المعارف، والسّلع والأفراد والنمو والقدرات.

أما عن الأسباب التي تزيد من حدة التدهور البيئي وجسامة آثاره على الأمن الصحي للأفراد، تلك **المرتبطة بالسياسات المسطرة لحماية البيئة** والتي تتميّز ب:

***أولا-**جل التقارير التي تخرج بها الدول والمفاوضات التي تتم بشأن حماية البيئة مـن أي شكل من أشكال التدهور البيئي تتميز بالتعقيد سواء مـن حيث الغمـوض في بنـود التقاريـر،أو غموض في وجهات نظر الدول التي عقدت المؤتمر أو القمة التي كان نتيجتها التقرير.

***ثانيا-**من جهة ثانية تتسم بالتأخر في حل مشاكل التدهور البيئي.

***ثالثا-**عراقيل في تطبيق وتنفيذ السياسات البيئية من جهة، وسرعة الأنظمة الاقتصادية والتقنية التي تقابلها بطء وتأخر في عمل الأنظمة البيئية.

***رابعا-**أغلب السياسات المسطرة في سبيل حماية البيئة هي سياسات تضع حلول على المدى القصير.

وفضلا عما سبق ،تلخّص الطالبة الأسباب غير الطبيعية للتدهور البيئي والتي تهدد بناء الأمن الصحي للأفراد في المعادلة الرياضية التالية[170]:

**(I=PAT)Equation : (I) = Environnemental Impact**

**(P)= Production**

**(A)= Affluence**

**(T)= Technology**

---

[168] خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"**أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي**،نفس المرجع ،ص68 –69.

[169] Jean-Marc Lavieille،Opcit،Pp10-11.

[170] **(I=PAT)Equation ,**which sees environmental impact(I)as the product of population(P),Affluence(A),and technology(T).Edited by: James Gustave Speth,Peter M.Haas;"**Global Environmental Governance»**, Island Press,London,2006,P45.

أي أن الآثار البيئية على الأفراد بسبب عمليات الإنتاج، والتكنولوجيات التي تخلف أضرارا على البيئة وعلى الأمن الإنساني.

## المطلب الثاني: الأسباب الطبيعية للتدهور البيئي.

تتطرق الطالبة في هذا المطلب إلى، الأسباب الطبيعية التي تساهم في خلق ظاهرة التدهور البيئي ،إلا أنه قبل البدء في ذكر أهم هذه الأسباب، يتوجّب الأمر الإشارة إلى المقصود ب"الأسباب الطبيعية"،والتي تعني: **"تلك التحولات الناتجة عن حركة الأنظمة الطبيعية وتطوراتها،أو ما يسميها البعض بغضب الطبيعة من الأمثلة على ذلك:الزلازل،البراكين،الجفاف الموسمي..."**[171]

وبناءاً على هذا التعريف فانه، ستُحاول الطالبة الإشارة إلى البعض منها ،نظرا لتعدّدها، فنذكر على سبيل المثال لا الحصر: الأسباب الطبيعية للتّغيرات المناخية(**الفرع الأول**)،والأسباب الطبيعية لتلوث البيئة(**الفرع الثاني**)، إلا أن هذا لا يمنع من ذكر أسباب طبيعية أخرى للتدهور من حين لآخر في ظلّ هذه الدراسة.

### الفرع الأول:الأسباب الطبيعية للتّغيرات المناخية.

قبل البدء في سرد وتحليل الأسباب الطبيعية لظاهرة التغيرات المناخية فان، السؤال الذي يطرح نفسه في هذا المقام هو: **ما المقصود بتغير المناخ ؟**

حسب **مجموعة من الخبراء** ما بين الحكومات حول تغيّر المناخ، فانه يقصد بتغير المناخ:"تغيّر في حالة المناخ التي يمكن ملاحظتها أو الكشف عنها مثلا بواسطة الاختبارات الإحصائية'،لأيّ تحول و/أو تغيير في متوسط أو تغير في خصائص المناخ،ودوام هذا التغيّر لفترة طويلة في العادة تمتد لعشرات السنين أو أكثر،وهذا التغير قد يحدث بسبب تغير حالات الطبيعة أو بسبب النشاط الإنساني"، وما نلاحظه أن هذا التعريف لا يختلف عن التعريف المقدم في الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة حول التغيرات المناخية حيث يقصد بالتغير المناخي:"تلك التغيرات التي تحدث في حالة المناخ والمرتبطة بطريقة مباشرو أو غير مباشرة بنشاط الإنسان المفسدة لتركية الجو في العالم مضافة إلى التغييرات الطبيعية للمناخ الملاحظة خلال فترات مماثلة."[172] ويكمن وجه التشابه بين التعريفين المذكورين، في الاستقرار على فكرة واحدة مفادها أن تغير المناخ يمس عنصرين ،أولهما أن التّغير يمس حالة المناخ،وثانيهما أن تلك التحولات يتسبب في حدوثها الطبيعة ذاتها أو نشاط الإنسان.

هذا ما جعل **نخبة أخرى من العلماء** يجمعون على فكرة مفادها أن ظاهرة تغير المناخ هي ظاهرة طبيعية ولا دخل للنشاط الإنساني في ذلك ،وهي ظاهرة معقدة جدا تحتاج لدراسات عديدة من أجل فهمها،وعليه فانه يمكن الإشارة هنا إلى **ثلاثة أسباب هي**:

[171] Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de l'homme sur les liens entre les changement climatiques et les droits de l'homme , LE 15-01-2009,A /HRC/10/61.
[172] Rapport du Haut Commissariat des Nations Unies aux droits de L'Homme sur les liens entre les changement climatiques et les droits de l'homme , LE 15-01-2009,A /HRC/10/61.

**(أ)** *التغيرات التي تحدث لمدار الأرض حول الشمس وما ينجم عنها من تغير في كمية الإشعاع الشمسي الذي يصل إلى الأرض ،وهذا عامل مهم جدا في التغيرات المناخية ويحدث عبر التاريخ،وهذا يقود إلى أن أي تغيير في الإشعاع سوف يؤثّر على المناخ.[173]

**(ب)*** الإنفجـــارات البركانيـــة.

**(ج)*** التغيّر في مكونات الغلاف الجوي.

وينتج عن تغير المناخ باعتباره مظهرا من مظاهر التدهور البيئي مجموعة من النتائج تهدد الأمن الإنساني في جل أبعاده لاسيما في بعده الصحي منها[174]:

1) ارتفاع درجة الحرارة وذوبان الثلوج.
2) ارتفاع مستوى البحار وارتفاع درجة حرارة المياه وحدوث الفيضانات.
3) طول فترات الجفاف وارتفاع درجة حرارة الجوفي المناطق الباردة.
4) تزايد عدد وقوة الأعاصير الاستوائية.

**الفرع الثاني:الأسبـاب الطبيعيـة لتلـوث البيئـة(البراكين،التفريغ الكهربائي للسحب الرعدية).**

تشترك كثير من العوامل والمصادر الطبيعية في إحداث التلوث الكيماوي للبيئة المحيطة بنا،وهي عوامل لا دخل للإنسان فيها،ولا طاقة له فيها،ولعل أهم المصادر الطبيعية لتلوث البيئة بالمواد الكيماوية –لاسيما الغازية منها- تتمثل فيما يلي:

## أولا- التلوّث الذي تحدثه البراكين:

نظرا لما ينبعث من البراكين ا من غازات سامة وغبار يحتوي على كثير من المواد الحمضية، و تتنوّع الغازات الخارجة من فوهات هذه البراكين،فهي تتكون عادة من خليط من ثاني أكسيد الكربون،وأول أكسيد الكربون والميثان والهيدروجين وبعض الأكسيجين،كما يصاحبها في بعض الأحيان بعض الغازات الحمضية مثل عاز أكسيد الكبريت،وغاز كبريتيد الهدروجين،وغاز كلوريد الهدروجين،وهي غازات شديدة الضرر بالبيئة كلها ،وبصحة الإنسان على وجه الخصوص.

والأمثلة عديدة على آثار البراكين على عناصر البيئة ، منها: التلوث الكيماوي الذي يلحق بالبيئة **البرية(التربة)** ،نظرا لما تفقده البراكين من غبار حمضي وحمم تحتوي على نسبة عالية من الكبريت المنصهر،وتساهم البراكين التي تنشأ في البحار والمحيطات في ،تلوث **البيئة البحرية كيماويا** بسبب ما تفرزه من غازات حمضية سريعة الذوبان في الماء، وتؤثر على صحة الكائنات الحية البحرية ،لاسيما الثروة السمكية مصدر غذاء الإنسان.

---

[173] دراسة حول التغير المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث،إدارة الكوارث،المديرية العامة للدفاع المدني،ص2،أنظر على الموقع التالي: **http://Www.cdd.gov.jo/uploads/t3ayor-mm5y.pdf**

[174] Jean Martin, La théorie de l'effet de serre n'est pas validée par les observations. OPCIT.

## ثانيا-التلوث الذي يُحدثه التفريغ الكهربائي للسحب الرعدية :

يندرج ضمن الملوثات الكيماوية للبيئة ذات المصـــدر الطبيعي، أكسيد النيتروجين الناتـج عن **التفريغ الكهربائي للسحب الرعدية(تفريغ شحنات كهربائية)**،وكبريت الهيدروجين الناتج من انتزاع الغاز الطبيعي، من جوف الأرض،وغاز الأوزون المغلف ضوئيا في الهواء الجوي، أو بسبـب التفريـغ الكهربـائي في السحب،وتساقط الأتربة الناتجة عن الشهب والنيازك وما فيها من شوائب كيماوية،وحبيبات اللقاح النباتية المتطايرة في الجو ،و غيرها كثير في البيئة[175].

إضافة إلى مظاهر التدمير والإفساد، التي تسبّبها العوامل الطبيعية الأخرى من برق ورعد وسيول وأمطار وزلزال،إلا أنه يجب عدم إنكار الدور الإصلاحي لهذه العوامل الطبيعية ، مثل تلك، الحرائق الطبيعية التي تتعرض لها الغابات تحدث عادة بفعل البرق، حيث وُجد مثلا : في غرب الولايات المتحدة بأن نصف الحرائق التي تحدث في الغابات ترجع إلى عمليات البرق،فيما النصف الآخر يتم بفعل الإنسان ،بينما وجد في بيئة البحر المتوسط في جنوب فرنسا8بالمائة فقط من حوادث الحرائق في غابات البحر المتوسط ترجع إلى البرق،فيما تحدث البقية العظمى بفعل الإنسان[176].

على كل حال،تؤدي الحرائق في الغابات إلى إحداث تغييرات في فيزيائية التربة،إذ يحتوي حطام الأغصان والأشجار الموجودة على أرضية الغابات كميات لا بأس بها من معادن النترات التي تنطلق ثانية في الدورة الطبيعية لها في أثناء عملية تحـلل تـلك الأغصان.وتعمل الحرائق على تحرير تلك المعادن مباشرة وإطلاقها في الوسط البيئي، إما إلى التربة وإما إلى الجو،وذلك حسب كثافة وشدة النيران،وتتركز بعض معادن النترات في الرماد على أرضية الغابات.وتمثل بقايا الرماد الغنية تلك مواضع مناسبة لنمو بذور كثيرة من أنواع الغابات ،كذلك تؤدي الحرائق أيضا إلى تدمير التربة وخاصـــة طبقة الذبال التي تعلو الأغصان الميتة مما يؤدي إلى انخفاض سريع في خصوبة التربـة ومما يكون معوقا لتجديد الغابة[177].

وطبقا لما سبق ذكره،فانه يمكن تلخيص أسباب التدهور البيئي في صنفين أولهما: **أسباب غير طبيعية** تتمثل في:(الأسباب العامة وهي :النظام الإنتاجي،وأسباب التدهور من حيث ترتيبها وهي :الاستهلاك المفرط لأقلية سكان الأرض،الفقر،النمو السكاني السريع،التطور الصناعي،النزاعات والحروب،وأخيرا أسباب التدهور البيئي من حيث عوامل خطورتها وهي ما يعبر عنه أساسا بسرعة النظام الدولي مقارنة بحالة البيئة )،وثانيهما يتمثل في :**الأسباب الطبيعية لتدهور البيئة** ، وهنا كما سلف ذكره في هذه الدراسة تختلف الأسباب من مظهر التدهور لآخر.

---

[175] علي سعيدان،حماية البيئة من التلوث بالمواد الإشعاعية والكيماوية في القانون الجزائري، الجزائر، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2008،ص69-70.

[176] خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي،المرجع السابق ،ص52-53.

[177] خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"**أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي**،نفس المرجع ،ص53.

وعليه، تتناول الطالبة في المبحث الموالي مظاهر التدهور البيئي التي تؤثر على الأمن الصحي للأفراد.

## المبحث الثاني:مظـاهــر التدهــور البيئــي.

قبل البدء في سرد مختلف مظاهر التدهور البيئي، يستوجب الأمر التوقف عند المقصود ب"**المظهر**"والذي يعني:تلك الصورة التي يكون عليها التدهور البيئي مثل،تدهور المناخ يظهر في صورة تغيّر المناخ أو الاحتباس الحراري ،أما تدهور التربة ،فيظهر من خلال تراجع خصوبتها وعدم القدرة على الإنتاجية ،بينما تدهور المياه فمظاهرها تتراوح بين تلوث المياه أو ندرتها أو الجفاف ...الخ[178]،ووفقا لهذا التعريف وتماشيًا مع مقتضيات الدراسة المزمع إجراءها في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني، فالحديث عن مظاهر التدهور البيئي يستدعي الحديث عن التحوّل الحاصل في البيئة الطبيعية كمًا ونوعاً ، وبالتحديد نشير إلى تحوّل في وظيفتين أساسيتين في البيئة هما: **الوظيفة الإنتاجية** ،التي تسمح باستمرار عيش ملايين من الأشخاص الذين لا يمكنهم العيش بمعزل عن هذه الموارد الطبيعية،وكـذا **وظيفة الامتصـاص،** للتلوث والتّنقية الضرورية لاستمرار الحياة والعيش في بيئـة صحّية، تتمثل أهمية وظيفة الامتصاص للبيئة في تجزئة الهواء والماء .في حالة اختلال وظيفة معينة يتسبب في مخاطر على الصحة بسبب عدم نظافة مياه الصالحة للشرب،مشاكل الصرف الصحي ،وغيرها من المشاكل[179] . وعليه فان هاتين الوظيفتين الطبيعيتين مرتبطتان من جهة بالدورة الإنتاجية والتجديد،لكن من جهة أخرى معرضتان للتدهور والتراجع بسبب نشاط الإنسان.

وأمام تعدد مظاهر التدهور البيئي فان المشاكل التي تطرحها هذه الظاهرة متعددة هي الأخرى، إذ صنفها الباحثون في مجال البيئة إلى نوعين : مشاكل تقليدية (التلوث وغيره من الكوارث الطبيعية التقليدية)،ومشاكل بيئية حديثة(مثل التغيرات المناخية...)[180] بالتالي تطرح إشكالية ترتيب و أولوية مشكلة على غيرها،وفي هذا الصدد فان إشكالية الصحة والأمن تحتل الصدارة وتأتي في **أول الصفّ** فيما يخصّ انشغالات المجتمعات،كما يشير إليه كل من **"بيانلادس"** و **"دوينكر"**[181]:باحثين **"**في مجال البيئة بقولهما:**"**،المجتمع قبل كل شيء منشغل بالصحة وأمن الإنسان.كل العوامل الأخرى تصبح ثانوية عندما تكون الصحة العامة محلّ تهديد من طرف أي مشروع كان".

ويأتي في المركز الثاني، الحصول على نوعية الحياة لهؤلاء الأفراد وعائلاتهم،وثالثتها انشغال فقدان مصدر حيوي،وأخيرا خطر المشاكل الاقتصادية[182].

وبناءاً على ما سبق ذكره ،فان الطالبة ستعالج ضمن **المبحث الثاني** مظاهر التدهور البيئي، والتي تم تصنيفها إلى مظاهر عامة للتدهور البيئي **(المطلب الأول)**، ومظاهر من حيث درجة المساس بالأمن

---

[178]محمد خميس الزوكه،"**البيئة ومحاور تدهورها وآثارها على صحة الإنسان**"، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية ،2007،ص505.

[179] Programme des Nations Unies pour l'Environnement GEO 3، 2002،P306.

[180]Dobré Michèle"،"**Environnement**،"**Dictionnaire des risques**، Paris ،Armand Colin، 2004،p145.

[181]Beanlands et Duinker.

[182]Pierre André.Claude E.Delisle .Jean-Pierre Revéret. L'évaluation des impacts sur l'environnement.processus.acteurs et pratique pour un développement durable .2éme Edition .presses internationales polytechniques.2003.p131.

الصحي للأفراد(**المطلب الثاني**)،لتنتقل بعدها إلى مظاهر من حيث عوامل خطورتها (**المطلب الثالث**)،وسوف تتعدى الطالبة هذا الحد إذ ستُخصص مطلب تتبنّى من خلاله نماذج تقارن من خلالها بين مظاهر التدهور البيئي في الدول الغنية والفقيرة على سبيل المثال لا الحصر(**المطلب الرابع**).

## المطلب الأول:المظاهر العامة للتدهور البيئي.

إن الآثار السلبية للعولمة لم تقتصر على طرح التحديات الاجتماعية التي تعادي البشرية كالفقر والمجاعة والبطالة فحسب،بل تعدّته لتتحمّل المسؤولية الكبرى عن تدمير الطبيعة وجعل البيئة في خطر،فالدول الصناعية المتقدمة والشركات المتعددة الجنسية والطبقة الفاسدة الحاكمة في الدول النامية،هي المسبب الرئيس للتدهور البيئي في القرن العشرين والواحد والعشرين،عصر الثورة الصناعية والتطور التقني،حيث استغلّت الإمكانات التقنية والعلمية الهائلة للإفراط في استغلال الموارد الطبيعية.وكان لأسلوب التنمية التقليدي الذي يقوم على التنامي السريع لوتيرة الإنتاج في أسرع وقت ممكن ،انعكاسات سلبية على البيئة والبشر ،و أعظم مشكلات البيئة تظهر في: ظاهرة الاحتباس الحراري،تآكل طبقة الأوزون،ظاهرة التصحر ،ظاهرة الانقراض الحيواني والنباتي،ظاهرة الأخطار الحمضية المهلكة للتربة والصحة الإنسانية،مشكلة النفايات الصناعية المشعة والكيماوية وطمرها في باطن الأرض أو قعر المحيطات ،تلوث التربة بسبب سوء استخدام الأسمدة والمبيدات،تلوث الهواء والمياه العذبة والجوفية ومياه البحار والمحيطات والاستهلاك المفرط لمصادر الطاقة غير المتجددة(نفط،فحم حجري،غاز طبيعي...).[183]

**المطلب الثاني: مظاهر التدهور البيئي من حيث درجة التهديد والمساس بالأمن الصّحي للأفراد.**

إن مجموعة المظاهر الوارد ذكرها في المطلب الأول من هذا المبحث ،لا يعني أنها لا تهدد الأمن الصحي للأفراد ، وإنما التهديد الذي تسببه أقل درجة وحجما من المظاهر التي سنتعرض إليها في هذا المطلب،وهذه الأخيرة تتراوح بين مظاهر التدهور البيئي الذي يحصل في المناخ(**الفرع الأول**)،والتدهور في الهواء(**الفرع الثاني**)،تدهور المياه(**الفرع الثالث**)،وتدهور التربة والغابات(**الفرع الرابع**)،وأخيرًا تدهور البيئة البحرية(**الفرع الخامس**).

### الفرع الأول: تدهور المناخ.

ويتّخذ هذا المظهر عدة صور من بينها:"**الاحتباس الحراري**" وهو :"**عبارة عن ارتفاع تدريجي في درجة حرارة الطبقة السفلة القريبة من سطح الأرض من الغلاف الجوي المحيط بالأرض،وسبب هذا الارتفاع زيادة انبعاث الغازات الدفيئة أو غازات البيت الزجاجي(Green House Gases) ،وهي بخار الماء وثاني أوكسيد الكربون($CO_2$)، وأوكسيد النتروز($N_2O$)،والميثان ($CH_4$)و الأوزون و الكلور والفلور وكاربونات ($CFC_S$)**[184]،وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بشركاتها و مصانعها مسئولة عن حوالي **33%** من إجمالي الانبعاث في العالم.وتليها الصين المسئولة حاليا عن حوالي نصف هذه

[183] .وهبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، ، ط1، دمشق، دار الفكر ،2001 ص 97 .

[184] حميد مجول النعيمي،"الجهود العربية والدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري:الاتفاقيات الدولية،الواقع والطموحات في دول المنطقة"،كلية العلوم ،جامعة الشارقة،2009،ص 7.

النسبة[185]، وعليه وأمام جلّ هذه الآثار الوخيمة لتدهور المناخ،**فكيف يمكن الحديث عن الأمن الصحي للأفراد في ظلّ هذه الأخيرة؟**

**أدلة إحصائية تشير إلى ازدياد ظاهرة الاحتباس الحراري:**

فيما يأتي أرقام إحصائية لحدوث الاحتباس ،حسب آخر بيانات منظمة الأرصاد العالمية وتقرير اللجنة الدولية المعنية بالتغيرات المناخية التابعة للأمم المتحدة[186]:

**أولا:في الغلاف الجوي الأرضي:**

- يحتوي الجو حاليا على 380جزءا بالمليون من غاز ثاني أوكسيد الكربون الذي يعد الغاز الأساسي المسبب للاحتباس الحراري مقارنة ب275جزءا بالمليون التي كانت موجودة في الجو قبل الثورة الصناعية.وأن مقدار تركيز ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي أصبح أعلى بحوالي أكثر من 30٪بقليل عما كان عليه قبل الثورة الصناعية.
- مقدار تركيز الميثان ازداد إلى الضعف تقريبا عما كان عليه قبل الثورة الصناعية.
- هناك زيادة ملحوظة في غاز الكلور وفلور كاربون بنسبة 4٪سنويا مقارنة بالنسب السابقة.
- أصبح أوكسيد النيتروز أعلى بحوالي 18٪من مقدار تركيزه قبل الثورة الصناعية.

**ثانيا:على سطح الأرض والمحيطات:**

- ارتفاع مستوى المياه في البحار من 10الى20سم خلال القرن الماضي.
- ارتفاع درجة الحرارة ما بين 0.4الى 0.8درجة سليلوزية خلال القرن الماضي.

## الفرع الثاني:تدهور الهواء

يتّخذ تدهور الهواء عدة مظاهر من بينها ما يلي:

***أولا**-افتقار طبقات الغلاف الجوي لمكوناتها.

***ثانيا**-سقوط الأمطار الحمضية.

***ثالثا**-التلوث الكيميائي المحسوب وغير المحسوب.

لقد أكدت إحصائيات أن هناك أكثر من 3ملايين من الناس، يموتون بسبب تلوث الهواء،وأكثر من **80**٪منهم بسب تلوث الهواء الواصل إلى منازلهم[187]،وما يجدر الإشارة إليه هو أن نسبة تدهور الهواء عن طريق الملوثات المتطايرة في الجو تختلف سواء إذا كانت ذات منشأ طبيعي أو بشري،وتعتمد نسبة تواجدها على طبيعة مصدرها،فنجد ذرات الغبار تتركز في **المناطق الصحراوية**،وحبوب اللقاح في **المناطق الزراعية والغابات**،ومركبات الكربون والدخان والرصاص في **المناطق الصناعية والمدن**، وتعتبر الملوّثات الناتجة عن الاحتراق والمخلفات الصناعية من أخطر الملوّثات وأكثرها تأثيرًا على النظام البيئي ومنها: مركبات الكربون(أول أكسيد الكربون،وثاني أكسيد

---

[185]أسامة الخولي، البيئة وقضايا التنمية والتصنيع،لكويت، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، مطابع السياسة، 2002، ص 28 –30.

[186] Steve Koppes,"Carbon Dioxide may have acted as Earth'sthermastat",Since Erliest times,Chicago University,Feb,15/2007.

[187]برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،عام1997،ص22.

الكربون،والهيدروكربونات ...الخ)،وينتج عن تفاعل هذه الملوّثات مع بعضها ومع البيئـة ملوّثات ثانوية تشكل خطرًا على الكائنات الحية المختلفة[188].

## الفرع الثالث:تدهـور التربــة والغابــات.

ستعالج الطالبة تحت هذا العنوان مختلف مظاهر تدهور التربة(**أولا**)، ومظاهر تدهور الغابات(**ثانيا**) وذلك كما يلي:

### (أولا)- تـدهـور التـربـة:

يمسّ تدهور التربة 4/1الأراضي المستعملة على سطح الأرض وترجع إلى ثلاثـة أنـواع من النشاطات من حيث أهميتها:ندرة المياه،(أكثر من2/1الحالات ندرة) ،تدهور كيميائي، وتدهور جسدي. فتدهور التربة مرتبط بعاملين، **أولهما** :هو تعدد نشاطات الإنسان المدمرة مثل إزالة الغابات وتحويل استعمالات التربة، الاستعمال المستمر للآلات الثقيلة، النشاطات الصناعية، وغيرها...، و**ثانيها** عامل من أصل طبيعي مثل:الجفاف، الفيضانات، انحدار التربة...الخ،فالرغبة في الاستجابة للتحدي المتمثل في النمو السكاني السريع (2،2مليار ليس لهم ما يقتاتون به خلال الفترة1972و2002)،هو ما أدى إلى ممارسة الضغط على التربة.

كما يلعب عامل السرعة في الإنتاج عند الدول الصناعية، سيما في المجال الزراعي بطريقة مفرطة ولاعقلانية دور في تدهور التربة،ذلك عن طريق الزيادة في ملوحة التربة وهذا ما أكدته منظمة الزراعة والأغذية (1995)ونسبة الملوحة تتراوح مابين10 و12°/°،وهو الحال مثلا، في القارة الأسيوية أين تغطي التربة المالحة 60مليون هكتار وذلك، بسبب الاستعمال المفرط للأسمدة والمواد الكيماوية كما هو الشأن في أستراليا ،و زرلاندا الجديدة[189].

وبناءاً على ما سبق، يمكن الإشارة إلى **أربعة مظاهر لتدهور التربة:أولهم الجفاف**(إن السبب الأولي للجفاف هو قلة سقوط الأمطار،ويختلف عن مظاهر التدهور البيئي الأخرى في أنه يتكون ببطء ،ويستغرق سنينا حتى تبدأ آثاره بالظهور ،وقد مس العديد من الدول منها أجزاء في إفريقيا ،والهند،وجزء من الصين والشرق الأوسط ،وأستراليا،وأجزاء من شمال أمريكا وأوروبا.) ، **-وثانيهما التملح**: (ارتفاع درجة ملوحة التربة الناتج إما عن المواد الكيميائية التي تخلفها مختلف الصناعات–والتشبـع بالماء،وهو ما ظهر من خلال نتائج التقرير العالمي لتدهور التربة ،الذي تم تحت إشراف برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،حيث أكد أن 2،1مليار هكتـار أي ما يقارب 11في المائة من سطح الأرض المُغطى بالنباتات قد أصابه تدهور معتدل أو شديد للتربة خلال السنوات الخمس الماضية بسبب الأنشطة البشرية )، في حين يتخذ المظهر الثالث شكل**التعرية:** تعد من العناصر الأساسية في تدهور التربة ،وعدم قابليتها للارتداد ،وما ينجم عنها من آثـار جانبية محتملة ،تميّزها عن العناصر الجوهرية الأخرى لتدهور التربة ،مثل فقدان المـواد المغذية للنبات والمواد العضوية ، فأما المظهر الرابع لتدهور

---

[188] الندوة العلمية الثانية والأربعون، "**أمن وحماية البيئة**" ، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث2–4جمادى الآولى1417هجرية،الموافق ل14–16أكتوبر1996م،العدد196،الرياض،1997،ص ص23–22 .

[189] Héléne Briones ،Cédric Tellenne، Opcits، Pp15-16.

التربة[190] **فهو :انجراف التـربة**:تحدث عندما يهطل مطر غزير ،أو ثلوج فجائية ،أو عندما يذوب الجليد،و عادة تحدث من المناطق المرتفعة إلى المناطق المنخفضة،مثال على ذلك ما حدث في فنزويلا بعد أن دامت أمطارا غزيرة أسبوعين تسببت في انجرا فات ترابية وطينية سنة1999،والحدث يتكرر يوم بعد آخر في دول العالم حاليا مثل الفليبين،....الخ.

## (ثانيا)- تـدهـور الغـابـات:

تُغطي ظاهرة إزالة الغابات مظهرين أساسيين:بالنسبـة لدول الشمال(أوروبا،أمريكا الشمالية) تدهور الغابات تحت تأثيرات الأمطار الحمضيـة والحرائق) أي من بين العوامل المتسببة في تدهور النظام الغابي الحرائق وتهاطل الأمطار الحمضية.

فقطع الخشب يكون بدافع العمليات الإنتاجية والتجارية،فحسب تقدير منظمة الأغذية والزراعة فان، أكثر من 15مليون هكتار تفتقد كل عام في دول مثل الفيليبين، المُنتـج الأساسي للخشب ويعود هذا إلى نصف القرن الماضي وأصبح مصدر للخشـــب،فالتقدير الحقيقي للمساحات المغطاة بالغابات خلال 1990و2000 تصل إلى 94مليون هكتار:القارة الإفريقية تعاني من فقدان حقيقي يقدر ب5،52 مليون هكتار،وأمريكا اللاتينية –الكرايبب 7، 46 مليون هكتار.

تتعدّد وتتضخّم **نتائج إزالة الغابات كالآتي**[191]:

**I**.تفكيك التنوع البيولوجي،معظم المناطق مهددة بانقراض أنواع من الكائنات الحيوانية فحسب إحصائيات منظمة الأمم المتحدة ما يفوق1130حيوان و1183طائر).حتى بعض أنواع الأشجار تعاني من الانقراض.

**II**.تراجع الوظيفة المناخية للغابات (الآبار والمخازن)من الكربون ما يقوي من خطر الاحتباس الحراري ،فإزالة الغابات تسرح كمية هامة من الكربون المخزن.

**III**.مضاعفة خطر الكوارث الطبيعية:الحرائق، الفيضانات، زحف الرمال، العواصف.

**IV**.تدمير وتفكيرالمحيط الذي تعيش فيه**الأقليات الأوطوكطونية**(هنود الأمازون أوالشيبا في المكسيك).

**V**.كما أدى **تدهور الغابات** ،إلى إلحاق أضرار كبيرة بالمناطق الجبلية والمجاري المائية،حيث ارتبط حدوث الفيضانات والجفاف في العديد من المناطق بإزالة الغابات،وقد ترتّب على تقلص الغابات مع عوامل أخرى كالزراعة الأحادية للأرض وسوء نظم الري والتسميد،تنامي ظاهرة التصحر وانجراف التربة الزراعية،وتقدر مساحة الأراضي المعرضة للتصحر والمهددة نتيجة سوء استغلالها بثلاثين مليون كلم مربع، أي ما يعادل 19% من سطح اليابسة، ويشكل التصحر خطراً مباشرًا على التوازن البيئي ويؤدي إلى انجراف التربة وانخفاض إنتاجيتها مما يجعلها عاجزة عن الوفاء بالاحتياجات

---

[190] Jean-Marc Lavieille، Le droit en question: « Droit international de l'environnement »، 2eme édition، Paris ، Ellipses، 2004 ،Pp9-10.

[191] Héléne Briones ،Cédric Tellenne،Opcit، Pp،20-21.

الغذائية للإنسان والحيوان **(تدهور الأمن الغذائي)**،كما يؤدي التصحر إلى انخفاض منسوب المياه الجوفية وتزايد الفيضانات،مما يدفع السكان إلى الهجرة بحثا عن ظروف أفضل وعن العيش في الرفاهية[192] التي تتطلّبها إنسانيته، وقد ينتج عن هذه الهجرة مشكلات بين المهاجرين والمقيمين بسبب اختلاف الثقافات**(تدهور ثقافي)** وأنماط الحياة والتنافس على الموارد المحدودة،وقد يفضي هذا في النهاية إلى زعزعة استقرار المجتمع وتفشي الجريمة فيه**(تدهور اجتماعي وسياسي)**.

## الفرع الرابع:تدهـور الميـاه

يعتبر نقص المياه وجه من أوجه التدهور البيئي وله مظاهر عديدة منها: الجفاف الذي يهدد أرواح الناس وسبل عيشهم،والمجاعات التي يترتب عنها فقدان الممتلكات كموت الماشية وفقدان والمحاصيل الزراعية، حيث أن «32%» من أراضي العالم الجافة موجودة بالقارة الأفريقية ،والأراضي الأكثر تأثرا وتدهـورًا موجودة في كل مـن (سيراليون-ليبيريا-غينيا،غـانا،النيجـر،زائيـر،جمهوريـةافريقيةالوسطى،إثيوبيا، موريتانيا،النيجر، السودان والصومال ،وأن73°/°من الأراضي الجافة بإفريقيا المستخدمة لأغراض زراعية قد أصابها التآكل والتعرية،وقد ازداد حدوث الجفاف منذ1975بمعدل أربعة أضعاف من 12 الى48نوبة،وحالات الجفاف في الأماكن التي يوجد بها اعتماد كبير على الزراعة مما قد يضعف الأمن الغذائي ويقلل من الأداء الاقتصادي وما ينجر على ذلك من تأثيرات على الأمن الصحي للأفراد، كما تقلل من فرص الوفاء بالهدف الإنمائي للألفية.يعاني سد بطحان وسد الغاب بالمدينة المنورة من الجفاف،ويعاني سد عكرمة وسد سيسد بالطائف من تراجع كبير في منسوب المياه،جفاف بعض الآبار في منطقة يتبع النخل بالمملكة العربية السعودية[193] .

إلى جانب التدهور الذي يصيب المياه العذبة ،وذلك من جراء تلوث تحدثه النشاطات الزراعية والصناعية للإنسان بالتالي تتسبب في حدوث تسمم في مصادر المياه العذبة من جهة ،مما يخلق صعوبة في تمكين الأفراد من المياه الصالحة للشرب أو في الحصول على كميات قليلة تكاد لا تسد حاجيات السكان في المناطق التي تعاني الأزمة الأمر الذي يؤدي إلى حدوث إجهاد مائي إن لم يتم معالجة المشكلة في أوانها هذا من جهة ثانية[194].وما نفهمه من كل هذا، أن مظاهر تدهور المياه تهدد

---

[192] **يقصد برفاهية الإنسان**:ما يمكن للناس أن يكون عليه وما يمكن أن يفعلوه.وتركز هذه الرؤية على ما تسمح به البيئة للأفراد لأن يكونوا عليه أو يفعلوه.وفي هذا السياق فإنها–الرفاهية–تشير إلى أن البيئة توفر الأساس لفوائد كثيرة مثل الغذاء و تجنب المرض،والوفيات قبل العمر المتوقع ،التمتع بالأمن بكل مستوياته، وتقدير البيئة على أنها ك مولد للدخل ،وآثارها على رفاهية الإنسان بما فيها أمنه الصحي ينظر إليها على أنها متعددة الأبعاد،نفهم من كل هذا أن البيئة الصحية مصدراً للأمن الإنساني الصحي،أنظر: برنامج الأمم المتحدة للتنمية،توقعات البيئة العالمية، "**البيئة من أجل التنمية**"2007،ص13.

[193] التقرير الفصلي لعام 1426هجري،"التوقعات الفصلية من يولية إلى سبتمبر2005"،الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة،المركز الإقليمي لمراقبة الجفاف والإنذار المبكر،2005/03/18،الإصدار السادس عشر ،ص ص8–9.

[194] Jean-Marc Lavieille،Opcit، Pp،10

حق الفرد في الحصول على المياه وحسب الباحثة**Kate Mile** فان التمكين من هذا الحق الأساسي للإنسان متوقف على ثلاثة التزامات أساسية لابد على الدول احترامها وهي كالآتي[195]:

**أولا-الاحتـــــرام:**احترام حقوق الإنســان.

**ثانيا-الحمــايــة:**حماية حقوق الإنســان.

**ثالثا- التمكيــن:**تمكين الإنسان من حقوقه.

بعد أ ن تعرضت الطالبة لصور تدهور المياه فستتولى في الفرع الخامس تدهور البيئة البحرية.

## الفرع الخامس:تدهور البيئة البحرية.

تتمثّل هذه الظاهرة في التلوّث الذي يُصيب البحار، والمحيطات والبحيرات و الآتي من السفن والغواصات قنوات الصرف ،النفايات الصلبة،والذي يتسبب في تدهور الموارد البحرية سواء بسبب التلـوث ذاتـه أو من جراء الاستغلال المفرط للموارد البحرية،هذا إلى جانب انقراض الأنواع البحرية.

كذلك يؤثر التلوث البحري على توازن التركيب الكيمائي للغلاف الجوي المتغيّر لأن البحار مسئولة عن70٪ ،من أوكسجين الغلاف الجوي الذي تنتجه المادة الخضراء للنباتات البحرية الموجـودة في أعماق البحار.حيث يأتي تلوث البحار بأنواع النفايات المتخلفة عن أنشطــة الإنســـان في البـرّ،والتي تتسرب إلى البحار عند منطقة التقاء اليابسة بالبحر،بالإضافة إلى الملوثـــات

التي تتسبب فيها السفن والملوثات الإشعاعية الناتجة عن العمليات الحربية وانسكـا بات النفـط التي تحتاج إلى تكاليف باهظة لإصلاح الأضرار الناجمة عنها،وقد أشار" إعلان ستوكهولم" إلى هذا النوع من الأضرار في النص الآتي: ((يتعين وقف إلقاء المواد السامة والمواد الأخرى وإطلاق الحرارة بكميات أو بكثافة تتجاوز قدرة الطبيعة على جعلها غير ضارّة بغية ضمان عدم إلحاق أضرار لا رجعة فيها في النظم الايكولوجية))[196]، وفقا لهذا النص نستنتج أهميّة الحفاظ على البيئـة البحرية من التدهور لأن محاولة إصلاحها بعد تضرّرها يتوجّب تكاليف مالية باهظة الأمر الذي يستدعي الحذر والحيطة قبل وقوع الضّرر البيئي، فقد عرفت الكثير من البحار والبحيرات والأنهار تغيّرا في الخصائص الطبيعيّة لها، إلى درجة أن أصبحت غير صالحة للاستعمال أو للحياة. ولتوضيح حجم تدهور البيئة البحرية سوف نستعين ببعض الأمثلة عن تدهور مياه البحيرات في بعض دول العالم وذلك من خلال الجدول الآتي[197]:

---

[195] Kate Miles, "**Blue oil,Water ressourses,social justice and the international law of foreing investment**",taken From :Globalization and the quest for social and Environmental justice: The relevance of international law in an evolving world order;Edited by:Shawkat Alam,Natalie Klein and Juliette Overland,First published,U.S.A and Canada,2001,Pp56-58.

[196]أحمد فرج العطيات،"**البيئة الداء والدواء**"، الطبعة الأولى، عمان، دار المسيرة للنشر والطباعة ،1991،.ص62.

[197]" أ من وحماية البيئة" ، الندوة العلمية الثانية والأربعون،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث،16/14أكتوبر 1996،العدد 196،ص31 ،ص31.

**أمثلة لتدهور البحيرات بالتلوّث في بعض دول العالم.**

| الدولة | النسبة المئوية |
|---|---|
| كنـدا | أكثر من14000بحيرة تحمضّت بقوة،وتعاني150000بحيرة في الشرق (واحدة من سبع) من أضرار بيولوجية. |
| فنلندا | أوضحت عمليات مسح لألف بحيرة أن تلك التي لديها قدرة منخفضة على معادلة الأحماض موزعة عبر الدول،و8 بالمائة من تلك البحيرات التي ليس لها قدرة على المعادلة،وتقع أكثر البحيرات تحمضا في جنوبي فنلندا. |
| النرويج | اندثار الأسماك في مياه تغطي 13000كيلومترمربع،تأثرت في مياه أخرى مسطحها أكثر من 20000كيلومترمربع. |
| السويـد | 14000بحيرة غير قادرة على إعالة الحياة المائية الحساسة، و2200بحيرة عديمة الحياة تقريبا. |
| المملكة المتحدة | بعض البحيرات المتحمضة في جنوب غربي اسكتلندا،وغربي ويلز،ومنطقة البحيرات. |
| الولايات المتحدة | نحو1000بحيرة متحمضة و3000بحيرة متحمضة جديا وفقا لصندوق الدفاع البيئي،ووجدت دراسة لوكالة حماية البيئة في 1984م أن هناك552بحيرة ذات حمضية قوية و964ذات حمضية جدية[198]. |

**المصدر: الندوة العلمية الثانية والأربعون،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث،16/14أكتوبر 1996،العدد 196،ص31.**

عند التمعّن في عدد البحيرات التي عرفت تدهور سواء بسبب الحموضة أو بسبب التلوث ، يتّضح لنا حجم الخسائر لهذه المناطق سواء الاقتصادية منها أو البيئية أو غيرها من الخسائر لأنه في نهاية الأمر كل المجالات التي تمسها تدهور المياه تعود بالسلب على الصحية الإنسانية أبسط سبب لتدهور الأمن الصحي من جراء تدهور المياه أنه يستروي منها.

## المطلب الثالث:مظـاهـر التدهـور البيئـي من حيـث عوامـل خطورتـهـا.

يعتمد هذا المعيار في تصنيفه لمظاهر التدهور البيئي على عامل "الخطورة" ،الذي تُشكله تلك المظاهر ، إذ اعتبر الطبيعة عبر الوطنية(**الفرع الأول**) ،والتّداخلية لها (**الفرع الثاني**)أساسا لتصنيفها،وذلك ما سيتم توضيحه من خلال بعض الأمثلة.

### الفرع الأول: الطبيعـة عبر الوطنية لمظاهر التدهور البيئي(التلوث البيئي العابر للحدود نموذجا).

يعتبر التلوث البيئي من بين أبرز الأمثلة على المظاهر ذات الطبيعة عبر الوطنية، إذ يطلق عليه البعض اسم "التلوث عبر الحدود"، وفي هذا النوع يكون مصدر التلوث في إحدى الدول التي ينتج عنه أضرار تعبر حدود دولة المصدر إلى إقليم دولة أخرى، وينتج عنها أضرار بهذا الإقليم ، والتلوث عبر الحدود قد ينتقل من إقليم دولة إلى أخرى عبر الهواء والمياه ،سواء مياه انهار ومياه بخار، وهذا النوع من التلوث وكما هو واضح يحتاج إلى تعاون دولي لمنع أو لتقليل الأضرار الناتجـة عنـه ، وفي معظم

[198] ACID: Si le" PH" dépasse 5،6.

الأحوال يتحمل الإقليم المصدر للتلوث تكاليف مكافحة أضرار التلوث في الأقاليم المجاورة[199] ومبدئي **الملوث الدافع ،والمسؤولية المشتركة** وهي من بين جملة المبادئ الشهيرة التي تضمنها **إعلان ريو**[200]، فالتلوث، بكل أشكاله ذو طبيعة عبر وطنية أكثر فأكثر وهو ما يستدعي وجود آليات للمواجهة تكون عبر وطنية وتتعدى حدود مجتمعاتها،بالتالي هذا النمط من آليات المواجهة ضروري لشكل جديد من مصادر التهديد للأمن الإنساني وهو التدهور البيئي ذات الطبيعة عبر الوطنية [201]،كما أنه وبالنظر إلى طبيعة التهديد وطبيعة آليات المواجهة نجد أن كلاهما أفرزته العولمة بكل جوانبها: (الاقتصادية،السياسية،الصناعية،التجارية،وغيرها....) بالتالي ضرورة عولمة حماية حقوق الإنسان والأمن الإنساني مادام مصادر التهديد لهذين **المفهومين معولمة**.

فقد اعتبرت منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر في نيسان من العام 2001 أن عالمية الأمراض المصدرة ليست ظاهرة جديدة، إذ أن" التنقلات البشرية السياحية أو للهجرة أو نتيجة الكوارث ،وتطور التجارة الدولية للمواد الغذائية والبيولوجية،والتغيرات الاجتماعية،البيئية المرتبطة بظاهرة "المدنية" وتدمير الغابات والتغيرات المناخية بالإضافة إلى التطور الحاصل في طرق الإنتاج والتوزيع وتغير عادات المستهلكين.كل هذا ينبّهنا إلى أن الأمراض المعدية في بلد ما هي خطر محدق يهدد العالم بأسره"[202].

وبناءًا على ما سبق ذكره،فانه يمكن القول أن الطبيعة عبر الوطنية لمظاهر التدهور البيئي ،منبثقة بالأساس من الحركية والديناميكية التي تعرفها هذه الأخيرة، على المستوى الوطني وأنّ عدم التحكم في هذه التهديدات هو ما يجعل الأمن الصحي للأفراد يتأثّر سواءً في مركز حدوث التدهور أو في مناطق أخرى انتقلت إليها مظاهر التدهور وآثارها الصحية[203].

## الفرع الثاني:الطبيعة التّداخلية لمظاهر التدهور البيئي.

من المعروف أن عناصر البيئة متداخلة ومتكاملة فيما بينها[204]، حيث أن الملوّثات التي تتلاقى يمكن أن تكون لها آثار متعددة، فالكوارث والنشاطات الملوثة في منطقة لها آثار في منطقة أخرى،إلا أنه ما يجب الإشارة إليه هو أنه لا يمكن معرفة طبيعة هذه التداخلات بين مختلف مظاهر التدهور البيئي،إذ يرى أغلبية العلماء أن التّغيرات المناخية والمشاكل البيئية الأخرى يمكن أن تكون ثقيلة الأثر ،فالتداخل

---

[199] محمد إبراهيم حسن،" **البيئة والتلوث: دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث**"، مركز الإسكندرية للكتاب, مصر, 1997م، ص 27.

[200] Principles of Rio Declaration, United Nations Environment Programme,WWW.UNEP.org.

[201] Héléne Briones ،Cédric Tellenne،Opcit، Pp12

[202] OMS،**Sécurité Sanitaire mondiale: Alerte et action en cas d'épidémie**،Rapport du secretariat،Avril،2001،P2.

[203] Bryan Mc Donald ,**Global Health and Human Security:Addressing Impacts from Globalization and Environmental Change.** Edited from:Global Environmental Change and Human Security:Edited by:Richard A.Matthew,Jon Barnett, Bryan Mc Donald,And Karen L.O'BRIEN,Foreword by :Geoffrey D.Dabelko,The MIT Press,Cambridge,England,2010,P64.

[204] ما يسمى"الروابط المتداخلة"،تقرير "توقعات البيئة في المنطقة العربية"، 2010،ص238.

الموجود بيـن الجو والبر والماء ،يمكن أن تخضع لتغيّرات لا يمكن التحكم فيها وعلى سبيل المثـال ، حركية الرياح المحيطية وتغيّر التّنوّع البيولوجي.[205]

وفقا لهذا الطرح ، نستنتج أن البيئة الطبيعية تمثّل وحدة واحدة لا تتجزأ، يرتبط كل عنصـر من عناصرها بالآخر ،فإذا كان التداخل من الناحية الايجابية ، فيحافظ على التوازن البيئي،أما إذا كان التداخل سلبي ، فبمجرد تضرّر البيئة في أحد عناصرها فـان ذلـك سيؤدي إلى تغيير في التكوين الطبيعي البيئي،إذ يؤدي هذا الأخير –تغيير في التكوين الطبيعي للموارد البيئية-إلى ازدياد الكوارث الطبيعية بشكل هائل، حيث تشير سجلات الكوارث الطبيعية الكبرى إلى وقوع 16حادثة من خلال الحوادث في الستينات ،و29في السبعينيات ،و68في الثمانينات[206].

**المطلب الرابع:تبني نماذج عن مظاهر التدهور البيئي في كل من الدول الغنية والدول الفقيرة.**

إن ما حدث للبيئة من تدهور لا يشكّل خطرا على مناطق نشأتها فحسب،بل يتعداها إلى مسافات بعيدة من الأرض ،فهي لا تعترف بالحدود السياسية ، وتشكل خطرا على البلدان المتقدمة والنامية،والغنية والفقيرة على حد سواء،وقد كان التدهور البيئي في الماضي مصدرا للنزاعات القبلية والحروب فتغزو القبيلة جيرانها من أجل المرعى والمورد المائي.وفي الوقت الحاضر يؤدي التدهور البيئي إلى الاضطرابات السياسة في البلدان النامية والى توتر العلاقات بين الدول.ولقد حدثت نزاعات حول مياه الأنهار في أمريكا الشمالية( **ريوغراندي**)، وفي أمريكا الجنوبية(**ريودي لابلاتا وبارانا**)، وفي جنوب وجنوب شرق آسيا**"الميكونغ والكانج"** وفي إفريقيا "النيل" وفي الشرق الأوسط "نهر "الأردن"،وفي الليطاني والعاصي ونهر الفرات**"**[207].

كل هذه النزاعات التي تسبب في حدوثها التدهور البيئي، كان لها تأثير سلبي على الأمن الصحي الإنساني.وبناء على هذه الأمثلة سوف نميز بين مظاهر التدهور البيئـي في الـدول الغنيـة(**الفرع الأول**)،وكذلك تلك التي تعاني منها الدول النامية(**الفرع الثاني**).

**الفرع الأول:مظـاهر التدهـور البيئـي في الدول الغنـيّة.**

خلق التنافس على مناطق صيد الأسماك توترا بين عدد من الدول ، بين كل من أيسلندا وبريطانيا في عام 1947،وبين اليابان وكورياوتوترت العلاقات بين بريطانيا والأرجنتين في عام 1986، كما تواجه البلدان الصناعية المتقدمة مشاكل بيئية خطيرة تهدد الكائنات الحية كالمواد الكيماوية والمخلفات السامة ،والتحمّض [208].

وتعتبر الدول الأمريكية من الدول التي عانت وتعاني من مظاهر التدهور البيئي لا سيما تدهور المناخ،وهذا كنتيجة سلبية للتقدم الصناعي والتكنولوجي في هذه الدول فقد عرفت الولايات المتحدة الأمريكية سلسلة من الكوارث الطبيعية اعتبرت دوما بدون سابقة،إذ سجّلت الولايات المتحدة

---

[205] L'avenir de l'environnement mondial, Geo2000, voir aussi: Jean-Marc Lavieille،Opcit، P9.

[206] سلافة طارق عبد الكريم الشعلان،مرجع سابق،ص10.

[207] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "**مستقبلنا المشترك**"، الكويت ،عالم المعرفة،142ت،1989،ص 417.

[208] الندوة العلمية الثانية والأربعون ،"**أ من وحماية البيئة**" ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث2-4جمادىالآخرة1417هجرية،الموافق ل14-16أكتوبر1996م،العدد196،الرياض،1997،ص42

الأمريكية هزات أرضية،أعاصير،عواصف الثلوج،فيضانات كلها امتازت بالخطورة،التنوع،التداول..الخ،هذا ما أدى إلى بروز ما يسمى ب**"ثقافة المخاطر"**[209] في هذه المناطق،ولتأكيد معاناة الولايات المتحدة الأمريكية من مظاهر التدهور البيئي نستعين بأمثلة من حالات التدهور البيئي التي مرّت بها الولايات المتحدة الأمريكية بداية من عام 1989الى2000[210] :

**تبني نماذج عن مظاهر التدهور البيئي التي حصلت في العالم.**

| السّنة | مظهر التدهور البيئي |
|---|---|
| 1989 | زلزال في منطقة (لوما بريانا) في كاليفورنيا الشمالية. |
| 1991 | Oak land.(A)L'east Bayحريق في هضاب |
| 1992 | إعصار(أندرو)بفلوريدا(23مليار دولار)،إعصار (هاواي انيكي)،زلزال (لوندرز). Andrew |
| 1993 | عاصفة الثلوج في الشمال الشرقي. |
| 1994 | زلزال (نورثريج) جنوب كاليفورنيا. |
| مايو 1995 | زلزال بقوة سبع درجات ونصف الدرجة يضرب جزيرة ساخالين الروسية النائية ويقتل ألفاً وتسعمئة وتسعة وثمانين شخصاً . |
| فبراير 1997 | زلزال بقوة خمس درجات ونصف الدرجة بمقياس ريختر يهز المناطق الريفية فيشمال غربي إيران ويقتل ألف شخص. وبعد ثلاثة أشهر تقع هزات عنيفة تؤدي إلى مقتل الف وخمسمائة وستين شخصاً في شرق إيران |
| 1998 | النينو(أمطار طوفانية،عواصف الثلوج،أعاصير )في الغرب والجنوب الأمريكي.اعتبر العلماء هذا العام من أكثر الأعوام معاناة من مظاهر التدهور البيئي.التي تعود إلى أسباب طبيعية ،وهو ما تأكّد في أحد المقالات الأمريكية نيوزويك ،أين طرح السؤال"هل بإمكاننا القيام بشيء ما للحماية من غضب الطبيعة الأم[211]؟.<br>يوليو 1998: قُتل أكثر من ألف شخص في الساحل الشمالي الغربي في بابوا غينيا الجديدة بفعل الأمواج التي سببها زلزال وقع تحت سطح البحر.<br>- يونيو1998: هز زلزال منطقة أضنه في جنوب شرقي تركيا مما أدى إلى مقتل مائة وأربعة وأربعين شخصاً. وبعد أسبوع من ذلك شهدت المنطقة هزتين ارتداديتين سببت جرح أكثر من ألف شخص .<br>- مايو 1998: زلزال في أفغانستان يقتل أربعة آلاف شخص |

**SOURCE: -Jacques Heude"،Les Risques Naturels aux Etats-Unis(2003).**

-

وبناءا على المعطيات الواردة في الجدول السابق،يتبيّن أن المجموع من (1989الى2000) عرفت الولايات المتحدة الأمريكية خسائر بشرية كبيرة الحجم أي حسابها بالمئات،هذا لأن مظاهر

---

[209] حسب الباحث "**جاك هود**"،لا يعني معرفة الكارثة أو التدهور الخاص فحسب،وإنما خلق نوع من الإرادة لاستخلاص دروس من مظاهر التدهور التي مرّت بهدف تقليص الآثار السلبية للمخاطر البيئية التي هي في طريق الوقوع.وهذه الفكرة يمكن اعتمادها في استراتيجيات بناء الأمن الصحي في ظل ظاهرة التدهور البيئي.

[210] Jacques Heude، **"Les Risques Naturels aux Etats-Unis"**، sous la direction de :Yvette Veyret ،(Les risques)، Sedes/V.U.E.F)،Paris،2003،P178.

[211] News Week:" Is there any thing we can do to ward off an angry mother nature.?"Voir: Jacques Heude،Opcit، p179.

التدهور البيئي في هذه المنطقة متنوعة ، منها ما هو من أصل هوائي(كتجمع السحاب-الأعاصير والعواصف)،ومنها ما هو تدهور بيئي من أصل مناخي (الجفاف-الفيضانات..). مثلا: ولاية كاليفورنيا، الولاية الأكثر سكانا والأكثر غنا في الولايات المتحدة الأمريكية و 34مليون مواطن،تعد من أكثر الولايات معاناة من مظاهر التدهور البيئي في المنطقة.كما أن حوض ميسوري-ميسيسيبي من أكثر المواقع الطبيعية الأكثر حركة واتّصالا فيما بين السكان في( الو.م.أ )،عرف تغيّرات كثيرة بسبب الأنشطة البشرية ،كما أنه من أكثر الأحواض عرضة للفيضانات ترتوي منه 15ولاية.[212]

ويجب الإشارة إلى أن تدهور البيئية يمس الدول الغنية بحجم مساسه للدول الأخرى في العالم فالتدهور في البيئة سيما بسبب غضب الطبيعة لا يميز بين دولة وأخرى من حيث حجم الخسائر والأضرار على الأمن الإنساني بدليل الآثار الوخيمة التي خلفتها الزلازل في أكثر من دولة في العالم وهو ما يتبين في الجدول الآتي[213]:

**تبني نماذج عن أضخم الزلازل في العالم**

| تـــاريخ الزلزال | آثـــار الزلـــزال علـــى الأمـــن الإنســـــانـــي |
|---|---|
| مارس 1999 | زلزالان هزّا أتار براديش في شمال الهند وأديا إلى مقتل أكثر من مئة شخص .<br>- يناير/ كانون الثاني 1999: هزة أرضية في مدينة أرمينيه الكولومبية قتلت نحو ألف شخص |
| 2000 | جفاف،60000حريق ،أكبر حريق في الغرب الأمريكي(5مليون هكتار). |
| 2001/01/16 | زلزال غوجرات غرب الهند |
| 2003/05/21 | زلزال الجزائر (بومرداس) دمر الولاية بأكملها |
| 2004 | فاجعة زلزال الحسيمة الذي بلغت قوته 6.5 على سلم ريشتر وأسفر عن وفاة حوالي 600 قتيل ومئات من الجرحى من ساكنة الحسيمة والمناطق المجاورة لها في إمزورن وبني بوعياش وآيت قمرة التي حددها الجيولوجيون كمركز الهزة الأرضية العنيفة. |
| 2006 | زلزال كشمير قتل فيه حوالي 79 ألف شخص |
| 06/06/2008 | زلزال الجزائر وهران بقوة 5.5 درجات على سلم ريشتر .<br>زلزال الصين وكان اشد زلزال حيت دمر مدينة بأكملها 2008/3/5 |
| 2010 | - زلزال تشيلي قوته 8.8 درجات على مقياس ريشتر .<br>- زلزال هايتي 2010 قوته 7 درجات على مقياس ريشتر قتل حوالي 230 ألف شخص وشرد أكثر من مليون شخص.<br>- زلزال الجزائر ولاية المسيلة (بني يلمان) 2010/05/14 بقوة 5.1 أدى إلى وفاة 3 أشخاص. |
| 2010/10/4 | زلزال كانتربري (نيوزلندا) قوته 7.4 درجات على مقياس ريختر، |
| 11\3\2011 | • زلزال شمال شرق اليابان قوته 8.9 درجات على مقياس ريختر.حبتين |
| 2012/11/29 | زلزال بجاية بقوة 5.5درجات على سلم ريشتر. |
| 2013/05 | زلزال بجاية بقوة 5.2درجات على سلم ريشتر. |
| 2013\4\16 | زلزال جنوب شرق إيران بلغت قوته 7.8 درجات على مقياس ريختر , وقد شعر بالزلزال سكان الهند وباكستان ودول الخليج |

SOURCE : http://bassair.arabiyate.net/8 ctrl.

[212] Jacques Heude، Opcit، p180

[213] http://bassair.arabiyate.net/8 ctrl.

وفضلاً عما سبق ،فالكوارث المناخية والأحداث البيئية القاسية، التي تندرج ضمن مظاهر التدهور البيئي و تُشكّل تهديدا للأمن الإنساني وحقوق الإنسان،وهي بذلك تُعد مصدرا للقلق المتزايد في كافة أنحاء العالم،خاصة وأنه خلال العقود الأخيرة، عدد اللذين تأثروا بالكوارث المناخية مثـل: (الجفاف والفيضانات والعواصف...) مرتفعاً عن العدد الذي كان سابقاً،فتشير الأبحاث الحالية إلى أن، التغيرات المناخية ستزيد من خطر التعرض لكارثة مناخية،وعدد الكوارث المبلغ عنها في تزايد مستمـر حيث بلغت بين عامي(2000-2004) ما يحوي على 326كارثة مناخية كل عام أثّرت على حوالي 262مليون شخص كل عام منذ 2000الى 2004،أي أكثر من ضعفي العدد المبلغ عنه في النصف الأول من ثمانينات القرن الماضي، كما سجّلت الدول الغنية تصاعد في نداءات الاستغاثة، من الكوارث الطبيعية والمناخية بحيث ضربت **أوروبا** خلال 2003أكثر موجات الحرارة حدة التي شهدتها أكثر من 50عام، مما تسبّب بآلاف الوفيات بين المسنين والأشخاص الضعفاء ومرض المئات من الآخرين.

- **اليابان**، ضربتها أعاصير استوائية ،في سنة ،2005تسبّب **"إعصار كاترينا"**، بأحد الحوادث في أسوء موسم أعاصير تم تسجيله في المحيط الأطلنطي، وقد أثر هذا الحادث على صحة وحيـاة العديد من الأشخاص ،وهذه رسالة إلى أنه حتى أغنى الدول في العالم ليست محصنة من مظاهر التدهور البيئي وآثارها على الأمن الإنساني.

**الفرع الثاني: مظـاهـر التدهـور البيئـي في الدول الفـقيـرة.**

تعاني البلدان النامية ، إلى جانب المشاكل البيئية المحلية (الجفاف-التصحر-انقراض بعض الأنواع الحيوانية...الخ)،من الملوّثات التي تنطلق من الدول الصناعية المتقدمة الخطرة، التي تنتشر في سماء الكرة الأرضية،وتؤثر على طبقة الأوزون،وما نتـج عن المواد المشعة والمواد السامة التي تقذفها المصانع، ومحطات الطاقة النووية المنتشرة في مدن العالم الصناعي،وهكذا،فان الروابط بين: الفقر والمرض والبيئة واضحة،فعلى سبيل المثال ،الحـديث عن تدهور المياه، قد يتّخذ مظاهر تختلف بحسب إمكانيات الدولة فيتخذ التدهور مثلا مظهر الندرة-**ندرة المياه أو انعدامها تماما**،كما قد يتّخذ مظهر آخر ،**كملوحة المياه** مثلا ،وفي كلتا الحالتيـن نتحـدّث عن تدهور **عنصر المياه**,لكن الآثار الصحية، لهذا المظهر تختلف باختلاف قدرات وإمكانيات الدولة على مواجهة ذلك المظهر من التدهور البيئي،فحسب تقدير منظمة الصحة العالمية أن هناك، حوالي مليار شخص يعاني من إمكانية الحصول على الماء الآمن للشرب،كما اعتبرت ذات المنظمة الصحية أن نسبة 80بالمائة من الأمراض في دول العالم الثالث ،مرتبطة باستهلاك المياه غير الصالحة للشرب،مما يعود بالضّرر على صحة الأطفال في هذه المناطق وارتفاع حصيلة الوفيات فيها[214].

فمثلا **إفريقيـــا تعـــاني مـــن مظـــاهـــر التدهـــور البيئـــــي التاليـــة**[215]:

[214]Justine Faure،Yannick Prost،**Relations Internationales:Histoire،structures،questions régionales**،Ellipses Edition Marketiong S.A، Paris،2004 ،Pp495.

[215] Programme des nations unies pour l'environnement. L'avenir de l'environnement mondial 3.Geo3.Copyrght.2002.p31
http://www.unep.org.

*التصحر وإزالة الغابات وفقدان نوعيتها، **عدم استقرار موارد المياه-إجهاد مائي** في مناطق أخرى، تدهور المناطق الجبلية المطلّة على البحر، فقدان المناطق الرطبة، تدهور المناطق الجبلية المطلة على البحر، التّلوث و تغيّر المناخ، وارتفاع منسوب مياه البحر، نوعية الهواء متدهورة، عدم استقرار المناخ والتعرّض للتغيرات المناخية ، الفيضانات والجفاف.

*بينما في **جنوب الصحراء الكبرى في إفريقيا**،تأثر 10ملايين **بالجفاف** و2مليون **بالفيضان**[216]، ومن هذا المنظور أيضا، تؤكد مختلف الدراسات على أن **منطقة الساحل الإفريقي** ،عرفت هي الأخرى ولفترات متتالية، أزمات حادة مرتبطة بتدهور البيئة ،وبالضبط تدهور عنصر المناخ في هذه المنطقة ،خصوصا ظاهرة التصحر التي تعود في الأساس لبدايات القرن الماضي (1903-1913)، (1940-1944)،(1969-1974)،(1983-1985)،وقد تركت هذه الظاهرة بصمات واضحة على حياة السكان وطباعهم وكذا على المناطق الزراعية وقطعان الماشية أحد مصادر رزق هؤلاء البدو في المنطقة ، ويُشغّل قطاع الزراعة في بلدان الساحل الإفريقي حوالي 60٪من اليد العاملة ،ويساهم في 60٪من الدخل الإجمالي حيث تغطي كمنطقة الساحل 5,7مليون كلم² تأوي حوالي 58مليون شخص حيث كل هذا الفضاء الجغرافي بساكنيه مهدد بالتصحر **واللاأمن الغذائي** الذي يتسبب بدوره في حالات **اللاأمن الصحي**[217]، وبالعودة للتأثيرات الأولى للتصحر نجد أنه في سنة 1908قتل الجفاف حولي50000شخص في وسط بوركينافاسو،و30000في نفس المناطق سنة 1914،وفي 1913مات أيضا 30000شخص في غرب النيجر لنفس الأسباب.

*أما في **القارة الأسيوية**،فللفيضان وقع سلبي على الأمن الصحي للأفراد في هذه المنطقة فنجده أثر على حياة ما يقرب من 68مليون شخص في شرق آسيا ،و40مليون في جنوب شرق آسيا.كما أدت فترة رياح2007 الموسمية في شرق آسيا شردت 3ملايين شخص في **الصين** ،مع تعرض مناطق كبيرة من البلاد لأكبر هطول للأمراض على الإطلاق، كما شردت الفياضانات والرياح الموسميــة في **جنوب آسيا** سنة2007أكثر من 4مليون شخص في الهند و7ملايين في **بنغلاداش.**

-شرد موسم أعاصير 2007/2006في جنوب آسيا، والذي عمّ مناطق شاسعة من جاكارتا بالفيضانات430ألف شخص، وتسبّب إعصار ديوران في وقوع انهيارات طينية وخسائر في الأرواح في **الفليبين** وأمراض واسعة الانتشار في **الفيتنام.**

في الحقيقة يصعب تمثيل وتصنيف مظاهر التدهور البيئي رغم الجهود المبذولة من طرف الباحثين نظرا، لطبيعتها التّداخلية وعبر الوطنية وتنوّعها الايكولوجي النابع من تنوّع المساحات التي تحدث فيها إلى جانب اشتراكها الاجتماعي والبيولوجي، بحيث يتأثر بها أي مجتمع يتعرض لأحد مظاهر التدهور البيئي، كما تتأثر الصحة الإنسانية في هذه المناطق[218]،وفي اعتقاد الباحثة أن السبب في عدم إمكانية تحديد مظاهر التدهور البيئي و صعوبة تحديد الآثار الصّحية لهذه المظاهر، هو العولمة بكل ما

---

[216] تقرير التنمية البشرية تحت عنوان"محاربة تغير المناخ،التضامن الإنساني في عالم منقسم"،2007/2008،ص60-65.

[217] Sergine Tacko Kandjil.Louid Verchot ,Jens Makensen,**"Climate Change and Variability in the Sahel Region :Impacts and Adaptation Strategiesin the Agrecultural sectore"** ,World AFGROFERESTRY Centre(ICRAF),2006,P16.

[218] Pierre de Senarclens"، **La mondialisation:Théories-enjeux et débats،"** 4eme Edition، ،Paris، Dalloz ،2005،P152.

تفرزه من نتائج، الأمر الذي أدى إلى عولمة المشاكل البيئية بما فيها ظاهرة التدهور البيئـي،وفي المبحث الموالي سيتم التطرق إلى مختلف الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي.

## المبحث الثالث:الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي على أمـن الأفراد.

إن الحديث عن الآثار الصحية للتدهور البيئي في مجال حقوق الإنسان والأمن الإنساني، يقتضي البحث عن المقصود بالآثار الصّحية للتدهور البيئي على أمن الأفراد (**المطلب الأول**)،والتي سوف يتم تصنيفها إلى آثار صحية مباشرة(**المطلب الثاني**)، وآثار صحية غير مباشرة(**المطلب الثالث**).

### المطلب الأول:المقصود بالآثار الصحية للتدهور البيئي على أمن الأفراد.

في هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى المقصود ب "الآثار الصّحية للتدهور البيئي"، إلا أنه وقبل البدء في تحليل هذا العنصر ارتأت الطالبة إثارة نقطة تتمثل في :**خصائص العلاقة بين التدهور البيئي والأمن الصحي للأفراد** ،والمتمثلة في الآتي[219]:

**I.** تتسم العلاقة بين التدهور البيئي والأمن الصحي للإنسان بالتعقيد،نظراً لكونها في غالب الأحيان غير مباشرة فهي ليست على شكل سبب ونتيجة.

**II.**تتميز بالتباعد مكانياً و زمنيًا.

**III.**اعتمادها على العديد من العوامل.

**IV.** العلاقة تشمل تدهور كمية ونوعية عناصر البيئة.

وعليه فان **الأثـــر**، هو كل ما تخلّفه ظاهرة ما أو عمل معين ويكون إما ايجابيا أو سلبيا ،لكن في هذه الدراسة الآثار المقصودة هي تلك التي تخلّفها ظاهرة التدهور البيئي وتكون سلبية على الأمن الصحي الإنساني،بمعنى،تلك المخاطر التي تترتب عن أحد مظاهر التدهور البيئي وتمسّ بالصحة الإنسانية[220].

كما أن الآثار تترتب من الانعكاسات والتعرض لظاهرة التدهور البيئي،وتتخذ الآثار صورة مباشرة وأخرى غير مباشرة.[221]

وقد تم الانتباه إلى آثار تدهور البيئة على أمن الإنسان الذي يعيش في ظلّ هذه البيئة منذ القديم بديل ما أشار إليه أحد المسئولين ذوي الحكمة في زمن بعبد من هذا ،من خـلال مقولة شهيرة قالها مسئول هندي سنة 1890م تنصب فـي هــذا المعنــى[222]:

**« Ce qui arrive à la terre, arrive aux Fils de la terre »**

---

[219] توقعات البيئة في المنطقة العربية ، المرجع السابق،ص253.

[220] A.Pruss-Ustun and C.Corvalan.Preventing،Disease through Healthy Environment: Towards an Estimate of the Environmental Burden of Disease،(Geneva:WHO.2006)، voir le site web: Http://Www.who.int/quantiiifying-ehimpacts/publication/preventing disease/en.P9.

[221] L'impact:*Dépend des effets et de l'exposition*.les effets peuvent être directs ou indirects*.L'exposition doit être appréciée en termes de niveau et de durée. Voir **: Manuel " environnement à l'usage des industriels"**, Ouvrage collectif Rédigé par:Rhône Poulin, Sous la direction de:Serge Lambert ,2eme Edition, Afnar,1994,Paris,P19.

[222] J.Marque.Lavieille,OPCIT,P96.

وعليه، فان التدهور الذي يصيب البيئة الطبيعية ،سواء تسبب فيه الإنسان أو بفعل الطبيعة ذاتها ،فانه سوف يؤثر على أمن الإنسان الذي يعيش على هذه الأرض.

## المطلب الثاني:الآثار الصحية المباشرة.

إنّ وصفها بالآثار المباشرة، ما هو إلا تعبير عن العلاقة التي غالبا ما تكون مباشرة بين ظاهرة التدهور البيئي والأمن الصحي،بمعنى أن: التدهور الذي حصل في البيئة (من تغير المناخ-تدهور المياه-تدهور التربة..)كان السّبب الرئيسي في حدوث تدهور في الصحة الإنسانية من( انتشار الأمراض-عجز-وفيات)' فتشكل الظروف البيئية ،عوامل خطر مهمة على صحة الإنسان،ولاسيما في البلدان النامية ،وتؤدي دورا رئيسيا في أكثر من80بالمائة من الأمراض التي تبلّغ عنها منظمة الصحة العالمية بشكل دوري.ويقدر حوالي 24بالمائة من أسباب الإصابة بالمرض في العالم،و**23بالمائة** من إجمالي الوفيات في العالم يمكن إرجاعه إلى عوامل بيئية،[223] وقد تكون هذه الأرقام أعلى في بعض المناطق على سبيل المثال:في إفريقيا وجنوب الصحراء تشكّل مثل هذه العوامل 35بالمائة من الإصابة بالمرض.[224]

### الفرع الأول:الآثار الصحية المباشرة لتدهور المياه.

يُعد الماء غير المأمون والصرف الصحي والنظافة الصحية الرديئة الناتجة عن ندرة المياه عامل الخطر البيئي البارز ،إذ تستأثر بنحو (**03٪**) من كل الوفيات (7،1مليون وفاة) و(**3،7**٪ ) من كل سنوات العمر المعدلة بحسب العجز.

وثمة عدة أمراض ترتبط ارتباطا قويا بالتدهور المائي،ذلك نظرًا إلى كثرة اعتماد الصّحة الإنسانية على الإمدادات المائية الكافية والصالحة للشرب،إلا أن تغير المناخ يؤثر على درجة حرارة سطح الأرض وكمية الأمطار والعواصف والجفاف مما يؤثر على توافر المياه العذبة وجودتها وصرف مياه السطح وانتشار ناقلات الأمراض المنقولة بالمياه،فقدرت منظمة الصحة العالمية أن حوالي150000شخص يموت بسبب تدهور المياه (خاصة التلوث)[225]،كما تلعب هذه التغيرات دورا متزايدا في إحداث تغيرات في التنوع البيولوجي[226].

وفي سبيل تأكيد الآثار الصحية المباشرة لتدهور المياه نشير إلى **أربع مجموعات من الأمراض مرتبطة بالمياه كالآتي:**[227]

I. الأمراض التي تجرفها المياه:جملة الأمراض المنقولة.
II. المياه التي تعيش فيها مسببات المرض، الوسط المضيف"**دودة غينيا البلهارسيا**".

---

[223] A.Pruss-Ustun and C.Corvalan.Preventing ،Opcit ،P09.

[224] WHO and UN Environment، programme.Health and Environment، Linkages Initiative (Heli)،"Priority Risks:The Human Toll"،voir le site web: (Http://Www.who.int/heli/risks/en").

[225] Melinda Kimble،**« Climate Change:Emerging Insecurities »**،Edited from:(Human and Environmental Security،an Agenda for change،) Edited by: Dodds and Tim Pippard،Earthscan، Sterling.VA،London،2005،P105.

[226] Geo4توقعات البيئة العالمية:**" البيئة من أجل التنمية"**،برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

[227] Felix-Amerasinghe and Eline Bolle،**Assessing the impact of irrigation development on the environment،Www. Development-impact.pdf.**

III. المياه التي تنقل الحشرات:الملا ريا،داء الخبطيات.

IV. المياه الملوثة تنقل الأمراض[228]:الإسهال –التيفوييد–الكوليرا–مختلف أمراض أنفلونزا.

وتعد الأمراض المعدية التي تسبّبها العوامل البيئية –**تدهور المياه مثلا**- حسب تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2004سببًا رئيسيًا لانتشار الأمراض البشرية، كما أنها المسئولة عن حوالي4/1الوفيات في العالم[229]،وسكان العالم عانوا كلّهم من ثلاثة أمراض مرتبطة بتدهور المياه وهي كالآتي:

## أولا-المـــلا ريا:

تعد إحدى أكثر المشاكل الصحية خطورة وتعقيدا في العالم ،وقد تم تحديدها كأكثر الأمراض عرضة للتأثر بالتغير المناخي،تنقلها بعوضة **"الأنوفيلة"**عبر المياه ،فدرجات الحرارة الدافئة ودرجات الر طوبة وزيادة الأماكن التي تتجمع فيها المياه عموما تساعد على انتشار المرض[230].

وحاليا نجد الملاريا ،تنتشر في الدول الأكثر عرضة للتغيّر المناخي مثل:أواسط آسيا وإفريقيا،فنجد هذا يصيب حوالي 800.000 دون سنّ الخامسة في جنوب الصحراء الكبرى،ويشكل الأطفال غالبية المتوفيين[231].فالجزائر اليوم مثلا، حسب تصريح المدير المركزي للوقاية ،على مستوى الوزارة **"إسماعيل مصباح** "الذي نزل ضيفا على حصة **"ضيف التحرير"** على أمواج القناة الثالثة للإذاعة الوطنية ،أنه تم تسجيل 13 حالة مالاريا ،من طرف مصالح الصحة منها، ثلاث وفيات ، لاسيما بولايتي غرداية و باتنة ،بين شهري أكتوبر و نوفمبر. و أمام هذا الوضع أكد **"السيد مصباح "**على ضرورة تدعيم و تكييف آليات الوقاية السارية المفعول في مكافحة هذا المرض المتنقل عن طريق بعوضة المالاريا ،مذكرا بأن هذه المبادرة تعتبر أهم هدف سيتم بحثها خلال اجتماع الخبراء الوطنيين في مجال مكافحة المالاريا الذي يعقد في دسسمبر2013 بالجزائر. كما أوضح المتحدث أن، "البؤرة المسجلة بمدينة غرداية قد تم القضاء عليها" و أنه ،"لم تسجل أية حالة أخرى" ،مضيفا أن تدهور حالة المحيط مثل وباءة المدن و المياه الراكدة يشكل العامل الاساسي في انتشار بعوضة المالاريا و بعوضات أخرى و من ثمة ضرورة التنسيق بين مختلف قطاعات الصحة و الجماعات المحلية و الفلاحة و البيئة. و قد انتهز البروفيسور مصباح هذه الفرصة ليذكر أيضا بأن ،داء المالاريا يمس 500 مليون شخص عبر العالم .و أن الجزائر "التي شهدت انتشار هذا المرض في الستينيات ب 100.000 حالة سنويا تسجل اليوم ما بين 300 إلى 400 حالة مستوردة سنويا" مشيرا إلى "ارتفاع حالات الإصابة بمعدل 600 حالة مستوردة سنويا خلال السنتين الماضيتين بعد الأحداث التي شهدتها البلدان الإفريقية الواقعة جنوب الصحراء"[232].وهو ما أكده " اللواء شريف عبد الرزاق "، أن 90 بالمائة من الحالات الوبائية لداء الملاريا المسجلة بالجزائر، مصدرها دول الساحل الإفريقي." ، أثناء تدفق اللاجئين ،وأضاف "اللواء الشريف عبد الرزاق" بمناسبة اليوم الإعلامي تحت عنوان" **90بالمئة من الحالات الوبائية لداء**

---

[228] William P.Cunningham et Mary An Cunningham،**"Principles of Environment Science:Inquiry and Applications"**،second Edition، (Mc Graw Hill)،New York،2004،Pp177-179.

[229] منظمة الصحة العالمية، **التغير المناخي والصحة البشرية:التأثير والتكيف**، ،المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة،2004،ص ص17–18.

[230] http://help.adobe.com/en_US/Acrobat/9.0/Standard/WS981E9B4B-F8E4-4511-ADE4-2D7380472979.html.

[231] منظمة الصحة العالمية ،نفس المرجع،ص18.

[232] http://www.elbilad.net/flash/detail?id=4198

**الملاريا بالجزائر مصدرها دول الساحل "**، في مداخلته خلال هذا اللقاء المنظم من طرف القيادة الجهوية الرابعة للدرك الوطني بورقلة، بالتنسيق مع المصلحة المركزية للصحة بمديرية الموارد البشرية لقيادة الدرك الوطني ،أن غالبية الحالات المرضية المكتشفة على الصعيد الوطني سجلت "على مستوى المناطق الجنوبية التي تعرف تواجد أعداد من المهاجرين غير الشرعيين حيث أضحى تعامل أفراد الجيش الوطني الشعبي مع هؤلاء النازحين أمرا حتميا للحد من تفاقم هذه الظاهرة[233]."

**ثانيا-البلهـارسيا:**

يتسبّب في مرض البلهارسيا ،دودة منبسطة تعيش في الوسط المائي،إذ يُصيب هذا المرض ما يقارب 200مليون شخص في 74بلد،في حين يشكل الأطفال الأغلبية الكبرى،هذا فضلا عن وجود 60مليون شخص مهدّد بالإصابة ومن بينهم 20مليون يعانون من مرض حاد،ويعاني 20آخرين من الأعراض.وتحوي القارة الإفريقية(جنوب الصحراء) نسبة 80بالمائة من المصابين بهذا المرض[234].

**ثالثا-الإســـهال:**

يعد الإسهال الناتج عن التدهور– **مظهر المياه الملوّثة**-من أحد أبرز أسباب الوفاة على مستوى العالم ،فالبلدان التي لا تتوفر فيها المياه الكافية ومرافق صرف ملائمة تنتشر فيها الإصابة بهذا المرض،حيث يؤدي بحياة الأطفال بنسبة (**05**)أضعاف ما يحصده فيروس نقص المناعة البشرية،إذ تحدث حوالي **0،8مليون** حالة وفاة للأطفال كل عام نتيجة الإسهال(نحو 5000حالة وفاة يوميا، فقد قضى الإسهال في سنة 2001 على مليوني شخص منهم 1.3مليون من الأطفال[235])،في حين تسبّب الأنماط الطقسية المتغيّرة أشكالاً مرضية جديدة في العديد من المناطق ،فعلى سبيل المثال،أدت الفيضانات في شرق إفريقيا عام 2007الى خلق مناطق لتوالد عدد من مسبّبات الأمراض مثل:الذباب وخلق مرض وبائي عن**"حمى الوادي المتصدع"**.

كما أدى الجفاف والحرارة غير العادية في هذه المنطقة إلى انتشار حمى **"شيكونغونيا"** وهو مرض فيروسي انتشر في أنحاء المنطقة[236].

ومما لاشك فيه أن تدهور المياه الذي يؤدي إلى تدهور الصحة الإنسانية يتسبب في تدهور الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني **كيف ذلك؟**[237]:

***التدهور الاقتصادي(تدهور الأمن الاقتصادي)**:زيادة حدة الفقر من خلال الإنفاق على الصحة، فقدان مناصب العمل بسبب المرض، ناهيك عن ضعف الإنتاجية بسبب الاعتلال الصحي مما يضعف دخل الفرد،كما ثبت أن معدلات وفيات النساء من جراء مظاهر التدهور البيئي أكثر من الرجال ،

[233] http://www.algeria-dream.com/vb/algeria.103742/

[234]تقرير التنمية البشرية لسنة 2006،

[235]منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،"المحافظة على الموارد المائية من التلوث"،2006.

[236] تقرير التنمية البشرية لسنة2008/2007،ص79.

[237]اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(ا.س.ك.و)، "**إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية** "، الأمم المتحدة ،نيويورك،2008.

فعلى سبيل المثال لا الحصر ،لأن العالم اليوم يعرف مظاهرا جديدة للتدهور البيئي،مثل الاحتباس الحراري و الدفء الكوني ،الأمطار الحمضية وغيرها،... وعليه نذكر ما يلي :

*في إعصار بنغلادش عام 1991ماتت140000 ألف المرأة،وهو عدد أكبر أربع (4)مرات تقريبا من معدلات وفيات الرجال[238] ، وقد كانت العالمة الفيزيائية الهندية الأصل **"فاندانا شيفا"** من الأوائل الذين عملوا على ربط حماية البيئة بحقوق النساء،حيث أكدت الفكرة من خلال مؤلفها حول"حقوق النساء البيئية"[239] و"البقاء على قيد الحياة"،بالاشتراك مع **"ماريا مايس"**[240].وبهذه الأمثلة تتّضح الصورة كيف أنّ الأمن الصحي للأفراد و من منظور حقوق الإنسان والأمن الإنساني يتدهور بتدهور البيئة مهما كان مظهر التدهور بالتالي لا مجال للحديث عن الحق في الصحة أو عن حقوق الإنسان الأخرى مادام الكل متكامل وغير مجزأ بحيث إذا انتهك حق من جراء التدهور البيئي سوف تنتهك الحقوق الأخرى للإنسان.

## الفرع الثاني: الآثار الصحية المباشرة لتدهور المناخ.

لقد تم التأكيد لأول مرة على الآثار الصّحية للتدهور البيئي-**تدهور المناخ**- في التقرير التقييمي الأولي للجنة الأطراف الحكومية للتغيّر المناخي عام1992 أين ذكر تأثير التغير المناخي على الصحة البشرية ثم تلاه التقرير التقييمي الثاني.

وفي نفس الوقت تمّت دعوة مجموعة عمل مشتركة لاحتواء أوّل تقييم شامل للآثار الصحية للتّغيّر المناخي ،وبشكل مشترك من قبل كل من:منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ،وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة1997،وتم الاعتراف صراحة أن الصحة الإنسانية.تتأثر حقيقة بالظروف العكسية للبيئة ما في ذلك ظاهرة التدهور البيئي،[241] لكن وقبل عرض الأضرار الصحية لهذا المظهر ،يجدر بنَا عدم تجاهل الفوائد الطبية العديدة لأشعة الشمس والتي تتمثل أهمها في: العلاج من بعض الأمراض الجلدية والسل ولين العظام لدورها الكبير في الحد من نشاط كل من الجراثيم والبكتيريا بمختلف أنواعها،وأيضا في تكوين فيتامين "د" في الجسم البشري.إلا أن التعرض لهذه الأشعة لفترات زمنية طويلة خاصة في المناطق التي تعرف تغيرات مناخية قاسية يؤدي إلى ما يأتي من الآثار الصحية المباشرة[242]:

**أولا-** حدوث التهابات جلدية قد تصل بعضها إلى حدوث حرق بالجلد تتباين درجاتها تبعاً لعدة معايير يأتي في مقدمتها: طول الفترة التي يتم التعرّض لأشعة الشمس خلالها ومدى استمراريتها،الموقع الفلكي للبيئة،خصائص جسم الإنسان وخاصة لون البشرة،وقد يتطور الوضع ويصل إلى حد الإصابة بمرض سرطان الجلد.

---

[238] برنامج العمل الحادي عشر 2006-2010،منظمة الصحة العالمية ،

[239] Ecofeminisme.

[240] "برنامج العمل الحادي عشر2006-2010،منظمة الصحة العالمية.

[241] تقرير التنمية البشرية،2001،ص25.

[242] محمد خميس الزوكه،**البيئة ومحاور تدهورها وآثرها على صحة الإنسان**، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 2007،ص ص479-480.

**ثانياً-** إجهاد العينين بتأثير شدة الضوء الناتج عن قوة أشعة الشمس،وقد تتطـــور بعــض الحــالات

إلى ضعف قوة الإبصار،أو الإصابة بالعمى وهو ما يحدث في العديد من البيئـات الصحراوية الجافة -حيث تكثر مثل هذه الحالات- وأيضا في البيئات القطبية حيث تنعكس أشعة الشمس بشدة على سطح الجليد الذي يشبه المرايا في بريقها خلال فصل الصيف الذي يتباين طوله تبعا للموقع الفلكي.لذلك يلبس سكان هذه البيئات نظارات خاصة ذات فتحات مستطيلة ضيقة تصنع من عظام الحيوانات.وتعد هذه الطريقـة إستراتيجية من بين استراتيجيات بناء الأمن الصحي للأفراد في مثل هذه المناطـق، في حين يتبع انخفاض نسبة الرطوبة في الهواء بالبيئات الحارة إلى حد معين إصابــة الأغشية المخاطية للأنف وجلد الجسم البشري بالجفاف إلى جانب الشعور بالضيق الشديد. ويقاوم جسم الإنسان مثل هذه الخصائص المناخية عن طريق إفراز العرق .

والمعروف أن قدرة الجسم البشري على إفراز العرق في هذه البيئات الحارة تتزايد مع انخفاض نسبة الرطوبة مما يسهم في تنشيط عملية التبريد عن طريق تبخر العرق على سطح الجليد وهو ما يقلل من درجة الحرارة المحسوسة عن درجة حرارة الهواء السائدة ويضعف من الإحساس بارتفاع درجة الحرارة ،ومعنى ذلك تزايد الفارق بين درجة حرارة الهواء ودرجة الحرارة المحسوسة كلما تزايد إفراز العرق من جسم الإنسان.

**ثالثاً-**ويؤدي نفس المظهر لتدهور المناخ –أي انخفاض نسبة الرطوبة في الهواء-في البيئات الباردة إلى حدوث تشققات جلدية في الأجزاء الظاهرة من جسم الإنسان لضعف قدرة الجسم على إفراز العرق نتيجة لتقلص وشدة ضيق مسام الجلد بتأثير الانخفاض الشديد لدرجة حرارة الهواء.[243]

**رابعاً-**بينما يتبع انخفاض الضغط الجوي تناقص نسبة الأكسيجين في الهواء مما ينعكس آثاره الضارة على كل من الجهاز العصبي للإنسان والجهاز التنفسي ومستوى نشــاط الدورة الدموية حيث تتزايد احتمالات الإصابة بالأزمات القلبية خاصة وأنها تؤثر على مستوى ضغط الدم وتزيد من سرعة ضربات القلب،كما يمكن أن تؤدي التغيرات المفاجئة السريعة التي تعتري الضغط الجوي إلى الإصابة بالأمراض الناتجة عن انسداد الأوعية الدموية.

**خامساً-**تؤدي سرعة الرياح في البيئات الحارة الجافة إلى هبوب العواصف الرملية التـي تزيد من معدلات انتشار أمراض العيون والحساسية،وتعمل على اضطراب الدورة الدمويــة وكثرة الإحساس بالضيق والتوتر وتزايد الرغبة في النوم والخمول،أما في البيئات الباردة تؤدي سرعة الرياح إلى تزايد الإحساس بالبرودة الشديدة وخاصة في حالة انخفاض نسبة بخار الماء في الهواء،كما تزيد من احتمالات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والعصبي[244].

وبناءاً على ما سبق ذكره ،فان الحديث عن الأمن الصحي للأفراد كثيرا ما لا يكون نظرا لتفاقم أخطار التدهور المناخي بشتى صوره[245](ارتفاع الحرارة-تزايد وانخفاض الرطوبة...)، نظرًا

---

[243] محمد خميس الزوكه،**البيئة ومحاور تدهورها وآثرها على صحة الإنسان**،المرجع السابق ،ص481.

[244] محمد خميس المرجع السابق، ص482.

[245] Xavier de Villepin"،Un nouveau monde dans les Relations Internationales،"Ellipses Edition Marketing، Paris،2005،Pp34-35.

لما تلعبه هذه الظروف البيئية من أدوار في انتشار الأمـراض ومختلف أشكال اعتلال الأمن الصحي الإنساني سواء ما كان مباشرا أو غير مباشر[246]،و قد قدّر المهتمون بالدراسات البيئية والصحية أن **تغيّر المناخ** كان مسئولاً في سنـة **2000** عن **6٪بالمائة** من **الملاريا** في بعض البلدان ذات الدخل المتوسط و**2،4بالمائـة** تقريبا من الإسهال في العالم، وقدّر أنه شكّل **0،3بالمائة** من كل الوفيات في العالم (**154000وفاة**)،و**0،4بالمائة** من كل سنوات العمر المعدلة بحسب العجز .وتشمل العوامل البيئية الأخرى كالتعرّض المفرط للمواد الكيميائية السامة ومبيدات الآفـات **0،35مليون وفاة**،وبالتالي فان هذه الأمثلة دليل على وجود ارتباطات مهمة بين التدهور الصحي والتدهور البيئي[247].

## الفرع الثالث: الآثـار الصحية المباشرة لتدهور الهواء.

الغالب أن تلوث الهواء يمثل الصورة الخطيرة لتدهور الهواء،وبناءاً على ذلك فان الباحثة ارتأت أن تعتمد هذا المظهر للتدهور البيئي الذي يهدد عنصر الهواء ،ومن هذا المنطلق فانه يمكن حصر أهم الآثار الضّارة الرئيسية الناتجة عن تلوّث الهواء فيما يلي[248]:

**أولا-**ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التّنفسي كنتيجة لارتفاع درجة تركيز مركبات الكبريت في الهواء على وجه الخصوص،مع تزايد فرص انتشار الأورام الخبيثة وخاصة في جهاز الرئة.

**ثانيا-**انخفاض كميّة أشعة الشمس فوق البنفسجية التي تصل إلى سطوح الأرض مما يسهم في تناقص فيتامين **"د"** الذي يساعد على تزايد امتصاص عنصر الكالسيوم في الطعام، ويحول دون الإصابة بالكساح ولين العظام.

**ثالثا-**حجب نسبة من الضوء الطبيعي نتيجة لكثرة تكوين الضباب بمختلف أنواعه وخصائصه مما يؤدي إلى تزايد الاعتماد على الإضاءة الاصطناعية(إنارة المصابيح)،وهناك من الدراسات العلمية تلك التي ناقشت التأثيرات العصبية والبيولوجية للضوء الاصطناعي ودوره في إنتاج بعض الهرمونات والأنزيمات،ومدى مسؤوليته عن الإصابة ببعض الأمراض،وهي دراسات لم تتبلور نتائجها المؤكدة حتى الآن،لكنه يمكن أن يشكل محورا من محاور تلوث البيئة ونقصد بذلك التلوث الضوئي.

**فعلى سبيل المثال**،لما أحرقت القوات العراقية حوالي 732 بئرا للنفط أي مـا نسبتـه **85**٪ من الآبار الكويتية،**فنتج عن ذلك** [249]:

**I.** تلوث الجو بآلاف الأطنان من السناج الأسود المحمول على غاز ثاني أكسيد الكربون مصحوبا بغازات أخرى سامة وضارة بالصحة.إضافة إلى كونها تحجب الشمس عن الأرض لفترة بضع ساعات في النهار في الكويت وحتى باقي دول الخليج.

---

[246] Bryan Mc Donald، "Global Health and Human Security:Addressinh Impacts from globalization and Environmental change،",Edited from:**Global Environmental Change and Human Security**،(MIT:New England،2010)،Pp65-66.

[247]إليزابيث سكوتر،"**تحيّل المخاطر على حياة البشر**"،**التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي** ،المرجع السابق،ص381.

[248]محمد خميس الزوكه،المرجع السابق،ص ص 462-463.

[249]خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني،"أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":دراسة إنسانية في التلوث البيئي،المرجع السابق،ص103-104.

II. ارتفاع نسبة أمراض الحنجرة والصدر والجهاز التنفسي والعيون،خاصة عند الأطفال.

III.الخسارة الاقتصادية الكويتية من عمليات إطفاء الحرائق.

IV. تكثف الأمطار الحمضية،حيث أصبح الغلاف الجوي يستعمل كميات هائلة من أكسيد الكبريت والنتروجين وكبريت الإيدروجين، وكميات كبيرة من المواد والمعادن مثل النيكل والهيدروكرونات ومواد متطايرة.وهذه كلها تشكل ظروف مناخية لتكوين الأمطار الحمضية التي تجعل من ماء المطر مادة إهلاك للنبات ولا تصلح للشرب وتؤثر على التربة وكل عناصر البيئة الطبيعية وهو ما يعود بانعكاسات سلبية على الصحة الإنسانية.

وفي سبيل توضيح حجم خطورة "تدهور الهواء" على الأمن الصحي للأفراد ستستعين الطالبة ببعض الإحصائيات،عن المدن التي صُنفت من الأكثر تلوثًا في الأعوام الأخيرة ،فعادة ما يرتكز تلوث الهواء في المناطق الكبيرة التي بها كثافة سكانية عالية ،خاصة في الدول النامية التي تكون فيها القوانين التي تحافظ على البيئة غير صارمة أو غير موجودة على الإطلاق، ولكن حتى المناطق الآهلة بالسكان في الدول المتقدمة تنالها المستويات التي عندما يصل إليها التلوث تكون ضارة بالصحة.

**جدول يتضمن أمثلة عن انبعاث ثاني أكسيد الكربون:[250].**

| البلد الصادر عنه الانبعاث | حجم انبعاثات $CO_2$سنويا |
|---|---|
| الولايات المتحدة | 2.795 طن |
| الصين | 2.680 طن |
| روسيا | 661 طن |
| الهند | 583 طن |
| اليابان | 415 طن |
| ألمانيا | 356 طن |
| أستراليا | 340 طن |
| جنوب أفريقيا | 232 طن |
| المملكة المتحدة | 212 طن |
| كوريا الجنوبية | 185 طن |

**Source :WHO and UN Environment programme.**

كما تستعين الطالبة ، ببعض النماذج عن الدول التي تساهم في تدمير البيئة بتفاقم حجم انبعاثاتها الغازية وذلك في الجدول الآتي[251].

[250]The source of these data is the Carbon Monitoring for Action (CARMA) database produced by the countries.

[251] WHO and UN Environment programme،Health and Environment: Linkages Initiative (Heli)، Priority Risks:The Human Toll"،voir le site web: (Http://Www.who.int/heli/risks/en").

**جدول يتضمن الأطنان المنبعثة سنويًا من ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد:**

| البلد الصادر عنه الانبعاث | حجـــم الأطنان المنبعثة سنويًا من ثاني أكسيد الكربون بالنسبة للفرد |
|---|---|
| أستراليا | 10،طناً |
| الولايات المتحدة | 2،8 طنا |
| المملكة المتحدة | 2،3 طناً |
| الصين | 8،1 طناً |
| الهند | 5،0 طناً |

**Source : WHO and UN Environment programme**

نلاحظ من خلال الجدولين المذكورين في الأعلى، أنّ تدهور الهواء(تلوث الهواء)لم يكن من العدم بل خلفته الأطنان المنبعثة سنويا من ثاني أكسيد الكربون ، وقد أسفر ذات المظهر للتدهور في الدول الغنية ،وبناءاً على هذه الصور للاعتلال الصحي بكل مستوياته العقلي، العصبي، الجسدي، النفسي **كيف لنا أن نتصوّر وجود أمنا صحيا إنسانيا أمام ظاهرة التدهور البيئي بمختلف مظاهرها؟.**

## الفرع الرابع: الآثار الصحية المباشرة للكوارث الطبيعية.

لا يمكن أن نُهمل الكوارث الطبيعية ، في قائمة مظاهر التدهور البيئي التي تحدث بفعل غضب الطّبيعة والتي تطرح مشاكل أمنية تخصّ الإنسان والحياة المدنية،فضلا عن الخطر الذاتي الذي تمثله الكوارث الطبيعية مثل ،الزلازل والفيضانات ،الجفـــاف واشتداد القيظ والأعاصير التي قد تسفر عن آلاف من المصابين في أبدانهم وممتلكاتهم أو في أحوالهم النفسية.كما توجد مخاطر جانبية قد تحدث تبعا لذلك مثل،تفاقم الأمراض المعدية والهجرات الداخلية والخارجية التي غالبا ما تكون مصدرا لتنقل أنـواع من الأمراض مثل: الايدز[252].

وعليه وفي إطار تحليل حجم آثار الكوارث الطبيعية على الأمن الصحي الإنساني، سوف نحاول اعتماد **الفيضان كنموذج** عن الكوارث الطبيعية ، والبحث في الآثار الصحية التي يُخلّفها ،و كذا على حقوق الإنسان الأخرى إذ نجد أن هناك علاقة ترابط بين الكارثة المناخية وبين الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، ولاسيما حقه في الصحة والحياة، وعليه فان **الفيضان** يُعرّض مساحات كبيرة من الأراضي للغرق مثلاً: **فيضان بنغلاداش** 1998حيث لقيَ 1000شخص مصرعهم،-**لاأمن صحي** –بينما تشرّد 30مليون –**لاأمن اجتماعي واقتصادي**-،وتمت خسارة 10٪من إجمالي محصول الأرز في البلاد،ولما كانت الفتـرة التي استغرقها الفيضان قد منعت زراعة محاصيل جديدة واجهت ملايين من الأسر أزمة في الأمن الغذائي-**لاأمن غذائي**-أخذت صور مختلفة من سوء التغذية ومجاعة،وهذا الوضع الأمني الغذائي المتدهور خلق بدوره -**لاأمن صحي**- بحيث لم يستطع الأطفال المتأثرين تحمل الجوع،وحتى التعافي والعودة إلى سابق أحوالهم الصحية مما هدد حق الفرد **البنغلاداشي في الصحة والأمن ،ومن هذا المنطلق،و** مادام الأسـر الفقيرة ،خاصة،عانت وتُعاني من انخفاض الاستهلاك وزيادة الأمراض وتدهور الحـالة الصحيـة والاقتصادية وحتى السياسية ،ومادام المجتمع يعـاني من التدهور من كل النواحي،

[252] عمر بعزوز،**فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر والتهديدات في إطار العولمة**،المرجع السابق،ص 194.

الاجتمـاعية، الاقتصادية، الصحية، البيئية للأمن فانه ذات الخطر الذي يهدد الاستقـرار السيـاسي لدولة البنغلاداش-**لاأمن سياسي**-[253] .

ولتوضيح حجم الخسائر المادية والصحيّة للكوارث الطّبيعية، سوف تستعين الطالبة ببعض الأمثلة عن أضخم الفيضانات في العالم باعتبارها مظهراً من مظاهر التدهور البيئي و الذي يحدث بفعل غضب الطّبيعة وذلك كالآتي:[254]

[253] تقرير التنمية البشرية لسنة2008/2007،ص78.

[254] محمد خميس الزوكه،المرجع السابق،ص416.

**جدول يتضمّن نماذج عن فيضانات الأنهار في العالم ومدى تأثيرها على الأمن الصحي للأفراد.**

| تاريخ الفيضان | البلـد/الموقع | آثاره على الأمن الصحي للأفراد |
|---|---|---|
| 1642 | الصّين الشعبية | 300000هالك |
| 1883/08/27 | اندونيسيا | 36000 |
| 1887 | الصين الشعبية/الهوانجهو | 900000 |
| 1911 | ص.ش/السيكيانج | 100000 |
| أغسطس1931 | ص.ش/الهوانجهو | 3700000 |
| 1913/03/27-25 | الولايات المتحدة/أوهايو | 732 |
| 1939 | شمالي الصين الشعبية | 200000 |
| 1955/10/12-7 | الهند وباكستان | 6000 |
| 1960/10/31 | بنغلاديش | 4000 |
| 1969/8-1 | تونس | 500 |
| 1972/10/31-19 | باكستان | 1500 |
| 1974/03/29 | البرازيل/توبارو | 1000 |
| /1982/09/21-17 | السلفادور | 1300 |
| 1995/08/19 | جنوب غربي المغرب | 136 |
| 2011/10 | الجزائر/ولاية البيض | 16هالك |
| 2011/10 | الجزائر /ولاية اليزي | / |
| 2011/10 | وسط أمريكا | / |
| 2012/01/ 16 | الفيضانات هددت 5 مناطق بولاية مستغانم(منها :منطقة عيزب القريبة من وادي، الشلف ،وكذا ببلدية حاسي ماماش، عين سيدي شريف،ماسرى، سيدي بلعطار، الحسيان ووادي عين الصفراء بعاصمة الولاية) | / |

**المصدر:محمد خميس الزوكه،"البيئة ومحاور تدهورها وأثرها على صحة الإنسان".**

لا بأس أن استعنا **بفيضان الأنهار**، باعتباره يندرج ضمن مظاهر التدهور البيئي التي تحدث بفعل غضب الطّبيعة، لكنّه لن يبقى المظهر الوحيد للكوارث الطبيعية، بل هناك غيره تخلّف آثار صحّية مثل: الزلازل والبراكين والأعاصير وغيرها...الخ.

وبناءاً على كل ما سبق، وبعد التمعّن في مختلف مظاهر التدهور البيئي وفي الآثار الصحية التي يُخلفها كل مظهر على أمن الأفراد، فانه سوف يتم تلخيص مختلف الآثار الصحية المباشرة للتدهور البيئي ضمن الجدول الآتي[255]:

**جدول يتضمّن مختصر لأهم الآثار الصحية المباشرة التي تخلفها ظاهرة التدهور البيئي على أمن الأفراد:**

| المظهـر | أثـره المباشر على الأمـن الصحـي للأفـراد |
|---|---|
| **تلـوّث الميـــاه وندرتها** | **مثال:وباء التيفوئيد،الكوليرا المتنقلة عبر مياه الشروب،حوض غينيا(دراكونكلوز)،يتسبب كل عام في مرض ملايين الأفارقة والهنود.**<br>**-الملا ريا تعتبر من بين الأسباب الرئيسية للوفيات في العالم[256].** |
| **تلـوّث الهـواء** | **آثار حادة ومزمنة كثيرة تلحق بالأمن الصحي للأفراد،فالمستويات الهائلة للمواد الكيميائية الدقيقة العالقة في هواء المدن مسئولة عن الوفيات المبكرة بما يتفاوت من 300000 الى700000في السنة ، وعن2/1حالات السعال المزمن في الطفولة ،وهناك بين400و700مليون شخص ولاسيما من النساء والأطفال في المناطق الريفية يتأثرون من الهواء المشبع بالدخان في المنازل.** |
| **النّفايات الصّلبة والخطرة** | **تنتشر الأمراض بفعل القمامة العفنة وانسداد المجاري، ومخاطر النفايات الضارة ه مخاطر محلية بصورة نمطية ولكنها كثيرا ما تكون حادة.** |
| **تدهور التربـــة** | **انخفاض المواد المغذة بالنسبة للمزارعين الفقراء الذين يعملون في تربة مستنفذة ،ومستهدفة للجفاف بصورة أكبر.** |
| **إزالـة الغابـات** | **فيضانات في مناطق محصورة تؤدي إلى وفات وأمراض مثال ذلك آخر،الفيضان الذي حدث في الجزائر (منطقة البيض) في أواخر شهر سبتمبر2011 والذي خلف آثار صحية كبيرة لأفراد المنطق** |
| **تغيّـرات حيـويـة** | **احتمال حدوث تحولات في الأمراض التي يحملها ناقل الجراثيم،مخاطر ناتجة عن الكوارث الطبيعية المناخية ،أمراض تعزى إلى استنفاذ الأوزون ،هناك300000حالة إضافية من حالات سرطان الجلد في العالم كل سنة ،كل سنة1،7مليون حالة إصابة أعتام عدسة العين.** |

**المصدر: الندوة العلمية الثانية والأربعون،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث،1997، العدد196،ص19-20.**

[255] الندوة العلمية الثانية والأربعون " أ من وحماية البيئة" ، ،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث2-4جمادىالآخرة1417هجرية،الموافق ل14-16أكتوبر1996م،العدد196،الرياض،1997،ص19-20.

[256] Yvette Veyret،Pierre Pech،"OPCIT،P233.

## المطلب الثالث:الآثــار الصحيــة غيــر المباشــرة.

تتّسم العلاقة بين التدهور البيئي وصحّة الإنسان بالتعقيد نظرا لكونها غير مباشرة فهي ليست بالضرورة على شكل سبب ونتيجة،ولتباعدها مكانيًا و زمانيًا، وعلى هذا الأساس ارتأت الطالبة إدراج البحث في الآثار الصحية غير المباشرة، وضمن هذا المطلب تتطرق الطالبة إلى الانعكاسات التي تُخلّفها ظاهرة التدهور البيئي على أبعاد الأمن الإنساني الأخرى ( غير البعد الصحي) بالدرجة الأولى،وبالتّبعية تأثيرها على الأمن الصّحي، ونظرًا لما تمتاز به مكوّنات الأمن الإنساني من تكامل وعدم التجزئة بحيث يتوقف كل مكوّن على الآخر ،حيث إذا ما تضرّر بعد غير البعد الصحي للأمن الإنساني من ظاهرة التدهور البيئي فلن يستقر الضرر في ذلك البعد فحسب بل آثاره تتعدى إلى الأبعاد الأخرى للأمن الإنساني بما فيها البعد الصحي، وهو ما ستحاول الطالبة البحث عنه في هذا المطلب ،اذ تعتمد تقسيم تُركّز فيه على آثار التدهور البيئي على الأمن الاقتصادي بالدرجة الأولى وما يخلّفه من تداعيات (**الفرع الأول**)،ثم آثاره على الأمن الغذائي(**الفرع الثاني**)،لتنتقل إلى آثار ظاهرة التدهور البيئي على الأمن السّياسي(**الفرع الثالث**)،وأخيرًا وليس آخرًا ،آثار التدهور البيئي على الأمن الثقافي(**الفرع الرابع**).

### الفرع الأول: آثــار التدهور البيئي على الأمـن الاقتصادي.

يُعرف **الأمن الاقتصادي** على أنه، **"المحافظة على الظروف المؤتية والمشجّعة للزيادة النسبية لإنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشي مرتفع، ويشجع الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو"**[257]. انطلاقًا من هذا التعريف فانه، سنبحث في كيفية تأثير مظاهر تدهور البيئة في عناصر الأمن الاقتصادي بالرغم من اختلاف هذه الأخيرة،إلا أنه سوف نستعين ببعضها على سبيل المثال لا الحصر، فالاحتباس الحراري (الدفء الكوني) يخلف آثارا على الأمن الصحي سواء بطريقة مباشرة (تظهر في مختلف الأمراض خاصة السرطانية)، أوغير مباشرة منها تلك التي تترتــب عن تدهور الأمن الاقتصادي بسبب حدوث تدهور بيئي في تلك المنطقة، فالآثار المباشرة للتدهور البيئي على **الأمن الاقتصادي** ترجع مثلا إلى، تغيّر الشروط المناخية الضرورية لنشاط أي قطاع اقتصادي معيّن، فقطاع السياحة في سويسرا مثلا تأثّر بظاهرة الاحتباس الحراري إذ تتضمّن في ذات الوقت تحوّلات في المناظر الطبيعيّة اعتبرها الباحث **"كريبنداري"** ب**"الرأسمال الطبيعي"** لمنطقة الألب،.هذا إلى جانب التغيرات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى مثل ،العرض والطلب حول مختلف الأنشطة والخدمات والتوجيهات السياحية.

وفي دراسة أجراها الباحثين **"ألاغ"و"فرويش"**[258] عام 1994 حول الصناعة الخاصة بالتزحلق على الجليد في سويسرا أنه إذا ما ارتفعت درجات الحرارة من( 02) درجة إلى (3)درجة في عام 2050،فان المحطات المرتكزة في القمم مابين 1200الى 1500م سوف تتأثّر[259].

فالتّغير المناخي يعمل على تراجع العمليات الاقتصادية، بما فيها نقص تداول المستثمرين إلى المناطق التي تعاني تدهورا بيئيا كالتلوث الذي عرفته اليابان عام2011،والذي تسبب في حدوثه زلزال أدى

---

[257] أحمد بيضون"**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالث في ظل النظام العالمي**"،بيسان، بيروت ،1996،ص،248.

[258] Alegg et Froesch. ;Dans :Martin Beniston ،« Changement Climatiques et impacts: de l'échelle globale à l'échelle locale »،Presses polytechniques et Universitaires،Romandes، 1ere Edition،2009،Pp 204-205.

[259] Martin Beniston ;opcit،Pp 204-205.

إلى انفجار مصنع للنووي، ونظرا لخطورة الوضع في تلك المنطقة فان الدول وضعت حدا لعلاقاتها الاقتصادية مع اليابان إلى أن تم تسويـــة الوضع. كل هذا مسّ بالأمن الاقتصادي لدولة اليابان كما أثر على الأمن الصحي لأفراد المجتمع الياباني بكل المستويات النفسية، والجسدية. ...(نتيجة الرعب الذي خلّفه التدهور في نفوس الشعب مخافة من استقرار الأزمة الاقتصادية في بلدهم من جهة ،وخوفا مما سوف ينجرّ عن الزلزال والتلوث من أمراض وأوبئة).

كما أن تراجع الاقتصاد يخلف تراجع في الدخل الفردي –وضع الدول الأوروبية حاليا- بالتالي انتشار الفقر أو تفاقمه،مما يتسبب في اعتلال صحي[260]، **فسخونة الجوّ وتغيّر المناخ** بمختلف أشكاله(**تدهور بيئي)** تدنّي المناعة ضد الأمراض لدى الكائنات الحيّة(**تدهور الأمن الصحي)**، وتؤثّر سلبا على الإنتاج الزراعي في العالم(**تدهور الأمن الاقتصادي)** وتفقد المواد الغذائية في العالم(**تدهور الأمن الغذائي)**، إذ تبيد البلانكتون(**عنصر غذائي)**الذي يشمل العنصر الأول للسّلسلة الغذائية في البحار والمحيطات لتصبح المياه شبه ميتة، معدومة من الثروة الحيوانية والسمكية والنباتية مستقبلا،كما يؤدي التدهور البيئي لاسيما التدهور المناخي إلى إلغاء نظام الفصـول الأربعة ليصبح نظام الفصلين في العالم ،الفصل الأول بارد مع عواصف وفيضانات تجرف التربة الصالحة للزراعة(تراجع الإنتاج الزراعي ما يؤثر سلبا على الأمن الاقتصادي في هذه المناطق)، والثّاني حار يمدد الجفاف ويزيد التصحر،وفي الفصلين سيتعرض الأمن الغذائي للانهيار ويتعرض العالم لأخطر الكوارث الطبيعية كالهزات الأرضية والزلازل والفيضانات مما يجعلنا نعاني من أزمة أصولها بيئية[261]،ثم إن الأزمات والتحديات البيئية تعتبر من الظواهر التي تشمل كل الأنظمة الاقتصادية بغض النظر عن الايدولوجيات السياسية في كل بلدان العالم سواء الغنية أو الفقيرة ،ومـع أن المدارس البيئية تخص بالتركيز على أسباب التدهور البيئي الناتج عن التقدم الصناعي في الدول الغربية إلا أن هناك أنواع أخرى من التدهور البيئي الخاص بالدول النامية والمتمثل أساسا في تلوث المياه(نوعية المياه وشحتها) وتلوث الهواء.كما أن أسباب التدهور البيئي والمشاكل البيئية في مجموعة 36بلدا(الدول الفقيرة في العالم) يرجع أساسًا إلى الفقر والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والمشاكل البيئية ذات الأثر السلبي على اقتصاديات تلك المجتمعات (الرعي الجائر،قطع الغابات،التصحر،وانجراف التربة).

إن القضايا البيئية في حدود الأنظمة الاقتصادية والطبيعية معقدة يصعب تقييم التكاليف الاقتصادية للتدهور البيئي ،ولتوضيح الفكرة ارتأينا الاستعانة بأبحاث علماء الاقتصاد وبالضبط فرع اقتصاديات البيئة،الذي من خلاله نقرب حجم الآثار السلبية للتدهور البيئي على الأمن الاقتصادي ومن ثم على الأمن الصحي الإنساني، يهتم هذا الفرع العلمي بوضع **قيم تقريبية لموارد البيئة** تعكس الأربـــاح

(في حالة التحسن البيئي) والتكاليف (في حالة التدهور البيئي) المنعكسة عن الأرباح والخسائر في الرفاه والمنفعة بشتى أشكالها(خاصة الرفاه الإنساني).

سوف نستعين **بنظريات ومناهج القياس الكمي لتكاليف التدهور البيئي**،الخاص بالموارد الايكولوجية غير القابلة للتقييم بأسعار السوق ،وذلك فيما يخص تكلفة التلوث الصادر عن أنشطة التنمية وأثـره في تدهور الأصول البيئية من مياه وهواء وموارد طبيعية أخرى.

---

[260]Desmond Mc Neill," Ethics،Politics، economics and global environment"، Edited from:"Climate Change،Ethics and Human Security،"، Edited by: Karen L.O'Bbrien-Asuncion Lera ST.Clair and Berit Kristoffersen،Cambridge university Press،2010-Pp104-105.

[261] Denis Lamarre،Pierre Pagney،"Climats et sociétés، Paris،" Armand Colin، 1999،Pp116-120.

فالتلوث البيئي في **مفهومه الاقتصادي**، يعتبر نوعًا من أنواع فشل السوق وذلك بالاستخدام المفرط للموارد بشكل الملكية الجماعية أو عدم وجود ملكية،وبذلك فالسوق يفشل عند عدم تواجد حقوق الملكيات أو عند الإخفاق في ضبط الموارد للاستفادة المثلى منها،فالتقييم الاقتصادي للتلوث البيئي يهتم بوضع قيم مالية تعكس الأرباح والتكاليف المالية التي بدورها تعكس الأرباح والخسائر في الرفاه والمنفعة،وما يُقصد بالربح في الرفاه والمنفعة البيئية في ظلّ هذه الدراسة –التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد- هو تحسن نوعية البيئة من ماء وهواء وموارد طبيعية ،وما يقصد به من خسائر في الرفاه والمنفعة هو التلوث بشتى أنواعه وأضراره ليس فقط على الأمن الاقتصادي بل على كل أبعاد الأمن الإنساني .وما يمكن الإشارة إليه أنه هناك الكثير من الأرباح البيئية **(بمفهوم اقتصادي)**، لا تأخذ صيغة أرباح نقدية **(بمفهوم حقوق الإنسان والأمن الإنساني)**،وتظهر جليا في التحسّن البيئي وضمان الأمن الصحي وجودة الحياة[262].

والملاحظ، أن آثار التدهور البيئي لا تتوقف على بعد واحد من أبعاد الأمن الإنساني، فرغم محاولتنا لفصل آثار الظاهرة بين هذه الأبعاد الأمنية يبقى التداخل فيما بين هذه الآثار موجود وصارخ ونهايته غالبا ما تكون المساس بالبعد الصحي للأمن الإنساني.

## الفرع الثاني: آثار التدهور البيئي على الأمن الغذائي.

الأمن الغذائي حسب ما ورد في قمة الغذاء العالمية لعام 1996،يعني:**"وضع تستطيع معه الشعوب الوصول طبيعيا واقتصاديا وفي كل الأوقات إلى غذاء كاف وسليم ومغذ،يلبّي حاجاتهم وخياراتهم الغذائية،وبما يؤمن لهم ممارسة حياة نشيطة وصحية.وان ما يهم الفرد من الأمن الغذائي حاجته إلى الغذاء بما يجعله قادرا على إنتاجه أو الحصول عليه"**[263].

لقد اعتبرت العديد من الاتفاقيات الدولية 'الغذاء حقًا إنسانيًا أساسيًا إلى جانب الحق في الصحة[264]،إلا أنه ثمة مشكلة تتمثّل في الزيادة السكانية على حساب المحاصيل الزراعية ،الأمر الذي يُؤدي إلى استمرار الفقر وتدمير البيئة وتدمير الأراضي الصّالحة للزراعة وهو ما يتسبب في حدوث مجاعة وسوء التغذية ،فالحديث عن تدهور بيئي معناه ،الحديث أيضا عن تدهور في الإنتاج الغذائي الذي يتسبّب في مجاعات وحالات أخرى من اللاأمن الغذائي التي تفتح المجال للاعتلال الصحي في المناطق التي تعاني تدهورا في الغذاء، كما يتسبب التدهور البيئي في انتكاسة على غلّة المحاصيل بسبب ارتفاع درجة الحرارة، إذ يعد قطاع الزراعة قطاعًا بالغ الحساسية للتغيّرات المناخية ،وذلك من خلال تغيّر نمط المطر الذي يؤدي إلى الضغط على إمدادات المحاصيل بالمياه أو بسبب تدمير المحاصيل الزراعية بالفيضانات،الجفاف[265]، وهو ما يدفع إلى التقليل من الحصص الغذائية وتقليص فرص العمل.

وبناءاً على ما سبق نستنتج أن ، الضغوط البيئية الواقعة على الزراعة تهدّد بارتفاع علة عبء سوء التغذية،الأمر الذي يتسبب في الإصابة بالمرض(تدهور الأمن الصحي)،إذ يودي بحياة(5،3)مليون

---

[262] نجاة النيش،"تكاليف التدهور البيئي وشحّة الموارد الطبيعية:بين النظرية وقابلية التطبيق في الدول العربية"، الكويت ,المعهد العربي للتخطيط ،ابريل1999،ص ص1-**10**.

[263] محمد إدريس،**المنتدى العالمي حول العولمة والتجارة**،بيروت،1،ص226.

[264] رودريك إيليا أبي خليل،المرجع السابق،ص39.

[265] حماية الصحة من تغير المناخ،منظمة الصحة العالمة،2008.

شخص سنويا،ومعظمهم من الأطفال من البلدان النامية،الواقع الذي يعيشه أطفال الصومال حاليا يبقى خير دليل على أثر سوء التغذية والمجاعة على الأمن الصحي للأفراد [266]،كما يتسبب سوء التغذية الذي تخلفه مختلف مظاهر التدهور البيئي (جفاف-فيضان-التغيرات المناخية..الخ) في إعاقة النمو الجسدي ونماء القدرات العقلية الذهنية للأطفال وقلة الإنتاجية للبالغين والقابلية للإصابة بأمراض معدية إذ يعد 2/1سكان دول وسط وجنوب وشرق إفريقيا أكثر عرضة له[267].

وحسب **تقدير برنامج الغذاء العالمي لسنة2006**، فان عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية في العالم، يبلغ حوالي 845مليون، معظمهم في البلدان النامية،في حين يشير تقرير أصدره **"المعهد الدولي لأبحاث السياسات الغذائية"**[268] إلى أن 37مليون شخص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وحدها عانوا من نقص التغذية خلال الفترة (1992-2004)، بينما **أشار رئيس البنك الدولي "روبرت أوليك"**إلى صعوبة بناء أمن صحي وكذلك بناء القدرة أمام خطر نقص الغذاء الذي تخلفه ظاهرة التدهور البيئي وذلك حينما أعلن عن الآتي:**"لسنا أمام نقص في الغذاء اليوم أو اضطرابات اجتماعية،وإنّما نقص الغذاء يؤدي إلى انخفاض في قدرة الأطفال على التّأقلم والنّمو السّليم فكريا وجسديا،مما ينعكس على الأجيال المقبلة،أي أنّنا أمام خطر بناء أجيال كاملة ،غير سليمة أو مرضية".** [269]

وحسب ما ورد من إحصائيات في **تقرر التنمية البشرية لسنة2008/2007**فانه خلال الفترة الممتدة من 1998-2000شهد الأطفال دون الخامسة في منطقة **وسط المكسيك** زيادة فرص تعرّضهم للإصابة بأمراض(**لاأمن صحي)** حينما تعرّضوا لصدمت الطقس(**تدهور بيئي**)،إذ ارتفعت احتمالات المرض بنسبة**16بالمائة** أثناء **الجفاف،** وبنسبة**41بالمائة** أثناء **الفيضانات.**

*وفي **أثيوبيا** يحتمل أن يعاني الأطفال في الخامسة من العمر أو أقل بنسبة**36بالمائة** من سوء التغذية(**لاأمن غذائي و صحي)** وبنسبة**41**٪ أن يتعرضوا للإعاقة إن ولدوا أثناء **الجفاف(تدهور بيئي)**.

*أما في **النيجر** يحتمل أن يتعرض الأطفال الذين ولدوا أثناء سنة الجفاف للإعاقة،**فالجفاف (تدهور بيئي)**الذي اجتاح مناطق كبيرة من كينيا هدّد حياة ما يقدر ب: **(3،3)**مليون شخص(**لاأمن صحي)** في **26مقاطعة** بسبب المجاعات(**لاأمن غذائي)**[270].

و في عام 2004،أدى انعدام المطر (مظهر من مظاهر التدهور البيئي) في **كاجادو** إلى القضاء على المنتجات الزراعية مثل ،(الذرة الصفراء والفاصوليا) وأبلغت مراكز الصحة في المنطقة عن زيادة في سوء التغذية(**لاأمن غذائي)** والتي أدّت إلى النّقص في الوزن الطبيعي(**لاأمن صحي)** بنسبة **30بالمائة**[271].

---

[266]Luc Cambrézy،Pierre Janin،« **le Risque Alimentaire en Afrique** »،Sedes،VUEF،Paris،2003،P93.

[267]التغيّر المناخي والصّحة البشرية،المرجع السابق،ص18.

[268] Food policy I international Research Institute.

[269]**أزمة الغذاء،عالم أكثر فقرا وجوعا الإنساني**،إصدار عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي،العدد43.

[270]تقرير التنمية البشرية لسنة2008/2007،ص ص76-79.

[271]نفس المرجع،ص 76.

## الفرع الثالث: آثار التدهور البيئي على الأمن الاجتماعي و السياسي.

في الحقيقة أن العلاقة بين ظاهرة التدهور البيئي والأمن الإنساني ،لاسيما في بعديه السياسي والاجتماعي، ليست موضوعًا جديداً -خاصة فيما يتعلق بندرة الموارد الطبيعية والنزاعات الدولية- ولكن بخلاف مفهوم الأمن القومي التقليدي بشأن تلك النزاعات والذي يركّز بالأساس على الموارد غير المتجددة مثل المعادن والبترول، نجد أن المفهوم البيئي من منظور حقوق الإنسان والأمن الإنساني يُركّز على الموارد المتجددة ،التي لا تتأثر بالاستنزاف والتبديد إذا تمت المحافظة عليها بشكل سليم وتعد موارد المياه ومصائد الأسماك أحسن الأمثلة للموارد المتجددة التي تُمثّل مصدراً لتدهور الأمن السياسي والمجتمعي في الدول، فلقد قدرت مؤسسات الاستخبارات الأمريكية في منتصف عقد الثمانينيات أن هناك عشرة أماكن في العالم - نصفها في الشرق الأوسط- قد تندلع فيها حروب بسبب نقص إمدادات المياه العذبة،ومن أخطر تلك الأماكن: نهر الأردن الذي تتقاسم مياهه كل من الأردن وإسرائيل ولبنان،ونهر النيل الذي تتقاسم مياهه كل من مصر و السودان وإثيوبيا،ونهر الفرات تتقاسم مياهه كل من العراق وتركيا وسوريا[272].

وبالنسبة للمناطق التي تزدهر فيها الثروة السمكية،فقد تفجّرت حولها عدة منازعات دولية في العقد الحالي وخلال العام 1995م وحده نشب ثلاثون نزاعًا حول مصائد الأسماك وكان من بينها نزاعات استخدمت فيها القوة وقد هدّدت الدول التي انخفضت كميات الأسماك التي تصطادها من مصائدها بسبب عمليات الصيد التي تمارسها أساطيل الصّيد التي تجوب البحار المجاورة باستعمال القوة لمنع الأساطيل التي تضبط وهي تمارس الصيد بإسراف،حتى ولو كانت تقوم بالصيد خارج مناطق الصيد التابعة لتلك الدول. فمن الصعوبة أن يتمتع الأفراد بالأمن الصحي في مناطق تتنازع حول مصادر المياه أو مصائد الأسماك . فالصّحة إذا ما اعتبرناها تلك الحالة الجيّدة جسديا ،ذهنيا واجتماعيا ، وأن عدم تحقيق هذه الحالة لا يعني فقط غياب الرفاه[273] ،فانه في المقابل هناك من اعتبر العلاقة بين الفرد وبيئته الطبيعية مهمّ في تحقيق الأمن الصحي للأفراد، هذا لأنه بَعد أن اعتبر مفهوم الصحة لا يقتصر على حالة الكمال الجسدي والعقلي والاجتماعي وغياب المرض بل ،أضافت محدد آخر للأمن الصحي الإنساني ألا وهو العامل الاجتماعي والمتمثل في قدرة الشخص على تحقيق رغباته داخل المجتمع ،تلبية حاجياته، تغيير أو مواجـهة البيئة الطبيعية التي تحيط به.

فالصحة إذن مورد ايجابي للحياة اليومية وليس مجرد هدف في الحياة،وعندما تكون الصحة بهذا المعنى –مفهوم ايجابي- فإنها تضع حدود للموارد الاجتماعية والشخصية إلى جانب القدرات الجسدية[274]، ومن هذا المنظور فانه بتدهور البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الإنسان والتي يلبي في ظل استقرارها حاجياته الاجتماعية ويمارس قدراته، فلا مجال للحديث عن الأمن الاجتماعي ولا عن الأمن الصحي مادام المحدد الرئيسي لهذين البعدين الأمنيين –وهو البيئة الطبيعية- غير موجود أو غير متوفر بالقدر الذي يحرر الإنسان من المرض ويضمن له البقاء،والدليل على ذلك ظهور ما يسمى ب**"حروب الموارد"**.

---

[272] عمر بعزوز،المرجع السابق،ص193.

[273] Terris .M،**"Current trends in public health in the Americas in Pan American Health organization"**، The Crisis of public health in the Americas، Scientific Publication،N°540،Washington،1992،p173.

[274] OMS/Bureau Régional pour l'Europe،« Charte d'Ottawa sur la promotion de la santé »، Copenhague،1986.

فإذا علمنا أن البيئة هي مكوّن أساسي في العديد من الأزمات التي شهدتها دول العالم في الآونة الأخيرة منها على سبيل المثال: **أزمة دارفور**، التي شهدت في بدايتها تدافعًا بين الرعاة والمزارعين حول الموارد المائية والزراعية الأمر الذي أسفر عن أزمة ضخمة ، وهكذا فإننا ندرك مدى تأثير تدهور البيئة على الصراعات الدولية.

كذلك ما نتج عن **تدهور الأراضي** في **المناطق الشرقيـة لجمهـورية الكونغـو الديمقراطية**،فقد كانت المنطقة مسرحا "لحروب الموارد" لعقود عديدة.بحيث تتنّوع في هذه المنطقة الموارد المتنازع عليه من الفحم النباتي لتلبية الطلب المتواصل من الجيران في رواندا.التي يحظر فيها إنتاج الفحم النباتي لأسباب بيئية إلى تعدين الكولوهبايت-تانتالايت أو الكولتان.وهو معدن نادر ضروري لتصنيع غالبية الأجهزة الالكترونية الحديثة.[275] فإننا بعد كل هذه الأزمات ندرك أنه لا يمكن الحديث عن الأمن الاجتماعي أو السياسي أو حتى الصّحي في ظل تنامي حروب تندلع واحدة تلوى الأخرى بسبب تدهور الموارد الطبيعية.

## الفرع الرابع: آثار التدهور البيئي على الأمن الثقافي.

**التدهور الثقافي للأمن:**يكون من خلال الحرمان من التعليم وعدم المشاركة في اتّخاذ القرارات التي تؤثر على مصائرهم والتهرب من ثقافة الغير،هذا التعريف يقود الطالبة إلى طرح السؤال الآتي:**ما مدى تطابق عناصر هذا التعريف مع ما تُمليه مُقتضيات كل من العولمة و الأمن الإنساني أمام التدهور البيئي؟.**

في الأصل تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة ،عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية ،لكن هذا الانتقال والامتزاج غالبا ما يتم بطريقة غير متكافئة بين الدول الغنية والفقيرة،وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية ،كل هذا في حالة استقرار وضع البيئة الطبيعية[276]، بينما في حالة تدهورها فان انشغالات الدول أو المناطق موقع التدهور تصبّ كلّها حول البحث عن سُبل لمواجهة مظهر التدهور وعلاج آثاره المختلفة-البيئيّة-الصحيّة-الاجتماعية والاقتصادية وغيرها..الخ، فيبقى الأمن الثقافي مهدّداً في ظلّ هذه الأوضاع إذ سوف لن يفسح المجال للتعليم والمشاركة في اتخاذ القرار ولا يسمح بانتقال الثقافات والأفكار إلا ما تستدعيه الضرورة ،كأن يتم استدعاء خبراء من مناطق أخرى خارج المنطقة موقع التدهور بهدف الاستفادة من خبراته في تسوية الوضع البيئي أو علماء في مجال المناخ والبيئة وحتى الصحة لا طالما التدهور يُخلّف أضرارًا صحية بالدرجة الأولى.

إضافة إلى كل ما سبق ذكره، فانه عند الحديث عن آثار التدهور البيئي على الأمن الثقافي فأوّل سؤال يتبادر إلى أذهاننا هو ،**كيف يتم ذلك؟**إن مشاكل البيئة بما فيها ظاهرة التدهور البيئي مشكل ثقافي وفكري قبل أن يكون مشكل آخر-مشكل صحي مثلا-، لان ثقافة احترام البيئة تمرّ بخطوات أوّلها التغيّرات الخلقية واستحداث أو اكتساب ثقافة بيئية معينة.وقد تم التأكيد على هذه الفكرة - التدهور البيئي مشكل ثقافي-من خلال الملتقى الوطني حول البيئة والتنمية المستدامة ،المنعقد بكلية العلوم الإنسانية

---

[275] الكتاب السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،2009،ص 32.أنظر:**www.unep.org**

[276] "Human Development Report"، Globalization with a Human Face" ،1999،(United Nations: Development Program1999)،Pp3-5.

والاجتماعية بجامعة قالمة ،وبمشاركة 33 باحث وخبير في مجال البيئة مثّلوا 16جامعة جزائرية،إذ أكّد الخبراء على ضرورة خلق عقلية و منطق جديدين في مجال حماية واحترام البيئة الطبيعية،كما أضاف الخبراء أن ثقافة احترام البيئة لن يتحقق إلا من خلال بناء ثقافة بيئة تقوم على قيم إنسانية تمّ إهمالها[277]،لم يغفل الخبراء عن الإشارة إلى مختلف مظاهر التدهور البيئي مثل تلوث المياه وآثاره على الأمن الصحي للإنسان،كذلك علاقة الإنسان ببيئته، ومختلف مظاهر التنمية المستدامة (المظاهر الاقتصادية،الاجتماعية ،القانونية،والأخلاقية).

لم يتوقف الخبراء عند هذا الحد وإنما أشاروا إلى دور الإعلام والصحافة في مجال حماية البيئة وبناء رفاهية الإنسان،هذا لان الاتصال إستراتيجية حقيقية تساهم في حماية البيئة من مختلف أشكال التدهور من خلال نشر الوعي والثقافة البيئيين[278].

كما أن آثار التدهور البيئي على الأمن الثقافي للإنسان لم تتوقف عند هذا الحد،فقد أثبتت العديد من الدراسات أن التغيّر المناخي يؤثّر في نمط تفكير الأفراد الذي يعانون من تدهور المناخ لاسيما من تغيراته المفاجئة والمتكررة،والتأثير يظهر مثلا ،في التغيّر الذي يصيب أخلاقهم وطريقة تفكيرهم كالتفكير في الهجرة إلى مناطق تظهر أنها آمنة من خطر التدهور البيئي [279]،والدليل ظهور فئة من اللاجئين تسمى **"باللاجئين البيئيين"**، فرضتها قسوة الظروف البيئية على الأمن الإنساني عامة والأمن الصحي بالدرجة الأولى.

وبناءاً على ما سبق ذكره، وأمام مختلف التداعيات الصحية لظاهرة التدهور البيئي **سواء ما كان مباشرا**-الآثار الصحية المباشرة للتدهور البيئي-أو **ما كان غير مباشر**-الآثار الصحية غير المباشرة للتدهور البيئي-، نستخلص أن الإنسان في علاقته مع البيئة الطبيعية كان السبب في تدهورها ومن ثم السبب في تدهور أمنه الصحي ،وباعتبار أغلب الدراسات التي أجريت في مجال البيئة كانت تعتمد نماذج من الدول الكبرى أو من الدول الفقيرة جدا فان الباحثة في ظلّ هذه الدراسة سوف تتناول نموذج من الدول النامية التي تعاني من ظاهرة التدهور البيئي ،وهذه الدولة هي الجزائر فالمبحث الموالي يتولى البحث في التدهور البيئي وتداعياته الصّحية على أمن الأفراد في الجزائر.

## المبحث الرابع:التدهور البيئي وتداعياته الصّحية على أمن الأفراد في الجزائر.

تعرف الجزائر إلى جانب نظيراتها من الدول النامية،مظاهر مختلفة لظاهرة التدهور البيئي وغيرها من الاعتداءات على الوسط الطبيعي،التي تسببت في حالات خطيرة من اللاأمن الصحي للأفراد في الجزائر ،وقد كانت أسباب الظاهرة مختلفة عن غيرها في الدول الأخرى التي تعاني تدهورا في البيئة،وبناء على هذا سوف نتعرض في هذا المبحث إلى أسباب حدوث التدهور البيئي في الجزائر(**المطلب الأول**)،ثم ننتقل إلى مظاهر ظاهرة التدهور البيئي في الجزائر(**المطلب الثاني**)،وصولا إلى الآثار الصحية لهذه المظاهر على أمن الأفراد في الجزائر(**المطلب الثالث**).

---

[277]« …Nous voulons ،lors de cette rencontre، encourager l'idée de fonder une culture environnementale basée sur des valeurs humaines quelque peu oubliées. » ،-déclare Dr Nourdine Boumehra.president de la commission d'organisation.

[278] APS، « Les experts Algériens encouragent une mentalité environnementale »، Journal de la République Algérienne،El Watan،N°133،vendredi le 21/10/2011،Algérie،p11.

[279] Commission des Communautés Européennes ,« Les effets du changement climatique sur la santé humaine-animale et végétale »،document de travail des services de la commission accompagnant le « Livre Blanc »:Adaptation au changement climatique: Vers un cadre d'action européen، (COM. 2009-)،147final، P5.

## المطلب الأول:أسبـــاب التدهـــور البيئـــي في الجزائر.

تعرف ظاهرة التدهور البيئي في الجزائر أسباب كثيرة تختلف من مظهر التدهور لآخر، ومن منطقة لأخرى، هذا على اعتبار أن الجزائر تزخر بتنـوّع جغرافي وطبيعي، من سواحل، وهضاب عليا إلى صحراء تكاد تكون من أكبر الصحاري في العالم،كل هذه العوامل ساهمت في تنوع أسباب ظاهرة التدهور البيئي في الجزائر، وذلك ما سوف نتعرض إليه في هذا المطلب من خلال بعض الفروع كمنهجية حتى نستبقي على تسلسل الأفكار.وعليه سوف نتعرض إلى العمران كسبب يدمّر البيئة في الجزائر(**الفرع الأول**)،ثم ننتقل إلى الآثـار السلبية للتنمية الاقتصادية منها على سبيل المثال إنشاء المركبات الصناعية(**الفرع الثاني**)،لننتقل بعد ذلك إلى سبب بشري بالدرجة الأولى وهو اللاعقلانية في تسيير الموارد الطبيعية في الجزائر(**الفرع الثالث**)،وصولا إلى سبب آخر أصبح مركز الاهتمام في الجزائر ليس فقط من منظار آثاره على البيئـة الطبيعية وإنما من مناظير أخرى اجتماعية،اقتصادية،ثقافيــة،(**الفرع الرابع**).

### الفرع الأول:غــزو العمـــران.

أصبحت هذه الظاهرة مشكلة عويصة تعاني منها الجزائر نظرا لارتفاع نسبة النزوح الريفي حول المدن،الأمر الذي تسبب في تنامي ظاهرة العمران ولو على حساب الأراضي الصالحة للزراعة.

فقد أثبتت الدراسات أن، غزو العمران في الجزائر كان السبب في تراجع المساحات الزراعية خاصة في المناطق الشمالية، من جهة ثانية يعاني الغطاء النباتي في الجزائر من تدهور سببه الرعي المفرط[280].

كما أن القرارات التي تتّخذها الدولة للإدارة الحضرية في تنمية المجال العمراني وتسييره بعيدا عن الواقع،ودون ربط تخطيط المدن بالتخطيط الإقليمي كما هو الحال ببلادنا،قد خـرق الكثيـر من السلبيات التي تتضاءل .نأخذ على سبيل المثال "مدينة بسكرة"التي تسبب الغزو العمراني في خدش لهويتها وجعلها مدينة بدون مميزات ولا روح،إذ توقف نمط الحياة في كثير من المدن التي تعاني مشاكل تشل نموها وتدفعها للتخلف والفقر ، فيظهر التعمير والسكن الفوضوي والهامشية الحضرية والتدهور البيئي والاستعمالات العشوائية للأراضي الزراعية خاصة،ونزوح الاسمنت على حسابها، وما تخلفه تلك الانعكاسات السلبية من مشاكل تهدد التوازنات الاجتماعية ،والاستقرار السياسي،كالانحراف،السرقة ،الجريمة البطالة،التشرد..،وغيرها من المشاكل التي يستشرفها معدوا مخططات المدن ومسيريها ولم يدركوا أن المدينة ليست مباني،بل هي مجتمع مسقط على بقعة أرضية كما يقول **"هنري لوفيفر"**[281].

---

[280] بشير عمرات،"**رفع التحدي**"،مجلة الجزائر البيئة،مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة،عدد1،أنتير اماج،الجزائر،1999،ص4.

[281] بلقاسم سلاطنية،بوزغاية باية:"التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية:مدينة بسكرة نموذجا"،مجلة العلوم الإنسانية–جامعة محمد خيضر بسكرة،مارس2010،ص90.

## الفرع الثاني:إنشاء المركبات الصناعية في المدن.

تُسبّب عمليات إنشاء المركبات الصناعية في المدينة تلوث في الجو والأنهار والبحر،وهو ما يشكل خطرا على الصحة العمومية.فضلا عن أن المنطقة الساحلية حيث تتمركز أهم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية ،أصبحت أكثر هشاشة[282].

## الفرع الثالث: اللاعقلانية في تسيير الموارد الطبيعية.

إن الإدارة العشوائية وعدم التكفل السليم بالمحافظة على الموارد الطبيعية، تتسبّب في استنزاف هذه الموارد وذلك بعد مدة قصيرة.ليس هذا فحسب،بل سيتعدى الأمـــر إلى انقراضها.وبهذا سيكون مستقبل الأجيال معرضا للخطر[283].

## الفرع الرابع: الانفجــار السكــاني.

يتسبّب الانفجار السكاني في الاستغلال المفرط والجائر للموارد الطبيعية، وذلك من خلال التداول على استهلاك المياه بطريقة لاعقلانية،الإفراط في الرعـــي في المناطـــق النباتية،تدمير الغابات مما يشجع على زحف الرمال وتراجـع الأكسيجيـن فـي الهواء.وعليه فان النمو السكاني السريع لطالما كان مصدرا لعدة مظاهر تدهور البيئة في الجزائر[284].

يمكن أن نلخص كل هذه الأسباب في عملية التنمية ،وعليه كما هو معروف أن البيئـة والتنمية وجهان لعملة واحدة ليستا منفصلتين بل مرتبطتـان ارتبـاطـا لا يقبـل التجزئة،فالتنمية لا يمكن أن تقام على قاعدة من الموارد البيئية المتدهورة ،كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة.

## المطلب الثاني:مظــاهر التدهــور البيئي في الجزائر.

الجزائر كغيرها من الدول تعرف تنوع في مظاهر تدهور البيئة الطبيعية ،تختلف باختلاف المناطق ذلك لأن الجزائر تعرف تنوع طبيعي من سواحل وهضاب ومناطق صحراوية بالتالي ظاهرة التدهور البيئي تختلف مظاهرها حسب هذا التنوع الطبيعي للجزائر. وهذا ما سوف نحاول استظهاره في هذا المطلب من المبحث الرابع من الفصل الثاني ،إذ سنعالج التلوث الصناعي كمظهر للتدهور البيئي في الجزائر (**الفرع الأول**)،لننتقل إلى ندرة المياه(**الفرع الثاني**)،ثم مشكلة التصحر (**الفرع الثالث**).

## الفرع الأول:التلــوث الصنــاعــي.

عرفت الجزائر منذ السبعينيات تنمية صناعية سريعة جدا ومهمة والتي لم تسطّـر تحت برامج التنمية المستدامة،ومن ين الصناعات الملوثة نجد الصناعات البتروكميائية،الصناعـات التحويلية ،الصناعات الميكانيكية..وأكثر المناطق الجزائرية التي تأتي في سلم تدهور في البيئـة الطبيعية، سواء تدهور الهواء

---

[282] بشير عمرات:"**رفع التحدي**"،مجلة الجزائر البيئة،المرجع السابق ،ص4.

[283] نفس المرجع،ص4.

[284] Mustapha Bouziani ; « **L'Eau : De la pénurie aux Maladies »** ،Oran ،Edition IBN-Khaldoun ، Septembre،2000، P227.

أو التربة أو المياه هي المناطق الساحلية والأكثر كثافة سكانية(عنابة،مستغانم،الجزائر العاصمة،وهران ،سكيكدة،).كما نجد ولايات أخرى داخلية من الوطن تعاني من مظاهر التدهور البيئي الذي تخلفه الصناعات الملوثة مثل (قسنطينة،سطيف،تلمسان،معسكر،الشلف،باتنة،و تيزي وزو)، أغلب الوحدات الصناعية ارتكزت على أراضي خصبة وصالحة للزراعة،وعلى أراضي متشبعة المياه خاصة وأن أغلبها ارتكز على رصيف البحر أو الأودية وما شابه ذلك من مناطق مائية،الأمر الذي جعل هذه المناطق عرضة لتهديد التلوث الصناعي.فالمركبات "سيدار"و"أسميدال"مصانع لإنتاج المواد الكيماوية الأزوطية والفسفاطية بعنابة هذه المصانع تُخلّف يوميا كميات من النفايات الصلبة والسائلة إلى القنوات المستقبلة للمياه وهو دليل قاطع على خطورة التلوث الصناعي على البيئة الطبيعية و على الأمن الصحي خصوصا والأمن الإنساني عموما[285].

وما يزيد الأمر تعقيدا ،هو وجود النفايات ذات الصلة التي تخلفها هذه المركبات الصناعية بكميات هائلة بالقرب من أماكن إنتاجها إلى غاية إيجاد حلول لها. إذ تتراوح بين الحديد والزنك والنحاس ومختلف المعادن ،إلى جانب المواد الصيدلانية وغيرها،مثال ذلك:حالة مصنع تحويل الزنك بمنطقة الغزوات.

يتسبّب التلوث الصناعي في الجزائر في تدهور في المياه والتي تخلق تعفن في المياه الصالحة للشرب وفي تسمّم الغذاء عندما يتم الري بها، هذا إلى جانب حجم الآثار الصحية لهذه الملوثات والنفايات بنوعيها الصلبة والسائلة لاسيما ما تخلفه من أمراض تنفسية في أوساط المجتمع[286].

## الفرع الثاني:محدودية الموارد المائية(ندرة المياه).

تعرف موارد المياه في الجزائر محدودية ويتوقع أن لا تكفي لاستفاء حاجيات المجتمع من المياه.وما يزيد من تدهور الموارد المائية في الجزائر هو التلوث الصناعي والنفايات التي يتم رميها إلى منابع المياه. إذ أكدت الدراسات أن إصابة (01)لتر من المياه بالتلوّث يتسبب في تلويث(20) لتر أخرى، كما أن التلوث يكاد يكون السبب الرئيسي لندرة المياه في المستقبل[287].

## الفرع الثالث: التصحـــر.

إن الاستغلال غير العقلاني للغابات والرعي الجائر والحرائق التي تشب بصفة متداولة كانت الدافع الكبير في تضخم ظاهرة التصحر في الجزائر.والتصحر يعني تقدم الرمال من المناطق الصحراوية إلى المناطق الشمالية، مما يتسبب في تدهور خصوبة الأراضي الذي يؤدي إلى تراجع في الإنتاج الزراعي[288].

وبناءاً على ما سبق،فان الوضع البيئي في الجزائر يمتاز عموما بالتدهور واللامبالاة ،كزحف كبير للرمال من الجنوب باتجاه الشمال،و ضعف الغطاء النباتي نتيجة لعامـل الجفاف وزحف الاسمنت،ومن

---

[285] Ahmed Noui Secrétaire d'Etat Chargé de L'environnement : Intégrer la donne environnementale dans tout programme de développement،dans": environnement، Enjeux،"Revue des collectivités locales ،N°02،Juin1997،Algérie،P18.

[286] Ahmed Noui، OPCIT، P19

[287] Ahmed Noui OPCIT، P21.

[288] OPCIT، P21.

ميزات الوضع الايكولوجي كذلك الموارد المائية الآيـلة للاندثار والشواطئ المتدهورة،والتلوث الصناعي المقلق(مصانع الاسمنت بمفتاح ورايس حميدو،ومركب أسمدال بعنابة..الخ)نفايات سامة في الهواء الطلق دون مراعاة الأساليب العلمية للتخزين،وفي مقابل كل هذا ،ومن منظار الأمن الإنساني وحقوق الإنسان، نجد أن هناك ضغط ديموغرافي شديد ومشاكل حضرية تؤثر سلبا على الأوضاع الصحية بكيفية مؤلمة(حالات التيفوئيد بسب اختلاط مياه المجاري بالمياه الصالحة للشرب) وكذا حالات للتسمم الغذائي التي ذهب ضحيتها أشخاص كثيرون[289].

ومدينة بسكرة تعد إحدى هذه المدن ،وباستمرار الهجرة من الريف إلى المدينة وزيادة الضغط على الخدمات المحلية،من أجل إلقاء الضوء عليها والتي باتت تعاني من إشكالات مزمنة،لابد من التصدي لها من خلال سياسات عقلانية واضحة،فمشكلة تلوث البيئة ليست جديدة أو طارئة بالنسبة للأرض وإنمـا الجديد فيهـا هو زيادة تأزّم المشكلة كما وكيفا،يوما بعد يوم.

كما تم التوسع على حساب الأراضي الفلاحية بطريقة كبيرة في مدينة بسكرة،بعدما تم قلعه من قبل الملاك،لإقامة بنايات عشوائية أو بيع قطع الأراضي بأثمان باهظة من أجل الربح السريع نتيجة الاندفاعية في التصنيع،واستمر التوسع ليتجاوز بساتين النخيل في جنوب المدينة على شكل بنايات فوضوية غير مخططة مبنية بوسائل حديثة بجانب البنايات القديمة،ليبرز التناقض وتتعمق الهوة بين النمط القديم والحديث،هذا الأخير الذي زاد من التشوهات التي يشهدها المجال للمدينة ومشاكلها المتفاقمة،ما أدى إلى تأزم الوضع وتدني الوضعية الحالية لهذا المركز الحضري،**والشكل التالي** يبيّن المظاهر المختلفة للتدهور البيئي والمشاكل التي تعاني منها المدينة:

[289] بلقاسم سلاطنية،بوزغاية باية:"التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية:مدينة بسكرة نموذجا"،المرجع السابق،ص93.

المصدر :مكتب حفظ الصحة البلدي لبلدية بسكرة 2007(البيئة ونظافة المحيط).

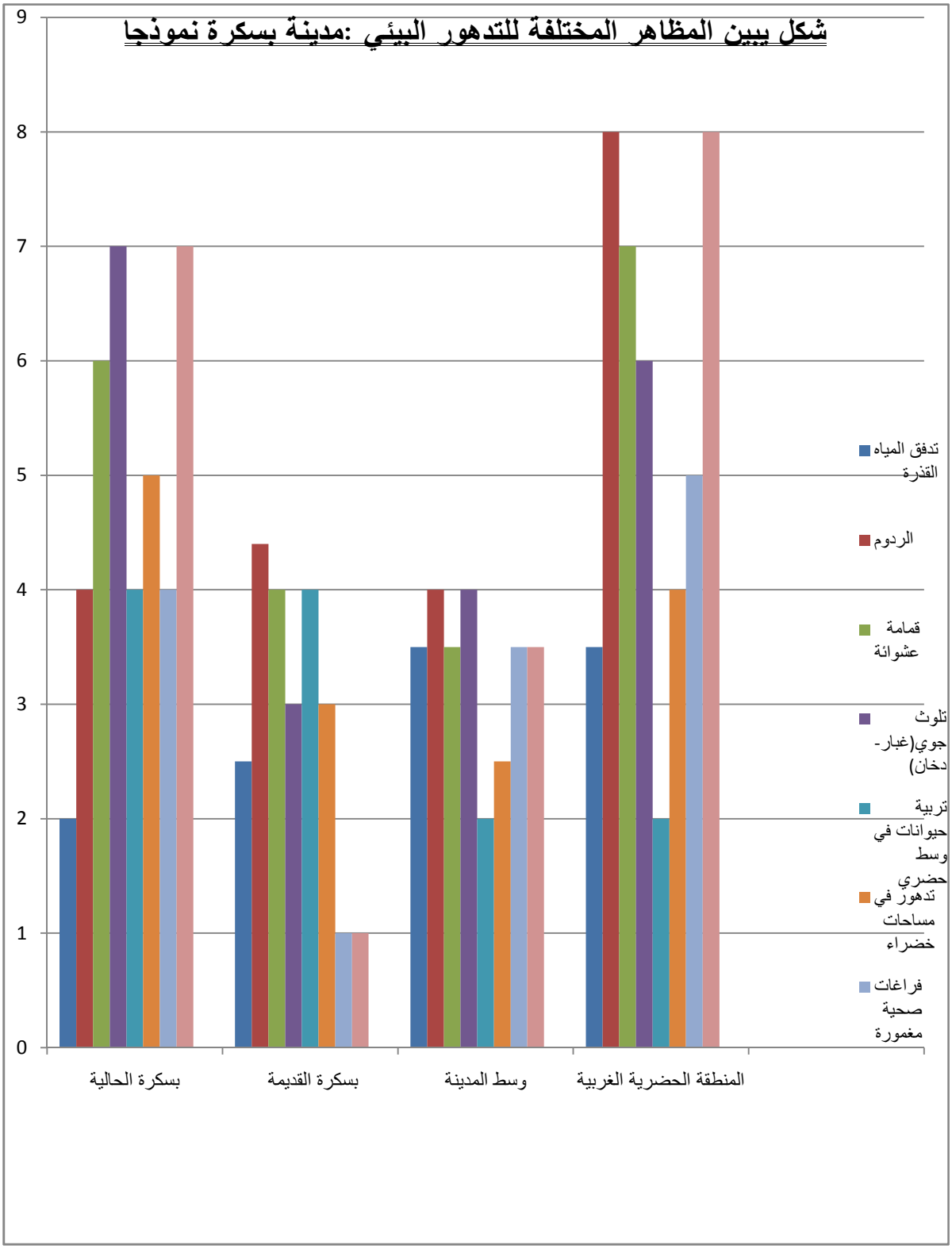


ومن خلال ملاحظة الشّكل نجد تعدد مشاكل أحياء المدينة التي تشهد تدهور بيئي،من مشاكل السكن وصعوبة المعيشة فيها، و تنقص فيها مراكز الصحة وتنعدم أماكن الراحة والمساحات الخضراء،وضيق الشوارع ونقص الإضاءة والماء والأمن ويكثر فيها الانحراف...،كثيرة هي المشاكل التي تعانيها هذه المنطقة،وبهذه المظاهر واللامبالاة تنتشر الفضلات وتتراكم في الأحياء تنبعث منها

الروائح الكريهة المضرة بالأمن الصحي للأفراد،حيث قدرت كمية النفايات المنزلية في مدينة بسكرة ب**115طن/يوميا** إذ يرمي الفرد الواحد في اليوم حوالي **55،0كلغ** من الفضلات منها **73٪عضوية** و **15٪ورق**،و**4٪بلاستيك** و **8٪ مواد أخرى.**[290]

## المطلب الثالث: الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي على أمن الأفراد في الجزائر

إن الحديث عن أثر التدهور البيئي على صحة أمن الأفراد في الجزائر يعني،الحديث عن العلاقة الموجودة بين الصحة والبيئة الطبيعية،إذ تم الإجماع أن الأمن الصحي للأفراد يتوقف على قدرة هؤلاء- الأفراد- على التنسيق والتفاعل الايجابي بين نشاطاتهم والبيئة الطبيعية،وهذا التفاعل الايجابي يظهر من خلال، أداء الفرد لنشاطات دون تهديد تكامل النظم البيئية(توازن-عمل دوري مستمر..)،وعليه فان الفرد كلّما تسبب في تدهور البيئة الطبيعية كلما كان أمنه الصحي رهانا[291]،أي أن الفرد بتدميره للبيئة الطبيعية يكون قد راهن بأمنه الصحي،كما أن الحديث عن تدهور الأمن الصحي للأفراد سوف يدفعنا إلى التعرض إلى مختلف الآثار الصّحية الناتجة عن التدهور البيئي على أمن الأفراد ،و بالتحديد سوف تتولى الباحثة معالجة هذه الآثار في دولة الجزائر،إذ تعرف هذه المنطقة مثل نظيراتها من الدول النامية معاناة من ظاهرة التدهور البيئي بشتى صورها(التصحر،التلوث الصناعي،ندرة المياه،انجراف التربة..)وذلك على حساب أمن الأفراد،كما أن هذه الآثار تختلف باختلاف مظاهر التدهور البيئي في الجزائر وهذا ما ستتولّى معالجته بالتفصيل في هذا المطلب من خلال الفرعين التاليين:

### الفرع الأول: آثار تدهور المياه على الأمن الصحي للأفراد في الجزائر: الأمراض لمرتبطة بتلوث المياه.

يطلق عليها اسم:M.T.H ، وتسمى أيضا **"الأمراض المتنقلة عبر المياه"**[292]،وقبل الخوض في ذكر نماذج عن هذه الآثار الصحية لتدهور المياه نحاول الإشارة إلى المقصود بهذه الأمراض(**أولا**)،ثم ننتقل إلى عوامل حدوثها(**ثانيا**).

#### أولا:المقصود بالأمراض المتنقلة عبر المياه(M.T.H)

يطلق اسم **"الأمراض المتنقلة عبر المياه"**على مختلف الأمراض الناجمة عن ابتلاع المياه المصابة بالجراثيم لا سيما "الكوليرا،التيفوئيد والإسهال،الملاريا...الخ،والتي تشكّل السبب الأول للوفيات من بين الأمراض المعلن عنها إجباريا[293]، وهي ظاهرة تنتشر في فصل الصيف خاصة،حيث نجد أن بعض ولايات الوطن أكثر تأثرا بالبؤر المستوطنة لحميّ التيفوئيد الشيء الذي يرجع إلى عوامل مختلفة منها (نقص مياه الشرب،والسكن المؤقت،وهذه الولايات عديدة منها تيارت وتلمسان...)[294].

---

[290] بلقاسم سلاطنية،بوزغاية باية:"**التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية:مدينة بسكرة نموذجا**"،المرجع السابق،ص97-98.

[291] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement، Ministère de l'aménagement du Territoire et de l'environnement،Office de Coopération Allemand،Algérie،2000،p83.

[292] M.T.H=Maladies à Transmission Hydrique.

[293] Mustapha Bouziani ; « L'Eau : De la pénurie aux Maladies »،OPCIT، P228.

[294] كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:الأمراض المتنقلة عبر المياه، مجلة "الجزائر البيئة"،رقم 2-1999،الجزائر،ص28.

## ثانيا: العوامل التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض المتنقلة عبر المياه.

تتراوح عوامل الإصابة بمثل هذه الأمراض،بين مجموعتين من العوامل ،العوامل الفنية والاجتماعية ،وهي كالآتي[295]:

**1/-أما العوامل الفنية فتتمثل في:**

*امتزاج المياه المستعملة مع المياه الصالحة للشرب عن طريق تداخل شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وشبكة التطهير، أو من خلال ترشيح المياه المستعملة الصادرة من الحفر المتعفنة في مياه الآبار.

*المنتجات الزراعية المستهلكة نيئة والتي تم ريها بالمياه المستعملة.

*غياب معالجة المياه خاصة تلك الآتية من الينابيع والآبار، تستوجب الوقاية من هذا النوع من الأمراض دراسة قطاعية مشتركة.

*قلة كمية المياه في الجزائر، وما زاد من خطورة الوضع هو غياب التحكم والتسيير اللائق لشكات الإمدادات المائية.

*شبه انعدام شبكات صرف المياه في المناطق الريفية التي غالبا ما تتسبب في خلط شبكة مياه الصرف مع شبكة المياه الصالحة للشرب.

*زيادة الحاجة إلى المياه والمرتبطة بالنمو الديمغرافي من جهة،والتنمية الاقتصادية والصناعية من جهة ثانية.

**2/-العوامل الاجتماعية تتمثل في :**

النزوح الريفي المستمر للسكان،انتشار النفايات حول الولايات الكبرى من الجزائر:(الجزائر العاصمة،قسنطينة،وهران،عنابة).

وبناءاً على ما سبق، يتّضح أن الأمراض المرتبطة بتدهور المياه في الجزائر تتراوح أسبابها بين الإنفجارات الاجتماعية والاقتصادية بما فيها:تلوث مجاري المياه،قلة السدود، الأمر الذي يجعل مياه الأمطار غير مخزونة،إلى جانب سوء الظروف الاجتماعية والاقتصادية خاصة في بعض المناطق النائية،إلى جانب مشكل البناءات الفوضوية.

وعليه فان الآثار الصحية للتدهور المائي في الجزائر، تعرف صورتين ،أولها مباشرة-الآثار الصحية المباشرة-تتمثل في مختلف الأمراض من:(تيفوييد،حمى،السعال،سيلان البطن،الكوليرا...الخ)،و-آثار غير مباشرة- تمس أبعاد أخرى للأمن الإنساني في الجزائر منها:تأثير التدهور البيئي (تدهور المياه) على الأمن الصحي (الإصابة بالمرض)،وهو ما يتسبب في تدهور الأمن الاقتصادي في الجزائر .فقد أشارت بعض التقارير التي أجريت حول الوضع الصحي في الجزائر أن المريض المصاب بداء التيفوييد يقدر علاجه ب120000دج،إذ أن الجزائر تصرف حوالي 1،5ملياردج كل سنة،منها 23مليون دولار لمواجهة الأمراض المتنقلة،كما تسبب تدهور المياه في الجزائر في ارتفاع حصيلة عدد الإصابات

[295]كتابة الدولة المكلفة بالبيئة:**الأمراض المتنقلة عبر المياه**، نفس المرجع،ص28.

بالأمراض المتنقلة عبر المياه،مثل الربو والحساسية ،اذ قدر المختصون نسبة المصابين أمراض الحساسية والربو في الجزائر ،ما بين 20الى 30بالمائة من اجمالي عدد السكام،وأكثر من 1500جزائري يموتون سنويا بمرض الربو،وتمس الأمراض التنفسية جزائريا واحدا من بين كل ثلاثة أشخاص،وتمثل الأمراض التنفسية خطرا على صحة المصاب،وتتضاعف في حال وجود عدة مسببات،على غرار التلوث،وارتفاع درجات الحرارة التي تقتل سنويا عشرات من هؤلاء الأشخاص في الجزائر[296].

بينما يبقى **حجم الأثر الاجتماعي** لهذه الأمراض ضخما ،لكن لم يصرّح به رسميا،فعلى سبيل المثال ،وباء الكوليرا سنة 1986أين تم التأكيد على إصابة أكثر من 8000حالة أدت إلى 426حالة وفاة،بالفعل كان لها أثر اجتماعي واقتصادي ضخم،وفي خلال هذا الوباء الحصة المقدمة لمواجهة الوباء كانت من طرف وزارة الصحة ،والتي خصّصت أكثر من 1مليار دج هذا المبلغ غطى برامج التنمية لسنة 1985و1986لكل البلديات عبر التراب الوطني،يضيف إلى هذا الأثر –الأثر المالي- (الخسارة المالية)،والتي تتراوح بين الخسائر المرتبطة بغياب العمال المرضى ،والمتمدرسين[297].

وفضلا عما سبق، فان هناك دراسات في مجال الصّحة أكدت من خلال إحصائيات أن حجم الأمراض التي يتسبب في حدوثها تدهور المياه –الأمراض المتنقلة عبر المياه-ارتفع خاصة مابين سنوات 1993و1996،مثلا من 2866 إلى 3545حالة لكل 100.000نسمة.

إذ تمثل حمى التيفوئيد العدوى الأكثر انتشارا وتمثل لوحدها ما بين 44و47٪ من مجموع الأمراض المتنقلة عبر المياه المصرّح بها،فمتوسط انتشارها السّنوي يتراوح ما بين 11،75حالة لكل 100.000نسمة سنة1990 إلى 16، 29حالة سنة1997[298].

## الفرع الثاني: الأمراض المرتبطة بتلوث الهواء.

في هذا الفرع من الدراسة تتعرّض إلى العوامل التي تساهم في تلوث الهواء في الجزائر(**أولا**)، وبعدها تتطرّق إلى الآثار الصحية لتدهور الهواء في الجزائر(**ثانيا**).

### أولا:أسباب تدهور الهواء في الجزائر.

يعرف تدهور الهواء في الجزائر والذي يتخذ -مظهر التلوث- ،أسباب عديدة كلها تساهم من بعيد أو من قريب في تراجع نوعية الهواء . نذكر على سبيل المثال لا الحصر مايلي:

*الغازات التي تخلفها وسائل النقل،منها:غاز الكربون،الرصاص أكسيد الكربون.

*البقايا الصناعية.،والتي تتمثل في النفايات الصلبة والسائلة.

*ارتكاز الملوثات في الهواء.

---

[296] دنيا ناصر الدين،إحصائيات حول بعض الأمراض في الجزائر،وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات،2012.

[297] Mustapha Bouziani ; **« L'Eau : De la pénurie aux Maladies »**،OPCIT، P230

[298] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement، Algérie،2000،OPCIT،P83.

## ثانيا:آثـار تلوث الهواء على الأمن الصحي للأفراد في الجزائر.

يعرف ارتكاز الملوثات السامة في الهواء ،وضعية حرجة خاصة في بعض المناطق من الوطن (الجزائر)،فالمخاطر الصحية المرتبطة بتلوث الجو شائعة إذ برز دور تلوث الهواء في ظهور تدهور صحي بشتى صوره(تسبيق الوفيات...).من جهة أخرى،يتسبب تلوث الهواء في: صعوبة وضيق في التنفس،سرطان الرئة،السعال،أمراض الرئة،أمراض الحنجرة...الخ،ومختلف الأمراض الصدرية والقلبية التي يتسبب فها غاز الكربون، فقد أثبتت دراسة وطنية أجريت حول الصحة في الجزائر والتي أجراها "المعهد الوطني للصحة العامة"[299]أن الأمراض التنفسية تهيمن وتساهم بنسبة 35،7٪ في حدوث الوفيات،و ب27،2٪من أسباب اللجوء إلى العلاج(أي أن ظهور عوارض المرض يدفع بالفرد إلى اللجوء إلى العلاج) ،وهذه الأمراض-التنفسية-تحتل المركز الثاني من مسببات التدهور الصحي في الجزائر.وسنحاول للتوضيح أكثر الاستعانة **بالجدولين التاليين**[300]:

**دراسة حول الأولوّيات الصحية في الجزائر المرتبطة بالأمراض التنفسية(الجدول 01):**

| نـوع المرض | المجمـوعة محـل الخطـر | عـدد الحـالات |
|---|---|---|
| السعال/الإسهال | كل أفراد المجتمع معرضون. | 353600 |
| سرطان الرئة | فئة الأفراد أكثر من 30سنة | 1522 |
| ضيق التنفس | كل أفراد المجتمع معرضون | 544000 |

**Source : Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement , Algérie,2000.،**

تحتلّ الأمراض المزمنة التي يتعرض لها الجهاز التنفسي والتي يتسبب في حدوثها تدهور الهواء مكانة هامة ضمن هرم التدهور الصحي الذي تخلّفه مختلف مظاهر التدهور البيئي في الجزائر،وذلك بنسبة **18،4** ٪،ومن بينها كما اتضح في **الجدول رقم (01)** ضيق التنفس الذي يحتل الصدارة (أكثر من النصف من إصاباتها).

[299]( I.N.S.P)=Institut National de Santé Publique.
[300] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement، Algérie،2000،OPCIT،P86-87.

**حالات الوفاة والدخول إلى المستشفيات بسبب الأمراض التنفسية الحادة[301](الجدول02):**

| السنوات | دخول المستشفى بسبب الأمراض التنفسية الحادة. | عدد الوفيات بسبب الأمراض التنفسية الحادة. |
|---|---|---|
| 1995 | 20025 | 1283 |
| 1996 | 26138 | 1309 |
| 1997 | 28761 | 1177 |
| 1998 | 27822 | 1053 |
| 1999 | 37571 | 1106 |

**Source : Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement , Algérie,2000.**

لقد بيّنت دراسات أنه خلال سنة1994، حوالي **21،5**٪من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5سنوات تم إدخالهم إلى المستشفيات بسبب أمراض تنفسية محضة،والأرقام الواردة في **الجدول رقم(02)** ماهي إلاّ دليل على الأثر الصحي على أمن الأفراد في الجزائر أمام تنامي تدهور الهواء.

**الفرع الثالث: الآثار الصحية لتدهور الغذاء في الجزائر: الأمراض المرتبطة بنوعية الغذاء.**

يرتبط تدهور الغذاء في الجزائر، بعدة عوامل مثلها مثل الدول التي تعي تدهورا في الغذاء ،إلا أنه ما نريد التأسيس له من خلال هذا الفرع هي تلك العوامل البيئية –أي التدهـور الغذائي يرجع إلى تدهور في البيئة الطبيعية-منها الجفاف،زحف الرمال إلى المناطق التي كانت مصدر للإنتاج الزراعي،ندرة الموارد المائية.. ، وغيرها من العوامل البيئية مهمـا كان مصدرها طبيعي أو بشري المهم أنه انتهى بنتيجة واحدة تتمثل في تدهور الغذاء.

وبناءا على هذا المظهر للتدهور فان الأمن الصحي للأفراد يتأثر بالتبعية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ومن صور تدهور الأمن الصحي للأفراد بسبب تراجع الأمن الغذائي **نجد ما يلي:**

**1-الأمراض السرطانية:** غالبا ما تحدث بسبب الأغذية التي يتناولها المواطن الجزائري، والتي تكون مشبعة بالمواد والأسمدة الكيماوية التي يستعملها الفلاحون سعيا للإنتاج الزراعي الوافر.

**2-التسمم الغذائي:**بيّنت إحدى الدراسات أنه ثمة 3521حالة إصابة بالمرض والاعتلال الصحي، تسبّب فيها التسمّم الغذائي.وذلك خلال سنة 1997، و847حالة سنة 2000[302].

**الفرع الرابع:الأمراض الأخرى المرتبطة بتدهور البيئة عموما.**

تتراوح الآثار الصحية لتدهور البيئة عموما بين تلك الآثار التي تمس الإنسان في جسمه الخارجي (الأمراض السرطانية والجلدية..) وتلك الأمراض التي تمسّ الإنسان في باطنه(الأمراض القلبية والشريانية، أمراض سوء التغذية..الخ)ثم إن المتأمل في سبب حدوث هذه الآثار الصحية يجد أن سببها من

[301] (IRA) =Infections Respiratoires Aigues.
[302] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement، Algérie،2000،OPCIT،P89.

بعيد أو من قريب يعود إلى تدهور البيئة الطبيعية،وبناء على هذا سوف نتعرض في هذا الفرع إلى نماذج من الأمراض كان للتدهور البيئي دخل في حدوثها.

**أولا:الأمراض السرطانية.**

عرفت الأمراض السرطانية في الجزائر ارتفاع ملحوظ لاسيما في السنوات الأخيرة ،وما لوحظ أن ارتفاع حالات الإصابة بالأمراض السرطانية التي خلفتها مظاهر التدهور البيئي في الجزائر مرتبط بالسن،فالسرطان يمر من 12،8حالة عند الأطفال الذين يتراوح سنهم بين(0-4سنوات)إلى 840حالة عند الأفراد ما بين(70-74سنة)،وهذا لكل 100.000نسمة[303].

ويقدر عدد الإصابات المصرح بها في السنوات الأخيرة،فتبلغ 40ألف حالة تشمل مختلف أنواع السرطان على رأسها سرطان الثدي عند النساء،والرئة عند الرجال 20800 منها تمس النساء،في حين تبلغ الإصابات الجديدة وسط الرجال18600حالة سنويا.وحسب الجمعيات الناشطة في هذا المجال فان عدد الإصابات بالسرطان خلال السنوات الأخيرة ارتفعت من 80حالة لكل 100ألف نسمة خلال سنة1993 إلى أكثر من 120حالة لكل 100ألف نسمة خلال السنوات الأخيرة مع تسجيل زيادة في معدل الإصابات لدى النساء أكثر من الرجال[304].

**ثانيا:الأمراض القلبية والشريانية.**

يساهم في حدوث هذا النوع من الأمراض عوامل تزيد من تدهور البيئة في الجزائر من جهة، وفي الإصابة بالمرض من جهة ثانية،ومن بين هذه العوامل نجد:الفقر، انعدام شروط النظافة، تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

**ثالثا:الأمراض المرتبطة بتدهور الغذاء.**

تندرج تحت تسمية الأمراض المرتبطة بتدهور الغذاء أنواع مختلفة منها ما يعرف ب"أمراض سوء التغذية"، وهذه الأخيرة تعرف صور متنوعة منها:

**1**-أمراض سوء التغذية البروتينية.

**2**-أمراض سوء التغذية الطاوية.

**3**-أمراض تراجع الوزن،وهذا المرض يصيب الأطفال أكثر من غيرهم من فئات المجتمع.

[303] Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement، Algérie،2000،OPCIT،P90-91.

[304]دنيا ناصر الدين،إحصائيات حول بعض الأمراض في الجزائر،وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات،2012.

قبل الخوض في البحث عن مختلف استراتيجيات بناء الأمن الصحي للأفراد ، يجدر بنا الإشارة إلى المقصود ب**"البنـــاء"**،باعتباره مفهوم بالغ الأهمية في ظـلّ هذه الدراسة.

وعليه ,فحسب الدكتور "غضان مبروك" **البنـــــــــاء** ،هـــــو:

"التصوّر الذي يحمله الشخص أو الباحث حول موضوع ما يختلف من شخص لآخر"[305] . في حين تعتبره **المدرسة البنائية** ، مصطلح يُشير إلى الإطار الأساسي أو الشكل الخارجي لأية بُنية طبيعية أو صناعية ،وأن مهمة الباحث الأساسية هي بناء وتركيب العمل وليس اكتشافه فقط[306].

كما يُطلق عادة على السلم فيقال :بناء السلم بعد انتهاء الصراعات وهنا يقصد بالبناء، "مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتعين على الأمم المتحدة أن تقوم بها لدعم الجهود الرامية إلى تثبيت التسوية وضمان عدم النكوص أو الارتداد بعد انتهاء الصراعات المسلحة أو الأزمات الدولية فهو بنية جديدة ينبغي أن ينظر إليها كنظير للدبلوماسية الوقائية التي تسعى لتفادي انهيار الظروف السلمية"[307].

وعليه، يمكن **حصر مفهوم البناء للأمن الصحي أمـام ظاهرة التدهور البيئـي** فـي: **جملـة من الاستراتيجيات والحلول التي يمكن تصورها و تكون مرتبطة بحسن الأداء الاقتصادي والاجتماعي والصحي والبيئي و...،وكذا البناء المؤسساتي للدول وغيرها من الفواعل والتي تنتج من خلالها أمنًا صحيًا للأفراد في ظلّ خطر التدهور البيئي.**

وبناءاً على هذه المعاني للبناء، يمكن أن نستنتج أن بناء الأمن الصحي للأفراد أمام مشكلة التدهور البيئي، متوقّف على بناء الأمن البيئي من جهة وعلى الأبعاد الأمنية الأخرى من جهة ثانية(الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي،الغذائي..الخ.)، ذلك لأن آثار التدهور البيئي حتى وإن لم تمس الأمن الصحي للأفراد بصورة مباشرة، فإنّها تكون قد مسّت الأمن البيئي والأبعاد الأخرى لأمن الإنسان.

وعلى ضوء تحديدنا لماهية البناء في هذه الدراسة،سوف يتم التطرق إلى أهم المقاربات التي قيلت بشأن بناء الأمن الصحي أمام تدهور البيئة،ثم ننتقل إلى الاستراتيجيات التي يمكن أن نتصوّر إمكانية تعاملها مع الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي، بما يسمح ببناء أمنًا صحيًا للأفراد،والذي يكون بمثابة تحليل وإجابة على التساؤل التالي:

## كيـــف يُبنَى الأمن الصحي للأفراد بالنّظر إلى تداعيـات ظـاهرة التدهـور البيئـي؟.

و للإجابية على هذا التساؤل ، سوف يتم اعتماد ثلاثة مباحث ،حيث يُخصّص الأول **(المبحث الأول)**، لأهم الاستراتيجيات القانونية والمؤسسية التي يمكن تصوّر تعاملها مع الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي، أما **(المبحث الثاني)**، ستتعرض الطالبة من خلاله إلى، نماذج عن الاستراتجيات

---

[305]غضبان مبروك،نقاش مع طلبة السنة الثانية ماجستير ،تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، دفعة 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة فرحات عباس،سطيف، (غير منشور).

[306]إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،زكريا القاصي،**معجم مصطلحات حقوق الإنسان**، القاهرة ، مركز الإسكندرية للكتاب ،2006،ص ص-73-72

[307]نفس المرجع،ص72.

الاقتصادية والمالية في حين يتولى **(المبحث الثالث)**، نماذج عن الاستراتيجيات الإدارية والسياسية،هذا إلى جانب إجراء تقييم لهذه الاستراتيجيات، والبحث في مدى فعاليتها ومساهمتها في عملية البناء للأمن الصحي في ظلّ تنامي التدهور البيئي.

## المبحث الأول:الاستراتيجيات القانونية والمؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

قبل الخوض في تحليل نماذج عن الاستراتيجيات القانونية والمؤسسية ، يتعيّن على الطالبة تحديد المقصود **"بالإستراتيجية "**من منظور حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، إذ يُراد بمصطلح **الإستراتيجية:** "مجموعة من الأهداف والغايات طويلة المدى، والتي يبتغيها المجتمع أو الأفراد ،وهي تطلق أحيانا على الغايات ذات الطّبيعة الأساسية ،وعلى الأهداف المحددة ،وقد تركّز الإستراتيجية على أحداهما أو كلاهما،فالإستراتيجية ترسم أساليب الحركة المختلفة في شكل متعاقب الحلقات والمراحل و ذلك وفقا للمرامي العامة على مستوى الدولة،وتشمل الوسائل الرئيسية لبلوغ الغايات ويتم تضمين الاستراتيجيات حقـــوق الإنسان"[308].

كما أنه ،جاء التركيز على **الثقافة الإستراتيجية**، باعتبارها أداة لتجسيد الأمن الإنساني في برنامج وزير خارجية كندا(**لويد أسوورتي**)[309] الذي أعلنه سنة 1999حيث قال:**"يلزمنا مقتربات جديدة وأدوات جديدة ،وهذا يعني دبلوماسية بطريقة جديدة ،دبلوماسية تُحرّك الجهود الجماعية لمجموعة واسعة من الفواعل في الداخل والخارج،حيث تضع دفعة واحدة قدرتها على الوعي بالحاجات الأساسية**

**في مجال الأمن الإنساني وتوافق جديد يقسم على فواعل محددة للإطاحة بالحقوق والحاجات الأساسية للملايين من الأشخاص"**[310]

إلا أنه وفي ظلّ الحديث عن الاستراتيجيات القانونية والمؤسسية ،التي يمكن أن تتعامل مع آثار التدهور البيئي فانه، سوف يشمل هذا المبحث دراسة مدى توافر تنظيم قانوني وتعزيز مؤسساتي بشتى صوره( نصوص قانونية،اتفاقيات دولية أو إقليمية ،قمم ،مؤتمرات هياكل تابعة لمنظمات دولية حكومية أو غير حكومية ...)،يؤسس لأفكار قانونية جديدة تتوافق مع منظور الأمن الإنساني ومع منطقه فيما يتعلّق بمحاربة تدهور البيئة وبناء قدرات الدولة في المجال الصحي كما يجب أن تستهدف الاستراتيجيات القانونية الحماية البيئية بما يحقق أمنا صحيا إنسانيا، الأمر لا يختلف إن جاءت الاستراتيجيات القانونية في شكل نصوص نظرية تستهدف بناء أمن صحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي ،**(المطلب الأول)** ،أو جاءت في صورة أجهزة وهيئات تعمل على تطبيق ما هو نظري في مجال حماية الصحة الإنسانية من تداعيات ظاهرة التدهور البيئي(**المطلب الثاني**).مع محاولة الاستعانة بالاستراتيجيات المؤسسية المعمول بها في الجزائر بهدف بناء الأمن الإنساني عموما والأمن الصحي خصوصا .(**المطلب الثالث**).

---

[308]إسماعيل عبد الفتاح ،زكريا القاصي،المرجع السابق،ص 35.

[309] LOYD ASCWORTHY.

[310]Fréderic Ramel, « La **sécurité humaine une valeur de rupture dans la culture stratégique du Nord ?** »p80,http//www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n01/006932ar.pdf.

## المطلب الأول: الاستراتيجيات القانونية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي.

إذا كانت البشرية تلتمس أكثر ممّا مضى المخاطر التي تتهدّدها، فانّ أمامها الكثير لتفعله كي تبتكر الحلول الضّرورية، دون أن تخدعها محاولات الاحتواء الاتفاقية، وبمعزل عن الوقائع الصرفة – مظاهر التدهور البيئي وآثارها على الأمن الإنساني عموما والأمن الصحي خصوصا-يعتبر التدهور البيئي اليوم أكثر مما سبق قضية نفسيّة(الضمير البيئي والإحساس بروح المسؤولية) ومسألة معرفة، على أساس أن، أبعاده تتجاوز كثيرا إدراك الناس فهو،و بالرغم من تراكم التقارير العلمية منذ" **قمة الأرض الأولى"** في استوكهولم في العام 1972،إلى القمة حول **"تقويم أوضاع الأنظمة البيئية للألفية الثالثة"** [311]،ختاما ب**"مؤتمر كانكونغ "**في المكسيك حول مكافحة التّغيّر المناخي في ديسمبر 2010،كانت موضوع تنكّر عام تُغذّيه النقاشات التي تحاول التّخفيف من حجم المشكلة،بالتالي **ما هي أهم الاستراتيجيات القانونية والآليات الواجب اتّخاذها للحدّ أو التقليص من مشكلة التدهور البيئي ومن ثم بناء أمنًا صحيًا للأفراد؟**

للإجابة عن هذا التساؤل، سوف نعمد على تبنّي نماذج من الاستراتيجيات القانونية في الجزائر، على سبيل المثال لا الحصر محاولة منّا تحليل(**تحليل طريقة عمل الإستراتيجية)** ، وتحديد وتقييم (**تحديد نقاط ضعف وامتياز الإستراتجية القانونية في مجال الأمن الصحي والبيئي)**، دور هذه الاستراتيجيات في بناء أمنا صحيا إنسانيا أمام تعدد تداعيات ظاهرة التدهور البيئي،وذلك ما سوف نراه في كل عنصر يندرج تحت هذا المطلب، مع الإشارة إلى أن الدراسة تكون وفقا للقوانين الجزائرية نظرًا لأن القانون الدولي تم التطرق إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة.

### الفرع الأول:التدعيم التشريعي في الجزائر وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي.

ستتولى صاحبة البحث ،الإشارة إلى الجهود القانونية للدولة الجزائرية في مجال مكافحة مظاهر تدهور البيئة ،التي تخلّف أضرارًا صحية على الفرد الجزائري، ليس على المستوى الداخلي،ذلك لأنه قد تم الإشارة إليه في الفصل الأول من الدراسة،وعلى هذا الأساس ستبحث عن جهود الدولة الجزائرية في المجال القانوني على مختلف الأصعدة بدأً: بالمستوى العربي**(أولا)**ثم المستوى الإفريقي**(ثانيا)**،لتمر إلى تلك الجهود المبذولة على المستوى الأورومتوسطي**(ثالثا)**،وأخيرا دور الجزائر في التصدي للتدهور البيئي الذي يهدد الأمن الإنساني عموما والصحي خصوصا على المستوى الدولي**(رابعا).**

#### أولا:-على المستـوى العـربـي.

بعد غياب طويل على مستوى الهياكل المتخصصة لجامعة الدول العربية،شاركت الجزائر يومي10و11نوفمبر 1997 بالقاهرة في دورة مجالس وزراء البيئة العرب بوفد كان يقوده السيد كاتب

---

[311] **نظرة في النظام البيئي للألفية الثالثة**"،وضعه ما يزيد عن1360خبير مابين العامين2001–2005،بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة،راجع:

**http://www.maweb.org/en/Global.aspx**

الدولة المكلف بالبيئة.وفي هذه المناسبة أعلن الوفد الجزائر رسميا عن إرادة الجزائر في استرجاع مكانتها ضمن المكتب التنفيذي لمجلس وزراء العرب للبيئة واسترجاع حقها في رئاسة منطقة المغرب العربي حسب مبدأ التداول ،كما نوه الذات الوفد إلى ضرورة العناية بالبيئة لما تخلفه من آثار تمس كل مجالات الحياة .

**ثانيا:-على** المستـوى الإفريـقـي.

لعبت الجزائر دورا بارزا ضمن الدول الإفريقية في مجال مكافحة التدهور البيئي الذي تعاني منه الدول الإفريقية بما فيها الجزائر، وقد تم إبراز هذا الدور أثنـاء:

-الاجتماع المنعقد من 23و25جويلية 1998 بمابوتو المزمبيق خلال "المؤتمر الإفريقي حول التسيير المندمج والمستديم للمناطق الساحلية"[312] ،أين شاركت الجزائر بوفد يرئسه السيد كاتب الدولة.

-الاستشارة الإفريقية المنعقدة في نيروبي(كينيا)من19الى23أكتوبر 1998 تحضيرا للمؤتمر الرابع لأطراف الاتفاقية الإطارية حول التغيرات المناخية التي انعقدت في الأرجنتين والتي توجت بموقف مشترك للبلدان **الإفريقية**.

**ثالثا:-على المستوى الأورومتوسطي.**

*المشاركة في المؤتمر الأول لوزراء البيئة للمنطقة الأورومتوسطية المنعقد في هيلسانكي

في 28نوفمبر1998.وبذلك تم تسجيل مشكل مكافحة التصحر في جدول أعمال المؤتمر بطلب من الجزائر .وكلفت الجزائر بتقديم ملف حول مكافحة التصحر ،كما تم اعتماد ملف التصحر بالإجماع من طرف البلدان المشاركة ،وتسجيله في برنامج النشاطات الأولوية المؤهلة للتمويل عن طريق ميكانيزمات اللجنة الأوروبية.

*كما تعتبر الجزائر طرفا في شبكة المراسلين المكلفين بمتابعة برنامج الأعمال الأولوية.

SMAP على المدى القصير والمتوسط

*في إطار تطبيق الالتزامات والاتفاقيات المتعلقة بالمحافظة على البيئة وحمايتها في حوض البحر الأبيض المتوسط ،تشارك الجزائر وتعمل بنشاط في مختلف البرامج ،المؤسسات والهيئات المختصة مثل:REMPRC,MEDPOL,METAP

نجحت في الحصول على تمويلات معتبرة لمشاريعها نذكر منها ،(تجهيز مخابر الموانئ لمراقبة تلوث البحار،تمويل دراسات تحليلية لبعض من المشاكل البيئية لاسيما التي تمس الصحة ،تمويل دراسة مخطط تهيئة الساحل).[313]

[312] PACSICOM

[313]مجلة البيئة ،عدد 1999/2،المرجع السابق،ص24-25.

## رابعا:-علـى المستـوى الدولـــي.

بالنظر للأهداف المسطرة والرامية الى مكافحة ظاهرة التدهور البيئي وما تخلفه من آثار صحيّة في الجزائر، توجهت نشاطات الجزائر عبر كتابة الدولة المكلفة نحو:

**أ/*العلاقات مع الهيئات الدولية:**سجلت الجزائر عضويتها في كل من:

**1/-**برنامج الأمم المتحدة للبيئة:سجلت الجزائر نفسها بهدف ترسيخ تمثيلها ضمن المجلس الاداري للبرنامج ،بما يسمح لها بالحصول على تمول لمشاريعها البيئية.

**2/-**مؤتمر الأمم الامتحدة من أجل التنمية المستديمة.

**ب/*العلاقات مع الاتفاقيات الدولية:**

المنهج الذي بادرت به كتابة الدولة المكلفة بالبيئة في مجال حماية البيئة من التدهور كان فعالا وسمح للجزائر الحصول على نتائج منها:

وفضلا عما سبق ذكره من جهود تشريعية للدولة الجزائرية،على مختلف الأصعدة(الدولية،العربية،الإفريقية،الأورومتوسطية)، فإن الجزائر وبهدف مواجهة الأخطار البيئية لما لها من تأثير سليبي على مستقبل الإنسانية،ونظرا لأن الجزائر لا تملك القدرة العلمية والأموال الكافية وكذا التقنية المتطورة لحماية البيئة، فإنها عمدت إلى سن قوانين داخلية عديدة تهدف إلى حماية البيئة بالشكل الذي يحقق الأمن الصحي للفرد ، وذلك بالاعتماد على طرق قانونية منها الجنائية ومنها غير جنائية.

**1/- أمـــا غيـــر الجنائيـــة:**فاعتمدت شكلين للحماية البيئة يمكن أن نصنفها على النحو التالي:

**أ-الحماية المستمدة من تقنيات القانون الإداري:**التي تعتمد على نشاط الهيئات الإدارية وتحوز هذه التقنيات على مجموعة من القوانين مثل 83-03المؤرخ في05-02-83 المتعلق بحماية البيئة...،الذي شكل الإطار العام للمجهود التشريعي الرامي إلى وضع الخطوط العريضة والمحاور الرئيسية للسياسة البيئية في الجزائر سلوكا وقانونا وقد نصت المادة الثامنة من هذا القانون على أنه "تعد كل من حماية الطبيعة والحفاظ على فصائل الحيوانات والنباتات والإبقاء على التوازنات البيولوجية والمحافظة على الموارد الطبيعية من جميع أسباب التدهور التي تهددها أعمال ذات مصلحة وطنية يتعين على كل فرد السهر على الحفاظ على الموارد الطبيعية وبما أن الإدارة تمتلك السلطة التي خولها لها القانون التنظيمي فهي تقوم مقام الرقيب والحامي الرئيسي للبيئة وذلك بتدخلها للحيلولة دون كل ما من شأنه إلحاق الضرر بكل مقومات البيئة وذلك عن طريق محاربتها التصرفات التي تأثر في البيئة من طرف الإنسان "حرق،

اقتلاع نباتات أشجار، تبذير المياه، رمي القاذورات"وتمارس الحماية الإدارية عن طريق الضبط الإداري من خلال نشاط الوزير المكلف بالبيئة والوالي ورئيس المجلس الشعبي البلدي...[10]

**ب-الحماية عن طريق القانون المدني:**في غياب الأحكام الإدارية التي تستوجب الجبر والتعويض في حالة حدوث منازعات متعلقة بالأفعال المنصوص عليها في التشريعات البيئية تطرح مثل هذه المنازعات أمام الجهات القضائية العادية وهو القسم المدني، غير أن أحكام الجهات القضائية المدنية تكونه غير مجدية كأساس للحماية القضائية لذلك تبقى الحماية المدنية مهما كان سندها القانوني مجرد مجهودات فر دية تهدف إلى جبر الأضرار الناجمة عن التصرفات الضارة.

هذه الحماية تبقى وسيلة ضعيفة للاستجابة إلى أهمية حماية المكونات البيئية التي تعد ملكا مشتركا للمجموعة الوطنية وهذا ما يبرر تدخل القانون الجنائي على اعتبار أن القانون المدني يفتقر إلى الطابع الردعي ومنه ضرورة اللجوء إلى تجريم الأفعال التي تلحق ضررا بالمكونات البيئية.

**2/- الحماية الجنائية:**في سياق الحماية القانونية المقررة للمكونات البيئية وعلى أساس أنها تشكل مكونات اجتماعية مشتركة لم يكتفي المشرع الجزائري بالحماية المقررة بموجب أحكام القانون الإداري ولا تلك الحماية المنصوص عليها في أحكام القانون المدني بل ذهب إلى أبعد من ذلك وأقر الحماية الجنائية للبيئة بهدف قمع الأفعال التي ترتكب في حق المكونات بعد أاالايكولوجية للمجتمع والتي تهدد سلامته، والعقوبة الجنائية تتطلب إثبات الناحية الإجرائية للضرر من خلال تقديم الشكاوى ومعاينته من طرف محضر قضائي وإبلاغ الجهات المكلفة بأعمال المتابعة القانونية. وتماشيا مع مبدأ الحماية الجنائية تضمنت جميع النصوص المتعلقة بحماية البيئة أحكاما جزائية تطبق بشأن المخالفين....[11].

مع العلم أن الحماية الجنائية للبيئة حقيقة قائمة ومجسدة في التشريع الجزائري لكن فاعليته لا تطبق إلا عن طريق الجانب العقابي والذي يتماشى مع قانون العقوبات الجزائري من جزاءات، وهكذا أقرت جل النصوص العقابية في مجال حماية البيئة عقوبتي الحبس أو الغرامة معا وإن كان الثابت أن الجهات القضائية الجزائية لا تنطق بعقوبة الحبس عندما يتعلق الأمر بالأفعال التي تشكل خرقا للتشريعات البيئية مكتفية بعقوبة الغرامة..[314].

## الفرع الثاني :تقدير الاستراتيجيات القانونية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي في الجزائر.

حقيقة الدولة الجزائر عرفت دورا بارزا في مجال بناء الأمن البيئي ، والذي بدوره يساهم في بناء الأمن الإنساني الصحي ،بدليل العدد الهائل من التشريعات التي سنتها في مختلف القطاعات ،إلى جانب مصادقتها على عدد معتبر من اتفاقيات تهدف إلى حماية البيئة من التدهور ،إلا أن ما نشير إليه هو،أن

[314] زهية شويشي،**البيئة في الجزائر التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية**،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد 16ديسمبر 2012،ص08.

الأمر لا يتوقف عند مجرد نصوص قانونية وإنما يستدعي مؤسسات تطبق ما ورد في تلك النصوص القانونية ، وهذه المؤسسات لا بد أن تستعين بآليات وأدوات أخرى يمكن أن تخرج عن الحقل القانوني إلى حقول علمية وعملية أخرى (استراتيجيات اقتصادية،مالية،سياسية،تقنية،إدارية،..) لان مسألة البناء ت الصحي للأمن الإنساني سواء في الجزائر أو في دول أخرى تحتاج إلى فتح المجال للعلوم الأخرى،المهنية الرامية للمحافظة على الأمن الإنساني عموما والصحي خصوصا.

## المطلب الثاني:الاستراتيجيات المؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي.

تقتضي منهجية البحث العلمي ، تحديد العناصر التي ستتناولها الطالبة في كل عنصر من هذه الدراسة ،وعليه فستتولى تحليل دور أهم النماذج عن الاستراتيجيات المؤسسية في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد ،في ظلّ التدهور الذي تعاني منه البيئة ألا وهو جهاز القضاء(**الفرع الأول**)،لتمر بعد ذلك تقييم جهود هذه المؤسسة في مجال البناء الصحي للأمن الإنساني(**الفرع الثاني**)،وصولا إلى البحث عن الاستراتيجيات المؤسسية الأخرى الناشطة في مجال مكافحة الآثار الصحية للتدهور البيئي (**الفرع الثالث**).إلا أنه قبل البدء في سرد نماذج عن هذه المؤسسات يقتضي البحث العلمي التوقف عند كل مفهوم ،**فما المقصود بمصطلح المؤسسة؟ .**

**المؤسسة:** هي كيان قانوني مسؤول عن إدارة أصول منها مال، مباني،.... إلخ؛ يجب أن تشكّل أمام الكاتب العدل، ومن ثمّ تقدّم إلى هيئة مراقبة فدرالية أو مقاطعتيّة لكي يتمّ التأكّد من أنّ موارد المؤسسة تستخدم وفقًا لأهدافها. إنّها هيكليّة قانونيّة صارمة، فما إن يتمّ اعتماد الأهداف عند الإنشاء، تصبح غير قابلة للتغيير.

### الفرع الأول: دور جهاز القضاء في بنـاء الأمن الصحي للأفراد في ظل ظاهرة التدهور البيئي

يلعب القضاء دورًا بارزًا في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي أو غيرها من مشاكل البيئة، فالقضاء آلية لتنفيذ الاستراتيجيات القانونية المسطرة لبناء الأمن الصحي للأفراد، وهذا يتحقق من خلال تعيين مدّعين عامّين مختصين في البيئة ،يتولّون مهمة تطبيق القانون (قانون البيئة،قانون الصحة)، إلى جانب إعداد تقارير عن واقع البيئة في الاختصاص الإقليمي لتلك الجهة القضائية .

يقوم الجهاز القضائي، بالتحقيق في المسائل البيئية لاسيما تلك التي أسفرت إلى حالات التدهور البيئي وخلفت آثار مست بالأمن الصحي للأفراد في تلك المنطقة، كما يساهم جهاز القضاء في بناء الأمن الصحي من خلال الحد من المخالفات والجرائم البيئية بشرط أن يتم الإبلاغ عنها. ويعتبر دور الجهاز القضائي أساسيا في تطبيق القوانين والتشريعات والسياسات البيئية و الصحية[315].

وفي إطار دعم دور القضاء في بناء الأمن البيئي ومن ثم الأمن الصحي وبالضبط دعمه من أجل تنفيذ التشريعات البيئية،قامت الدول بالاستعانة بالبنك الدولي لتمويل مشاريعها مثال ذلك :قام البند الدولي

[315] كريم الجسر،"**الحوكمة البيئية**"،**البيئة في لبنان :الواقع والاتجاهات** ،2010،ص20.

بتمويل مشروع لمراجعة وتحليل الاجتهادات القضائية البيئية في لبنان وذلك سنة (2007-2010)،وتنفيذ وزارتي العدل والبيئة مشروع "دعم الجهاز القضائي في تنفي التشريعات البيئية"في لبنان بإدارة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،بهدف تجميع قاعدة اجتهادات تشمل 479قضية قانونية بيئية تم نشرها بالإضافة إلى 7000قضية غير منشورة، و500قضية نشرت في فرنسا بهدف المقارنة،كما تم إدراج مادة القانون البيئي في مناهج معهد التدريب القضائي ،وتظهر جهود جهاز القضاء في بناء الأمن الصحي للفرد أمام تدهور البيئة من خلال القضايا المطروحة أمام أجهزة القضاء في مختلف دول العالم ،والتي تنظر إليها هذه الدول من "منظور الصالح العام"[316] **من بينها** :

**-النموذج الأول:القضاء الياباني،** الذي اعترف بحقوق بيئية جديدة للفرد الياباني (الحق في الشمس،الحق في المنظر الطبيعي،)كل هذا توسيعاً لمفهوم الحق في الأمن البيئي ،الذي ترى من خلال التمكين منه تمكيناً للحق في الأمن الصحي للفرد الياباني،فقد تبنّت محكمة يابانية لأول مرة مفهوم الحق في البيئة ،في قضية **"المطار الدولي لأوزاكا"**من خلال الحكم الذي قضت من خلاله المحكمة أن ذات المطار هدد البيئة الهادئة(ضجيج المطار بمثابة تهديد للأمن البيئي في اليابان)،و قد أكّد **القاضي الياباني** أيضًا أنّ بناء الأمن الصحي مرتبط بالأمن البيئي، وذلك في قضية **Affaire Kimiko** " **firepower »**حيث أشار إلى أن، بناء الأمن الصحي للفرد مرتبط إلى حد كبير جدا بسلامة البيئة .

**-النموذج الثاني:من جانب الدول النامية أيضاً،(الهند)**،فقد عرفت مسألة البناء الصحي للأمن الإنساني أمام التدهور البيئي حركية معتبرة أمام أجهزة القضاء،فالمواطنون الهنديين لم يُوافقوا على قرار الحكومة الذي سمح للصّناعيين برمي النفايات في منطقة تسمى**"le Ganges »** ما دفع بمواطني هذه المنطقة برفع القضية أمام المحكمة والتي أصدرت حكما يلزم هؤلاء بعدم الرمي إلى غاية استحداث نظام لمعالجة النفايات[317].

**-النموذج الثالث:**قصت المحكمة العليا التابعة لدولة **"كوستا ريكا"**بموجب أحد قراراتها التوقف بمجرد النطق بقرار الحال ،عن رمي النفايات المهددة للحق في الحياة و للحق في البيئة الصحية حيث جاء في قرارها الآتي ذكره[318]:

« la vie n'est possible que quand elle est en harmonie avec la nature ».

**-النموذج الرابع:**في الولايات المتحدة الأمريكية ،بعد الاعتراف دستوريا من طرف بعض الولايات الأمريكية بالحق في البيئة،فان القضاء الأمريكي أكد على استفادة الحكومات من الحق في البيئة باعتباره حق عام،فمثلاً: محكمة Pennsylvanie في قضية (Commonwealth c/Barnes and Tucker سنة 1974)،قضت بعقوبة الحبس في حق Barnes وTucker اللذان يرميان مياه ملوثة

[316]Shouqui Cai, **« Resultat et perspectives des recherches théoriques du droit à l'environnement** » ,Dans :Du droit de l'environnement au droit à l'environnement :(a la recherche d'un juste milieu –dialogues Franco-chinois),Sous la direction de :d'Anthony Chamboredon,L'Harmattan, Paris,2010,Pp32-33.

[317] OPCIT, Pp32-33.

[318] Document n°E/CN/4/1994/9, **« Droit de l'Homme, Environnement et développement** », Rapport dirigé par Fatima Zohra Ksentini ,in Droit de l'environnement et développement durable(Chine), Editions de la science environnementale, juin,1996,84.

صناعيا وخطيرة تهدد بيئة وصحة الأفراد في تلك المنطقة،وهو ذات الأمر الذي جعل المحكمة تصنف نتائج عمل هذين الشخصين تهديدا للنظام العام [319].

**-النموذج الخامس:المحكمة العليا في ايطاليا،في القرار رقم 5172 ،بتاريخ1979/10/06**،اعترفت بحق المواطن الايطالي في بيئة صحية، حيث ذهبت إلى أبعد من ذلك حيث اعتبرت الحق في الصحة لا يعني فقط الحق في أمن الحياة والجسد ولكن أيضا يعني الحق في بيئة صحية وهو دليل قاطع على أن بناء الأمن الصحي للفرد متوقف على بناء الأمن البيئي بالدرجة الأولى[320].

**-النموذج السادس:في الفيليبين42** طفل الممثلين من طرف محاميهم "Antonio mandaté"للدفاع عن حقهم في البيئة الصحية- ضد إدارة الموارد البيئية التابعة للحكومة التي تمنح تراخيص للاستغلال المفرط للغابات وهو الشيء الذي رأى فيه هؤلاء الأطفال انتهاك لحقهم في البيئة الايكولوجية الصحية وللأجيال القادمة ،وهو الأمر الذي استندت إليه المحكمة الفيليبينية في حكمها الصادر بتاريخ 1993/06/30،لصالح هؤلاء الأطفال وكان الحكم بمثابة اعتراف قضائي لحقوق الأجيال القادمة[321].

**Le juge à indiqué, dans son rapport à destination de la cour, que:** « Nous n'avons rencontré aucune difficulté afin de juger qu'ils(ces enfants)puissent, pour leur propre compte et pour le compte des autres de leur génération ainsi que des génération futures, engager une procédure juridictionnelle , Au regard de l'équilibre écologique et de l'environnement sain, leur capacité d'agir au nom des générations futures trouve son fondement dans la responsabilité de plusieurs générations».

## الفرع الثاني: تقييم دور جهاز القضاء في بناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي.

الحديث عن الجهاز القضائي ودوره في بناء الأمن الصحي من خلال بناء الأمن البيئي، يأتي كمرحلة أخيرة وهي المحاكمة أمام القضاء أي التنفيذ للتشريعات البيئية ،وعليه ما يعاب على هذه الإستراتيجية هو عدم امتلاك غالبية دول العالم لما يسمى ب"الشرطة البيئية"وإنما المسؤولية ملقاة على عاتق شرطة البلديات التي تعرف مهام متعددة.

*إن اللجوء إلى المحاكم بشأن منازعات البيئة-لاسيما أمام القضاء الإداري- ليس بأداة ناجعة ويعود ذلك إلى ثلاثة أسباب حسبDiane –Marie Amann وهي كالآتي[322]:

---

[319]Shouqui Cai ,,**Resultat et perspectives des recherches théoriques du droit à l'environnement**‹ OPCIT, P33.

[320] La cour a considéré que : " le droit à la santé n'est pas seulement un droit à la s écurité de la vie et du corps ,mais aussi un droit à un environnement soin".Voir : Shouqui Cai, **« Resultat et perspectives des recherches théoriques du droit à l'environnement »**‹ OPCIT, P33.

[321] OPCIT, P33

[322]Diane-Marie-Amann, **« Le changement Climatique et la sécurité humaine »** ,Dans : « Regard croises sur l'internationalisation du droit :France –Etats –Unies »,Réseau ID France Américain ,sous la direction de: Mireille Delmas-Marty et Stephen Breyer- Coordination ,Julien Cantegreil, Société de législation Comparée ,Paris ,2009,P240-241.

-**أولا:** أن التوجه القضائي قد لا يأتي بنتيجة إذا ما كان النظام القضائي للدولة الأمة أو نظام قضائي دولي ليس له ركيزة وقاعدة،فسلطة القضاء بأمر السلطات الأخرى (التنفيذية ،التشريعية) بتعديل نمط عملها ليس بالأمر السهل.فلا يحدث مثل هذا الأمر إلا إذا سمح النظام القانوني بهذا التدخل القانوني،أو إذا ما القضاة أنفسهم يتمتعون بالاستقلالية والتعاون الذين يسمحان بخلق سلطة متميزة وعملية تسعى إلى إصدار أحكام قضائية نافذة وتكون ذات ثقل على السياسات التي تتّخذها الحكومات.ومهما حصل مثل هذه القرارات القضائية لكنها تبقى في دول ذات مستوى كمن التطور العلمي ،القضائي،الثقافي ،الديمقراطي،[323].

-**ثانيا**: حتى أن القضاة تمتعوا بمثل هذه الصلاحية بهدف حماية الأمن الإنساني والبيئة، تبقى هناك تطبيقات تعرقل تنفيذ مثل هذه الأحكام مثلا:الولايات المتحدة الأمريكية القضاة لهم كل الصلاحيات بعدم قبول أعمال السلطة التشريعية أو التنفيذية أكثر من هذا يمكن للقضاة ضمان أن كل السلطات المعنية تحترم قرارهم،لكن في حالة ثبوت اختراق الحكومة للحكم القضائي ،لبس للسلطة القضائية أن تفضح بذلك.

-**وأخيـرا**:يمكن القول أن بعض التحديات لوظيفة الإدارة،ما سمّاه البعض المنازعات البنيوية بدل من الشخصية،تدخل ضمن الإطار الإداري والقانوني المحضين بالتالي يمكن تطبيقه فقط في مجال قانون البيئية الذي هو عبارة عن قواعد قانونية ،في حين تطبيقه على منازعة التغير المناخي مثلا ،أو ندرة المياه المأمونة للشرب صعب نظرا لطبيعة المنازعة ذاتها التي تجمع بين إحصائيات وقياسات.

## الفرع الثالث:نماذج عن مؤسسات أخرى ناشطة في مجال بناء الأمن الصحي أمام التدهور البيئي

بناءًا عما سبق، يتّضح أن جهاز القضاء فعلا لعب دورا في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تنامي مظاهر التدهور البيئي ،ولمزيد من التوضيح لابد من الاستعانة على سبيل المثال لا الحصر ، بجهود مؤسسات أخرى ناشطة في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد ، فان الطالبة سوف تستعين بجدول يتضمّن نماذج عن مؤسسات دولية تـمّ إرساءها لبناء الأمن الصحي للأفراد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وذلك كما يلي:

Diane-Marie-Amann, « Le changement Climatique et la sécurité humaine » ,OPCIT,P240.

**جدول يتضمن ملخص عن جهود بعض الهيئات الدولية في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور *البيئي*:**

| نماذج عن المؤسسات التي تهتم ببناء الأمن الصحي أمام ظاهرة التدهور البيئي على المستوى الدولي. | دور المؤسسة في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئية. |
|---|---|
| *OMS<br>*PEH(protection of human environment | تعمل على ضمان الصحة لكل الكائنات الحية من خلال:<br>*تضمنت برنامج للصحة البيئية<br>*اعتبرت دوما أن حماية البيئة أساس لحماية الصحة الإنسانية، استحدثت شبكة لضبط العلاقة بين المدرسين والمختصين في مجال الصحة والبيئة.<br>*نشرت وثيقة حول الصحة البيئية سنة1998. |
| مركز أنشطة الصحة البيئية (CEHA) | هو مركز متخصص لمنظمة الصحة العالمية في الصحة البيئية، وقد تم تأسيسه في عام 1985 لتعزيز الصحة البيئية من خلال بناء القدرات الوطنية وتعزيز برامج الصحة البيئية في بلدان إقليم شرق المتوسط.<br>يوفر مركز أنشطة الصحة البيئية الدعم التقني للدول الأعضاء في مجال تحسين الصحة البيئية من خلال:<br>تطوير ونشر الإرشادات والأدوات اللازمة لحماية الصحة والبيئة<br>بناء قدرات وكالات الصحة البيئية حتى تقدم خدمات فعالة<br>تحسين إمكانية الوصول إلى قواعد البيانات والمعلومات الموثوق بها والمتعلقة بالصحة البيئية<br>تعزيز الوعي لدى صانعي القرار والجهات المعنية والجمهور حول الارتباطات والمشاكل والحلول المتعلقة بالصحة والبيئة<br>زيادة الوعي بالتغير المناخي وأثره على الصحة الارتقاء بمستوى |
| * CMI | اللجنة الدولية المختلطة:تعمل على مساعدة كل من (كندا، الو.م.أ)على إيجاد حل لمجاري المياه العابرة لحدود الدولتين. |
| *CIRC(Centre de recherché sur le danger) | أنشأته منظمة الصحة العالمة، مهمته البحث في أسباب السرطان بما فيها الأسباب البيئية المتدهورة. |
| *PNUE(programme des Nations Unies pour l'environnement | برنامج الأمم المتحدة للبيئة ،يعد الضمير البيئي للأمم المتحدة منذ إعلان ريو،ومن بين مهامه مهمتين تتعلقان مباشرة بالصحة والبيئة هما:<br>*Global Resource Information data base.<br>*Programme PNEP CHIMICALS. |
| *PCP PNUE/OMS | البرنامج المشترك بين منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئية،استحدثا: |

| | |
|---|---|
| | *البرنامج الدولي للبحوث الكيميائية.<br>*برنامج آخر مشترك يعمل بجانب مكتب العمل الدولي. |
| *FAO | منظمة الزراعة والأغذية:ساهمت بإصدارها لتقارير حول الأمن الغذائي ومدى ارتباطه بالتدهور البيئي. |
| * BM | *استحدث شبكة عالمية خاصة بالعلاقة بين البنك والصحة:<br>*WWW.WORLD BANK.ORG/ENVIRON،<br>عالج مواضيع بيئية وصحية محضة:كالوقاية من التلوث والعوامل البيئية المضرة بالصحة.* |
| * OCDE | منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية قد ساهمت في عملية البناء من خلال: * إصدارها لتقارير حول الصحة البيئية. تسطير برامج تتعلق بالحوادث الكيميائية والصناعية. |
| *OCDE | الوكالة الأوروبية للبيئة،تتعاون مع المكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في مجال بناء الأمن البيئي والصحي للإنسان. من بين جهودها في المجال:<br>*EIONET,ETC/AQ(European Topic Center on Air Quality)<br>وهذا البرنامج يسيره المعهد الوطني للصحة العامة والبيئة للدول.<br>INSPEP. |
| *CNACE | لجنة شمال أمريكا للتعاون البيئي: تهتم بتبليغ المجتمعات الأمريكية بالمعلومات المتعلقة بالبيئة في المنطقة الشمالية لأمريكا(كندا،الو.م.أ،المكسيك)ومن الأمثلة عن جهودها في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام مظاهر تدهور البيئة ما يلي:<br>*اتفاق شمال أمريكا للتعاون في مجال البيئة(تتضمن الاتفاقية مجموعة من مصادر ووثائق يتناول بعضها مشاكل التلوث،مشاكل الصحة كالوقاية من التلوث..). |

**Source: Isabelle le Bis, Corinne le Goaster, Philippe Guerrier : « Source d'informations documentaires et professionnelles en santé environnementale ».**

و من خلال الجدول المنوه إليه في الأعلى، فان هذه المؤسسات تبقى مجرد نماذج من بين العدد الكبير الذي ساهم في بناء الأمن الصحي للإنسان أمام تنامي ظاهرة تدهور البيئة،رغم اختلاف المجالات التي تنشط فيها كل مؤسسة لكـن نجدها تشترك في نقطة وهي العمل على أن يتمتّع الجميع بالصحة بين أحظان بيئة صحية ونظيفة[324].

[324]Isabelle le Bis, Corinne le Goaster, Philippe Guerrier : « **Source d'informations documentaires et professionnelles en santé environnementale** », Dans : « Environnement et santé publique : Fondements et pratiques »،Edisem،2003،CANADA،Pp882-894.

## المطلب الثالث:الاستراتيجيات المؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر أمام ظاهرة التدهور البيئي.

صدر في النظام القانوني الجزائري العديد من القوانين ،تهدف إلى بناء الأمن الإنساني في مختلف أبعاده (البعد البيئي ،الصحي،الاقتصادي،الاجتماعي،..)من خلال إدماج البيئة ضمن برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدولة ،ولتطبيق هذه القوانين الجديدة شرعت في إنشاء المؤسسات التي تتولى حماية البيئة ومن ثم بناء الأمن الإنساني ،وهو ما سنتناوله تحت تسمية التدعيم المؤسساتي**(الفرع الأول)**، لنمر بعد عرض نماذج عن هذه المؤسسات الناشطة في مجال بناء الأمن الإنساني في الجزائر إلى تقدير ل بناء لجهودها **(الفرع الثاني)**.

### الفرع الأول :التدعيم المؤسساتي وبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي في الجزائر.

يتوقف تطبيق القوانين الجديدة التي بدأت الجزائر في إصدارها لحماية البيئة من التدهور ومن ثم بناء الأمن الصحي للفرد الجزائري، على ما يتوافر من إمكانيات مؤسساتية كافية، لذلك شرعت الجزائر في إنشاء جملة من المؤسسات،وعليه ستستعين الطالبة بجدول لتوضيح التطورات التي عرفت **الجانب المؤسسي** وهو ما يسمى، -**التعزيز المؤسساتي**- والذي يرمي لحماية البيئة في الجزائر من كل أشكال التدهور وما يترتب عن ذلك من آثار على الأمن الإنساني عامة والأمن الصحي خاصة ،وتختلف مهمة حماية البيئة من التدهور شكلا ومضمونا ،فمن حيث الشكل فقد تنوّع التنظيم الذي كانت تلحق به مهمة حماية البيئة، إذ أنها ظهرت في شكل لجنة وطنية ثم وزارة ثم كتابة الدولة ،أما من ناحية المضمون فقد ارتبط موضوع حماية البيئة بمواضيع الري،والغابات،والحث العلمي ،الصحة،التربية والتهيئة العمرانية وغيرها من القطاعات ،هذا بالإضافة إلى تولّي بعض الوزارات الأخرى لوظيفة حماية البيئة،كما تعزز هذا التنظيم بتشريعات لاسيما في مجال الصحة والصناعة ،ووضع قواعد عامة للأمن الصناعي والبيئي والصحي والإنساني عموما، كما أنه بناءاً على تلك الجهود التي تبذلها المؤسسات في مجال حماية البيئة من التدهور يتحقق الأمن البيئي الذي يعد قوام بناء الأمن الصحي أمام المشاكل البيئية وعليه فالباحثة يلخص المؤسسات في الجدول الآتي:

**جدول يتضمّن ملخص عن جهود لنماذج من المؤسسات التابعة للدولة الجزائريـــة في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي:**

| | |
|---|---|
| نمـــاذج عـــن المؤسســات التـــي تهتم ببناء الأمن الصحي أمـــام ظـاهـرة التدهـور البيئـــي في الجزائـر. | دور المؤسسة في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئية(تتراوح بين هيئات تمارس مهام بيئية محضة وهيئات من قطاعات أخرى الصحة،...) |
| وزارة الداخليـة والجماعات المحلية والبيئـــة. | كلفت في مجال بناء الأمن البيئي ومن ثم بناء الأمن الصحي بما يلي:<br>*اقتراح-بمشاركة الوزارات المعنية- كل القواعد الرامية إلى المحافظة على الأوساط الطبيعية،لاسيما الوسط الحيواني والنباتي المهددين بالانقراض (وهذا في إطار إجراءات الحماية التحفظية)<br>*تحديد القواعد التي ترمي إلى الحفاظ على الأوساط المعرضة للتلوث والأضرار بمختلف أنواعها،مع متابعة تطبيقها والقيام بمراقبة تقنية.<br>*إعداد المدونات المتعلقة بالمنشآت المصنعة والمواد الخطرة على صحة الإنسان وبيئته.<br>*تقنين شروط وكيفيات تخزين ،نقل ومعالجة النفايات.<br>*المشاركة في نظام رصد ومراقبة المواد المشعة. |
| كتابة الدولة المكلفة بالبيئـــة. | مكلفة بالدراسات والتلخيص . |
| المديرية العامة للبيئة. | وضعت تحت وصاية كتابة الدولة المكلفة بالبيئة وتعمل في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد من وراء المحافظة على البيئة من خلال:<br>*الوقاية من كل أشكال التلوث والأضرار.<br>*الوقاية من كل أشكال تدهور الوسط الطبيعي.<br>* الحفاظ على التنّوع البيولوجي.<br>* السهر على احترام القوانين السارية المفعول(وهنا كل القوانين وفي كل القطاعات)<br>* ترقية نشاطات الإعلام،والتربية ،والتحسيس البيئي والصحي. |

| | |
|---|---|
| مديرية تطبيق التنظيم. | مكلفة بالسهر على احترام القوانين والتنظيمات سواء في مجال التلوث وأضراره، في مجال حماية الطبيعة، وذلك عن طريق القيام بنشاطات تفتيشية متعلقة بالبيئة ومتابعة الوضع البيئي. |
| مديرية التربية البيئية والعمل الدولي | مكلفة بالتدعيم التقني للمنشآت الهيكلية الأخرى وبتتميم نشاطها عن طريق التكوين ، والإعلام والتحسيس ،وترقية برامج التعاون الدولي في مجال البيئة مع السهر على تطبيق الاتفاقيات الدولية التي تعتبر بلدنا طرف متعاقدا فيها،وحماية مصالح الجزائر عن طريق إحداث نصوص قانونية دولية جديدة .كما يترتب عليها محاولة تعبئة الموارد المعدة لتمويل البرنامج الوطني للرصد البيئي. |
| مديرية الإدارة والوسائل. | مكلفة بضمان الدعم المالي -إستراتيجية اقتصادية ومالية- للمنشآت الهيكلية الأخرى ، وتسيير الميزانية والموظفين وتسيير الصندوق الوطني للبيئة تكفلا بتغطية الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة. |
| الصندوق الوطني للبيئة | يتولى الوزير المكلف بالبيئة أمر تنسيقه مدعم بما يلي:<br>*الرسم على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئة، وحاصل الغرامات أو الرسوم على مخالفات التنظيم فيما يخص البيئة.<br>* الهبات الوطنية والدولية.<br>* التعويضات بعنوان النفقات المتعلقة بمكافحة حوادث التلوث المفاجئة عن طريق تدفق مواد كيميائية خطرة في البحار، وفي مجالات الري، أو جيوب المياه الجوفية العمومية أو في الجو.<br>كما يسمح الصندوق الوطني للبيئة سعيا منه إلى بناء الأمن البيئي في الجزائر بتمويل:<br>* نشاطات رصد التلوث كما ينص عليه التنظيم المعمول به في مجال البيئة.<br>* نشاطات مراقبة الوضع البيئي.<br>* دراسات وبحث فيما يخص مجال البيئة قامت بها معاهد التعليم العالي والبحث العلمي –إستراتيجية إدارية وسياسية- أو مكاتب دراسات وطنية أو أجنبية.<br>*النفقات المتعلقة بالوسائل المستعملة في التدخلات المستعجلة في حالة حوادث تلوث مفاجئة.<br>* النفقات الخاصة بالإعلام، والتحسيس والتعميم المتعلقة بالمسائل البيئية، والتي قامت بها المؤسسات الوطنية للبيئة أو جمعيات عمومية:الإعانات المقدمة للجمعيات العمومية في مجال البيئة. |

| | |
|---|---|
| المفتشيـــة العـــامة للبيئـــة. (أنشئت بموجب المرسوم رقم 59-96 المؤرخ في 27جانفي1996 طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم107-95 المتضمن تنظيم المديرية العامة للبيئة) | تتولى المفتشية العامة للبيئة. في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد من خلال العمل على بناء الأمن البيئي في الجزائر بما يلي:<br>*ضمان تنسيق المصالح الخارجية لإدارة البيئة و اقتراح كل التدابير التي من شأنها تحسين فعاليتها وتعزيز نشاطها.<br>*التقييم الدوري لتدابير ونشاطات الرقابة المعدة لهذا الغرض.<br>*اقتراح كل الإجراءات القانونية والمادية الكفيلة بتعزيز نشاط الدولة فيما يتعلق بحماية البيئة.<br>* القيام بزيارات تقييمية ،وتفتيشية وكذا بزيارات مراقبة خاصة بأي وضعية أو منشأة يمكنها أن تمثل خطرا على البيئة والصحة العمومية.(البعد البيئي مرتبط بالبعد الصحي للأمن الإنساني في ظل ظاهرة تدهور البيئية أكثر من ارتباطهما في ظل المشاكل الأمنية الأخرى مما يستدعي اقتراح وتخطيط استراتيجيات تخدم البعدين في آن واحد أو تخدم البعد البيئي لكن النتائج تعود بالإيجاب على البعد الصحي للأمن الإنساني والعكس صحيح).<br>*القيام بالتحريات قصد معرفة الأسباب،وتقييم الخسائر وتحديد المسؤوليات عند حدوث حادث تلوث مفاجئ.(ما ينوّه إليه في هذه المهمة هو اقتصار المفتشية في غالب الأحيان على مظهر واحد لتدهور البيئة وهو التلوث بالرغم من أن الدولة الجزائرية تعاني من مظاهر أخرى كندرة المياه ،زحف الرمال ،والتصحر..).<br>*السهر على إعداد أنظمة الاحتراس والوقاية من حوادث التلوث التي يمكنها التأثير على الأمن البيئي والصحي الإنساني. |
| المفتشية البيئيـــة الولائيـــــة. (أنشئت بموجب المرسوم رقم 60-96 المؤرخ في 27جانفي 1996) | تمثل الهيئة الأساسية للدولة في مجال مراقبة تطبيق القوانين والأنظمة المتعلقة بحماية البيئة-تسهر على تطبيق الاستراتيجيات القانونية- وفي هذا الإطار فان المفتشية مكلفة بمايلي:<br>*إعداد وتطبيق برنامج حماية البيئة في كامل تراب الوطن وذلك بالتعاون مع كل هيئات الدولة والهيئات الولائية والبلدية الأخرى.<br>*اقتراح كل التدابير الرامية إلى تحسين الشبكة التشريعية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة.<br>* اتخاذ الإجراءات الهادفة إلى الوقاية ومحاربة كل أشكال تدهور البيئة لاسيما التلوث،والأضرار ،والتصحر ،وانجراف التربة ،ونلك التي ترمي إلى ترقية التنوع البيولوجي والثروة السمكية والمحافظة عليهما.هذا بالإضافة إلى الإجراءات التي تقتضي ترقية الأوساط الخضراء –ترقية الأمن البيئي- ونشاطات البستنة، وذلك بمشاركة كل أجهزة الدولة الأخرى. |

| | |
|---|---|
| | *ترقية نشاطات الإعلام ،والتربية والتحسيس في المجال البيئي .<br>*اتخاذ أو الحث على اتخاذ إجراءات من شأنها ترقية إطار ونوع المعيشة. |
| المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة | يهتم المجلس بمايلي:<br>*تحديد الخيارات الوطنية الإستراتيجية الكبرى المتعلقة بحماية البيئة وترقية التنمية المستديمة.<br>*التقييم الدوري لتطور الوضع البيئي.<br>* التقييم الدوري لتطبيق النصوص التشريعية والقانونية المتعلقة بحماية البيئة واتخاذ إجراءات ملائمة.<br>*متابعة تقييم السياسة الدولية المتعلقة بالبيئة وحث منشآت الدولة المعنية على القيام بدراسات مستقبلية تساعدها في مداولاتها.<br>يعتمد على لجنتين دائمتين تساعدانه في بلوغ الأهداف المتوخاة وهما:<br>1/*اللجنة القانونية والاقتصادية.:تكلف بمايلي:(-القيام بدراسات مستقبلية بغرض تحديد الأهداف البيئية وتلك الخاصة بالتنمية المستديمة،-تحليل السياسات القطاعية ومدى تجاوبها مع الأولويات البيئية،)<br>2/*اللجنة الخاصة بالنشاطات القطاعية المشتركة: مكلفة ب:(ترقية البحث الأساسي والدقيق المتعلق بالتكنولوجيات النظيفة،اقتراح برامج قطاعية مشتركة تتضمن الإدارة المستديمة للموارد الطبيعية،ترقية ،وبكل الوسائل الممكنة استغلال الطاقات المتجددة،إعداد واقتراح إستراتيجية تخطيطية متكاملة).. |
| وزارة الصحة والسكان | مكلفة بكل الجوانب المتعلقة بصحة السكان لاسيما في مجال مكافحة الأمراض المتنقلة عبر المياه،وكذا الأمراض الناجمة عن التلوث ومختلف مظاهر البيئة. |
| وزارة الفلاحة والصيد البحري. | تمارس تحت غطائها وكالات من بينها:<br>1/* المديرية العامة للغابات: التابعة لوزارة الفلاحة والصيد البحري المكلفة بإدارة الثروة الغابية،واستصلاح الأراضي،محاربة التصحر،وحماية الحيوانات والنباتات.تمارس تحت غطائها وكالات من بينها:<br>2/*الوكالة الوطنية لحماية الطبيعة: الموضوعة تحت وصاية وزارة الفلاحة و الصيد البحري المكلف بجرد والمحافظة على التراث المتعلق بالتنوع البيولوجي.<br>3/*المفوضية العليا لتنمية السهوب: الموضوعة تحت وصاية وزارة الفلاحة المكلفة بتطبيق السياسة الوطنية المتعلقة بالتهيئة والتنمية المتكاملة للمناطق السهبية الرعوية ،وتقييم ثرواتها الزراعية ،وترقية تربية المواشي ونشاطات الري الفلاحي |

| | |
|---|---|
| | ،وكذا بتحسين الظروف الاجتماعية للرعاة.<br><br>4/*وكالة عقلنة استعمال الطاقة: الكائنة تحت وصاية وزارة الطاقة والمناجم المكلفة بالربط بين مظاهر الاستغلال العقلاني ،والصيانة وبين الاقتصاد الطاقوي.<br><br>5/*المعهد الوطني للتوحيد والخاصية الصناعية: الكائن تحت وصاية وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة التي كلفت إحدى مديرياتها بالأمن الصناعي والبيئي،وكذا بتحديد مقاييس نوعيته. |
| وزارة النقـل . | كلف الديوان الوطني للمقاييس العديد من مديرياته بمسائل حماية البيئة المينائية،ومكافحة تلوث البحار ،ومراقبة الملفوظات الجوية الناجمة عن وسائل النقل الجوية ومراقبة الصخب وتلوث الجو الي تحدثه النشاطات الجوية. |
| وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية. | يتقاسم جهود بناء الأمن الصحي عدة وكالات منها:<br><br>1/*الوكالة الوطنية للموارد المائية الموضوعة تحت وصاية وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية المكلفة بجرد وتقييم الموارد المائية القارية، والمراقبة الكمية والنوعية للمياه السطحية والجوفية.<br><br>2/*الوكالة الوطنية للمياه الصالحة للشرب ،و الصناعية والتطهير الكائنة تحت وصاية وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية،وهي تهدف أساسا إلى ضمان الدعم العلمي والتقني لمؤسسات جر المياه،وتطبيق برامج التطهير.<br><br>3/*الوكالة الوطنية للسدود الكائنة تحت وصاية وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية المكلفة بأهم عمليات تهيئة المياه.<br><br>4/*الوكالة الوطنية للتهيئة العمرانية الكائنة تحت وصاية وزارة التجهيز والتهيئة العمرانية المكلفة بإعداد مختلف مخططات التهيئة على الصعيدين الوطني والمحلي. |
| وزارة السياحة | تكمل في مهامها الجوانب المتعلقة بالمحافظة على الوسط الطبيعي ومحاربة تدهور المواقع السياحية. |

| | |
|---|---|
| وزارة التعليم العالـي والبحث العلمـي. | تمارس العديد من المراكز والمعاهد الموضوعة تحت وصايتها مهام بحث ضرورية في مختلف المجالات: كالتصحر ،مناطق السهوب، الوسط البحري، المناطق الساحلية،والموارد المحصلة من صيد الأسماك،مصادر تدهور هذه الأوساط والموارد، استعمال المواد المشعة أو المفرزة للإشعاعات الأيونية ،والأجهزة والطاقات المتجددة. |
| وزارة الخارجيـة | في إطار العلاقات الدولية المعاصرة، ومع اتساع نطاق مهمات واختصاصات وزارة الخارجية ،وفي خصم الجهود المبذولة لمكافحة التلوث البيئي ،برزت ضرورة استحداث دائرة مخصصة لشؤون البيئة في وزارة الخارجية وافتتاح ملحقيات للبيئة في سفارتها الموزعة في إنحاء العالم على غرار الملحقيات الثقافية والاقتصادية والصحية والعسكرية وغيرها. ، وذلك لتبادل كافة المعلومات حول البيئة والتلوث والتعاون الدولي في هذا المجال. |
| وزارة الإعلام والبيئة | تعتبر وزارة الإعلام في كل دولة المسئولة الأولى عن شؤون الإعلام البيئي وما يترتب عنه من آثار لاسيما الصحية وفي رأينا أنه يتوجب على وزارة الإعلام:<br>*الاستعانة بالمتخصصين في العلوم النفسانية والاجتماعية والصحية في بث التوعية البيئية والصحية .<br>*دعم الملصقات والنشرات البيئية بصور فوتوغرافية حية بدلا من الرسوم التوضيحية. |
| وزارة البيئـة | تهتم بالأبحاث والدراسات التي تعني بشؤون البيئة من حيث التعرف على مصادر تدهورها ،وتلوثها ،وتتعاون مع الجهات المختصة على مكافحتها وعلاجها. |
| المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة | أنشئ هذا المرصد بموجب المرسوم التنفيذي رقم 115/02[325]،وذلك لدعم وتحسين سير الشبكة الوطنية لرقابة وقياس نوعية مختلف الأوساط،ولتحقيق ذلك يتوجب:<br>-تنمية وإعادة تنظيم المخابر المحلية للجزائر العاصمة،وهران،قسنطينة،ومحطات الرقابة الأخرى الموزعة عبر التراب الوطني. |

[325] مؤرخ في 2002/04/03،ج ر ج ج ،عدد22،الصادرة بتاريخ 2002/04/03.

| | |
|---|---|
| | -التنسيق مع الشبكات القطاعية الأخرى كالوكالة الوطنية للموارد المائية(ANRH)مخبر وزارة الصحة(LMS). |
| المحافظة الوطنية للتكوين البيئي | تتطلب حماية البيئة تكوين جديد في مجال المهن البيئية وتوزيعا واسعا،لمنهجيات وتقنيات المحافظة على البيئة،لذلك تم إنشاء المحافظة الوطنية للتكوين البيئي،بموجب المرسوم التنفيذي رقم 263/02[326]،لتشرف على هذا التكوين الذي يتم على مستوى التعليم العالي،التربية الوطنية ،والتكوين المهني. |
| الوكالة الوطنية للنفايات | أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم02/175[327]، وذلك لتشجيع التصرفات المتخذة لحماية البيئة من التلوث الصناعي،بالمشاركة في تمويل مشاريع المنشآت التي ترمي إلى تخفيض أو إزالة التلوث الذي تحدثه المؤسسة الصناعية ،ووحدات رسكلة(Recyclage)النفايات[328]. |
| المحافظة الوطنية للساحل | تم إنشاءها بموجب القانون رقم 02/02،[329]المتعلق بحماية الساحل وتنميته ،وذلك من أجل :<br>-وضع سياسة تسيير وإدارة حماية الساحل كأساس لتنمية النشاطات الاقتصادية،والاجتماعية الدائمة والسياحية.<br>-وضع معايير لتحديد المواقع الجديرة بالحماية. |

**المصدر: مجلة"الجزائر البيئـــة"، العدد الأول، 1999[330].**

[326] مؤرخ في2002/08/17،ج ر ج ج ،عدد56،الصادرة بتاريخ2002/08/18.

[327] مؤرخ في 2002/05/20،ج ر ج ج ،عدد37،الصادرة بتاريخ 2002/05/20.

[328] Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, Rapport sur l'état et l'avenir de l'environnement ,Opcit,Pp107-108.

[329] مؤرخ في 2002/02/05،ج ر ج ج ،عدد10،الصادرة بتاريخ 2002/02/12.

## الفرع الثاني:تقييم دور التدعيم المؤسساتي في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي في الجزائر.

فعلا هناك مؤسسات كثيرة تعمل على تجسيد الأمن الإنساني في الجزائر سيما في بعده البيئي والصحي،بدليل كثرة هذه المؤسسات واختلاف مجالات استحداثها،إلا أن مسألة البناء الصحي للأمن الإنساني أمام التدهور البيئي ،سواء في الجزائر أو في دولة أخرى من العالم ،غنية كانت أو فقيرة،لا تتوقف على العدد الكبير من الأجهزة المستحدثة وإنما على المهام الأمنية المنوط بها،وكذلك مدى العمل الفعلي في مجال البناء الصحي للأمن الإنساني،كما أن مسألة فعالية أجهزة أية دولة لا يتوقف عند استحداث أكبر عدد من الأجهزة في مجالات تبدو من الناحية النظرية أنها مختصة و موجهة لإشكالية البناء الصحي للأمن الإنساني،ولكن من الناحية العملية الأمر يختلف ،وعليه إشكالية بناء الأمن الصحي 179-17178للأفراد في ظل التدهور البيئي يفترض العقلانية سواء عند استحداث جهاز يتولى تنفيذ الاستراتيجيات القانونية ،إلى جانب المبادئ الأخرى مثل :مبدأ الحيطة،الملوث الدافع،الثقافة البيئية والصحية،الثقافة الأمنية،روح المسؤولية في حالة التدهور البيئي وغيرها من المبادئ ،كل هذه المسائل تجعلنا نطرح التساؤل الآتي:**إلى أي مدى الجزائر حققت بناءا صحيا للأمن الإنساني في ظل تنامي مظاهر تدهور البيئة في المنطقة؟**الايجابية واضحة وهي ،بالرغم من جهود الدولة الجزائرية الرامية يوما بعد يوم إلى بناء الأمن الإنساني الصحي أما التدهور البيئي الذي تعرفه المنطقة ،والذي يظهر من خلال استحداثها لمجموعة كبيرة من المؤسسات الناشطة في مجالات مختلفة هدفها مشترك هو التنمية الإنسانية المستدامة والتي تعد عجلة بناء الأمن الإنساني في أية دولة هذا من جهة ،وحملات التشجير وبناء السدود وغيرها من الجهود والتي أثمرت حقيقة في مجال بناء الأمن الإنساني في الجزائر من خلال تراجع ظاهرة زحف الرمال،والقضاء على الجفاف في بعض المناطق الجزائرية،من جهة ثاية، وعليه مسألة البناء الصحي للأمن الإنساني في الجزائر لا تزال في بداياتها الأمر الذي يستدعي اليقظة،والاستعانة بخبرات الدول الرائدة في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد سيما الاستعانة بالاستراتيجيات التي تتبعها للتعامل مع آثار تدهور البيئة.

## المبحث الثاني:الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

إن الطالبة في ظلّ هذا المبحث ستتطرق إلى نماذج عن الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية ،والتي ساهمت في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة ،سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة ،(**المطلب الأول**)، وعلى هذا الأساس يقوم بتقييم لجهود هذه الاستراتيجيات في مجال البناء الصحي للأمن الإنساني (**المطلب الثاني**)،لينتقل إلى أهم الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المطبقة في الجزائر سعيا منها لبناء الأمن الصحي للأفراد في ظل تنوع مظاهر تدهور البيئة في هذه المنطقة(**المطلب الثالث**).

---

[330] **هيئات قطاع البيئة**، مجلة"الجزائر البيئة"، العدد الأول،1999كتابة الدولة المكلفة بالبيئة،أنتير اماج،الجزائر،ص ص 10-12.

## المطلب الأول: تبني نماذج عن الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

تبقى النماذج المُعتمدة على سبيل المثال لا الحصر ،نظرًا لتعدّدها حيث تسعى الطالبة إلى البحث عن الاستراتيجيات التي يُتصوّر أنها تساهم فعلاً في القضاء أو التقليص من الآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي،وعليه من بين الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية التي سوف تتطرق إليها الطالبة وستعمل على تبيان دورها في البناء الصحي للأمن نجد من بينها،إستراتيجية الاستثمار في الصحة(**الفرع الأول**)،لتنتقل إلى دور تدعيم مشاريع حماية البيئة والصحة في العالم (**الفرع الثاني**).

### الفرع الأول: الاستثمـار في الصحـــة.

لقد تأكد ت إستراتيجية "**الاستثمار في الصحة** " في أحد توصيات لجنة الصحة والبيئة التابعة لمنظمة الصحة العالمية والتي أكدت على أنه من الضروري أن تستثمر العلوم الاجتماعية في البحث في مجال الصحة،التنمية والبيئة[331].

كما يندرج ضمن إستراتيجية الاستثمار في الأمن الصحي ،**"العقلانية في الاستثمار في موارد الطاقة المتجددة والنظيفة للبيئة والصحية للإنسان"**،فهذه الإستراتيجية الانتقالية فيما يتعلق بقطاع الطاقة والتي تُعيد توجيه الاستثمارات إلى تحقيق كفاءة استخدام الطاقة وبدائلها المتجددة ،وكذلك الاستثمار في كل ما هو حيوي، ومن مصادر قيام هذه الإستراتيجية نجد:( الطاقة الشمسية-الطاقة الهوائية- الطاقة المائية- طاقة الكتلة الحيوية-طاقة الحرارة الجوفية)[332].

-كما يدخل في إطار إستراتيجية الاستثمار في الصحة **"آلية الاستثمار في البُنى التحتية"** كإنشاء السدود ومحميات حول المناطق الزراعية،السكانية ،يوفر مناعة للبيئة والإنسان على حد سواء،أكثـر مـن هذا استحداث هياكل في المجال الصحي: (المستشفيات،المستوصفات،مخابر التحليل،معاهد البحث في مجال المخاطر الصحية المرتبطة بتدهور البيئة..الخ، بناء أنظمة الإنذار والتنبؤ بالمخاطر البيئية،...الخ)، ونتيجة للإدراك المتزايد بأهمية البيئة للصحة الإنسانية تلقاء خلفية من الآثار الصحية السريعة لتدهور البيئة تم اللجوء إلى استراتيجيات تحقق هدفين في ذات الوقت المحافظة على البيئة من التدهور وتحقيق الصحة الإنسانية، و تعتبر دولة **"كوستاريكا"** من الدول السبّاقة إلى تطبيق مثل هذه الاستراتيجيات ،وذلك بموجب "برنامج الدفع مقابل الخدمة البيئية" وهو إحدى نتائج قانون الغابات الصادر عام 1988، والذي يبين أربع خدمات بيئية وصحية تقدمها النظم الايكولوجية للغابات وهي:

**1-** تحقيق آثار انبعاث غازات الدفيئة والخدمات الهيدرولوجية بما في ذلك توفير المياه اللازمة للاستهلاك البشري.

**2-**الـــــــري.

**3-** نتائــج الطــاقــة.

---

[331]OMS, **« Notre Planéte,Notre Santé »,**Rapport de la Commission de L'OMS sur la Santé et Environnement,Geneve,OMS,1992,P300.

[332]لجنة السياسات الإنمائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي الدورة العاشرة:(17-20) ،مارس،2008.

**4-** المحافظة على التنوع الإحيائي،وجمال المناظر من أجل الاستجمام والسياحة الايكولوجية.

وبناء على هذا البرنامج-برنامج الدفع مقابل الخدمة البيئية-عوّل مستخدموا هذه الخدمات ،الصندوق الوطني للغابات الذي يتعاقد بدوره مع ملاك الأراضي من القطاع الخاص من أجل الحفاظ على الغابات،وتطبيق الممارسات الإدارية البيئية المستدامة بما يحقق الصحة الإنسانية[333].

## الفرع الثاني: تدعيم مشاريع حماية البيئة والصحة في العالم.

في إطار الحديث عن استراتيجيات تمويل مشاريع حماية البيئة من التدهور، فان الطالبة سوف تعتمد نموذجاً عن الاتفاقيات الدولية ، التي تتعلّق بحماية البيئة من التدمير وما يترتب عن ذلك من آثار على الأمن الإنساني ،و الأمر هنا يتعلق ب**"اتفاقية تغير المناخ"** حيث يتضمن نظام عمل مرفق البيئة العالمية في شأن هذه الاتفاقية ثلاثة صناديق تسعى بشكل عام إلى تمويل مشاريع التكيف للتغير المناخي،ومساعدة الدول النامية والدول الأقل تطورًاعلى مواجهة أخطاره خاصة الصحية منها وهي[334]:

**1/- الصندوق الخاص بتغير المناخ:** يعتني بتمويل الأنشطة والبرامج والتدابير المتصلة بتغير المناخ التي تشمل:بناء القدرة، تطوير تكنولوجيات الطاقة المتجددة والنقل والصناعة والزراعة وإدارة النفايات.

**2/-الصندوق الخاص بالدول الأقل تطورا:** يكون هذا الصندوق مسئولا عن تمويل الدول الأقل تطورا حسب أولويتها بواسطة برنامج عمل يتم وضعه من قبل مؤتمر الأطراف ليشمل برامج العمل من أجل التكيف الوطني التي يُموّلها المرفق بالاستعانة بفريق خبراء للمساعدة على تنفيذها.

**3/-صندوق التّكيّف للتّغير المناخي:**تم إنشاء هذا الصندوق لتمويل أنشطة وبرامج ومشاريع نقل التكنولوجيا ،بالاستعانة بفريق خبراء استشاري حكومي دولي ،يتألف من خبراء وفنيين في مجال نقل التكنولوجيا للتصدي لعوائق نقلها،ويتم تمويل هذا الصندوق من نصيب عائدات التنمية النظيفة بنسبة 12٪فضلا عن اشتراكات الدول.

يستند تقدير الاشتراكات بالنسبة لكل طرف على كمية الانبعاثات الصادرة في عام 1990 ،أما اشتراكات الدول ذات الاقتصاد المتحول فيستند تقديرها إلى 50٪ من كمية الانبعاث وذلك لمراعاة الظروف الاقتصادية لها الصادرة عنها في عام 1990.

وفي ذات السياق ،فانه بالنظر إلى هذه الأجهزة ذات الطبيعة المالية الاقتصادية نجد أنها دافع يشجع الدول المتطورة والنامية على حماية البيئة ،ثم إن الحديث عن حماية البيئة من التدهور يعني أيضا حماية صحة الأفراد ، إذ أن التقليص من انبعاث الغازات هو تقليص لمصادر الاعتلال الصحي .

وفضلا عما سبق، فانه ثمة قنوات أخرى بموجبها يتم تمويل أجهزة الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيئة من التدهور وكذلك أجهزة متعلقة بتمويل مشاريع الأمن الصحي للأفراد **من بينها**:

---

[333] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، "**التنمية المستدامة في عالم دائم التغير:التحول في المؤسسات والنمو و نوعية الحياة**"،تقرير التنمية في العالم ، 2003،ص172.

[334] سلافة طارق،مرجع سابق،ص ص246-247.

أ-التمويل الذي يقدمه مرفق البيئة العالمية.

**ب-**مساهمات البنك الدولي الذي يعنى بتنفيذ مشاريع مرفق البيئة العالمية.

**ج-**المساهمات المالية للدول الأعضاء والمنظمات الدولية الأخرى ومشاركات الدول الأطراف بالإضافة إلى مساهمات الأمم المتحدة.

**4/-الصندوق البيئي العالمي:**تم تأسيسه من طرف البنك الدولي وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة،سنة1991،يمنح مساعدات للدول النامية إلا أنه ثمة أربع مجالات وصور للتدهور البيئي التي يمكن للدولة أن تطلب من الصندوق تمويل مشاريعها فيها أو مساعدات للتعامل مع آثارها وهي:الاحتباس الحراري،تلوث المياه الدولية،التنوع البيولوجي،طبقة الأوزون.وهذا الفضاء البيئي يمثل 1.3مليار دولار في 1994/03/16 تم تحويل الصندوق العالمي للبيئة إلى آلية مالية اتفاقية دائمة(تجمع73دولة)،مؤسس دائما على ثلاثية الهياكل (البنك الدولي وبمشاركة برنامج الأمم المتحدة للتنمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة)ويتضمن نفس المجالات الأربعة،مع إضافة مظهرين من مظاهر التدهور البيئـي وهما:(التصحر،إزالة الغابات،)[335].

وفضلا عما سبق،فان الدول مجبرة بتخصيص مبالغ لمكافحة تدهور البيئة بالقدر الذي تخصصه للتسلح ،حيث أن مواجهة تدهور البيئة هو بناء لأمن الإنسان .وقد تأكدت الفكرة من طرف معهد **"وورلدوا تش"**بواشنطن،في التقرير السنوي سنة2002،المتعلق بوضع كوكب الأرض الذي يقدم حصيلة للعقد الذي انقضى بين **قمة الأرض للبيئة والتنمية بريو ديجانيرو عام 1992**،**ومؤتمر التنمية المستدامة في جوهانسبورغ2002**،على ضرورة تخصيص مبالغ لمكافحة تدهور البيئة ،توازي أو تفوق الأموال المخصصة للحرب على الإرهاب ،ونددت الجمعية الأمريكية بتدهور بيئة كوكب الأرض في الأعوام العشرة المنقضية ،وأشارت إلى أن الانبعاثات العالمية للغازات الدفيئة ارتفعت بأكثر من 9٪بينما تعرض أكثر من 27٪من"الشعب المرجانية" للتلف ،مقارنة بنسبة 10٪في فترة انعقاد مؤتمر قمة الأرض.[336]

**5/تمويل الرعاية الصحية:** من خلال الضرائب، التأمين بنوعيه الصحي والاجتماعي[337]،كما أن الحديث عن الرعاية الصّحية قد يسكون تمويلها من خلال تدعيم عمليات معالجة الأضرار البيئية والتي تعود بالإيجاب على الأمن الصحي للأفراد مثلا: آثار حرق الآبار الكويتية من طرف الغزو العراقي ما زالت مستمرة، حيث بدأت الجهات المعنية في الدولة بعد تسلمها المبالغ المخصصة لها من قبل لجنة الأمم المتحدة للتعويضات البيئية والبالغ قدرها 3 مليارات دولار أميركي، العمل على معالجة البحيرات النفطية التي يبلغ عدد السائلة منها 2735 بحيرة، والجافة 1630 بحيرة[338].

---

[335] J.Mark.Lavieille,Opcit,p70.

[336]عماد سعد،"**الحرب على البيئة أمثلة من العراق ولبنان وفلسطين**"،متحصل عليه من:
Www.alhewar.org/debat/Shaw.art,ASP ?aid=58716

[337]منظمة الصحة العالمية ،2008،ص18.

[338]سام حمزة، **حوّلنا التربة الملوثة بالنفط إلى حدائق تحمي البيئة**،جريدة القبس،2011/03/10،العدد13569،ص2.

وفي الوقت الراهن، الواقع أثبت أن المخاطر الاجتماعية-الاقتصادية تقوم بتقويض الجهود المبذولة للتعامل مع تحديات التغيرات المناخية، بينما تدفع التحيزات المعرفية الموروثة بالمجتمع الدولي، إلى التردد في التعامل مع هذا التهديد الطويل الأمد، على الرغم من الكوارث المناخية المتطرفة التي وقعت مؤخر ا.تركز هذه الحالة على مقاربات جديدة لإيجاد الاستثمارات الإستراتيجية اللازمة لردّ أسوأ السيناريوهات الممكنة في كلا النظامين في نفس الوقت الذي تجري فيه تغيرات بنيوية في الاقتصاد والبيئة.

قال**" جون درزيك "**المدير التنفيذي لمجموعة**" أوليفر وايمن"**، التي هي جزء من شركات **"مارش وماكلينان" :**هناك عاصفتان، واحدة بيئية والأخرى اقتصادية، وكلاهما تسيران على مسار ستصطدمان فيه آخر المطاف، وإذا لم نخصص الموارد اللازمة للتخفيف من الخطر المتزايد الناجم عن الأحداث المناخية الشديدة، فإن الازدهار العالمي للأجيال المقبلة قد يكون مهددا.ً يجب على القادة السياسيين ورواد الأعمال والعلماء أن يوحدوا جهودهم لإدارة هذه المخاطر المعقدة".

كما صرّح**" ديفيد كول"** كبير مدراء المخاطر في الشركة السويسرية "سويس ري" قائلا:ً" لم تعد الناس للأسف تنظر للتأقلم مع أزمة التغيرات المناخية والأزمة الاقتصادية على أنهما أمران متصلان بل على أنهما خياران متناقضان، وقد درجت القناعة بأننا لا نستطيع إيجاد حلول للاثنين معا.ً يجب أن نذهب أبعد من هذا التفكير الضيق، ونظرا لأن الإدارة الذكية للمخاطر تقضي باتخاذ موقف شمولي، فلا بد أن نطبق ذلك عندما يتعلق الأمر بالتحديات الاقتصادية والتغيرات المناخية التي نواجهها[339]".

## المطلب الثاني:تقييم الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

رغم المزايا التي عرفتها الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية المتبعة ،سعيا لتحقيق أمن صحي للأفراد أمام تنامي ظاهرة التدهور البيئي ،إلا أنها تعرف نقاط الضعف في بعض الجوانب منها ،واستظهارها لن يكون من باب الانتقاص من دور الاستراتيجيات في مجال البناء الصحي والبيئي للأمن الإنساني وإنما من باب سد الثغرات وتكملة النقائص وهذا هو الدور المنوط به للطالبة ،وعلى هذا الأساس فإنها سوف تقيّم جهود إستراتيجية الاستثمار في الصحة **(الفرع الأول)**،لتمرّ إلى تقييم دور إستراتجيــة التدعيم المالي للمشاريع المرتقبة في المجالين الصحي والبيئي للأمن الإنساني**(الفرع الثاني).**

### الفرع الأول:مـدى فعالية إستراتيجية الاستثمار في الصحـة

إن الاستثمار في الصحة في إطار مشاريع تهدف إلى بناء الأمن الصحي للأفراد سواء كانت مشاريع استثمارية في القطاع البيئي أو في القطاع الصحي أو غيره من القطاعات وهذا تطبيقا لمبدأ **"القطاعية في عملية البناء للأمن الصحي في ظل التدهور البيئـي"** وعليه فان الاستثمار في الأمن الصحي متوقف على بعض من التدابير والأسـس والتي نجدها منعدمة في المشاريع التي تنجزها الدول **منـها:**

*دراسة المشكلات البيئية وتقييم مدى تأثيرها على الأمن الصحي الإنساني بالتالـي اقتراح مشاريع للاستثمار في الجوانب التي تعود بالفائدة على البيئة والصحة في آن واحد ،مثلا:انجاز مخابر بحث علمي في مجال البيئة والصحة،انجاز مراكز التنبؤ بما قد يصيب البيئة من تدهور.

*الاعتماد على فنيين وخبراء وعلماء في المجال البيئي والصحي في دراسة المشاريع المزمع انجازها.

[339] http://www.weforum.org/globalrisks2013

*جعل الأمن الإنساني محور كل المشاريع الاستثمارية ،أي الأمن الإنساني يكون مرجعية في دراسة مدى التأثير أي ،إلى أي مدى يتأثر الأمن الإنساني بالمشروع الاستثماري.

وما يعرقل تطبيق إستراتيجية الاستثمار في مجال الصحة أمام تدهور البيئة هو الوعي الناقص بأهمية البيئة للصحة، اعتبار التنمية الاقتصادية أولى من كل القضايا بما فيها الصحية، البيئية وكل القضايا المتعلقة بأمن الإنسان الصحي.

## الفرع الثاني:مدى فعالية إستراتيجية التدعيم المالي للمشاريع المسطرة في مجال الصحة والبيئة.

*السياسات كثيرا ما تدعم الأنشطة المفسدة للبيئة والصحة وحتى الاقتصاد،فدعم الفحم مثلا، يمكن أن يضرّ **بالأمن الاقتصادي** بتخصيص الإيرادات الضريبية الشحيحة لنوع من النشاط ليس تنافسيا بالأسعار الدولية ،ويدمر البيئة -**يهدّد الأمن البيئي**- بتشجيع استخدام أحد مصادر الطاقة التي تحدث أكبر قدر من التلوث،وعليه ضرورة إلغاء الدعم الضار المشجع للأنشطة المفسدة للبيئة والاقتصاد والصحة وغيرها من الآثار الاجتماعية والاقتصادية.

* مما يدعو للأسف، أن الكثير من إصلاحات سياسة التدعيم للمشاريع في مجال بناء الأمن الصحي والبيئي غالبا ما يكون صعب التنفيذ لأنه في الواقع يكون محققا لمصلحة أحد الأطراف دون طرف آخر.

## المطلب الثالث:الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر أمام ظاهرة التدهور البيئي.

اعتمدت الجزائر على مجموعة من الاستراتيجيات الاقتصادية لحماية البيئة من التدهور، وهي تتراوح بين الضريبة الايكولوجية (**الفرع الأول**)،واستحداث آلية الصناديق الخاصة (**الفرع الثاني**)،ثم إستراتجية الإنفاق الحكومي والنفقات الخاصة(**الفرع الثالث**)،و آخرًا وليس أخيرًا نجد إستراتجية الاستثمار في الصحة(**الفرع الرابع**) وهو ما ستتطرق إليه الباحثة بالتفصيل[340].

### الفرع الأول:الجباية البيئية(الضريبة الايكولوجية).

لقد تم إيجاد أول ضريبة بيئية من خلال قانون المالية لسنة 1992 ،حيث تم فرض الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة،لكن تجسيدها لم يتم إلا بعد استحداث عدة ترتيبات جبائية من خلال قوانين المالية 2000-2001-2002-2003-2004**وتقسّم هذه الرسوم إلى:**

[340]عز الدين دعاس."**آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، ،تخصص.اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات"،تحت إشراف،الدكتور،الهام يحياوي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخصر ،باتنة،السنة الجامعية،2011/2010،ص25-26.

## أولا:-الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة:

أسس في قانون المالية لسنة 1992 وتخضع له المؤسسات المصنفة التي ينجم عن نشاطها الاستغلالي أضرار قد تكون لها آثار سلبية على الصحة العمومية ،النظافة ،الأمن،الفلاحة ،الطبيعة والبيئة ،الآثار والمعالم وكذلك المناطق السياحية.

## ثانيا:-الرسم التحفيزي على عدم تخزين النفايات الصناعية أو الخطرة :

ويقدر مبلغ الرسم وفق قانون المالية لسنة 2000ب10500دج/طن، ويمنح المستغل مهلة تقدر ب3سنوات ابتدءا من تاريخ إقرار الرسم على لانجاز التجهيزات الكفيلة بالتخلص من النفايات.

## ثالثا:-رسم تحفيزي للتشجيع على عدم تخزين النفايات المتعلقة بأنشطة العلاج بالمستشفى والعيادات الطبية:

ويقدر مبلغ الرسم وفقا قانون المالية لسنة 2002ب24000دج عن كل طن من النفايات المخزنة،كما نص على منح أجل 3سنوات للمستشفيات والعيادات الطبلية للتزود بتجهيزات الترميد الملائمة وحيازتها.

## رابعا:-الرسم التكميلي على التلوث الجوي ذي المصدر الصناعي:

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2001،ويتعلق بالنشاطات الصناعية التي تتجاوز كمية الانبعاثات الغازية بها الحدود القصوى التي ينصّ عليها القانون،ويحسب مبلغ الرسم بالاعتماد على تعريفة الرسم المتعلق بالنشاطات الملوثة والخطرة على البيئة.

## خامسا:-الرسم على الوقود:

أدخل وفقا لقانون المالية لسنة 2002،ويقدر مبلغ الرسم ب1دج لكل لتر من البنزين"المحتوي على الرصاص العادي أو الممتاز".

## سادسا:-الرسم على الانبعاثات السائلة الصناعية :

تم إدخاله بموجب قانون المالية لسنة 2003،وهو رسم تكميلي على المياه المستعملة ،ويحسب بنفس طريقة حساب الرسم التكميلي على التلوث الجوي.

## سابعا:-الرسم على الأكياس البلاستيكية:

تم إدخال هذا الرسم بموجب قانون المالية لسنة 2004،ويشمل وعاؤه جميع الأكياس البلاستيكية سواء المنتجة محليا أو المستوردة من الخارج ،ويقدر مبلغ الرسم ب10.5دج/كلغ.

## ثامنا:-رسـم إخـلاء النفـايـات العـائـلية:

تمّت مراجعة معدلاته من خلال قانون المالية لسنة 2002،مثل تغيير المعدلات السابقة للرسم الخاص بالنفايات المنزلية من المجال 375-500 إلى المجال 640-1000دج/سنويا/للعائلة[341].

## تقييم مدى فعالية إستراتيجية الرسوم الايكولوجية :

لا يمكن إغفال دور النظام الجبائي في عملية البناء للأمن الإنساني لاسيما في بعده البيئي والصحي،لكن ذلك لن يمنع الباحث من الإشارة إلى بعض النقائص التي تعرقل دوره في البناء على أكمل وجه وعليه يمكن الإشارة إلى بعض الثغرات التي ينبغي إصلاحها من أجل تفعيل دور هذه الآلية في مجال حماية البيئة من التدهور ومن ثم بناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر وتتلخص هذه النقائص في **ما يأتي**[342]:

**1**-غموض أهداف النظام الجبائي البيئي: إذ ليس هناك تصور واضح لطريقة تجميع وصرف الاعتمادات لخدمة الأجيال القادمة ،ومنه تظل الموازنة بين الأجيال في استغلال الموارد الطبيعية مجرد فكرة نظرية.

**2**-مبدأ الملوث الدافع أو مبدأ المستهلك الدافع:تؤثر السياسة الضريبية الايكولوجية المعتمدة في الجزائر سلبا على الوضع الاجتماعي للمستهلكين وعلى الوضع الاقتصادي والمالي للمؤسسات الاقتصادية ،لذلك وجب التعامل مع مبدأ المستعمل الدافع بمرونة وعقلانية لتجاوز مرحلة الاندفاع والحماس الذي صاحب تأسيس وتطبيق مبدأ الملوث الدافع ابتداء من المرحلة الثانية التي عرفت تشديدا في تطبيق مبدأ الملوث الدافع.

**3**-ضرورة اعتماد المرونة في تطبيق مبدأ الملوث الدافع:لجأت الدولة إلى تقديم إعانات لأصحاب المؤسسات المخلفة للتلوث البيئي كما،لجأت التي إستراتيجية عقود حسن الأداء البيئي سعيا منها

إلى تقدير مدى مرونة مبدأ الملوث الدافع.

## الفرع الثاني:نظـام الصناديـق الخاصـة بحمايـة البيئـة:

بهدف إيجاد مصادر تمويل كافية لتغطية نفقات مختلف العمليات المتعلقة بتطبيق السياسة الوطنية في مجال حماية البيئة من أشكال التدهور وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية على الأمن الإنساني للفرد الجزائري، لاسيما في بعده الصحي،استحدثت الدولة الجزائرية مجموعة من الحسابات الخاصة ،منها ما يهم مجال البيئة والصحة بصورة مباشرة ،ومنها ما يهم المجالين بصفة غير مباشرة.

---

[341]كتوش عاشور و عزو علي،"**فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث بالإشارة إلى حالة الجزائر**"،**الملتقى** الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة،**كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20أوت سكيكدة،أيام 21-22أكتوبر 2008،ص ص13-18.**

[342]وناس يحي،"**الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**"،رسالة دكتوراه في القانون العام،تحت إشراف الدكتور كحولة محمد، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،جويلية2007،ص ص88-95.

## أولا: الصناديق المتدخلة بصورة مباشرة أو غير مباشرة في حماية البيئة.

أسس المشرع عدة حسابات خاصة للميزانية، البعض منها يصب مباشرة في حماية البيئة وبالنتيجة إرساء لبناء الأمن الصحي للإنسان، والبعض الآخر يشملها بصورة غير مباشرة.

**أ-الحسابات الخاصة للخزينة التي تهم البيئة و مباشرة:** وتتمثل في:

**1-الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث**:أنشأ بموجب قانون المالية لسنة 1992،والذي حددت كيفية عمله من خلال المرسوم التنفيذي98-147الذي عدل بدوره.إذ تشمل إيرادات الصندوق ناتج الرسوم المطبقة على النشاطات الملوثة والخطرة على البيئية والصحة الإنسانية وذلك بحسب نسب التوزيع المبينة في توزيع حاصل الجباية البيئية لكل رسم[343].

ومن باب النفقات يتولى الصندوق:

- ❖ مساعدة تحويل المنشآت القائمة نحو التكنولوجيات النظيفة تماشيا مع مبدأ الاحتياط والوقاية المعمول بها عالميا.
- ❖ *يتولى الإنفاق على عمليات مراقبة التلوث في المصدر.
- ❖ تمويل عمليات مراقبة حالة البيئة، والدراسات والأبحاث العلمية المنجزة من طرف مؤسسات التعليم العالي(من خلال مخابر البحث) أو بواسطة مكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية .
- ❖ تمويل العمليات المتعلقة بالتدخل ألاستعجالي في حالة التلوث الناتج عن الحوادث[344].
- ❖ تمويل نفقات الإعلام والتحسيس والتوعية المرتبطة بالمسائل البيئية أو الجمعيات ذات المنفعة العامة والتي تنشط في مجال البيئة.
- ❖ تمويل عمليات تشجيع مشاريع الاستثمار المدمجة للتكنولوجيات النظيفة ،وهنا الرغبة بتحقيق مرميين في آن واحد مرمى يتعلق بتحقيق الأمن البيئي ،والثاني يتعلق بتحقيق الأمن الاقتصادي.
- ❖ الدعم الموجه لتمويل العمليات المشتركة للمنشآت من أجل إزالة التلوث ، والمنفذة بواسطة مقاولين عموميين أو خواص (مثل عن تطبيق مبدأ المشاركاتية في بناء الأمن البيئي في الجزائر وما قد يترتب عنه من نتائج ايجابية على الصحة الإنسانية).

فهذا الصندوق كما يعتقد البعض من الباحثين ، لا يشكل وسيلة لتطبيق مبدأ الملوث الدافع ،وإنما يعد وسيلة لتخفيض الأعباء المالية ، ولتوجيه الجباية بصورة فعالة نحو العمليات البيئية ،أي أن الصندوق

---

[343]المادة 189من قانون91-25المؤرخ في 1991/12/18،ج.ر عدد1991/65،المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 01-408 المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث،ج.ر عدد:2001/78.

[344]المادة 03 من المرسوم التنفيذي01-408 المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ،ج ر :عدد2001/78.

يهدف إلى تخفيف الصعوبات المالية –محاولة بناء أمن اقتصادي ومالي- وخاصة في الاقتصاديات الانتقالية[345].

**2-الصندوق الوطني لحماية الساحل والمناطق الشاطئية:نص قانون الساحل[346] على إنشاء الصندوق ليتولى** المهام التالية:

*تمويل أعمال إزالة التلوث وحماية وتثمين الساحل والمناطق الشاطئية.

*تمويل دراسات وبرامج البحث التطبيقي المتعلقة بحماية الساحل والمناطق الشاطئية.

*تمويل الدراسات والخبرات المسبقة لرد الاعتبار للمواقع المنجزة من قبل معاهد التعليم العالي ومكاتب الدراسات الوطنية والأجنبية.

*النفقات المتعلقة بالتدخلات الاستعجالية في حالة وقوع تلوث بحري مفاجئ.

## ب-الحسابات الخاصة التي تهم حماية البيئة من التدهور من وجهة قطاعية:

من بين الحسابات التي تساهم في بناء الأمن البيئي ،بما يحقق بناء الأمن الصحي للأفراد من وجهة قطاعية، نجد:الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد الماليـة، الصنـدوق الوطني للمياه الصالحة للشرب، صندوق التنمية الريفية واستصـــلاح الأراضي عن طريق الامتياز.

**1- الصندوق الوطني للتسيير المتكامل للموارد المالية**:وجه لتسيير الموارد المائية عن طريق الأحواض الهيدروغرافية-حاليا الوحدات الهدروغرافية-من أجل دعم الأعمـال المشجعة لاقتصاد الماء الصالح للشرب والمياه المستعملة في المصانع وفي الفلاحة وكذا الحفاظ على جودتها.

يتّضح أن، الصندوق موجه بالدرجة الأولى لتحقيق الأمن المائي في المنطقـة، وإذا تحقق ذلك فانه يعود بالفائدة على صحة الأفراد من خلال تمكينهم من مياه نظيفة وصحية وكافية.. ومن هذا المنظور يتبين دور هذا الصندوق في بناء الأمـن الصحي للأفراد من خلال بناء الأمن المائي والاقتصادي ذلك لأن الأمن الإنساني متكامل الأبعاد وتحقيـق اكتفاء في أحد أبعاده يعود بالإيجاب على أبعاده الأخرى.

**2-الصندوق الوطني للمياه الصالحة للشرب:** تضم حصائل الصندوق الإتاوات المستحقة على منح ترخيص استعمال الموارد المائية ،أو امتياز استغلال الموارد المائية ،فيمـا يخص المياه المعدنية ومياه الينابيع ومياه إنتاج المشروبات.

إن المتمعن في القانون الخاص بالمياه والمنشئ للصندوق يستنتج أن الهدف المرجو من إنشاء الصندوق هو الآخر ذو حدين ،الأول يرمي إلى تحقيق أمن مائي صحي واكتفاء ،في حين الثاني يهدف إلى تحقيق الأمن الصحي مادام عنوان الصندوق ذاته يشير إلى البعد الصحي للمصادر المياه الصالحة للشرب[347].

---

[345] وناس يحي،"**الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**"،رسالة دكتوراه في القانون العام،المصدر السابق،ص98.

[346] المادة 35من القانون رقم 02-02 المؤرخ في 5فبراير 2002،المتعلق بحماية الساحل ،ج ر عدد:10/2002.

[347] وناس يحي،"**الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**"،المرجع السابق،ص ص99-100.

**3- صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:** يهدف الصندوق

إلى تقديم إعانات من أجل التنمية الريفية ،واستصلاح الأراضـي (أي التمويل للمشاريع بما يحقق الأمن الزراعي والغذائي وحتى الاقتصادي إذا ما كانت هناك وفـرة في الإنتاج فانه يحقق الأمن الاقتصادي في المنطقة وإذا ما تحققت جلّ هذه المجالات من الأمن الإنساني فانه بطبعة الحال هناك مجال أين يتحقق الأمن الصحي للأفراد من خلال تحقيق هذه الأبعاد للأمن الإنساني) والمصاريف الخاصة بالدراسات والمقاربة والتكوين والتنشيط (إن بذل الجهود في نشـر الوعي بأهمية الريف والبيئة هو بمثابة إرساء لقواعد الثقافة البيئية والصحية ومن ثم تحقيق الأمن الثقافي).

## ثانيا: مدى فعالية نظام الصناديق الخاصة في حماية البيئة من التدهور ومن ثم بناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر.

لا يمكن أن تكون التحفيزات المالية ايجابية في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئي ايجابية ،**إلا بعـد**:

**1-**إشراك كافة القطاعات في حماية البيئي والصحة من التدهور.

**2-**ضرورة إيجاد تدابير صارمة تضمن بأن الإعانات الممنوحة للملوثين أو المسببين للتدهور البيئي في أي شكل كان، تصرف في وجه من الأوجه التي تساهم في تقليل أو إزالة التلوث أو شكل آخر للتدهور البيئي(كأن يكون إزالة الغابات،سرقة رمال البحر...)، ويمكن أن تتحقق هذه الرقابة الميدانية المتواصلة بعد تقديم الدعم من خلال عقود حسن الأداء البيئي،بواسطة الاجتماعات الدورية التقيميّة التي تتم بين وزارة تهيئة الإقليـم والبيئية والمنشآت الملوثة، وكذا الزيارات والمعاينات الميدانية التي يمكن أن تباشرها لجنة المنشآت المصنفة أو مديري البيئة ،أكثر من ذلك ضرورة إشراك مديري الصحة العامة في مثل هذه المعاينات ،لأن الأمر يتعلق بالأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئة.

**3-**ضرورة تقديم الدعم على مراحل وبالتناسب مع تقدم انجاز الأشغال والأعمال المرتبطة بحماية البيئة موضوع الدعم[348].

**4-**ضرورة إجراء تقارير حول الوضع الصحي في المنطقة المزمع تدعيم المشروع فيها وإرفاقه بتقرير حول الوضع البيئي في ذات المنطقة.

**5-**إضافة إلى الوظيفة الوقائية التي تؤديها الوسائل المالية لحماية البيئة من التدهور ،وبالتبعية بناء الأمن الإنساني صحيا ،تظل الحاجة ماسة إلى إشراك كل الفاعلين في حماية البيئة والصحة وكل أبعاد الأمن الإنساني من أجل تحقيق أهداف السياسة البيئية من جهة والهدف الرئيسي المتمثل

في ترقية الأمن الصحي للإنسان من جهة ثانيـة.

[348] وناس يحي،"**الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر**"،المرجع السابق،ص ص101-103.

## الفرع الثالث:الإنفاق الحكومي والنفقات الخاصة.

يختلف الإنفاق الحكومي عن الإنفاق الخاص ، كما يختلف دورهما في عملية البناء للأمن الإنساني البيئي أولا ثم يتتبعه البناء الصحي للأمن ،ذلك لأن هذه الاستراتيجيات تتعامل بالدرجة الأولى مع التدهور البيئي لاسيما مع مظهر التلوث ،وبالتالي دورها في البنـاء الصحي للأمن الإنساني يكون أحيانا مباشرا ،وأحيانا أخرى غير مباشر موجه لبناء الأمن البيئي بالدرجة الأولى وذلك ما سيحاول الباحث استبيانه.

**أولا-الإنفاق الحكومي ودوره في بناء الأمن الصحي للأفراد من خلال مواجهة ظاهرة تدهور البيئة:**

**الإنفاق الحكومي:**هو تلك الموارد المالية المخصصة أساسًا لتدابير مكافحة وحماية الموارد الطبيعية وهي متأتية من الدولة. وبالنسبة للجزائر في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي للفترة2001-2004،بلغت حصة الاستثمارات في القطاعات البيئية حوالي 28.9مليار دينار جزائري موزعة على :شبكات المياه9مليار دج،حماية المناطق السهبية والأحواض 8.2مليار دج، معالجـة النفايات 5.5مليار دج، مكافحة التلوث 3مليار دج،تهيئة الاقليم1.7مليار دج، التنوع البيولوجي 1.2مليار دج، حفظ المواقع الأثرية 0.3مليار دج[349].

**ثانيا-النفقات الخاصة و ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد من خلال مواجهة ظاهرة تدهور البيئة:**

يُقصد بها ،القطاع الخاص سواء كان دافعا للضريبة التي ستمول بها الصناديق البيئية أو متجنبا للتلوث،أو كدافع لرسوم أفادته من خدمات بيئية عامة كمياه الشرب،جمع النفايات،الهواء النقي...الخ.كما أنه من بين النفقات الخاصة تلك التي تمنحها المنظمات والمؤسسات الدولية وعلى رأسها البنك الدولي ،من خلال القروض والمساعدات وحتى التعاون و الشراكة .ولتحصيل الرسوم والضرائب والإنفاق على عمليات المعالجة والحماية خصصت الجزائر مجموعة من الصناديق أهمها:الصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث ،صندوق محاربة التصحر وتنمية السهوب وتربية الحيوانات[350].

## الفرع الرابع:الاستثمار في الصحة من خلال الاستثمار الاقتصادي المبني على تكنولوجيا نظيفة (البرنامج الوطني لحماية طبقة الأوزون نموذجا).

الاستثمار في الصحة يكون من خلال الاستثمار في البُنى التحتية من خلال استحداث المرافق الصحية (مستشفيات،مراكز البحث العلمي في المجال الصحي والصيدلاني،أو من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في المجال الصحي –**خوصصة الصحة**-،كما يكون الاستثمار أيضا من خلال الاستثمارات الاقتصادية القائمة على التكنولوجية الصديقة للبيئة والصحة معا، والدليل على هذا أن الجزائر بعد المصادقة على الاتفاقية المتعلقة بحماية طبقة الأوزون،فإنها قد أوفت بالتزاماتها من خلال إستراتيجية وطنية للتخلص من المواد المفقرة لطبقة الأوزون منذ1993،والتي دخلت حيز التنفيذ سنة1994، وعلى هذا الأساس تحصلت الجزائر في إطار التمويل الخارجي على واحد وعشرون

---

[349]عز الدين دعاس،"**آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**"،المرجع السابق،ص26.

[350]نفس المرجع،ص26.

مشروع استثمار لصالح الوحدات الصناعية التابعة لقطاعي العام والخاص قصد تغيير منهاجها التكنولوجي بما تتطلبه مقتضيات الأمن الإنساني لاسيما البيئية والصحية[351].

## المبحث الثالث:الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

قبل الخوض في سرد نماذج من الاستراتيجيات الإدارية والسياسة، لابد من التوقف عند "مفهوم الاستراتيجيات الإدارية والسياسية "،والذي يراد به:تلك العمليات المعقدة لتقرير الأعمال الواجب القيام بها من أجل غرض وهدف محدد، وهي تركز على المستقبل على المدى المتوسط-الطويل وليس على العمليات الحالية[352].

كما أنها، استعمال فن القيادة والتوجيه لتحقيق النصر والوصول إلى الأهداف بأقل التكاليف الممكنة[353]،ويتم تنفيذ هذا النوع من فنون القيادة في العديد من المجالات ذات البعد الحيوي مثل مجالي البيئية والصحة، والتي تتطلب وسائل خاصة.وتنفذ الإستراتيجية من خلال الأدوات منها:

-**الإدارة الإستراتيجية:**فقد عرفها **"روبنسن وبيس"** بأنها مجموعة من القرارات والتصرفات التي يترتب عليها تكوين وتنفيذ الخطط المصممة لتحقيق الأهداف. والاستراتجيات الإدارية والسياسية تهدف في الحقيقة إلى الايجابية على ثلاثة أسئلة مهمة وهي[354]:

1-**أين نحن الآن؟**ولو حاولنا إسقاط التساؤل عن موضوع التدهور البيئي وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد فان السؤال يكون كالآتي: أين نحن الآن من الأمن الصحي في ظل التدهور البيئي؟

2-**إلى أين نريد أن نذهب؟**أمام تنامي مشكلة التدهور البيئي وتفاقم الآثار على الأمن الصحي للإنسان أين نريد أن نصل فيما يخص عملية بناء الأمن الصحي في ظل هذه الظاهرة؟

3-**كيف نصل إلى ما نريد؟**تماشيا مع موضوع الحال، كيف يتحقق البناء للأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة؟.

وبناءاً على ما سبق ،فان الإدارة الإستراتيجية تنفذ عن طريق وسيلتين هما:**التخطيط الاستراتيجي ،والقرار الاستراتيجي**،وهذه الوسائل لن تكون إلا بيد الإدارات والحكومات وأصحاب القرارات .

وبعد أن ألمّت الطالبة ببعض المفاهيم الغامضة بشأن الاستراتيجيات الإدارية والسياسية ،فانه سوف يُقسّم المبحث الرابع من الفصل الثالث من هذه الدراسة إلى ثلاثة مطالب ،بحيث ستعالج النماذج المتبناة عن الاستراتيجيات الإدارية والسياسية التي ترمي إلى بناء الأمن الصحي للأفراد أمام مختلف صور التدهور البيئي**(المطلب الأول)**،ثم تتولى إجراء تقييم لهذه الاستراتيجيات **(المطلب الثاني)**،ليخصص

---

[351]مجلة الجزائر البيئة، عدد2/1999، المرجع السابق، ص15.

[352]فيليب سادلر ،"**الإدارة الإستراتيجية**"،ترجمة علاء أحمد إصلاح،مجموعة النيل العربية،2008،ص47.

[353]سرير عبد الله رابح،"**عملية صنع القرار وتطبيقاته في الجزائر**"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،تحت إشراف الأستاذ: بومهدي بلقاسم، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006،ص64.

[354]أحمد سيد،"**مقدمة في الإدارة الإستراتيجية**"،7\أغسطس 2008،.

**Www.4LEAD.NET/BLOG/?p=45Www.4LEAD.NET/BLOG/?p=45**

المطلب الأخير للاستراتيجيات الإدارية والسياسية المتبعة في الجزائر في مجال بناء الأمن الصحي أمام تنامي ظاهرة تدهور البيئة في المنطقة أيضا(**المطلب الثالث**).

**المطلب الأول:تبني نماذج عن الاستراتيجيات السياسية والإدارية لبناء الأمن الصحي للأفراد.**

كما يشير عنوان المطلب،فان الطالبة ارتأت تبنّي بعض الأمثلة من العدد الكبير من الاستراتيجيات الموجودة سواء على المستوى الدولي أو القاري أو الإقليمي أو الوطني ،والتي تتّسم بالصبغة السياسية والإدارية،والتي يرى فيها أنها ساهمت سواء من بعيد أو من قريب في بناء الأمن الصحي للأفراد وذلك من خلال تعاملها إما مع الآثار الصحية لظاهرة تدهور البيئة أو من خلال تسطير سياسات وبرامج للوقاية من التدهور البيئي ،ومن هذا المنظور فان الطالبة ترى في **"الحوكمة الشاملة "**أولى الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد ،وهذا التّصور للطالبة لم يكن عشوائيا وإنما أفرزته جملة المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة الشاملة من بينها: (الاستباقية-الاحتياط-الحد من التهديد أو الخطر –العدالة)في مجال البيئة والصحة (**الفرع الأول**)ثم ستنتقل إلى دور **"إستراتيجية دمج العلم في عملية وضع السياسات البيئية والصحية وتنفيذها عمليا"(الفرع الثاني)** لتمرر بعد ذلك (**الفرع الثالث**)، إلى أهمية كفالة الاستدامة البيئية في بناء الأمن الصحي للإنسان أمام تدهور البيئة(**الفرع الثالث**)، وصولاً إلى جهود الوعي البيئي والصحي في عملية البناء الصحي للأمن الإنساني (**الفرع الرابع**).

## الفرع الأول:الحوكمة الشاملة ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي.

إن المقصود بالحوكمة الشاملة، من منظور بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تنامي صور التدهور البيئي هو :"تلك الرشادة التي تشمل المجال البيئي المعني بالتدهور ،والصحي المعني بالاعتلال ،دون إهمال هذه الحوكمة للأبعاد الأخرى للأمن الإنساني كالبعد الاقتصادي ،السياسي ،الغذائي ،الثقافي...،" وعلى هذا الأساس فانه ،في بادئ البحث في ظلّ هذه الإستراتيجية التي تتميز بالعصرنة،فانه لابد أن نشير إلى ماهية كل من الحوكمة البيئية والصحية الشاملة(**أولا**) ،لنمرّ بعدها إلى البحث في أهم المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة الشاملة والتي ترمي من خلال إرسائها إلى البناء الصحي للأمن الإنساني أمام التدهور البيئي (**ثانيا**).

### أولا-ماهيــة الحوكمــة البيئيــة والصحيــة:

لا بد أن نشير إلى كل مفهوم على حدى نظرًا لأهمية كل مبدأ منهما وذلك كما يلي:

## أ/- الحـوكـمة البيئيـــة:

يعتبر مفهوم الحوكمة البيئية مفهوما جديدا نسبيا ،وإذا أردنا تبسيطه فهو يتضمّن الحوكمة والبيئة،فعرفها **"الدكتور غضبان مبروك"** بأنها:**"ذلك النظام الهادف والمتمثل في مجموع المؤسسات التي تعمل في إطار الرشادة العالمية"**[355]،

في حين يُعرفها تقرير لجنة الحوكمة الشاملة (CGG) لسنة **1995** بأنها:**"الحوكمة هي نتاج لعدد كبير من نشاط الأفراد ، المؤسسات العامة والخاصة التي توجّه أعمالهم المشتركة ،كما أنها إجراء مستمر يعمل على وقف التناقضات وحماية المصالح المتنوعة مع إلزام الفواعل على تنفيذ كل العمليات الممكن اتخاذها،وهي تتضمّن مؤسسات وأنظمة مُنهجة تعمل على تدعيم الاتفاقات وجعلها بسيطة ومعروفة بما يخدم مصالح الأفراد والمؤسسات وبالشكل الذي توافق عليه هذه الأخيرة."**[356]،

في حين يرى البعض أن تقييم الحوكمة البيئية يكون على أساس ستة مكونات مهمة ألا وهي :

**1-**المؤسسات البيئية.

**2-**القوانين والأنظمة البيئية(ما يسمى بناء القدرات القانونية).

**3-**الأبحاث والتنمية البيئية.

**4-**الحصول على المعلومات والبيانات البيئية.

**5-**الحصول على التمويل البيئي.(الدعم المالي والتقني).

**6-**المساءلة والمشاركة العامة.(التعاون بين مختلف الفواعل الدولية بما فيها فواعل المجتمع المدني).

وعليه فان، مفهوم الحوكمة البيئية يعود إلى آليات صنع القرار التي تعنى بإدارة البيئة والموارد الطبيعية،وتعتبر مفاهيم الشمولية والتمثيل والمحاسبة والفعالية والكفاءة .بالإضافة إلى الإنصاف والعدالة الاجتماعية أساس الحوكمة الجيدة[357].وفي إطار الحوكمة البيئية تم عقد شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية حول الفقر والبيئة سنة2005،والتقليل من الفقر هو تقليل لمظاهر التدهور البيئي ومن ثم ضمان \أكثر للأمن الصحي للأفراد[358].

## ب/-:الحوكمة أو الحكامة الصحيــة الرشيدة:

تعد من بين أهداف الإنمائية للألفية وتقوم الحوكمة الصحية على العدالة الصحية ،التي تبحث

---

[355]أ.دغضبان مبروك،"**ماهية الحوكمة البيئية**"،نقاش مع طلبة السنة الثانية ماجستير،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة فرحات عباس،سطيف،(غير منشور).

[356] James Gustave Speth,Peter M.Haas ,**"Introduction :Toward Planetary Stewardship** ",Edited From:"Global Environmental Governance",Islaznd PRESS,London,2006,P3.

[357]كريم الجسر ،**الحوكمة البيئية،البيئة في لبنان :الواقع والاتجاهات** ،2010،ص17.

[358] UNEP,Annual Report ,**Environment governance**،2008،p45-46.

في تمكين الجميع من الرعاية الصحية والاستفادة من الخدمات الصحية وتسطير سياسات للحد من التهديدات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وغيرها التي تؤثر على الأمن الصحي للإنسان.[359]

ثم إن **الحكامة الصحية الرشيدة** التي ترمي لبناء الأمن الصحي، تتحقق بدءا بتعزيز قيادة منظمة الصحة العالمية في العمل العالمي على المحددات البيئية بالدرجة الأولى-مادمنا نعالج ظاهرة التدهور البيئي-والمحددات الاجتماعية الأخرى للصحة بعدها ،دون إغفال تعزيز قيادة الهياكل الأخرى الرامية إلى حماية البيئة من التدهور وتلك الهادفة إلى بناء أمن صحي ،وليس أي بناء للأمن وإنما البناء المستدام.

## ثانيا-المبادئ التي تقوم عليها الحوكمة البيئية والصحية الشاملة:

يندرج ضمن مبادئ الحوكمة البيئية والصحية الشاملة ما يأتي ذكره:

### 1/-مبـدأ الاستبـاقيــة.

من خلال هذا المبدأ يتم تشخيص التهديد،وتكييف الأثر على أمن الإنسان ،ثم إنّ أهمية مبدأ أو كما يسميه البعض **"إستراتيجية الاستباقية"** في مجال بناء الأمـن الصحي للأفراد في ظلّ تدهور البيئة ،تظهر في أن: **الاستباقية:** هي بمثابة استجابة أو رد فعل أولي يهدف إلى التقليص من حجم الخطـر أو التهديد ،حيث تتضمن هذه الإستراتيجية استحداث والتحضير لبرنامج يتولى التعامـل مع الخطر الذي تسببت فيه ظاهرة تدهور البيئة،ومن ثم البحث في الخطة والحل المناسبين لمجابهة آثار هذا الخطر البيئي وما قد يستتبعه من كوارث طبيعيـة.

في حالة غياب إستراتيجية استباقية فعالة لضمان الأمن للأفراد أو المجتمعات تلفت أنظارها لتنشيط الاستجابة بطريقة التنمية ،أي بتنمية ما تم تدميره بسبب التدهور البيئي[360].مثلا:حدث فيضان في منطقة ما وخلف خسائر مادية وأخرى مسّت صحة الأفراد،فتلجأ الحكومة إلى تنمية القطاع الصحي في المنطقة التي مسّها الفيضان.

وفضلاً عما سبق،فانه ثمة الإشارة إلى أهمية **"مبدأ الاستباقية"** في بناء الأمن الإنساني الصحي أمام تنامي مظاهر تدهور البيئة،وذلك في الأبحاث الأكاديمية والعلمية مثلما نص عليه الباحث" **Makane Moiise MBengue**"في كتابه الذي جاء تحت عنوان:

"**Essai sur une Théorie du Risque en Droit International Public**" ،حيث اعتبر الاستباقية منطقا رياضيا ومركزا لسير عجلة التنمية المستدامة نحو الأمام ،كما أن الاستباقية تضمن عدم الافتراق بين البعد البيئي من جهة والبعد الاقتصادي والاجتماعي للأمن الإنساني،والاستباقية وفق

---

[359] منظمة الصحة العالمية، **تضييق الفجوة في غضون جيل واحد**"التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة ،2008،ص 383.

[360] Marvin S.Soroos,**"** **Approaches to Enhancing Human Security** ",Edited From : "Global Change and Human Security», Edited by:Richard.Pp179-191.

هذا المنطق تكون من خلال استباقية الخطر البيئي المُفضي إلى الأخطار الاقتصادية والاجتماعية وهو ما لخّصه الباحث فيما سماه ب**"مثلث استباق الخطر"**[361] وذلك كما يلي:

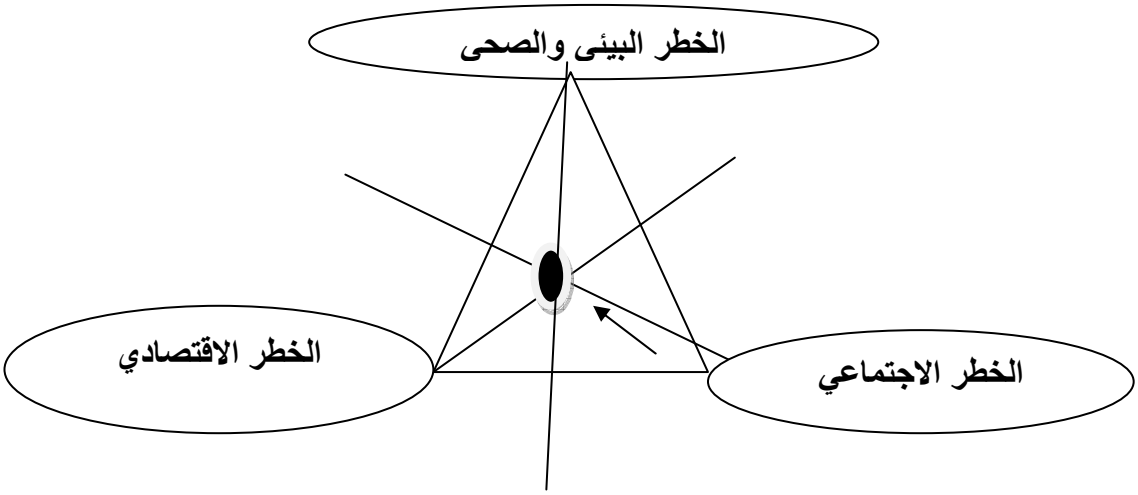


**Legende:"I"=Anticipation**

## تعليق على الشكل :

بالنّظر إلى الشكل ،يتّضح للطالبة أنه ومن المنظور الاستباقي للمخاطر البيئية والصحية، يستلزم الأمر عدم النظر إلى هذه الأخيرة بنظرة تقوم بمعزل عن المخاطر الأخرى سيما الاجتماعية والاقتصادية ، وهو ما يجعل مفهوم الاستباقية أساسًا لضمان عدم تفاقم حجم الخطر البيئي والصحي من جهة ، والخطر الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى.

كما أن التمعن في "مثلث استباق الخطر"يتبيّن أيضا مدى الارتباط بين رباعية المخاطر(البيئية ،الصحية ،الاقتصادية ،الاجتماعية) وهو ما عبر عنه الباحث**"Makane Moiise MBengue"** بالخطوط المتقاطعة داخل المثلث ومركز التقاطع يمثل حجم وثقل المخاطر الأربعة على الأمن الإنساني بالتالي الاستباقية تقوم على منطق واحد وهو الاستباق لكل المخاطر مهما كان نوعها(بيئية ،صحية،اقتصادية،اجتماعية)وذلك من خلال تسيير الخطر،و الاتصال بالخطر[362].

## 2/-مبدأ الاحتيـاط

يشكل مبدأ الاحتياط التزاما سياسيا غالبا ما يدخل حيّز التنفيذ في حالات الشك العلمي، هذا ما أكدته **الوثيقة الصادرة عن اللجنة الأوروبية:"** بين مبدأ المنع(أو عدم السماح)،منتوج أو تدبير

[361]**Makane Moiise MBengue** ," **Essai sur une Théorie du Risque en Droit International Public :L'Anticipation du Risque Environnemental et sanitaire**", Paris، Edition A.Pedone, 2009,Pp317-318.

[362]Makane Moiise MBengue , **Essai sur une Théorie du Risque en Droit International Public :L'Anticipation du Risque Environnemental et sanitaire** ,Opcit,Pp315-319.

مادام العلم لم يعد كل الحلول ،ومبدأ عـدم المنع (السمـاح) هـذا المنتوج أو التدبير مادام العلم لم يثبت أنه يشكّل خطـر حقيقـي فهناك مجـال ومساحـة كبيرة لتطبيق مبدأ الاحتياط العقلاني".

يعرف مبدأ الاحتياط تطبيقات قانونية لاسيما في مجال حماية البيئة من أشكال التدهـور، والدليل على ذلك ما ورد في الاتفاقيات الدولية نذكر على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

***البند 15من إعلان ريو** ينص على:" لحماية البيئة يجب اتخاذ التدابير الاحتياطية من طرف الدول حسب إمكاناتها ،وفي حالة الخطر أو الخسائر المعتبرة أو غير التعويضية،فـان غياب اليقين العلمي المجرد لا يكون حجـة وذريعة على عدم تبنّي التدابير الفعلية في وقت لاحق والتي ترمي إلى التحذير من تدهور بيئي. "

*كما دعت **المادة الثالثة من اتفاقية التغيرات المناخية** على اتخاذ تدابير مشابهة لتلك الواردة في البند 15 من إعلان ريو.

***"قرار أمستردام" نص في المادة 174 المعدلة** (النص القديم 130ر) من **"وثيقة الاتحاد الأوروبي"** على أن: "سياسة الجماعة الأوروبية في مجال البيئة ترمـي إلى تحقيـق مستوى مرتفع من الحماية،وهذا بعد الأخذ بعين الاعتبار اختلاف الحالات التي تعرفهـا مناطق من هذه الجماعة ،وكما يجب بناء هذه الحماية على مبدأ الاحتيـاط والتدابيـر الوقائية،وكذلك مبدأ تصليح الضرر حسب الأولوية و من خلال معرفة مصـدر تهديـد البيئة وكذا مبدأ الملوث الدافع."[363]

بينما في **مجال الأمن الصحي فان قرار الاتحاد الأوروبي لم يتضمن مبدأ الاحتياط** فـي التشريعات التي وضعها **الاتحاد الأوروبي**، حيث نجد **المادة 95من قرار الاتحاد الأوروبي** تنص :"...فيما يتعلق بالمجالات الصحـة،الأمـن ،حمايـة البيئـة ،وحماية المستهلك تعتمد اللجنة الأوروبية أساسا على مبدأ النوعية في تحقيق الحماية وذلك بالاعتماد على النتائج التي توصّل إليها العلم من خلال الحالات المختلفة التي درسها".[364]

وعليه فان مبدأ الاحتياط في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئة الطبيعية يقوم من خلال **مشاركة آليات ومبادئ أخرى من بينها**:

❖ الشفافية في عملية تسيير الآثار الصحية وغير الصحية الناجمة عن خطر تدهور البيئة وذلك بجعل النتائج العلمية أكثر تفسيرا ووضوحا باعتبارها ليست نتائج نهائية بشأن ذلك المظهر لتدهور البيئة لأنها–النتائج–قد تكون بداية لبحوث علمية أخرى،مما قد تخلص إلى حلول واستراتيجيات بناء أكثر ملائمة وأكثر فعالية في التعامل مع الآثار الصحية للتدهور البيئي.

❖ الشك هو الخط الحقيقي المسطّر في مختلف إشكاليات الصحـة البيئيـة.

---

[363] Philippe Quénel et William Dab : « **Principe de Précaution** », Dans : Environnement et Santé Publique : Fondements et Pratiques, écrit par : Michel Gerin Et Autres, Canada، Edisem, 2003 ,Pp77-79.

[364] Www.europa.eu.int/index-fm.htm.

❖الإجابة على إشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة في ظل مبدأ الاحتياط **لن يكون إلاّ عن طريق:**

**أ/**-تطوير البحث في مجال الصحة البيئية.

**ب/**-المشاركة في تقوية المعرفة في المجال الصحي والبيئي.

**ج/**-بذل الجهود للبناء عبر التخصصي .

وعليه فان الربط بين هذه العناصر الثلاثة(التطوير-المشاركة-البناء عبر التخصصي) وحده الذي يسمح بوضع أسس متينة لأي إستراتيجية بناء أمن صحي للأفراد تتمتع بالشفافية وقياس حجم الأخطار[365].

## 3/-مبدأ الحد من التهديد أو الخطر.

إن بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة، يتحقق بالتصدي على سبيل الأولوية لقضايا تغير المناخ ،وحفظ التنوع البيولوجي (من خلاله نحقق اكتفاء من ناحية الأدوية مثلا)،وإدارة غاباتنا ومواردنا المائية (الحفاظ على الغابة هو الحفاظ على الأكسيجين والهواء النقي والإدارة الرشيدة للموارد المائية تحقق لنا أمنا مائيا وصحيا وغذائيا..)، والحد من آثار الكوارث الطبيعية والكوارث الناشئة بفعل الإنسان وإلا العمل على التصدي للآثار الصحية،البيئية التي تخلفها ومن بين أهداف استراتيجيات حماية البيئة من التدهور لبناء الأمن الصحي للأفراد عن طريق" مبدأ الحد من التهديد أو الخطر" ما يلي:

*بذل قصارى جهودنا لضمان بدء نفاذ **بروتوكول كيوتو**،والشروع في الخفض المطلوب لانبعاث غازات الاحتباس الحراري والدليل عن الجهود الدولية إنشاء منظمة الأمم المتحدة لفريق حكومي دولي معني بتغير المناخ ،يتولى مهمة إجراء تقييمات لعلم تغير المناخ وكذا آثاره الاجتماعية والاقتصادية.

*تكثيف الجهود الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة.

* الحث بشدة على تنفيذ اتفاقية التنوع البيولوجي،واتفاقية مكافحة التصحر ،تنفيذا تاما ،والسعي سعيا جهيدا لحماية الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية...[366]

## 4/-تحقيق العدالة البيئية والصحية قوام بناء الأمن الصحي.

**أ-العدالة البيئية:**يعني حق كل إنسان دون تمييز في الجنس،اللون،العرق،أو المركز الاجتماعي في الحصول على الاحتياجات الأساسية لوجوده (الماء،الهواء،الغذاء،الوقاية الصحية،الحرية) ، والذي يتحقق على الأمد الطويل وعليه لتحقيق الاستدامة لهذا المبدأ أو الحق يجب أن تعمل الأجيال الحالية على المحافظة بمسؤولياتها على توفير أسباب الوجود للأجيال القادمة.كما يقتضي مبدأ العدالة البيئية

---

[365] Philippe Quénel et William Dab، « **Principe de Précaution** »OPCIT, Pp 77-79.

[366]الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،تقرير الأمين العام ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،2001/9/6،ص ص 63-65.

الاستعمال العقلاني والمتوازن والمتساوي للموارد البيئية بما يحقق حماية البيئة من أشكال التدهور والتي تؤثر على الأمن الصحي للأجيال الحالية والقادمة.

ولتحقيق الغرض من المبدأ فانه يشترط مبادئ منطقية من بينها[367]:

**1-مبدأ من يلوث أكثر يدفع أكثر:** وهذا المبدأ موجّـه بالدرجة الأولى إلـى الدول الصناعية الكبرى.

**2- مبدأ من يستخدم يدفع:** و يتحقق من خلال فرض الجباية والضريبة البيئية ،نذكر على سبيل المثال جباية التكلفة الحقيقية لموارد المياه والتربة والوقود،وهو ما يؤدي إلى رفع أسعار الوقود وهو ما قد يتسبب في دفع الناس إلى اللجوء إلى استعمال المواصلات العامة.

## ب-العـــدالة الصحيـــة:

ان مسألة تجسيدها لا يتوقف على قطاع الصحة ،وتعزيزها يكون من خلال تمكين الرجل والمرأة ،الصغير والكبير ،الشخص المستقر في الريف والمدينة كما يتعزّز أيضا مبدأ العدالة الصحية في مجال مواجهة التدهور البيئي من خلال الاستثمارات المستدامة في التنمية الريفية ،واستبعاد التمييز بين المناطق الريفية والحضرية.مع معالجة مشاكل السياسات التي تؤدي إلى فقر الريف وضياع أراضيه ونزح سكانه من منازلهم.

كما يؤدي التمييز في الحصول على الخدمات الصحية أمام مشاكل تدهور البيئة بين المدن والريف إلى النزوح نحو المدن وكلا من العاملين هو تهديد للأمن الإنساني ،وهو ما أكده المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،**" تيايجوكا،سنة2007**،بقوله:"إن التحول اللاهث والفوضوي نحو التمدين يقترن بزيادة حالات عدم العدالة التي تفرض تحديات هائلة على الأمن الإنساني وسلامته".

وعليه فالمكان مهم للعدالة الصحية،إذ يرغبون في الحصول على الخدمات الصحية في المكان الذين يعيشون فيه ريفا أو مدينة ،لأن مشاكل التدهور البيئي لا تمس فقط الريف أو المدينة وإنما تمس المنطقتين معا[368].

وبما أن الأمن الصحي للأفراد يكمن في كل بعد من أبعاد الأمن الإنساني ،وفي كل بعد من أبعاد الحياة فان خطر التدهور البيئي يكمن في كل مكان أيضا ،وقد أشار إلى ذات الفكرة –حينما وجدت الصحة كبعد من أبعاد الحياة توجد المخاطر**"ايلونا كيكبوش"** سنة2007،بقوله:" إذا كانت الصحة تكمن في كل بعد من أبعاد الحياة ،فان ذلك يعني أيضا أن الخطر يكمن في كل مكان،ويستتبع ذلك تبعات ضخمة بشأن كيفية صياغة السياسات الصحية ،والى من توكل المسؤوليات الصحية في المجتمع"[369].

---

[367] سليمان واكد،"**البيئة الحياتية وديعة العصور**"، **اتحاد مدن جودة البيئة**، أنظر الموقع التالي:
:Www.taxte_Environnement.upqe.pdf.

[368] "**تضييق الفجوة في غضون جيل واحد**"التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة ،" "،المرجع السابق،ص117 ص-118.

[369] نفس المرجع،ص110.

ونظرا لأهمية إستراتيجية العدالة الصحية فان الدول طبقتها من بينها، **"المبادرة الأسترالية لصحة أفضل"**جزءا من حزمة إصلاحات الرامية إلى تحسين الأوضاع الصحية **للأستراليين**.وكانت النتائج ايجابية.

## 5/-الأمـن الصحـي مسـؤولية مشتركـة :

نظرا لما يمكن للعولمة أن تخلفه من آثار ايجابية فإنها بالمقابل تخلف آثار سلبية تمس صحة الإنسان وأمنه من خلال تقزيم الكون وجعله قرية صغيرة الأمر الذي يسهل في انتشار الأمراض ،لكن أية أمراض؟في الغالب الأمراض المتنقلة والتي يتسبب فيها تدهور البيئة ،بالتالي حماية الأمن الصحي مسألة تهم الجميع[370] .

فقد أشار تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة2001، أن خطر الأوبئة كبير وعالمي،ومرد ذلك إلى عدة أسباب منها،عدم امتلاك دول مختلفة لآليات عمل تسمح باكتشاف مبكر للأوبئة وعدم امتلاكها (أي الدول) للتقنيات اللازمة لمعالجة الأوبئة في حال تم اكتشافها في حين، إن الأمراض والأوبئة لا تستثني أي منطقة من العالم، من هنا تم اعتبارها كخطر على السلام والأمن العالميين،وبدأنا نسمع بمصطلح الأمن الصحي.

وتعتبر منظمة الصحة العالمية أن الحق في الصحة هو من الملكيات العالمية المشتركة اللاحصرية والعابرة لكل الحدود الجغرافية ،الاقتصادية والاجتماعية،لذلك تتعاون مع المنظمات غير الحكومية،التي تضغط بدورها على حكومات الدول حيث تفعل،من خلال دفع المسئولين ،إلى تخصيص مكان لقضايا الصحة في سياستهم الدولية[371].

### لكـــن يعـرقـــل تطبيـــق الإستـــــراتيجيـــة مـــا يلـــــــــــــــي:

- طبيعة مظاهر التدهور البيئي التداخلية والعابرة للحدود التي تعرقل التّحكم فيها.
- النقص في الاستثمار في الخدمات الصحية بالقدر الذي يوازي حجم أضرار الصحية للتدهور البيئي.
- الإخفاق في إدارة المخاطر البيئية المحدقة بالصحة.
- تفاقم حدة مخاطر الصدمات البيئية المفاجئة على الصعيد العالمي من:موجات الحر،الفيضانات،الأوبئة..
- تسارع الإجهاد الطويل الأمد مثل، الإجهاد المتصل بالماء الصالح للشرب بالقدر الذي لا يسمح بتهيئة استراتيجيات التعامل مع الأثر الصحي.
- سرعة انتشار الأمراض التي تتسبب فيها ظاهرة التدهور البيئـي.

---

[370] منظمة الصحة العالمية ،**حماية الصحة من تغير المناخ**،يوم الصحة العالمي،2008،ص16.

[371] رودريك إيليا أبي خليل،"**العقوبات الاقتصاديّة الدّوليّة في القانون الدّولي بين الفعاليّة وحقوق الإنسان**"،الطبعة الأولى، لبنان ،منشورات الحلبي الحقوقية ،2009،ص 36-37.

## الفرع الثاني:دمج العلم في عملية وضع السياسات البيئية والصحية وتنفيذها عمليا.

يشترط البحث العلمي لإدراجه في عملية وضع السياسات البيئية والصحية أن يكون عبر تخصّصي ،يستدعي التعاون بين مختلف العلوم،والعمل بالطريقة التي يندمج كل علم في الآخر ويبدأ البحث العلمي لتخصّص ما من حيث انتهى البحث في تخصّص آخر،كما يستند كل بحث علمي

إلى النتائج المتوصل إليها في فرع علمي آخر وهذا ما يؤدي بالبحث العلمي قدما إلى جانب السرعة في الحصول على النتائج.

أكثر من هذا البحث العلمي المطلوب في عملية البناء للأمن الصحي للأفراد و ذلك الذي يتبنى **"مبدأ المشاركاتية"** للفواعل الأخرى في المجتمع سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو الدولي.

سوف نعتمد مثلا عن دور العلم والمعرفة في مجال حماية البيئة من التدهور من أجل **الأمن الصحي للإنسان**:إذ أن الرأي العلمي بشأن التغيّر المناخي توصّل فيه الباحثون إلى أنّ درجة الحرارة

في أغلب مناطق العالم تعرف ارتفاع مستمر إلى درجة توقع حدوث نتائج كارثية في المقابل نجد الرأي العام ومختلف عناصر المجتمع المدني استقروا على رأي واحد وهو أن التغير المناخي باعتباره مظهرا من مظاهر تدهور البيئة الطبيعية يشكل مشكلة حقيقية تستدعي الاهتمام.

*نذكر على سبيل المثال **الولايات المتحدة الأمريكية**،التي عرفت توجّه من خلال الايكولوجيين الذين اجتهدوا واقترحوا ردود أفعال عملية تواجه الآثار الحالية والمستقبلية للظاهرة ، هذا التوجه العلمي المعرفي حسب الباحثة"آن ماري-أمان" بمثابة منازعة يتوجّب على القاضي تطبيق الآليات القانونية وبالضبط القانون الإداري بالطريقة التي تدفع الإدارات إلى تبنيّ القواعد القانونية الخاصة بمواجهة مشكلة التغير المناخي[372].

وفضلا عما سبق، فان الحديث عن دور العلم في اتّخاذ القرار و وضع السياسات له أهمّية كبيرة لاسيما وأن العلم توصّل إلى أن سرّ تفادي اتخاذ سياسات طويلة المدى لمواجهة مشاكل التدهور البيئي وتداعياته الصحية هو العامل الاقتصادي المالي ،إذ أن اتّخاذ سياسة للتسيير(مثلا تسير الموارد الطبيعية بعقلانية) طويلة المدى تتطلب مبالغ مالية كبيرة الأمر الذي يجعل مُتّخذوا القرار القرارات يتجنبون اتخاذ مثل هذه القرارات والسياسات.

وبناءاً على ذلك، فان أسس المعرفة والعلم الحديثة تركز على المشاكل البيئية المركبة والمرتقب أن تكون على المدى البعيد ،لكن بدون مساعدة أو أي تدخل سياسي مثل هذه المقاربة لا يمكن إلا أن تجمع بين الجانبيين البيئي والاقتصادي بمعنى ،حماية البيئة لكن بما لا يخلّ بالميزانية وباقتصاديات الدول.

وعليه فان العلم يلعب دور في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئية من خلال:

[372] Diane-Marie-Amann, « **Le changement Climatique et la sécurité humaine** »" ,OPCIT,P p239-240.

*سعي الباحثين في المجال البيئي والصحي وغيرهما من المجالات ذات الصّلة بالبناء على إقناع الساسة بخطورة الوضع البيئي لاسيما على الأمن الإنساني الصحي ومن ثم سرعة المواجهة لحماية البيئة من جهة والحماية من أجل التنمية الاقتصادية من جهة ثانية،لأن تدهور البيئة يخلف تدهور

في الأمن الصحي والأمن الاقتصادي في آن واحد.

*إقناع المجتمعات بخطورة ظاهرة تدهور البيئة.

*يكون دور العلم فعال في مجال البناء الصحي للأمن الإنساني حينما يتولى دراسة كل المشاكل المؤدية إلى التدهور البيئي والاعتناء بكل مشكلة على حدى حسب القطاع الخاص بها فيكون حجم المشكلة البيئية أقلّ ،والمواجهة أسهل ،والحماية أكثر والتمكين من الأمن الصحي أكبر[373].

## الفرع الثالث:الإدارة البيئيـــــة.

يقصد بها:مجموعة من التدابير والإجراءات لمواجهة المخاطر المحتملة والمتوقعة ،ووضع الخطط اللازمة لمواجهة آثارها والعمل على تهيئة بيئة آمنة والانتعاش منها[374]،وذلك يتحقق من **خلال:**

**أولا-** تقدير المخاطر بناء على أنظمة الإنذار والتنبؤ وفهم الخطر وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والبيئية وغيرها(انعكاساته على أبعاد الأمن الإنساني بصفة عامة) لأن أغلب مخاطر تدهور البيئة هي مقدمة لمظاهر التدهور الأخرى.

**ثانيا-** تحديد طبيعة التدهور، مكانه، واحتمالاته.

**ثالثا-** تحديد وتقييم درجة التعرض الإنساني لهذا المظهر من التدهور.

**رابعا-** معرفة وتحديد القدرات المحلية والوطنية والموارد المتوفرة لتحمل والتعامل مع هذه الأخطار مع وضع استراتيجيات وتدابير المواجهة بما يضمن الأمن الإنساني[375].

## الفرع الرابع:كفالة الاستدامة البيئية.

ترتبط الصحة ارتباطا وثيقا بجميع المرامي الإنمائية للألفية، ويعتبر ضمان الاستدامة البيئية[376] أمرا أساسيا لتحسين الأمن الصحي الإنساني وذلك عن طريق:

---

[373] Martin Beniston «**Changements Climatiques et Impacts :de l'échelle globale à l'échelle locale** »,OPCIT, Pp218-219.

[374]سامي محمد شام حريز،زيد نير عبوي،"**إدارة الكوارث والمخاطر:الأسس النظرية والتطبيقية**"،دار الراية للنشر والتوزيع،ص214.

[375]لجنة الأمن الغذائي العالمي، روما ،الدورة29، من 12-16 ماي/أيار ،2003.

[376]إن **الهدف السابع** من التقرير دعا فيه معدّوا التقرير إلى ضرورة كفالة الاستدامة البيئية نظرا لما يعانيه العالم من تدهور بيئي لاسيما من تدمير للموارد الطبيعية .وما ينتج عن ذلك من آثار على الأمن الصحي للأفراد سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة أي بعد المساس بأبعاد أخرى للأمن الإنساني **أنظر**:. تقرير التنمية البشرية حول الأهداف الإنمائية للألفية 2009"،نيويورك،2009،ص26-45.

الماء الذي نشربه، والهواء الذي نتنفسه، و الغذاء الذي نزرعه.

وعليه فاستدامة البيئة في مجال بناء الأمن الصحي الإنساني لا يعني التوزيع العادل للموارد الطبيعية للأجيال الحالية فحسب،وإنما تهيئة الموارد وضمانها للأجيال المستقبلية، وثمة عدة عوامل تساهم في تحقيق البيئة المستدامة منها[377]:

**1/-** تفيّض نسبة الفقر وزيادة الدخل.

**2/-** تحسين المستوى التعليمي.

**3/-** تحقيق المساواة بين الجنسين.

**4/-** الصّحة البيئية.

## الفرع الخامس:الوعي البيئي والصحي.

يتضمّن هذا المفهوم شقين: **أولهما بيئي** يتمثل في ، نشر الوعي بضرورة حماية البيئة الطبيعية من كل أشكال التدمير وما قد يترتب عن ذلك من آثار صحية ، **وثانيهما صحي**،مفاده أن فكرة الوعي الصحي تتجسّد في البحث والرقابة في مدى ملائمة المياه للشرب وصحتها ،التطهير الكافي للخضر والفواكه ،تطهير وتنظيف الآبار والأحواض المائية ،واستبعاد تعرض الأمن الصحي الإنساني لأي خطر يتسبب في حدوثه تدهور أحد عناصر البيئة[378].

وفي سبيل تعزيز الوعي البيئي والصحي فقد قام **"المكتب الجهوي الأوروبي"** لمنظمة الصحة العالمية والي يغطي 50بلدا، بعقد محاضرات وندوات علمية وزارية حول مواضيع البيئة والصحة ،وكان ذلك منذ 1989 ب"فرانكفور"،وبهذه المناسبة فان وزراء البيئة والصحة ل29دولة تبنوا ما يسمى" ميثاق البيئة والصحة"،إذ تضمن الفصل الأول منه ،"الحقوق والالتزامات" حيث نص على ما يلي :"لكل شخص الحق في الاستفادة من بيئة تسمح له بتحقيق أعلى مستوى ممكن من الصحة والرفاه ،كما له الحق في معرفة وتفقّد المشاريع وكل ما له علاقة بالبيئة والصحة في آن واحد ،كما له حق المشاركة في اتخاذ القرار"[379] .

ويتجلّى دور **" ميثاق البيئة والصحة"**،في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئية إذا ما تم إدراجه ضمن الاستراتيجيات الإدارية والسياسية ، في كونه يحدد الحقوق والالتزامات للأفراد والدول والمنظمات والجمعيات وغيرها من الفواعل الأخرى المعنية بحماية البيئة ومن ثم مواجهة مشكلة بناء الأمن الصحي في حال تدهور هذه البيئة ،كما أنه يرسم مبادئ أساسية إتباعها يحقّق الصالح العام في مجالي البيئة والصحة ،كذلك يساهم في اتخاذ استراتيجيات التعامل مع التدهور البيئي كما يسعى لإيجاد كل ماهو ضروري لحماية البيئة والصحة الإنسانية.

اتّضح دور الوعي البيئي والصحي في مجال بناء الأمن الصحي في ظل تدهور البيئة من خلال مخططات وبرامج عمل وطنية سطرتها الدول من أجل التعامل مع إشكالية بناء الأمن الصحي

---

[377] PH Liotta ,David A.Mouat and other ,"**Environmental Change and Human Security**", The NATO Science For peace and Security Programme,2006,P232.
[378] Yvette : **« Les Risques »**.OPCIT,P233.
[379] Benoit Vergerette, OPCIP,p

في ظل تنامي ظاهرة تدهور البيئة ،كما تأكد الاهتمام بدور الوعي البيئي والصحي من خلال توصيات الدورة الوزارية الثالثة المنعقدة في "لندر"[380] عام 1999،و المحاضرة الرابعة المنعقدة ب "بودابسب"[381] بتاريخ جوان 2004، حيث خرجت بجملة من الالتزامات من بينها:

- ✓ تنمية وتطوير نظام الإعلام حول البيئة والصحة تمديدا للمشروع الأوروبي.
- ✓ انجاز مخطط عمل للبيئة وصحة الأطفال.

وبالمناسبة فان، اللجنة الأوروبية عرضت هي الأخرى مخطط عمل في مجال البيئة والصحة كتمديد للإستراتيجية المقترحة في جوان 2003 المسماة بإستراتيجية "سكال"[382].

وما يجب التنويه إليه ، هو أن ما تلا ندوة **"بودابسب"** تعاون من طرف الممثل الأوروبي للبيئة والصحة الذي كان يرمي إلى تسهيل الظروف لإعداد المحاضرة التي جرت في 2009.،كما ساهم ذات الجهاز،من خلال محاولته إرساء العلاقات في المجال البيئي والصحي فيما بين ممثلي وزارات الصحة والبيئة الأوروبية ، وبين المنظمات غير الحكومية ،المجتمع المدني وهو تحت رئاسة الجمهورية الفرنسية منذ جانفي 2005،إذ يعتبر أن تضافر جهود هذه الفواعل يساهم حقا في تعزيز ونشر الوعي البيئي والصحي وكذلك التحسيس بآثار تدهور البيئة على الأمن الصحي وعلى غيره من أبعاد الأمن الإنساني ومن ثم المساهمة في بناء الأمن الصحي الإنساني[383].

## المطلب الثاني:تقييم الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد.

من المعروف أن أية إستراتيجية تتبناها الدول أو المنظمات الدولية أو غيرها من الفواعل في أي مجال تتسم بالنسبية وعدم الفعالية المطلقة ،وعليه فان الطالبة ارتأت أن تجري تقييم لكل الاستراتيجيات والحلول، التي ساهمت في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام القضايا البيئية ،وبالضبط وفي هذا المطلب سوف يجري تقييم لدور المبادئ المعتمدة في ظل إستراتيجية الحوكمة الشاملة في مجال حماية البيئة ومن ثم بناء الأمن الصحي (**الفرع الأول**)،لينتقل إلى تقييم دور العلم في عملية وضع السياسات البيئية والصحية وتنفيذها عمليا.(**الفرع الثاني**)،ثم إلى تقييم دور الإدارة البيئية (**الفرع الثالث**)،لننتقل بعد ذلك إلى مدى فعالية آلية الاستدامة البيئية(**الفرع الرابع**)، وفي الأخير و مادام هذه الاستراتيجيات تبقى نماذج عن العدد الكبير الموجود ،سوف يتعرّض

إلى تقييم آلية الوعي البيئي والصحي (**الفرع الخامس**).

### الفرع الأول:تقييم دور الحوكمة الشاملة في مجال البيئة والصحة.

حقيقة الحوكمة في أي مجال كانت بيئي أو صحي أو اقتصادي تبقى ذات أهمية ولكن ،وجود الاتفاقيات أكثر من 500اتفاق ،أو تدبير عالمي وإقليمي يغطي جميع الميادين البيئية (حماية طبقة الأوزون،البحار،المحيطات..) إلى جانب القوانين والتشريعات الداخلية لن يفيد إذا لم تكن محترمة فإنها

[380] Londres.
[381] Conférence de Budapest.
[382] SCALE Stratégie.
[383] Benoit Vergerette, OPCIP,p

تبقى مجرد حبر على ورق،وما يفهم من هذا الكلام هو انعدام التطبيق الفعلي للمواثيق والنصوص القانونية من طرف الدول[384]، وما **"قمــة هانكونغ"** المنعقدة بالمكسيك في 2010 إلا مثال على تماطل الدول عن تنفيذ التزاماتها الدولية المتعلقة بحماية البيئية ،حيث الو.م.أ والصين انسحبت من الاجتماع ولم تحترم النّسب المقرّرة ضدّها للحد من انبعاث الغازات،وعليه،يستدعي تقييم إستراتيجية الحوكمة البيئية والصحية الشاملة التوقف أيضا عند نقاط الضعف لكل مبدأ من المبادئ التي تضمنتها إستراتيجية الحوكمة الشاملة،وذلك **كما يلي:**

## أولا:دور الاستبــاقية:

غالبا ما نجد لبرامج واستراتيجيات موجهة للاستباق لمظهر من مظاهر التدهور البيئي أو الصحي الناتج عنه ،ذلك بسبب انعدام ثقافة التنبؤ والتوقعات لما قد يحدث من أخطار بيئية،كما أن المشاريع في أغلبها موجهة للتنمية الاقتصادية وسّد الحاجات البيئية الحالية أو المستقبلية لكن على المدى القصير ،فسياسات الدول تنظر إلى عملية تمويل مشاريع المسطرة للاستباق للمخاطر البيئية وما يترتب عنهـا ضيــاع للأموال بالتالي ضرورة توجيه التدعيم للمشاريع التنموية الاقتصادية.

## ثانيا:تقييم دور الاحتيــاط:

إن الثابت في قواعد القانون الدولي المتعلقة بالبيئة وحمايتها من أشكال التدهور هو أن مبدأ الاحتياط قبل أن يكون إستراتيجية تسطرها الدول في سياساتها وبرامجها الرامية لبناء الأمن الإنساني سواء

في المجال البيئي أو الصحي الخ كان التزامات سياسيا ،وبالتالي ضرورة التنفيذ ميدانيا ،لكن هذا الأخير تعيقه بعض الصعوبات منها:إشكالية في تطبيق مبادئ الشفافية،المشاركة،عبر التخصصية التي يستدعيها مبدأ الاحتياط سواء في ظل بناء الأمن الصحي أو غيره من الأبعاد للأمن الإنساني.

## ثالثا:تقييم مبدأ الحد من التهديد أو الخطر

مسألة الحد من التهديدات البيئية أمر مستحيل ،ذلك بناء على عدم إثبات الدول لاسيما الصناعية الكبرى لرغبتها في الحد أو حتى التقليص من مصادر تدهور البيئة ،بدليل آخر قمة انعقدت ب" **كانكونغ 2010حول التغيرات المناخية"** أين حددت نسب يجب على الدول الكبرى تخفيض انبعاثاتها بحجم هذه النسب ،والايجابية كانت بالانسحاب هذه الدول من الاجتماع.،

أكثر من هذا إيجاد حلول نهاية لظاهرة التدهور البيئي أو الحد من مظاهرها نهائيا يستحيل تجسيده

في الواقع بسبب:كثرة المبالغ المالية التي تتطلبها جهود الحد من الخطر أو التهديد،الطبيعة المعقدة والعابرة للحدود والت داخلية لمظاهر التدهور البيئي تجعل من الاستراتيجيات المزمع تطبيقها نسبية الفعالية.

---

[384]تصريح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة**Klaus Zeopfer** ،عشية انعقاد المؤتمر الدولي للتنمية المستدامة سنة2002في الاجتماع الذي نظمه برنامج الأمم المتحدة للبيئة. ،**أنظر**: برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002،ص08.

## الفرع الثاني: تقييم دور العلم في عملية وضع السياسات البيئية والصحية وتنفيذها عمليا.

من بين العراقيل التي تحول دون تمتين العلاقة بين الصحة والبيئة ضعف البحث في مجال الصحة والبيئة:إذ أنّ الإمكانيات المتاحة للبحث في مجال العلاقة بين الصحة والبيئة مشتتة ،بمعنى تهتم بمجال بمعزل عن الآخر دون الربط بين المجالين ،ومن جهة ثانية عدد قليل من المخابر التي تتمتع بالقدرة والكفاءة فيما يتعلق بالتقييم والتقويم اللازمين أو تتمتع بالقدرات العلمية عبر التخصصية.ومن جهة ثالثة،التعاون بين القطاعين نادرا ما يكون ويتميز بالضعف.

كل هذه العقبات تنقص من دور العلم في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة ،كما أنها نتاج عدم الكفاءة والتمكين العلمي والتكويني في مجال الصحة والبيئة ، أكثر من هذا فان المجال المشترك بينها –مجال البحث العلمي الذي يضمّ قطاع الصحة والبيئة-أقل تنمية وبناء.

أكثر من هذا ،هناك سبب آخر يعرقل تنمية البحث العلمي في مجال بناء الأمن الصحي أمام تنامي ظاهرة تدهور البيئة ، وهو ما يسمى" العلاقات البنيوية" المرتبطة بقوة لامركزية الإدارات المعنية بالمجال الصحي والبيئي من جهة،وكذلك تعدد الشركاء لكن بدون تعاون أو شراكة عمل فعلية ،وهذا التفجير للقدرات يخلق صعوبة في المعرفة ،ومن ثم يجمد مكانيزمات التحويل والربط بين البحث العلمي (**الجانب النظري**) والفعل الحقيقي(**الجانب التطبيقي**) في مجال البناء للأمن الصحي للإنسان في ظلّ تدهور البيئة[385].

## الفرع الثالث:تقييم دور الإدارة البيئية.

ليس لأيّ منا أن ينكر دور إستراتيجية الإدارة البيئية في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد أمام تدهور البيئة ،و هو ما تأكد في العديد من التجارب العملية مثلا برامج التأهب والتخطيط(ماديا،نفسيا) لمواجهة مظاهر التدهور البيئي لعبت دور فعال في بناء الأمن الإنساني ليس فقط في شقه الصحي وإنما الاقتصادي والسياسي والشخصي أيضا حيث أن برامج التأهب والتخطيط الكوبي سمح بإجلاء:700.000شخص،حينما ضرب **إعصار ميشيل كوبا في نوفمبر سنة2001**،.وأغلب التقارير الدولية دعت الدول إلى إدخال استراتيجيات الإدارة البيئية في مخططاتها من أجل التنمية.

لكن ما يحول دون إتباع كل الدول لهذه الإستراتيجية في بناء الأمن الإنساني الصحي وغير الصحي أمام تدهور البيئة هو:

-الافتقار إلى نظم وطنية،دولية مؤسسية شاملة للاستعداد للكوارث والإنذار المبكر بحدوث تدهور

في البيئة.وهي الثغرة التي كشفتها **كارثة تسونا مي** التي وقعت في المحيط الهندي.

-إدارة البيئة مكلفة"مرتفعة التكاليف"،وعليه ليس بوسع كل الدول تطبيق الإستراتيجية لاسيما وأن أغلب الدول التي تعاني تدهورا بيئيو وصحيا من الدول الفقيرة.

---

[385] Pierre Chevalier, Sylvaine Cordier, William Dab, Michel Gérin ,Pierre Gosselin, Philippe Quénel, **« Santé Environnementale »**,Dans : Environnement et Santé Publique : Fondements et Pratiques, écrit par : Michel Gerin Et Autres, Canada ،Edisem, 2003 ,Pp71-72.

-الإدارة البيئية من أجل الصحة والأمن الإنساني تستدعي التعاون، التكامل بين الإدارة الوطنية والدولية وهو ما لا نجده في الواقع.

-غياب الاتفاقيات المنظمة لإدارة البيئة لاسيما أثناء الكوارث الطبيعية العابرة للحدود التي تستدعي المساعدات الإنسانية لضمان الأمن الإنساني[386].

## الفرع الرابع:تقييـــم دور الاستدامـــة البيئيـــة.

فعلا الاستدامة البيئية ،هي الضامن الأساسي للأمن الصحي للأفراد أمام مشكلة تدهور البيئة ذلك لأن تحقيق استدامة للبيئة معناه، قد قضينا على ظاهرة تدهور الموارد الطبيعية وتدهور الهواء وتدهور الماء أي وضع حد نهائي لتدهور عناصر البيئية الطبيعية كلها، إلا أن هذا الغرض مثالي يستحيل تجسيده في الواقع نظرا لجملة التحديات التي تواجه "مقاربة الاستدامة البيئية "منها[387]:

**1-** زيادة النمو الديموغرافي ،وتركيزه في المدن الخاصة وهذا ما يزيد من نسبة التلوث.

**2- تلوث** المياه سواء من مخلفات الإنسان الصناعية، والمنزلية.

**3-** الطبيعة عبر الحدودية والتداخلية التي تعرفها مظاهر تدهور البيئة ،ما يصعب حتى من وضع حدود لمظهر التدهور وما بالنا الحد من آثاره.

وبناءا على ما سبق،فان تحقيق استدامة البيئة الذي يؤسس لاستدامة الصحة، يستدعي تحقيق الاستدامة في الأبعاد الأخرى للتنمية والأمن الإنساني (الاقتصادية،الاجتماعية،الغذائية،..)وهذا التكامل في عملية البناء الذي يمس أبعاد الأمن الإنساني يحقق استدامة للأمن الإنساني لكن من خلال التوزيعية العادل للموارد الطبيعية والحفاظ عليها للأجيال المقبلة.

## الفرع الخامس:تقييـــم الوعـــي البيئـــي والصحـــي.

*مراكز التوعية البيئة والصحية تكاد نادرة،كما أن عقد الندوات والمحاضرات التّوعوية تتطلب مبالغ مالية الأمر الذي يعرق عملية التوعية البيئية والصحية خاصة في الدول النامية.

*الفقر المدقع الذي يعاني منه أغلب سكان العالم لم يترك لهم المجال في البحث عن الثقافة البيئية والصحية، فبالنسبة لهم الغذاء والماء الكافين مصدر للأمن الصحي أمام تدهور البيئـــة.

*الدول تبقى خطاباتها وسياساتها في مجال بناء الأمن الصحي والإنساني عموما أمام المشاكل البيئية الراهنة مجرد حبر على ورق نادرا ما تدعم المشاريع التي أعلنت عنها في المحافل الوطنية أو الدولية

---

[386] تعد "**اتفاقية تامبير**" المتعلقة" **بتقديم موارد الاتصالات السلكية واللاسلكية للحد من الكوارث وعمليات الإغاثة**" ،والتي دخلت حيز النفاذ في 10جافي2005،الاتفاقية الدولية الوحيدة المبرمة في هذا الشأن،أنظر ما جاء في :التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة حول البيئة ،2002،ص ص 8-9.

[387] Global Monitoring Report ،**Agenda For Inclusive and Sustainable Development** ,MDGs and The Environment,2008,P181.www.world bank .org.

،مما يهزم إرادة الأفراد في البحث عن حلول فردية للمشكلة كون الدولة ذات الإمكانيات غالبا ما تسمع لنداء المتضرّرين من مظاهر التدهور البيئي،لاسيما في الدول النامية والمتخلفة.

## المطلب الثالث:الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر أمام ظاهرة التدهور البيئي.

لا يمكن حصر كل الاستراتيجيات التي تندرج تحت هذا المطلب من الدراسة المزمع انجازها، وإنما سوف تحاول الطالبة، اعتماد نماذج عن الاستراتيجيات ذات الصبغة الإدارية والسياسية التي ترى أنها تساهم في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئية ،وعليه سوف تتولى التطرق إلى إستراتجية أو ما يسمى بنظام الإدارة البيئية(**الفرع الأول**) ،ثم تنتقل إلى نماذج عن السياسات المسطرة في المجال البيئي ،لمواجهة الأسباب الصناعية لتدهور البيئة والتي تخلف آثار صحية معتبرة إذ رأت الدولة الجزائرية أن معرفة مصدر الخطر وهنا يتمثل في تدهور البيئة ومكافحته يعد إستراتيجية أساسية لبناء الأمن الصحي في الدولة (**الفرع الثاني**).

### الفرع الأول: نظام الإدارة البيئية.

يقصد بنظام الإدارة البيئي:"مجموعة من السياسات والمفاهيم والإجراءات وخطط العمل والتي من شأنها منع حدوث عناصر التلوث البيئي بأنواعه وتفهم العاملين بالشركات المختلفة لذلك النظام كلا في اختصاصه ،هذا بالإضافة إلى تطبيق هذه الأساليب والإجراءات في الواقع العملي وإعداد تقارير دورية نتائج ذلك التطبيق"[388]. ويشكل نظام الإدارة البيئية جزءا من إستراتيجية الإدارة بالمؤسسة ،.حيث صمم لتحقيق متطلبات محددة في مجال إدارة البيئة.

هناك تضافر لمجموعة من العوامل التي ساهمت في تطبيق إستراتيجية الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية في الجزائر من بينها[389]:

*التنمية المستدامة،الجزائر من الدول التي تبنت مقاربة التنمية المستدامة في جميع المجالات بهدف تحقيق الأمن الإنساني .

*تطور الوعي البيئي فغي الجزائر: إذ ساهم تطور الوعي البيئي في دفع الدولة من خلال مختلف أجهزتها العامة والخاصة إلى اتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة ظاهرة التدهور البيئي وما تخلفه من أضرار صحية للأفراد،لاسيما مظهر التلوث .

*تطور التشريعات البيئية ،إذ التشريعات الوطنية عرفت تطور ملحوظ يظهر من خلال التعديلات المتعددة التي عرفها بدأ من قانون 1983.

*مشاكل البيئية وطنية وعالمية:في ظل الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والأمن الإنساني والتنمية المستدامة،أصبحت القضايا الأمنية الإنسانية لاسيما التي تهددها ظاهرة تدهور البيئة أشد صعوبة من أي وقت مضى ،ومن ثم فان التحديات وطنية و عالمية النطاق مثل تلوث البيئة،تآكل طبقة الأوزون،

[388] http://www.pathways.cu.edu.eg/subpages/.../Heralth-Ar_Chapter2.pdf05/01/2010.

[389] عز الدين دعاس،المرجع السابق،ص44.

الاحتباس الحراري،الجفاف وغيرها،تتطلب حلولا عالمية تسهم المواصفات الدولية في توفير المناخ المناسب لها.

وبناءا على ما سبق،فان الطالبة تستند إلى أمثلة ميدانية عن جهود الدولة الجزائرية في مجال بناء الأمن الصحي، من خلال تعزيز الأمن البيئي وفقا للمواصفات العالمية ،وذلك يكون من خلال الإشارة إلى مؤسسة صناعية في الجزائر طبّقت فعلا نظام الإدارة البيئية وهي "شركة الاسمنت عين التوتة باتنة خلال (2003-2008)"،وسوف تحاول أن تورد أهم الآثار التي ترتبت من جراء تطبيق الشركة"عين توتة للاسمنت"لنظام الإدارة البيئية[390] في مجال بناء الأمن الإنساني من خلال الأبعاد(الاجتماعية والصحية،البيئية،)كالآتي:

## أولا:الآثار الاجتماعية والصحية لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية:

تتمثل الآثار الاجتماعية والصحية-من منظور بناء الأمن الصحي والاجتماعي - لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية فيما يلي:

**1-** تقليل الانبعاثات الصناعية الصادرة عن الشركة والمؤثرة على صحة السكان القاطنين بالقرب منها: حيث أنه بإجراءات الصيانة التي تقوم بها الشركة للمصافي وأجهزة منع التلوث تخفض كل عام نسبة معينة من الانبعاثات الجوية ،كما أن نسبة هذه الانبعاثات بعد تطبيق نظام الإدارة البيئية أقل مما كانت عليه قبل تطبيقه.

**2-** تحسين صحة العامل في المصنع ،وذلك بإدارة النفايات خاصة النفايات الخطرة حتى لا تضر بالعامل والصيانة المستمرة لمصافي ومصاصات الغبار أدت إلى تخفيض الانبعاثات ومن ثم خفض أضرارها على صحة العاملين.

**3-** تحسين العلاقات مع القوى الفاعلة في المجتمع كحماية المستهلك والبيئة، فبتطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف الشركة تحسنت سمعتها وصورتها في المجتمع ،مما أدى إلى تحسين ثقة القوى الفاعلة بالمجتمع بها.

**4-**التواصل مع المجتمعات والحكومات للتفكير في الجوانب البيئية لنشاط الشركة، حيث أدى تطبيق الشركة للإستراتيجية –الإدارة البيئية- إلى زيادة اهتمامها بالجوانب البيئية لنشاطها وتكوين أفرادها للتخلص من هذه الجوانب البيئية ، بالإضافة لحضورهم للملتقيات وللأيام الإعلامية حول البيئة كاليوم العالمي حول النفايات الخاصة المنظم من طرف مديرية البيئة لولاية باتنة، بالإضافة لإبرام عقد الأداء البيئي[391].

## ثانيا:الآثار البيئيّة لتطبيق الشركة لنظام الإدارة البيئية:

تتمثّل هذه الآثار في مجال بناء الأمن البيئي في :

---

[390]إن الشركة المنوه إليها في الأعلى ،اعتمدت نظام الإدارة المتكامل (الايزو 14001 مع الايزو 9001) يعالج في آن واحد الجودة والبيئة.

[391]عز الدين دعاس،المرجع السابق،ص ص94-95.

❖حماية الأنظمة الطبيعية والأراضي المسكونة القريبة من الشركة: بالرغم من أن المنطقة التي تتواجد بها الشركة غير زراعية ونسبة التغطية النباتية بها لاتتجاوز2٪وبعدها عن البلديات المجاورة ،فإنها تعمل على تخفيض نسبة تأثيرها على الأنظمة الطبيعية والتي ستنخفض أكثر بتركيب المصفاة الجديدة.

❖الاستخدام الرشيد للموارد:لتطبيق نظام الإدارة البيئية التزمت الشركة بالحفاظ على المورد الطبيعي من خلال الاستغلال العقلاني له، حيث تقوم الشركة كل عام بتحديد نسب لاستهلاك الموارد والطاقة لورشة الإنتاج لا يجب تجاوزها والذي أدى إلى ترشيد استخدام الطاقة وبعض الموارد ، بالإضافة إلى لهذا فان تركيب الشركة للمصفاة الجديدة سيخفض من استهلاك الماء بنسبة 75٪.

❖منع التلوث وحماية البيئة: وذلك من خلال معالجتها للمياه الصناعية قبل صرفها لتجنب تلويثها للمياه الجوفية وللتربة ،وإدارة النفايات ،وتخفيض الانبعاثات الجوية.

❖تمديد دورة حياة المورد من خلال تقليل استعماله: هذا بالنسبة للطاقة والموارد التي تم التطرق إليها، بالإضافة إلى الماء الذي سينخفض استعماله بعد تركيب المصفاة الجديدة.

❖يساهم تطبيق نظام الإدارة البيئية في معالجة مشكلة الاحتباس الحراري وثقب الأوزون:حيث أن صيانة الشركة لأجهزتها يؤدي إلى انخفاض الانبعاثات الغازية المسببة لهذه الظواهر كغاز ثاني أوكسيد الكربون، النتروجين.

إلى جانب هذه الآثار هناك آثار أخرى تمسّ البناء الاقتصادي(زيادة الإنتاجية-تحقيق وفورات في التكاليف-تحقيق مزايا تسويقية) والإداري للأمن الإنساني(زيادة الوعي البيئي للعمال بإشراكهم في تنفيذ الموصفة ،توفير فرصة للتخطيط للتقليل من الآثار السلبية للوعي الإداري المسبق لها،نشر المسؤولية البيئية ) ،لكن بالمقابل فان ما يضعف جهود المؤسسات في مجال بناء الأمن الصحي خصوصا والأمن الإنساني عموما من خلال إتباع إستراتجية الإدارة البيئية القائمة على **تقنية الايزو** ،هو التكاليف المالية الضخمة التي تتطلبها عملية تنفيذ المؤسسة لهذا النظام،والتي تتفرع بين تكاليف هيكل التنفيذ ،والتي تتمثل في تكلفة إعداد نظام الإدارة البيئية وإدارته،وتكلفة الحصول على الشهادة،وهذا يندرج ضمن العراقيل التي تحول دون إتباع المؤسسات الصناعية الأخرى لإستراتيجية الإدارة البيئية،من جانب آخر صعوبة الإجراءات الإدارية من تقديم الإدارة العليا للسياسة البيئية، التخطيط، التنفيذ والتشغيل،المراقبة مراجعة الإدارة، وغيرها من الإجراءات الإدارية المتبعة للحصول على الموافقة بشأن تطبيق إستراتيجية الإدارة البيئية أو الجودة البيئية.

## الفرع الثاني:السياسات المنتهجة اتجاه المؤسسات لتعزيز حماية البيئة من التدهور ومن ثم بناء الأمن الصحي للأفراد.

تتمثّل أغلب السياسات المنتهجة في مجال بناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر فيتعين مندوب يهتم بالمجال البيئي(**أولا**)،إجراء دراسات بيئية(**ثانيا**)،إبرام مجموعة عقود لتحسين نوعية الأداء البيئي(**ثالثا**).

### أولا:تعيين مندوب بيئة والتصريح بالنفايات الخطرة للمؤسسات المصنفة:

تخضع المؤسسات حسب أهميتها وحسب الأخطار التي تنجر عنها إلى ترخيص من الوزير المكلف بالبيئة ،أو الوالي أو رئيس المجلس الشعبي البلدي ،ووفقا لنوعه الترخيص أو التصريح تحدد فئة هذه المؤسسة [392]،ووفق هذا القانون فان المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص مجبرة على تعيين مندوب بيئة.

## ثانيا:الدراسات البيئية ورخص الاستغلال:

تشمل هذه الدراسة ما يلي:

***القيام بدراسة التأثير أو موجز التأثير ودراسة الخطر**:تنجز من طرف مكتب خبرة،أو مكتب استشارات مختصة في هذا المجال ومعتمدة من قبل الوزير المكلف بالبيئة ،وتنجزان على نفقة صاحب المشروع وذلك وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 07-145المؤرخ في 19ماي2007.المتضمن المجال تطبيق ومحتوى و كيفيات المصادقة على دراسة وموجز التأثير على البيئية (المادة4)والمرسوم التنفيذي رقم 06-189المؤرخ في 31ماي 2006، المتعلق بضبط التنظيم المطبق على المؤسسات المصنفة لحماية البيئة(المادة 13).

**تهدف دراسة التأثير أو موجز التأثير إلى:"**تحديد مدى ملائمة إدخال المشروع في بيئته مع تحديد وتقييم الآثار المباشرة و/أو غير المباشرة للمشروع والتحقق من التكفل بالتعليمات المتعلقة بحماية البيئة في إطار المشروع المعني".

**أما دراسة الخطر فتهدف إلى:**"تحديد المخاطر المباشرة وغير المباشرة، التي تعرض الأشخاص والممتلكات والبيئة للخطر،من جراء نشاط المؤسسة سواء كان السبب داخليا أو خارجيا."

***الحصول على رخصة الاستغلال**:وتعرف رخصة الاستغلال على أنها:" وثيقة إدارية تثبت أن المنشأة المصنفة المعينة تطابق الأحكام والشروط المتعلقة بحماية وأمن البيئة.

## ثالثا:عقــود حســن الأداء البيئي:

[392]يتم تحديد فئة هذه المؤسسة كالآتي:-مؤسسة مصنفة من الفئة الأولى،(تتضمّن علي الأقل منشاة خاضعة لرخصة وزارية) مؤسسة مصنفة من الفئة الثانية (تتضمن علي الأقل منشاة خاضعة لرخصة الوالي المختص إقليميا)، مؤسسة مصنفة من الفئة الثالثة(تتضمن على الأقل منشاة خاضعة لرخصة رئيس المجلس الشعبي البلدي المختص إقليميا )،مؤسسة مصنفة من الفئة الرابعة (تتضمن علي الأقل منشاة خاضعة لنضام التصريح لدي المجلس الشعبي البلدي =المختص إقليميا، ووفق هدا القانون فان المؤسسات المصنفة الخاضعة للترخيص مجبرة علي تعيين مندوب بيئة) **أنظر في هذا الصدد:** عز الدين دعاس."**آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، ،تخصص.اقتصاد تطبيقي وإدارة المنظمات"،تحت إشراف،الدكتورة،الهام يحياوي،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الحاج لخصر ،باتنة،السنة الجامعية،2011/2010،ص27.

باشرت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة عقود حسن الأداء البيئي دون الاستناد إلى أي نص قانوني صريح في التشريع البيئي الجزائري ،وقد لجأت وزارة تهيئة الإقليم والبيئة إلى إبرام عقود حسن الأداء البيئي مع كل مؤسسة ملوثة على انفراد مراعاة للظروف المالية والتقنية الخاصة بكل مؤسسة ،بغية وضع برامج تأهيل ملائمة لكل مؤسسة مقابل حصولها على مساعدات مالية وفنية من الوزارة.وفي هذا الإطار تم إبرام 40عقد حسن أداء بيئي مع مجموعة من المؤسسات ،كما وقعت 160 ميثاق معه المؤسسات الملوثة ،كما استحدثت الوزارة تطبيقا خاصا لعقود حسن الأداء البيئي في مجال تسيير النفايات الصلبة وطرفا هذا العقد هما وزارة تهيئة الإقليم والبيئة و وزارة الداخلية من جهة وبلديات المدن الكبرى من جهة أخرى ،وتحصل هذه الأخيرة بموجبه على إعانة من البنك العالمي والبنك الإسلامي والبنك الأوروبي واسبانيا وفرنسا وألمانيا.[393]

بالرغم من الدور الذي تلعبه هذه الآلية الاتفاقية في مجال تنفيذ السياسات البيئية التي ترمي صراحة أو ضمنيا إلى تحقيق الأمن الصحي للأفراد إلا أنه تعتريها نقائص منها:

- بالرغم من الطابع الرضائي و التشاوري لهذه العقود إلا أن الإدارة تتمتع بسلطة إنهاء الاتفاق واللجوء إلى الإجراءات الردعية.
- إمكانية الإدارة تعليق تجديد العقد .
- ضرورة دعهم الشفافية في عقود حسن الأداء: إذ تتسم بالسرية من خلال منع نشر واطلاع الغير على هذه العقود ،وتعطيل مبدأ الحق في الإعلام .

هناك عقود حسن الأداء البيئي المدروسة كيفية تقديم الدعم المالي والتقني ومقداره ترك للاجتماعات واللقاءات الدورية التي تتم بين الإدارة والمنشأة الملوثة،وهنا وجه الغموض إذ هناك إثراء غير مشروع للملوثين ،لذلك ينبغي أن تكون هناك آليات واضحة تضمن فعالية هذا الدعم أو استعادته في حالة عدم تحقيق الهدف من الدعم والمتمثل في خفض التلوث بما يحقق الأمن الإنساني البيئي والصحي .

[393] عز الدين دعاس،"**آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية**"،نفس المرجع ، ص 27-28.

## خلاصة الفصل الثالث

تعتبر الاستراتيجيات المنوه إليها في البحث ،مجرد نماذج عن العـدد الكبيـر مـن الاستراتيجيات التي نصبت سواء على المستوى الوطني أو الدولي والتي ترمي إلى بناء الأمن الصحي للأفراد،وما يلاحظ في أغلب الاستراتيجيات التي تبنتها الباحثة تصورا منها أنها ساهمت أو ستساهم في عملية البناء للأمن الصحي وبالرغم من اختلاف المجـالات التي سطرت فيها هذه الاستراتيجيات سواء المجال القانوني ،أو الإداري والسياسـي،أو حتى المالي والاقتصادي ولما لا الاستراتيجيات التقنية والعلمية والمشمولة على مقاربات تحتوي على حلول لبناء الأمن الصحي أمام المشاكل التي تعرفـها البيئـة ،هـو أن أغلبهـا-الاستراتيجيات- موجهة بالدرجة الأولى لحماية البيئة من التدهور سواء بالوقاية من الظاهرة أو التدخل والإصلاح بعد حدوثها لكن النتائج التي يحققها هذا التعامل مع الظاهرة –التدهور البيئي- تعود بالإيجاب سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة –على الأمن الصحي للأفراد.

و نظرا لما تتميز به "مقاربة التنمية المستدامة" التي تهدف لخلق بيئة يكون الأمن الإنساني مضمونا فيها،ويكون رفاه الأفراد فيها يستجيب لتنمية تطلعاتهم ورغباتهم ويحقق لهم العيش في كرامة وحرية [394]،أكثر من هذا ،"مقاربة التنمية الإنسانية المستدامة " ترتكز حول خمس محاور أساسية لتحقيق التنمية المستدامة من جهة، والأمن الإنساني من جهة ثانية مهما كانت المشكلة التي تعيق بنـــاء هذا الأخيـر والتـي حـددهـا برنـامـج الأمـم المتـحـدة للتنـمـيـة وهـــي:

**1-التمكين:** حيث أن توسع القدرات والخيارات المتاحة للرجال والنساء يزيد من إمكانياتهم لممارسة تلك الخيارات، إلى جانب تحريرهم من الجوع والحاجة والحرمان(كالحرمان من الخدمات الصحية والرعاية، الإجهاد في استغلال الموارد الطبيعية يخلق حرمان من الأمن البيئي للأفراد).

**2-التعاون:** التنمية الإنسانية المستدامة تدعم سبل التعاون بين الناس (وهو ذات المبدأ الذي تستدعيه استراتيجيات بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة).

**3-الإنصاف:**التمكين العادل والمتساوي لجميع الناس ضمن الجيل الواحد(مبدأ العدالة البيئية والصحية).

**4-الاستدامة:**تلبية حاجات الجيل الحالي من الموارد الطبيعية بما لا يخلق تدهور لتلك الموارد سواء لذات الجيل أو للأجيال القادمة.

**5-الأمـن:**تركز التنمية الإنسانية المستدامة على أمن الإنسان ،بما فيه تحرير الناس من الظواهر التي تهدد أمنهم الإنساني كالتدهور ،المرض..

---

[394]المنظومة العربية للتنمية الإدارية،"**التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**"،أعمال المؤتمرات :بحوث وأوراق عمل،المؤتمر العربي السادس بعنوان:"**التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة**"،، مصر ،شرم الشيخ، ،ماي2007،ص76.

إجمـــالاً فقـــد اعتبـــر المهتمـــين بالدراســـات البيئيـــة أنّ عمليـــة البحـــث عـــن الاســـتراتيجيات والحلـــول للحـــد مـــن مظـــاهر تـــدهور البيئـــة وبنـــاء الأمـــن الصـــحي للأفـــراد تـــدخل ضـــمن،مفهوم"الهندســـة البيئيـــة"،ومـــن بـــين هـــؤلاء الـــذين روّجـــوا لهـــذه الفكـــرة Martin Beniston،فـــي كتابـــه تحـــت عنـــوان"التغيـــرات المناخيـــة والانعكاســـات" الصـــاد فـــي ســـنة 2009،إذ يـــرى أن الاتجـــاه نحـــو هندســـة البيئـــة يـــؤدي إلـــى البحـــث فـــي مفهـــوم جديـــد وهـــو "هندســـة الصـــحة الإنســـانية"،ذلـــك بـــالنظر إلـــى أن الصـــحة الإنســـانية تتـــأثر بتدهورالبيئـــة،فانّ وضـــع اســـتراتيجيات وهندســـة ترمـــي إلـــى القضـــاء علىمختلـــف صـــور تـــدهور البيئـــة أو حتـــى مجـــرد التقلـــيص منهـــا عامـــل يحفـــز العمـــل والبحـــث فـــي اســـتراتيجيات وهندســـة أخـــرى فـــي مجـــال بنـــاء الأمـــن الصحيالإنســـاني

كمـــا أن بنـــاء الأمـــن الصـــحي للأفـــراد ســـواء أمـــام ظـــاهرة تـــدهور البيئـــة أو غيرهـــا [396] مـــن الظـــواهر تشـــترط أن تقـــوم علـــى ذات المبـــادئ التـــي يقـــوم عليهـــا الحـــق فـــي الصـــحة وهـــي: (الاعتـــراف العـــادل للحـــق فـــي الصـــحة، المشاركة،الشـــفافية، العدالة،المســـاواة،عدم التمييـــز، احتـــرام التنـــوع الثقـــافي، النوعيـــة،التخطيط ،التنـــوع فـــي الـــنظم الصـــحية، التعـــاون(فيمـــا بـــين الفواعـــل الداخليـــة)، التعـــاون الـــدولي، المســـاواة فـــي الالتزامـــات ،التدعيم المالي للمشاريع الموجهة لبناء الأمن الصحي[397]).

وعليـــه فـــان إشـــكالية البنـــاء للأمـــن الصـــحي أمـــام التـــدهور البيئـــي ،حلّهـــا صـــعب أكثـــر ممـــا يتوقعـــه الـــبعض،و هـــذا الحـــل متـــوقفعلى جهـــود الـــدول وكـــل الفواعـــل الدوليـــة والإقليميـــة والوطنيـــة،التي تقـــوم علـــى العقلانيـــة فـــي التســـيير ،التخطيط،الاســـتباقية ،الاحتيـــاط، مـــع اســـتراتيجيات موجهـــة للتعامـــل مـــع الآثـــار الصـــحية والبيئيـــة فـــي آن واحد،كـــذلك بنـــاء الأمـــن الصـــحي للأفـــراد أمـــام الظـــاهرة تصـــوره يختلـــف مـــن فاعـــل الـــى آخر،وهـــو الأمـــر الـــذي يجعلنـــا نقـــول أنـــه لـــيس هنـــاك اســـتراتجيات موحـــدة موجهـــة للتعامـــل مـــع آثـــار الظاهرة،ومن خلال البحث توصلنا إلى النتائج التالية:

**النتـــائـــــج:**

توصلنا في هذه الدراسة إلى جملة النتائج التالية:

1-الأمـــن الصـــحي البيئـــي واقـــع جديـــد حيـــث كـــان الأمـــن الصـــحي للأفـــراد يعتبـــر أنـــه مســـتقل عـــن الأمـــن البيئـــي، وفـــي ظـــلّ تطـــور مفهـــوم الأمـــن الإنســـاني اتّضـــحت العلاقـــة التكامليـــة بـــين مختلـــف أبعـــاده اتضـــحت العلاقـــة بـــين الأمـــن الصـــحي الإنســـاني والأمـــن البيئي له.

[396] Martin Beniston : **Changements Climatiques et Impact :de l'échelle Globale à l'échelle locale** ,Première Edition ,Presses polytechniques et Universitaires, Romandes ,2009,p02.

[397] Paul Hunt and Sheldon Leader: "**Developing and applying the right to highest attainable standard of health:The role of the UN Special Rapporteur(2002-2008)**,Edited From: "**Global Health and Human Rights: Legal and philosophical perspectives»**, Edited by: John Harrington and Maria Stuttaford,Firstpublished,Routledge,New York,2010,Pp45-52.

2-التـدهور البيئـي سـبب لانتهـاك حقـوق الإنسـان كلهـا ولـيس الحـق فـي الصـحة فحسـب ويتجلى ذلك من خلال العناصر التالية[398]:

*تـدهور البيئـة يكـون لـه انعكاسـات سـلبية علـى الإضـرار بحـق الإنسـان فـي التمتـع بصـحة جيـدة ،وذلـك مـن خـلال الأمـراض الناشـئة عـن سـوء الـتخلص مـن النفايـات الصـلبة والسـائلة وكـذلك مـن تلـوث الميـاه أو عـدم كفايتهـا أو افتقارهـا للمعـايير والشـروط الصـحية ،كمـا أن تلـوّث الهـواء النـاجم عـن تزايـد الأنشـطة الصـناعية ووسـائل النقـل والمواصـلات يـؤدي إلـى تزايـد مخـاطر الإصـابة بـالأمراض التنفسـية والصدرية.

*تـدهور المـوارد الطبيعيـة مثـل :التربـة،الغطاء الغـابي والنبـاتي والحيـواني يـؤثر سـلبا على حق الإنسان في الحصول على الغذاء المتوازن والكافي.

*تـدهور البيئـة النـاجم عـن الزحـف العمرانـي والنمـو الـديموغرافي العشـوائي يحـرم الإنسـان مـن التمتّـع بالمجـال الأخضـر والغطـاء الكـافيين مـن أجـل المـأوى المناسـب والحيز المطلوب للترفيه والتفتح الإنمائي.

*تـدهور البيئـة النـاتج عـن الضوضـاء والتلـوث السـمعي والبصـري يمتـد تـأثيره إلـى داخـل المؤسسـات التعليميـة وقاعـات الـدروس ليحـرم الطفل،الإنسـان بصـفة عامـة مـن بيئة تربوية مواتية للنمو والارتقاء التعليمي والتربوي.

وأمـام هـذه التحـدّيات التـي تواجـه البيئـة وتـؤثّر علـى الأمـن الصـحي للإنسـان وعلـى حقوقـه فـان هنـاك إمكانيـات متاحـة يمكـن تعبئتهـا مـن أجـل حمايـة جـادة للبيئـة ممـا سـيكون لـه انعكاسـات ايجابيـة علـى حقـوق الإنسـان البيئيـة وهـي:(الحـق فـي الهـواء النقـي، الحـق فـي المكـان النظيـف والصـحي، الحـق فـي المـاء المـأمون، الحـق فـي إلغـاء المتوازن،الحـق فـي الوصـول إلـى خـدمات الصـرف الصـحي، الحـق فـي التربيـة والـوعي البيئيـين ،الحـق فـي تـدبير شـؤون البيئـة انطلاقـا مـن الوسـط المباشـر-البيـت والمدرسة-.)

**3-** إن البحـث العلمـي فـي مجـال بنـاء أمـن الصـحة مـن خـلال حمايـة البيئـة يعـود بالفائـدة علـى الصـحة الإنسـانية أكثـر منـه علـى البيئـة،ونظرا للنتـائج الايجابيـة التـي جـاء بهـا هـذا التخصـص العلمـي والموجّـه مباشـرة إلـى المشـاكل البيئيـة سـواء **التقليديـة** –الجفـاف، الفياضـان..،أو**الحديثـة،النينـو ،الأعاصـير ،التسـونامي**..الـخ والتـي تهـدد الأمـن الصـحي للأفـراد وكـذا أمنـه الاقتصـادي و نظـرا للخسـائر الماديـة التـي تخلفهـا ظاهـرة التـدهور البيئـي ،فانـه بهـدف الحصـول علـى نتـائج مستدامـة فالبـاحثين فـي مختلـف التخصصـات والعلـوم يجـب علـيهم الاتحـاد، المشـاركة الجماعيـة فـي مجـال البحـث العلمـي ،مشـاركة الساسـة وذوي القـرارات فـي اتخـاذ هـذه

[398] السيد سلامة الخميسي،"**التربية وقضايا البيئة المعاصرة:قراءات عن الدراسات البيئية للمعلم**"،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،إسكندرية،2000،ص ص17-179.

الأخيـــرة لاســـيما فيمـــا يحقـــق الأمـــن الصـــحي والإنســـاني عامـــة،كما يجـــب علـــى هـــؤلاء البـــاحثين الخـــروج بأبحـــاث نتائجهـــا فـــي شـــكل اســـتراتيجيات بيئيـــة ملائمـــة للتعزيـــز الأمـــن الصـــحي خاصـــة والأمـــن الإنســـاني عامـــة ،وهـــذا بشـــرط قيـــام هـــذه الحلـــول علـــى:العدالـــة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين[399].

**4**-تعزيـــز فكـــرة المســـؤولية فـــي حمايـــة البيئـــة والصـــحة بالنســـبة للدولـــة وغيرهـــا مـــن الفواعـــل ،فهنـــاك إشـــارات إليهـــا-مســـؤولية حمايـــة البيئـــة- ولـــو كانـــت فـــي البدايـــة جـــاءت ضـــمن منظـــور اقتصـــادي مـــثلا، الإعـــلان العـــالمي حـــول التنميـــة والبيئـــة،إلا أنـــه تـــم تطبيـــق الفكـــرة بعـــدها مـــن المنظـــور القـــانوني والحقـــوقي إذ أن فكـــرة المســـؤولية فـــي مجـــال القـــانون وحقـــوق الإنســـان تســـمح بضـــمان احتـــواء الآثـــار التـــي تصـــيب البيئـــة والصـــحة[400]،فضـــمان احتـــواء الآثـــار الصـــحية قـــد يتـــولاه جهـــاز القضـــاء مـــن خـــلال توقيـــع المســـؤوليات علـــى مـــن يتســـبب فـــي تـــدهور البيئـــة ومـــن خـــلال تطبيقـــه قواعـــد القانون المتعلقة بحماية البيئة والصحة مثل:تطبيق مبدأ الملوث الدافـــع.

**5**-البيئـــة والســـلم والأمـــن تشـــترك فـــي مصـــادر التهديـــد: مـــن خـــلال البحـــث تـــم الوصـــول إلـــى نتيجـــة مفادهـــا أن مصـــادر تهديـــد البيئـــة الطبيعيـــة قـــد تكـــون ذاتهـــا مصـــادر تهديـــد الأمـــن والســـلم الـــدوليين، فكـــل تـــدهور يصـــيب الطبيعـــة يضـــاف إلـــى قائمـــة الضـــغوط ومســـببات النزاعات والحروب.

**6**-البيئـــة والســـلم والأمـــن تشـــترك فـــي آليـــات البنـــاء:فنـــزع التســـلح آليـــة تســـاهم فـــي بنـــاء الأمـــن البيئـــي ومـــن ثـــم الأمـــن الصـــحي هـــذا مـــن جهـــة، كمـــا أن بنـــاء الأمـــن الإنســـاني البيئـــي والصحي يعد عامل من عوامل بناء السلم والأمن الدوليين.

**7**-بعـــد الـــتمعن فـــي الاســـتراتيجيات المقترحـــة لبنـــاء الأمـــن الصـــحي للأفـــراد أمـــام ظـــاهرة تدهور البيئة اتضح أنها اشتملت جانبين:

*الجانـــب الوقـــائي،يشمل الاســـتراتيجيات القانونيـــة التـــي تعمـــل علـــى مكافحـــة ظـــاهرة التـــدهور البيئـــي وبنـــاء الأمـــن الصـــحي للأفـــراد فـــي المنـــاطق التـــي تعـــرف هـــذه الظـــاهرة من خلال جملة التشريعات التي تضعها الدول.

*الجانـــب الإصـــلاحي ،الردعـــي : يشـــمل الاســـتراتيجيات التداخليـــة التـــي سُـــطّرت للتّـــدخل عنـــد حـــدوث تـــدهور فـــي البيئـــة واخـــتلال الأمـــن الصـــحي الإنســـاني ســـواء تهديـــد الأمـــن الصـــحي كـــان مباشـــرًا أ وتهديـــدًا غيـــر مباشـــرًا ،مثـــال ذلـــك ،الاستراتيجيـــات الاقتصـــادية والماليـــة ،وحتـــى الاســـتراتيجيات الإداريـــة(يظهـــر دورهـــا مـــن خـــلال الوظيـــفة التدخليـــة للهياكـــل الإداريـــة بموجـــب قـــرارات ســـريعة النفـــاذ بمـــا يتناســـب ومظهـــر التـــدهور البيئـــي وآثـــره الصـــحي علـــى الأفـــراد) ،وآليـــات مـــن الاســـتراتيجيات القانونيـــة مثـــل دور جهـــاز

[399] http://www.idrc.ca/pda/fr/ev-3314-201-1-DO_TOPIC.html.

[400] Laurent Fonbaustier , « **L'Etat ET LA Responsabilité Environnementale** », Dans : « **Le droit et l'environnement** » ,Journée Nationales ,Tome XI, Caen2010,DALLOZ,PARIS,Pp127-129.

القضـــاء فـــي بنـــاء الأمـــن الصـــحي أمـــام تـــدهور البيئيـــة غالبـــا مـــا يظهـــر مـــن خـــلال إثـــارة المسؤولية على الأضرار البيئية.

**8**-مـــا ســـاهم فـــي التقليـــل أو إضـــعاف دور الاســـتراتيجيات المتبعـــة لبنـــاء الأمـــن الصـــحي فـــي ظـــلّ تـــدهور البيئـــة هـــو أيضـــا طبيعـــة مظـــاهر التـــدهور البيئـــي ذاتهـــا ،فمـــثلا تـــدهور الأراضـــي،وتملحها بســـبب ســـوء تخطـــيط الري،تـــؤثر دومًـــا علـــى أمـــن الإنســـان ،و هـــي مشـــكلة يُستعصـــى إيجـــاد حلـــولا لهـــا ،فالعلاقـــات الجوهريـــة بـــين البيئـــة وبقـــاء الإنســـان علـــى قيـــد الحيـــاة تتطلـــب مزيـــدا مـــن الالتـــزام بـــالتنظيم الفعـــال للمـــوارد الطبيعيـــة ،وبإدارتهـــا وباســـتخدامها علـــى نحـــو مســـتدام ،ومـــن الحيـــوي لتحقيـــق ذلـــك ضـــرورة ربـــط خطـــط تحسين إدارة البيئة والتنمية المستدامة ربطا صريحا باتقاء الكوارث والتأهب لها.

**9**- لتســـطير أنظمـــة لإدارة المشـــاكل البيئيـــة لابـــد مـــن إرســـاء أجهـــزة تتـــولى إدارة الصـــحة،هذا لأن إدارة البيئـــة مـــن دون إدارة الصـــحة لـــن تحقـــق نتـــائج فعالـــة فـــي عمليـــة البناء للأمن الصحي للأفراد.

10-لـــيس ثمـــة اتفـــاق علـــى أن مصـــالح الفقـــراء ومصـــالح البيئـــة، يتعارضـــان أو يتكـــاملان مـــن ناحيـــة المنطلـــق، إذ أن الممارســـة الفعليـــة هـــي التـــي تحكـــم هـــذه العلاقـــة وتحـــددها، وكمـــا يعمـــل بعـــض الفقـــراء نتيجـــة انعـــدام أو تـــدني الـــدخل بالتـــأثير الســـلبي علـــى البيئـــة، فـــإن أســـاليب التنميـــة المســـتدامة تمكـــن مـــن التوفيـــق بـــين احتياجـــات هـــؤلاء الفقـــراء واحتياجـــات البيئـــة وهـــو مـــا يمثـــل جـــوهر التنميـــة المســـتدامة، لا ســـيما إذا تـــم إدراج البعـــد البيئـــي ضـــمن إســـتراتيجيات مكافحـــة الفقـــر والأخـــذ بعـــين الاعتبـــار التجـــارب القابلـــة للتكـــرار والتطبيـــق في عدة أماكن في العالم.

**التـوصيـات:**

تتمثل أهم اقتراحات الدراسة في:

**1**-يجـــب أن تشـــمل أســـس أي إســـتراتيجية موجهـــة لبنـــاء الأمـــن الإنســـاني أمـــام ظـــاهرة تدهور البيئة على ما يلي:

*تحقيـــق التنميـــة مـــن خـــلال التأكيـــد علـــى تـــوازن وتكامـــل احتياجـــات التنميـــة والاعتبـــارات البيئيـــة بمـــا يحقـــق أمـــن الإنســـان، وضـــمان أفضـــل الاســـتخدامات للمـــوارد البيئيـــة فـــي الأنشـــطة الإنســـانية وتقلـــيص التعـــارض بـــين هـــذه الاســـتخدامات للـــتلاؤم مـــع القـــدرة الاستيعابية للبيئـة.

*تبنّـــي أســـاليب إداريـــة مـــن شـــأنها تنميـــة المـــوارد الطبيعيـــة وحمايتهـــا مـــن التلـــوث والتدهـــور البيئي،والعمـــل علـــى ترشـــيد اســـتخدام المـــوارد للمحافظـــة علـــى المـــوارد المتجـــددة منهـــا وإطالـــة أمـــد غيـــر المتجـــددة منهـــا مراعـــاة للتنميـــة المســـتدامة التـــي تـــوازن بـــين احتياجـــات التنميـــة ومتطلبـــات البيئـــة وبـــين احتياجـــات الجيـــل الحـــالي مـــع الأجيـــال القادمة.

*دعـــم القـــدرة الاســـتيعابية للأوســـاط البيئـــة المتمثلـــة فـــي الهـــواء ،الماء،التربـــة لمنـــع تـــدهورها بالشـــكل الـــذي يـــؤثر علـــى أمـــن الإنســـان،والتخفيف مـــن حـــدة التلـــوث لضـــمان جـــودة هـــذه الأوســـاط والارتقـــاء بنوعيتهـــا إلـــى المســـتويات التـــي تتناســـب مـــع الأمـــن الصحي للأفراد والحفاظ على الموارد الطبيعية.

**2**-وضـع وتفعيـل الآليـات الوقائيـة والتـي تتمثـل في :

*الأنظمة والتشريعات وخاصة المتعلقة بالبيئة والصحة والأمن الفردي بصفة عامة.

*الوعي البيئي والصحي لدى الأفراد والمؤسسات المختلفة.

*أخـذ أمـن الإنسـان فـي التخطـيط والتصـميم والإنشـاء والتشـغيل لمشـروعات التنميـة فـي جميع القطاعات، والعمل وفق" **مبدأ أمن الإنسان أولى من أي اعتبار".**

*وفـرة المعلومـات الخاصـة بالوضـع البيئـي والصـحي النـاتج عنـه وتطوراتـه والحـالات المتوقعـة ،مـع اسـتمرار تطـوير سـبل الرصـد والتجميـع والتبويـب وعـرض هـذه المعلومات والبيانات.

*دعـم الجهـود المتضـافرة والراميـة لتنميـة مـوارد البيئـة وترشـيد اسـتخدامها مـن خـلال اسـتراتيجيات وطنيـة أو دوليـة لضـمان تـوفير هـا بكميـات كافيـة ،وضـمان جودتهـا لأمـن أمـن الإنسـان لاسـيما فـي بعـده الصـحي الـذي يتطلّـب الجـودة فـي الصـحة وهـذه متوقفة على جودة موارد الطبيعة.

**3**-وضـع اسـتراتيجيات علاجيـة(دعمًـا للاسـتراتيجيات الوقائيـة)علـى مختلـف المسـتويات الوطنيـة ،الإقليميـة ،الدوليـة لمواجهـة أيـة احتمـالات طارئـة نتيجـة تـدهور البيئة.

**4**-بنـاء القـوة العاملـة الصـحية وتدعيمها،وتوسـيع الإمكانيـات مـن أجـل التعامـل مـع مظاهر التدهور البيئي التي تؤثر على الصحة.

**5**-إن مـا يوضّـح المكوّنـات الرئيسـية لحـل مشـكلات التـدهور البيئـي وبنـاء الأمـن الصحي هو**:**

*استيعاب مؤشرات المشكلة والاتفاق على طبيعتهـا.

*بناء القدرة المحلية والشبكات الدولية لدعم تعلم التكيّف.

*تحقيق التواؤم بين المصالـح المحليـة والدوليـة.

*نهـج المؤسسـة والقطاعيـة متكاملـة :أي البنـاء يـتم عبـر الكثيـر مـن القطاعـات والـنظم بما في ذلك كالمياه ،الطاقة ،الصحة،الزراعة،التنوع الإحيائي ،وغير ذلك.

*التقـاط الإشـارات مبكـرًا: سـواءاً إشـارات وقـوع تـدهور بيئـي **متـى؟أين؟إلـى أي مدى؟**وإشارات حدوث اعتلالات صحية إنسانية.

*موازنـــة المصـــالح:أي الموازنـــة بـــين المصـــالح الاقتصـــادية للتنميـــة والمصـــالح البيئيـــة بالشكل الذي يحقق تنمية بيئية تدفع بعجلة التنمية المستدامة.

*التنفيـــذ:مـــن خـــلال قـــدرة مؤسســـية ملائمـــة تســـهر علـــى تطبيـــق السياســـات والبـــرامج المعـــدة للبنـــاء الصـــحي والبيئـــي مهمـــا كـــان القطـــاع الـــذي تضـــمن البرنـــامج.ويبعـــث ذلـــك عبر بناء القدرة، الاحترام والموافقة.

*نشـــط المناقشـــة الصـــحية لقضـــايا تـــدهور البيئـــة عـــن طريـــق إتاحـــة المعلومـــات، واســـتخلاص الجـــوهر المســـتتر خلـــف البـــرامج السياســـية،و تقيـــيم التكـــاليف والمنـــافع والبدائل والخيارات.

**6**-إنشـــاء منظمـــة دوليـــة للبيئـــة والصـــحة علـــى غـــرار هيئـــات الأمـــم المتحـــدة تتشـــكل مـــن جميـــع وزراء الـــدول للبيئـــة والصـــحة ،تتـــولى فقـــط الاهتمـــام ببنـــاء الأمـــن البيئـــي والصـــحي أمـــام مظـــاهر التـــدهور البيئي،وإنشـــاء فـــروع إقليميـــة للمنظمـــة فـــي العـــالم تـــرتبط بالمنظمـــة الأم،وتشـــجيع الهيئـــات والجمعيـــات والمجـــالس المحليـــة وكـــل نشـــاط يتعلـــق ببنـــاء الأمـــن الصحي والبيئـي.

**7**-تتـــولى المنظمـــة الدوليـــة للبيئـــة والصـــحة تطبيـــق مجمـــل القـــرارات والاتفاقيـــات والبروتوكـــولات التـــي لهـــا علاقـــة بـــالأمن الصـــحي خاصـــة و الإنســـاني عامـــة لأنّ أبعـــاد الأمـــن الإنســـاني متكاملـــة وغيـــر مجـــزأة واخـــتلال بعضـــها يتســـبّب فـــي اخـــتلال بقيـــة الأبعاد.

**8**-اعتمـــاد علـــم الصـــحة البيئيـــة إلزامـــي فـــي جميـــع فـــروع الجامعـــات والكليـــات مـــع اســـتحداث مراكـــز للبحـــث العلمـــي فـــي مجـــال البنـــاء الصـــحي أمـــام التـــدهور البيئـــي لأمـــن الإنسان.

**9**-احتـــرام القـــانون الـــدولي والـــداخلي أســـاس حمايـــة البيئـــة مـــن التـــدهور وبالتـــالي حمايـــة الصحة من الاعتلال.

**10**-تفعيـــل دور القضـــاء فـــي القضـــايا البيئيـــة مـــن خـــلال ترتيـــب المســـؤوليات علـــى مـــن تسبب في تدهور البيئة.

**آفـاق البحـث:**

بعـد القيـام بهـذا البحـث ،اتضـحت لنـا بعـض النقـاط الجـديرة بالدراسـة مسـتقبلاً تتمثـل فـي :

- أهمية اعتمـــاد مفهـــوم الأمن الإنساني في المشاريـــع .
- علاقة تدهور الأمن الصحي بالأبعاد الأخرى للأمن الإنساني.

## أولا:المراجع باللغة العربية

### I. القرآن الكريـم

### II. الكتـــــــــب:


1. **أحمدبيضـــون"**الاقتصاد السياسي وقضايا العالم الثالـث في ظـلّ النظـام العالمي"،بيسان،بيروت،1996.
2. أ**حمد عبد الوهاب عبد الجواد، "التكافل الاجتماعي البيئي**، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
3. **إسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي،زكرياالقاصي**،معجم مصطلحات حقوق الإنسان،مركز الإسكندرية للكتاب،القاهرة.
4. **السيد سلامة الخميسي**،"التربية وقضايا البيئة المعاصرة،(راءات في الدراسات البيئية للمعلم)"،**دار الوفاء للطباعة والنشر،الإسكندرية،2000.**
5. **إليزابيث سكوتز**،"تحليل المخاطر على حياة البشر"،التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي ،الكتاب السنوي،سيبري،الطبعةالأولى،فريقالترجمة،عمرالأولي،حسنحسن،أمينالأيوبي،مركز دراسات الوحدة العربية ،لبنان
6. **خالد بن محمد القاسمي،وجيه جميل البعيني**،"أمن وحماية البيئة حاضرا ومستقبلا":(دراسة إنسانية في التلوث البيئي)،دار الثقافة العربية للنشر والترجمة والتوزيع،الإمارات العربية المتحدة،1997.
7. **رجاء وحيد دويدري**:"**البيئة مفهومها المعاصر وعمقها الفكري التراثي العلمي**"،ط(01)،دار الفكر، دمشق ،سوريا،2004.
8. **رودريك إيليا أبي خليل**،"العقوبات الاقتصاديّة الدّوليّة في القانون الدّولي بين الفعاليّة وحقـوق الإنسان"،الطبعـةالأولـى،منشـورات الحلبـي الحقوقيـة،لبنـان،2009.
9. **سامي محمد شام حريز،زيد نير عبوي**،"**إدارة الكوارث والمخاطر:الأسس النظرية والتطبيقية**"،دار الراية للنشر والتوزيع1997.
10. **سلافة طارق عبد الكريم الشعلان**،"الحماية الدولية للبيئة من ظاهـرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو في اتفاقية تغير المناخ"،الطبعةالأولى،منشـورات الحلبي،لبنان،2010.
11. **عبد الرازق الباز**،الأساس الدستوري لحماية البيئة من التلوث(دراسة تحليلية في إطار المفهوم القانوني للبيئة والتلوث)،الطبعة الأولى،دار الفكر الجامعي،الإسكندرية،2006
12. **علي زين العابدين عبد السلام،و محمد عبد المرضى عرفات**،"تلـوث البـيـئـة ثـمن للمدنيـة"،ط01،المكتبـة الأكاديمية،القاهرة،1992
13. **علـي علـيالبنـا**،"المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية"،ط(01)،دار الفكر العربي،القاهرة،مصر،2000.
14. **عامر محمود طراف**،"أخطـار البيئـة والنظـام الدولـي"،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،لبنان.
15. **فيليب سادلر**،"الإدارة الإستراتيجية"،ترجمـة علاء أحمد إصلاح،مجموعة النيل العربية،2008
16. **محمد خميس الزوكه**،البيئة ومحاور تدهورها وآثرها على صحـة الإنسـان،دار المعرفـة الجامعية،الإسكندرية،2007.
17. **محمد يوسف علوان،محمد خليل موسى**،"القانون الدولي لحقوق الإنسان:الحقوقالمحمية"،الجزءالثـانـي،دار الثقـافـة للنشـر والتوزيـع،عمـان،2009 .

## III. الأطروحات والمذكرات الجامعية:

### 1. أطروحات الدكتوراه:


1) **سرير عبد الله رابح،**"عملية صنع القرار وتطبيقاته في الجزائر"،مذكرة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه،تحت إشراف الأستاذ: بومهدي بلقاسم، كلية العلوم السياسية والإعلام،قسم العلوم السياسية،جامعة الجزائر،2006.

2) سكندري أحمد,أحكام البيئة البحرية من التلوث في ظل القانون الدولي العام"،مذكرة مقدمة لنيل درجة دكتوراه في القانون الدولي،كلية الحقوق، جامعة الجزائر ،1995.

3) **حسونةعبدالغني،**"الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة"،أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في القانون،تخصص،قانون الأعمال، إشراف،الدكتور مفتاح عبد الجليل،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،الموسم الجامعي2013/2012.

4) **ونـاس يحـي،**"الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر"،رسالة دكتوراه في القانون العام،تحت إشراف الدكتور كحولة محمد، جامعة أبو بكر بلقايد،تلمسان،جويلية2007.


### 2. مذكرات الماجستير الجامعية:


1) **عز الديـن دعـاس،**"آثار تطبيق نظام الإدارة البيئية من طرف المؤسسات الصناعية"،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير،تخصص:اقتصاد تطبيقـي وإدارة المنظمات،إشرافد.الهام يحياوي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،قسم علوم التسيير جامعة الحاج لخضر-باتنة ،2011/2010.

2) عمار حجار ،"السياسة المتوسطية الجديدة للاتحاد الأوروبي:إستراتيجية جديدة لاحتواء جهوي شامل"،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية)،جامعة باتنة،2002

3) **محمد المهدي بكراوي،**"حماية البيئة أثناء النزاعات المسلحة:دراسة مقارنة بين الفقـه الإسلامي والقانون الدولي العام"مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون،تحت إشراف الدكتور: سعيد فكرة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2010/2009.

4) **نور الدين حمشة،**" الحماية الجنائية للبيئة ،دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامـي والقـانون الوضعي"،مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في الشريعة والقانون، تحت إشراف الدكتور عبد القادر بن حرز الله،كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية ، جامعة الحاج لخضر ،باتنة،2006/20054.


## IV. المقـــالات:


1) **أسامة الخولي،**"البيئة وقضايا التنمية والتصنيع"، سلسلة عالم المعرفة، العدد 285، مطابع السياسة، الكويت، 2002.

2) **أحمد عبد الكريم سلامة،**"نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي"، مقال منشور في المجلة العصرية للقانون الدولي، العدد 48،القاهرة،1992.

3) **أحمد فرج العطيات،**"البيئة الداء والدواء"، الطبعة الأولى،دار المسيرة للنشر والطباعة،عمان،1991.

4) **أحمـد سيـد،**"مقدمة في الإدارة الإستراتيجية"،7\أغسطس 2008

5) **أمحند برقوق،**"الأمنالإنساني:مقاربةايتمو-معرفية".

6) **بشير عمرات،**"رفعالتحدي"،مجلة الجزائر البيئة،مجلة دورية تصدر عن كتابة الدولة المكلفة بالبيئة،عدد1،أنتير اماج،الجزائر،1999

7) **بلقاسم سلاطنية،بوزغايةباية:**"التنمية وتلوث البيئة بالمدينة الجزائرية:مدينة بسكرة نموذجا"،مجلة العلوم الإنسانية-جامعة محمد خيضر بسكرة،مارس2010.

8) **حميد مجول النعيمي،**"الجهود العربية والدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري:الاتفاقياتالدولية،الواقع والطموحات في دول المنطقة"،كلية العلوم ،جامعة الشارقة،2009.

9) زهية شويشي"**البيئة في الجزائر التأثير على الأوساط الطبيعية واستراتيجيات الحماية**"،مجلة العلوم الاجتماعية،العدد 16ديسمبر 2012،ص08.

10) **دونـاتوروماـنـو،"**الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة**"**، دراسة حول التغير المناخي والبيئي وعلاقته بالكوارث.مجلد المواد التدريبية.
11) **سليمـان واكـد،"**البيئة الحياتية وديعة العصور**"**، اتحاد مدن جودة البيئة،

12) **طه ابراهيم**،"الأمن البيئي... المشروع الجديد لحماية البيئة"، صحيفة "آخر لحظة"،2009.
13) **عبد العظيم بن الصغير**،"الأمن الإنساني والخرب على البيئة"،مجلةالمفكر،العددالخامس،كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة محمد خيضر –بسكرة.
14) **عمـاد سعـد،"**الحرب على البيئة أمثلة من العراق ولبنان وفلسطين**"**.
15) **علي أحمد الطراح،غسان منير حمزة سنو،"**الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني**"**،مجلة العلوم الإنسانية،الجزءالأول،جامعة محمد خيضر –بسكرة-شركة دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع،العددالرابع،عين مليلة،الجزائر،ماي2003.

16) **عمر بعزوز**،"فكرة الأمن الوطني الشامل في مواجهة قلة المناعة والمخاطر،والتهديدات في إطار العولمة"،الفكرالبرلماني،مجلة متخصصة في القضايا والوثائق البرلمانية يصدرها مجلس الأمة،العدد السادس،جويلية2004،الجزائر
17) **قايديسامية**،"الحماية القانونية للبيئة"،إدارة،مجلة المدرسة الوطنية للإدارة،المجلد20،العدد2– 2010،العدد40،مركز التوثيق والبحث والخبرة،الجزائر.
18) **كريـم الجسـر**،"الحوكمةالبيئية"،البيئة في لبنان :الواقع والاتجاهات"،2010
19) **محمد أحمد علي العدوي**،"الأمن الإنساني ومنظومة حقوق الإنسان،دراسة في المفاهيم و....العلاقات المتبادلة"،مركز الإعلام الأمني.
20) **محمد إبراهيم حسن**،"البيئةوالتلوث:دراسة تحليلية لأنواع البيئات ومظاهر التلوث"،مصر،مركز الاسكندرية للكتاب،1997.
21) **محمد مهدي أبو بكر،محمد فارع محمد**، "البيئة والتنمية البشرية"،جامعة صنعاء، اليمن ،1998
22) **سخونة المناخ: البشر إلى مصير الديناصورات"**، مجلة بدائل العدد الثالث، بيروت،2005
23) كتابة الدولة المكلفة بالبيئة،**"الأمراض المتنقلة عبر المياه"**، مجلة الجزائر البيئة،عدد 2-1999،الجزائر.
24) كتابة الدولة المكلفة بالبيئة،**"هيئات قطاع البيئة"**، مجلة"الجزائر البيئة"، العدد الأول ،أنتير اماج،الجزائر.

## V. الملتقيات والمؤتمرات:

### 1. المؤتمرات والندوات:

1) المنظومة العربية للتنمية الإدارية،"التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة"،أعمال المؤتمرات :بحوث وأوراق عمل،المؤتمر العربي السادس بعنوان:'التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة'"،شرم الشيخ،مصر،ماي2007.
2) أمن وحماية البيئة" ،الندوة العلمية الثانية والأربعون،أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية،مركز الدراسات والبحوث2-4جمادىالآخرة1417هجرية،الموافق ل14-16أكتوبر1996م،العدد196،الرياض،1997

3) **غادة علي موسى:**مخاطر غياب الأمن على البيئة والتنمية المستدامة،**المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية** بعنوان:(التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة)،شرح الشيخ،ج.م.ع،ماي2007.

4) **محمد إدريس**،المنتدى العالمي حول :العولمة والتجارة،بيروت.

**2. الملتقيات:**

1) **أمحند برقوق**،"ابستيمولوجية الأمن الإنساني"،الملتقى الوطني حول الأمن الإنساني،بتاريخ 2009/04/22،كلية العلوم السياسية،جامعة جيجل،(غير منشور).

2) **علاق جميلة،ويفيخيرة**،"مفهوم الأمن بين الطرح التقليدي والطروحات النقدية الجديدة"، مداخلات الملتقى الدولي حول: الجزائر والأمن في المتوسط واقع وآفاق،يومي 29و2008/04/30جامعة منتوري،كليةالحقوق والعلوم السياسة

3) **كتوش عاشور و عزو علي**،"فعالية الأدوات الجبائية في الحد من مشكلات التلوث بالإشارة إلى حالة الجزائر"،الملتقى الوطني الخامس حول اقتصاد البيئة وأثره على التنمية المستدامة،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة 20أوت سكيكدة،أيام 21-22أكتوبر 2008.

**VI. التقـــارير الدوليـــة:**

1) إدماج قضايا النوع الاجتماعي في السياسات والبرامج الإنمائية "، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(ا.س.ك.و)، الأمم المتحدة ،نيويورك،2008.

2) "أزمة الغذاء،عالم أكثر فقرا وجوعا إنسانيا"،إصدار عن اللجنة الدولية للصليب الأحمر الدولي،العدد43.

3) الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية،تقرير الأمين العام ، الجمعية العامة للأمم المتحدة ،2001/9/6.

4) اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، "مستقبلناالمشترك"،عالم المعرفة،142،الكويت،1989.

5) التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة حول البيئة ،2002.

6) اللوائح الصحية الدولية – تقرير عن المستجدَّات المتعلقة بالنص المنقَّح، اللجنة الإقليميةلشرق المتوسط، الدورة الحادية والخمسون، البند الثامن(8) من جدولالأعمال،منظمة الصحة العالمية،2004.

7) التنمية المستدامة في عالم دائم التغير:التحول في المؤسسات والنمو و نوعية الحياة"،تقرير التنمية في العالم ،البنك الدولي للإنشاء والتعمير ،2003.

8) برنامج الأمم المتحدة للتنمية،توقعات البيئة العالمية، "البيئة من أجل التنمية"2007.

9) برنامج العمل الحادي عشر 2006-2010،منظمة الصحة العالمية.

10) برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2002.

11) برنامج الأمم المتحدة للتنمية ،عام1997.

12) تضييق الفجوة في غضون جيل واحد"التقرير الختامي للجنة المعنية بالمحددات الاجتماعية للصحة ، "،منظمة الصحة العالمية ،2008.

13) تقرير التنمية البشرية،"تقرير عن الأهداف الإنمائية للألفية 2009"،نيويورك،2009.

14) تقرير التنمية البشرية تحت عنوان"محاربة تغير المناخ،التضامن الإنساني في عالم منقسم"،2008/2007.

15) تقرير التنمية البشرية لسنة 2006.

16) تقرير منظمة الصحة العالمية ،التغير المناخي والصحة البشرية: التأثير والتكيّف،المكتب الإقليمي لأنشطة الشرق المتوسط،المركز الإقليمي لأنشطة صحة البيئة،الأردن،2004.

17) **تقرير التنمية البشرية**،"أهداف التنمية للألفية،تعاهدات بين الأمم لإنهاء الفاقة البشرية"،**نيويورك،2003**

18) تقرير التنمية البشرية،2001.

19) تقرير التنمية البشرية للجمهورية الإسلامية الموريتانية،عام 2002.
20) كوفي عنان، التنمية البشرية المستدامة، تقرير أعمال المنظمة السنوي، الأمم المتحدة، نيويورك،2003.
21) لجنة الأمن الغذائي العالمي:الدورة29، من 12-16 ماي/أيـار،روما،2000.
22) لجنة السياسات الإنمائية، الدورة العاشرة:(17-20)المجلس الاقتصادي والاجتماعي،مارس،2008.
23) منظمة الصحة العالمية:"العمل من أجـل الصحة"،2010.
24) نشرة الأمن الغذائي"،العددالرابع،إصدار معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، بالتعاون مع وكالة التعاون الاسباني من خلال منظمة التعاون من أجل السلام،صيف 2010،ص02.

## VII. النصوص القانونية:

a. القانون رقم 03-10المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، مؤرخ في 2003/07/19، ج ر ج ج، عدد 43، الصادرة بتاريخ 2003/07/20.
b. القانون رقم 05-12 المؤرخ في 28 جمادى الثانية عام1426الموافق ل04 غشت سنة 2005،يتعلق بالمياه.
c. قانون91-25المؤرخ في 1991/12/18،ج.ر عدد1991/65،المعدل والمتمم بموجب المرسوم التنفيذي 01-408 المتعلق بالصندوق الوطني للبيئة وإزالة التلوث،ج.ر عدد:2001/78.
d. القانون رقم 87-17 مؤرخ في ذي الحجة عام 1407،الموافق لأول غشت 1987،يتعلق بحماية الصحة النباتية.
e. القانون رقم 01-11 مؤرخ في 11ربيع الثاني عام 1422،الموافق ل:03 يوليو 2001،يتعلق بالصيد البحري وتربية المائيات.
f. القانون رقم 01-19مؤرخ في 27رمضان عام1422 الموافق ل12ديسمبر سنة2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها.
g. المرسوم التنفيذي رقم 01-09 مؤرخ في 12شوال عام 1421 الموافق ل07يناير سنة 2001،يتضمّن تنظيم الإدارة المركزية في وزارة تهيئة الإقليم والبيئة.
h. قانون رقم 02-02 المؤرخ في 22ذي القعدة عام 1422،الموافق ل 05فبراير سنة2002،يتعلق بحماية الساحل وتنميته.
i. القانون رقم 03-02 المؤرخ في 16ذي الحجة عام 1423،الموافق ل 17فبراير سنة2003، يحدد القواعد العامة للاستعمال والاستغلال السياحيين للشواطئ.
j. القانون رقم 03-03 المؤرخ في 16ذي الحجة عام1423،الموافق ل17فبراير سنة2003،يتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.
k. القانون رقم 04- 20 المؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425،الموافق ل 25ديسمبر 2004،يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
l. المرسوم رقم 75-60 المؤرخ في 17ربيع الثاني عام 1395،الموافق ل29ابريل سنة1975

## VIII. التنظيمات:

1) **بوزيان مهمه،"**التغيراتالمناخية..تحديات التنمية والبيئة**"**، ضيف الحصة التليفزيونية الجزائرية "نقاش مفتوح"،تقديم: فوزية بوسباك،إخراج:وسيلة عاشور،بتاريخ،2010/12/08.التوقيت الساعة التاسعة ليلا.

2) **غضبان مبروك**،نقاش مع طلبة السنة الثانية ماجستير ،تخصص حقوق الإنسان والأمن الإنساني ، دفعة 2008، كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة فرحات عباس،سطيف، (غير منشور).

3) **محمود لعبادي**،**"**البيئة جهود التنمية المستدامة**"**،حصةتلفزيونية،تحت اشراف عمار حلاس،انتاج مديرية الأخبار الوطنية،بتاريخ2013/06/05.

## ثانيا:المراجع باللغة الأجنبية

### A-Ouvrages en langue Française:

#### 1. Dictionnaires et encyclopédies:

1. Dictionnaire de Français،Larousse،paris،2001
2. **Dobré Michèle**"،"Environnement،"Dictionnaire des risques،Armand Colin،Paris،2004

#### 2. -Livres:

1. **Alegg et Froesch**. ;Dans :Martin Beniston : ،« Changement Climatiques et impacts: de l'échelle globale à l'échelle locale »،Presses polytechniques et Universitaires،Romandes، 1ere Edition،2009.
2. **Claire Fournier et Victor Piché** : « Démographie :question d'environnement et de santé publique » ,Dans: Environnement et santé publique :Fondements et pratiques ;Edisem ;Canada ,2003
3. **Chevalier, Sylvaine Cordier, William Dab, Michel Gérin ,Pierre Gosselin, Philippe Quénel**, « Santé Environnementale »,Dans : Environnement et Santé Publique : Fondements et Pratiques, ECRIT PAR : Michel Gerin Et Autres, Edisem, 2003 ; Canada.
4. **Denis Lamarre**،**Pierre Pagney**،"Climats et sociétés،"،Armand Colin،Paris،1999.
5. **Gilles Forjet, Jean Lebel** : « APPROCHE ECOSYSTEMIQUE A LA SANTEHUMAINE »,Dans: Environnement et santépublique :Fondements et pratiques ;Edisem ;Canada ,2003.
6. **HéléneBriones**،**Cédric Tellenne**، Mondialisation، Environnement et développement، Ellipses edition، Paris، 2004
7. **Isabelle le Bis**, Corinne le Goaster, Philippe Guerrier : « Source d'informations documentaires et professionnelles en santé environnementale », Dans : « Environnement et santé publique : Fondements et pratiques »،Edisem،2003،CANADA.
8. **Jacques Heude**"،Les Risques Naturels aux Etats-Unis"، sous la direction de :YvetteVeyret،(Les risques)،Sedes/V.U.E.F)،Paris،2003

9. **Jean Lebel**،"La Santé UNE APPROCHE ÉCOSYSTÉMIQUE"Centre de recherche pour le développement international, Ottawa (Ontario), Canada,2003.
10. **Jean-Marc Lavieille**، Ledroit en question: « Droit international de l'environnement »، 2eme édition ، Ellipses، Paris، 2004
11. **Jean-Luc-Lagardette**, "L'eau potable et l'assainissement"Editions Johanet,2004,Paris
12. **Julien Cantegreil**، Regard croises sur l'internationalisation du droit :France – Etats –Unies »,Réseau ID France –Américain ,sous la direction de: Mireille Delmas-Marty et Stephen Breyer- Coordination , , Société de législation Comparée ,Paris ,2009,
13. **Justine Faure**،**Yannick Prost**، Relations Internationales، (Histoire،structures،questions régionales)،Ellipses Edition Marketiong S.A، Paris،2004.
14. **4-Karen O'Brien** ،« Global Environmental Change and Humansecurity »،Massachusetts Institute of Technology،Cambridge,Landon،2010.
15. **Laurent Fonbaustier** , **« L'Etat ET LA Responsabilité Environnementale** », Dans : **« Le droit et l'environnement »** ,Journée Nationales ,Tome XI, Caen2010,DALLOZ,PARIS.
16. **Luc Cambrézy**،**Pierre Janin**،« le Risque Alimentaire en Afrique »،Sedes،VUEF،Paris،2003.
17. **Martin Beniston** : **Changements Climatiques et Impact :de l'échelle Globale à l'échellelocale** ,Première Edition ,Presses polytechniques et Universitaires, Romandes ,2009.
18. **Mustapha Bouziani** ; « L'Eau : De la pénurie aux Maladies »،Edition IBN-Khaldoun ،Oran، Septembre،2000.
19. **OLIVER GODARD**:La Justice Climatique Internationale en question,**Dans**: **Economie du climat :Piste pour l'après Kyoto**,Sous la direction de : OLIVER GODARD ,Jean pierre possard,Editions de l'école polytechnique, Cedex,2011.
20. **Pierre André.ClaudeE.Delisle .Jean-Pierre Revéret**. L'évaluation des impacts sur l'environnement.processus.acteurs et pratique pour un développement durable .2éme Edition .presses internationales polytechniques.2003
21. **Philippe Quénel et William Dab** : « Principe de Précaution », Dans : Environnement et Santé Publique : Fondements et Pratiques, ECRIT PAR : Michel Gerin Et Autres, Edisem, 2003 ; Canada .
22. **Pierre de Senarclens"**، La mondialisation:Théories-enjeux et débats،" 4eme Edition،Dalloz،Paris،2005.
23. **Pierre Czernichow**،« L'Environnement،la santé et les Citoyens: Entre savoir et pouvoir »،Revue trimestrielle ،Science Sociales et santé،Vol.27،N°2،John LibbeyEurotext،Juin 2009.

24. **Rhône Poulin, Manuel "** environnement àl'usage des industriels,Ouvrage collectif,Sous la direction de:Serge Lambert ,2eme Edition, Afnar,1994,Paris.
25. **Sarah Wigging**،Evaluation des Risques et l'adaptation au changements climatique et à la dégradation de l'environnement.Un outil environnemental pour les agences des pays en voie de développement،CEDRA، Tear fund،.2009.
26. **SANDRINE MALGEAN –DUBOIE ,MATTHIEU WEMAERE**, La diplomatie climatique ,Les enjeux d'un régime international du climat, Editions : A.Pedone,Paris,2010,.
27. **Thierry le Bars**: "Les Associations ,Sujet du droit de l'environnement « ", Dans : « Le droit et l'environnement » ,Journée Nationales ,Tome XI, Caen2010,DALLOZ,PARIS.
28. **Tom Bridges**, « Surveillance environnementale » , Dans: ( Santé environnementale) -écrit par: Pierre Chevalier، Sylvaine Cordier، William Dab، Michel Gérin، Pierre Gosselin،Philippe Quénel،dans: « Environnement et santé publique :Fondements et pratiques »،Edisem،2003،CANADA
29. **Vincent Jacques le Seigneur ،Thierry Lavoux**،"La sensibilité écologique des Françaisà travers l'opinion publique،"IFEN،2000 ،Orléans.
30. **Xavier de Villepin"**،Un nouveau monde dans les Relations Internationales،"Ellipses Edition Marketing، Paris،2005.

## 3. /-Articles:

1. **Ahmed Noui** Secrétaire d'Etat Chargé de L'environnement : Intégrer la donne environnementale dans tout programme de développement،dans": environnement، Enjeux،"Revue des collectivités locales ،N°02،Juin1997.
2. **APS**، « Les experts Algériens encouragent une mentalité environnementale »، Journal de la République Algérienne،El Watan،N°133،vendredi le 21/10/2011،Algérie
3. **BarbaraDelcourt**-Théories de la sécurité- Année Académique 2007/2008
4. Fréderic Ramel, « La **sécurité humaine une valeur de rupture dans la culture stratégiquedu Nord ?»**
5. **Marie-Pierre Chevrier**, (2007). « L'environnement et la santé humaine. Garantir la santé et le bien-être des êtres vivants, humains et non humains, qui occupent un territoire commun،" Dans GAGNON, C. (Éd) et E., ARTH (en collab. avec). *Guide québécois pour des Agendas 21e siècle locaux : applications territoriales de développement durable viable.*
6. **Steve Koppes**,"Carbon Dioxide may have acted as Earth'sthermastat",SinceErliesttimes,Chicago University,Feb,15/2007.

## 4. -Rapports:

1) Document de travail des services de la commission ,Accompagnant le Livre Blanc, Commission des communautés Européennes, Bruxelles,

le1/04/2009,Sec(2009‘Adaptation au changement climatique :Vers un cadre d’action européen, « Les effets du changement climatiques sur la santé humaine, Animale Et Végétale »,

2) Document de travail des services de la commission accompagnant le Livre Blanc, "Adaptation au changement climatique: Vers un cadre d’action européen‹"Commission des Communautés Européennes‹(COM‘ 2009)-‹147final,-« Les effets du changement climatique sur la santé humaine-animale et végétale ».
3) Document produit pou l’unité de recherche en santé publique du CHUL(Centre Hospitalier de l’université Laval )et Chuq :Centre Hospitalier de université de QUEBEC), MC Consultant, " Environnement et Santé Publique : Principes méthodes et pratiques" . ;MC Consultant ,Montréal,1998.
4) OMS‹Sécurité Sanitaire mondiale: Alerte et Action en cas d’épidémie‹Rapport du secrétariat‹Avril‹2001.
5) PNUE, L’avenir de l’environnement mondial, GEO.2000.
6) Programme des Nations Unies pour l’Environnement, GEO 3‹ 2002.
7) -OMS, « Notre Planéte,Notre Santé »,Rapport de la Commission de L’OMS sur la Santé et Environnement,Geneve,OMS,1992
8) Rapport sur l’état et l’avenir de l’environnement ‹ Ministère de l’aménagement du Territoire et de l’environnement‹Office de Coopération Allemand‹Algérie‹2000.

## B/Ouvrages en Langue Anglaises:

### I. BOOKS :

1. **Bryan Mc Donald**"‹ Global Health and HumanSecurity:Addressinh Impacts fromglobalization and Environmental change‹".Editedfrom: Global Environmental Change and Human Security‹(MIT:NewEngland‹2010).
2. **Desmond Mc Neill**:" Ethics‹Politics‹economics and global environment"‹Editedfrom:"Climate Change‹Ethics and Human Security‹"‹Edited by: Karen L.O’Bbrien-AsuncionLeraST.Clair and BeritKristoffersen‹CambridgeuniversityPress‹2010.
3. **Heather Goldsworthy**‹“Women‹Global Environmental Change‹and Human Security”‹Citedfrom:GlobalEnvironmentalChange and Human Security”‹Edited by :RichardA.Matthew‹Jon Barnett‹BRYAN Mcdonald‹and Karen L.O’Bbrien‹(the MIT Press‹Cambridge)‹2010
4. **Hunt and Sheldon Leader**: “Developing and applying the right to highest attainable standard of health:The role of the UN Special Rapporteur(2002-2008),Edited From: “**Global Health** and Human Rights:

Legal and philosophical perspectives», Edited by: John Harrington and Maria Stuttaford,Firstpublished,Routledge,New York,2010,-

5. **Jacobson،Michel F**،"Climate change and the environmentaldegradationcont'd »،Washington center for science in the public interest،2006.
6. **Marvin S.Soroos**," Approaches to Enhancing Human Security ",Edited From : "Global Change and Human Security», Edited by:Richard Marvin S.Soroos," Approaches to Enhancing Human Security ",Edited From : "Global Change and Human Security», Edited by:Richard.
7. **Melinda Kimble**،« Climate Change:Emerging Insecurities »،Edited from:(Human and Environmental Security،an Agenda for change،)Edited by:Dodds and Tim Pippard،Earthscan، Sterling.VA،London،2005.
8. **ShahrbanouTadjbakhsh and AnuradhaM.Chenoy**،Human Security ،Concepts and ----implications، by Routledge، First published، London and New York، 2007
9. **SergineTackoKandjil.LouidVerchot ,Jens Makensen**,"Climate Change and Variability in the Sahel Region :Impacts and Adaptation Strategiesin the Agreculturalsectore" ,World AFGROFERESTRY Centre(ICRAF),2006-
10. **Tor .A.Benjaminsen**, " Does Supply –Induced Scarcity Drive Violent Conflits in the African Sahel?The Case of the TuaregRebillion in NorthenMali», JOURNAL OF Peace Research,Vol145,number06,November2008
11. **William P.Cunningham،Mary Ann Cunningham**،Principles of Environmental Science، « Inquiry and Applications »، second Edition، Mc Graw Hill، NEWYork،2004.

## II. Repports :

**1)** Global Monitoring Report :Agenda For Inclusive and Sustainable Development ,MDGs and The Environment,2008.

**2)** Globalizationwith a Human Face" ،HumanDevelopment Report،1999،(United Nations: Development Program1999.

**3)** Health :Investingin Health fopr Economic Development ,(Geneva :WHO ;2001)http://mhealth.org » ;And WHO CMI+SUPPORT UNIT» Investing in health:ASunnary of the Finding of the omission on macroeconomics»; Geneva ;2003.

**4)** UN Environment،programme.Health and Environment، Linkages Initiative (Heli)،"PriorityRisks:TheHumanToll.

**5)** WHO and UN Environment،programme.Health and Environment، Linkages Initiative (Heli)،"PriorityRisks:TheHumanToll.

**6)** UNEP,Annual Report ,Environmentgovernance،2008.

## III. Articls:


1) **Felix-Amerasinghe and ElineBolle.Assessing** the impact of irrigation development on the environment.
2) **Jean Martin**, La théorie de l'effet de serre n'est pas validée par les observations.
3) Liotta ,David A.Mouat and other ,"Environmental Change and Human Security", The NATO Science For peace and Security Programme,2006-
4) Pruss-Ustun and C.Corvalan.Preventing‹Disease through Healthy Environment: Towards an Estimate of the Environmental Burden of Disease‹(Geneva:WHO.2006)
5) **Terris .M‹"Current‹** trends in public health in the Americas in Pan American Healthorganization‹" ‹The Crisis of public health in the Americas‹ Scientific Publication‹N°540‹Washington‹1992.


## IV. Sites Internet:


**-http://www.idrc.ca/pda**

**-http://www.pathways.cu.edu.eg/subpages/.../Heralth-Ar_Chapter2.pdf05/01/2010**

**www.world bank .org**
**Www.europa.eu.int/index-fm.htm**
**http://www.a21l.qc.ca/9583_fr.html.**
**(Http://Www.who.int/heli/risks/en**
**- Www.bespo.be/document/masters/Theo secu1.pdf**
**-http://www.crdi.ca**
**(Http://Www.who.int/heli/risks/en**

**Http://Www.who.int/quantiiifying-ehimpacts/publication/preventing disease/en.**
**http://www.unep.org.**
**http:/ /www.pensee-unique.fr.**
**Http://WWW.emro.who.int/cbi/cmh-documents.htm-**
**Http://indiabugjet.nic.in/e598-99/chap1104.pdf**

**Http://Www.emro.who.int/cebra/pdf/humanHealth climate.pdf**
**Www.teafund.org.**
**http://Www.ao-academy.irg/docs/eqtisads27072010.pdf**

**Http://arab-hdr.org/publications/other*undp/hdr/2002/mauritania-a.pdF.36**
**http://Www.cdd.gov.jo/uploads/t3ayor-mm5y.pdf**
**Www.Yemen-nic.info/contents/Geo/ww.pdf-**
**http://www.umn.edu/humanrts/arab/m15.PDF**
**http//www.erudit.org/revue/ei/2003/v34/n01/006932ar**

http://www.elbilad.net/flash/detail?id=4198

http://www.algeria-dream.com/vb/algeria.103742/

http://www.weforum.org/globalrisks2013

| المحتـــــــــــــــوى | الصفحة |
|---|---|
| مقدمــة عامة | 09-1 |
| الفصل الأول: الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي:مقاربةمفاهيميةبنائية | 10 |
| المبحث الأول:مفهوم الأمن الصحي للأفراد. | 10 |
| المطلب الأول:الأمن الصحي للأفراد حسب التقارير الإنمائية لمنظمة الأمم المتحدة | 11 |
| المطلب الثاني: المطلب الثاني:الأمن الصحي للأفراد حسب تقارير منظمة الصحة العالمية | 13 |
| المبحث الثاني: مفهوم التدهور البيئي | 14 |
| المطلب الأول: التدهور البيئي لغة واصطلاحا | 15 |
| الفرع الأول:التدهــور البيئــي لغــة | 15 |
| أولا: التــدهــور لــغـــة. | 15 |
| ثانيا: البيئـــــة لغـــــة | 15 |
| الفرع الثاني: التدهـور البيئـــي اصطلاحـــا. | 16 |
| المطلب الثاني:المفهــوم العلمــي لظاهــرة التدهــور البيئـــي | 16 |
| الفرع الأول: التدهور البيئي حسب" معيار تدهور مكـوّنات البيئـة الطبيعيـة". | 16 |
| الفرع الثاني: تعريف التدهور البيئي حسب "معيـار العواملالمتسبـب في حدوثــه". | 19 |
| الفرع الثالث تعريـف التدهــور البيئـي حسب معيـار المظاهر الكبرى له. | 21 |
| المطلب الثالث:المفهــوم القـانــونـــي للتدهــور البيئـــي. | 22 |
| الفرع الأول:مفهوم التدهور البيئي في القانون الوضعي الداخلي. | 22 |
| أولا:تعريف البيئة لدى بعض الفقهاء القانونيين. | 23 |
| ثانيا:تعريف المشرع الجزائري للبيئة. | 24 |
| ثالثا:مفهوم التدهور البيئي في التشريع الوطني الجزائري. | 24 |
| الفرع الثاني:مفهوم التدهور البيئي في القانون الوضعي الدولي(الاتفاقيات الدولية). | 25 |
| أولا:التدهور البيئي في الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر لسنة1994 | 25 |
| ثانيا: التدهور البيئي في الاتفاقية الدولية المتعلقة بتغير المناخ وحماية طبقة الأوزون | 26 |
| الفرع الثالث:مراحـل التدهور البيئـي:التصحر نموذجًا. | 27 |
| المطلب الرابع:التدهـور البيئـي وتمييـزه عن بعـض المفاهيم المشابهة له | 28 |
| الفرع الأول:اختـــلال التـوازن البيـئـي. | 28 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني:الحمـــولة البيئيـــــة. | 29 |
| الفرع الثالث:النـظـــام البيـــئـــــي. | 29 |
| الفرع الرابع:البيئيـــة الطبيعيـــة والبيئـــة المشـيدة. | 30 |
| الفرع الخامس:التغير البيئي وتمييزه عن التدهور البيئي. | 30 |
| الفرع السادس:التلوث البيئي وتمييزه عن التدهور البيئي. | 30 |
| الفرع السابع: التغيّر المناخي وتمييزه عن التدهور البيئي. | 31 |
| المبحث الثالث:نحو التجسيد القانوني للبناء الصحي لأمن الأفراد أمام التدهور البيئي. | 32 |
| المطلب الأول: الإطار القانوني الدولي و القاري لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي | 32 |
| الفرع الأول-دور القانون الدولي في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة: | 33 |
| أولا-الإعلانات والمؤتمرات الدولية ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي: | 33 |
| ثانيا-الاتفـاقيـات واللوائح الصحية الدولية | 34 |
| ثالثا:تقييم دور القانون الدولي في عملية بناء الأمن الصحي للأفراد | 36 |
| الفرع الثاني:دور القانون القاري لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي. | 39 |
| أولا-اتفاق الشمال-الأمريكي للنعاون في مجال البيئة. | 39 |
| ثانيا/-الاتحاد الأوروبي نموذجًا للمؤسسات القانونيةالقارية التي ساهمت في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة تدهور البيئة. | 40 |
| ثالثا:تقييم دور القانون القاري في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي. | 42 |
| المطلب الثاني: بناء الأمن الصحي للأفراد في ظل القوانين الداخلية. | 43 |
| الفرع الأول:البناء الصحي لأمن الأفراد في ظل القانون الجزائري | 43 |
| الفرع الثاني:بناء الأمن الصحي في ظل القوانين الأجنبية. | 46 |
| المبحث الرابع:من محاولة البناء إلى البناء الفعلي للأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي. | 47 |
| المطلب الأول:مقاربات بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي. | 47 |
| الفرع الأول: المقاربات العلمية الايكولوجية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي | 48 |
| أولا: مقـاربة التقليـص الطبـــي | 48 |
| ثانيا: مقاربـة صحـــة النظم البيئيـة | 49 |
| ثالثا: مقـاربـــة النسـق البيئـــي للصحـة الإنسانيـة. | 50 |
| الفرع الثاني: المقاربات الاقتصادية لبناء الأمن الصحي للأفراد | 57 |
| أولا:مقاربة النمـو الديموغرافـــي | 57 |

| | |
|---|---|
| ثانيا:مقاربة التنمية المستدامة | 59 |
| الفرع الثالث:المقاربة الأخلاقية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي | 63 |
| أولا:مضمون المقـاربــة الأخـلاقيـة | 64 |
| ثانيا:تقييم دور المقاربة الأخلاقية في عملية البناء الصحي لأمن الأفراد | 65 |
| الفرع الرابع:المقاربات التي تؤسس بناء الأمن الصحي للأفراد على البعد البيئي للأمن الإنساني. | 66 |
| أولا:مقاربةطورونطو | 67 |
| المطلب الثاني:جهود المجتمع المدني العالمي:المنظمات الدولية والإقليمية ،الجمعيات. | 67 |
| الفرع الأول:دور المنظمات الدولية والإقليمية في بناء الأمن الصحي للأفراد. | 67 |
| الفرع الثاني:دور الجمعيات في بناء الأمن الصحي للأفراد. | 69 |
| الفرع الثالث:تقدير جهود المجتمع المدني العالمي:المنظمات الدولية والإقليمية و،الجمعيـات. | 71 |
| خلاصة الفصل الأول | 71 |
| **الفصل الثاني: الأسباب،المظاهر والآثار الصحية لظاهرة التدهور البيئي علـى أمـن الأفراد.** | 72 |
| المبحث الأول:أسبـاب التدهـــور البيئـــــي. | 72 |
| المطلب الأول:الأسبـاب غيـر الطبيعيـة لظاهـرة التدهـور البيئـــي. | 73 |
| الفرع الأول: الأسباب العامة للتدهور البيئي (النظام الإنتاجـــي). | 73 |
| الفرع الثاني: أسباب التدهـور البيئـــي من حيث ترتيبهـا | 74 |
| الفرع الثالث: أسباب التدهور البيئي من حيث عوامل خطورتها. | 79 |
| المطلب الثاني:الأسبـــاب الطبيعيـــة لظاهـــرة التدهـــور البيئـي. | 80 |
| الفرع الأول: الأسباب الطبيعية للتغيرات المناخية | 80 |
| الفرع الثاني: الأسبـاب الطبيعية لتلوث البيئـة(البراكين،التفريغ الكهربائي للسحب الرعدية). | 81 |
| المبحث الثاني:مظاهـر ظاهـــرة التدهـــور البيئـــــي. | 83 |
| المطلب الأول: المظـاهر العـامة للتـدهور البيـــئي | 84 |
| المطلب الثاني: مظاهر التدهور البيئي من حيث درجة التهديد والمساس بالأمن الصّحي للأفراد. | 84 |
| الفرع الأول: تدهـــور المنـــاخ. | 84 |
| الفرع الثاني:تـدهـور الهـــــواء | 85 |
| الفرع الثالث:تدهـور التربـــة والغابـات. | 86 |
| الفرع الرابع:تدهـــور الميـــاه. | 88 |

| | |
|---|---|
| الفرع الخامس:تدهور البيئـة البحرية. | 89 |
| المطلب الثالث: مظاهـر التدهـور البيئـي من حيث عوامل خطورتـها. | 90 |
| الفرع الأول: الطبيعة عبر الوطنية لمظاهر التدهور البيئي(التلوث البيئي العابر للحدود نموذجا). | 90 |
| الفرع الثاني:الطبيعة التّداخلية لمظاهر التدهور البيئي. | 91 |
| المطلب الرابع:تبني نماذج عن مظاهر التدهور البيئي في الدول الغنية والفقيـرة. | 92 |
| الفرع الأول:مظـاهر التدهور البيئـي في الدول الغنيّة. | 92 |
| الفرع الثاني: مظـاهر التدهور البيئـي في الدول الفـقيرة. | 95 |
| المبحث الثالث:الآثـار الصحيـة لظاهـرة التدهور البيئـي على أمـن الأفـراد. | 97 |
| المطلب الأول:المقصـــود بالآثـــار الصحيـــة. | 97 |
| المطلب الثاني:الآثـــار الصحيـــة المبـاشـــرة. | 98 |
| الفرع الأول:الآثار الصحية المباشرة لتدهور الميـاه. | 98 |
| الفرع الثاني: الآثار الصحية المباشرة لتدهور المناخ. | 101 |
| الفرع الثالث: الآثـار الصحية المباشرة لتدهور الهواء. | 103 |
| الفرع الرابع: الآثار الصحية المباشرة للكوارث الطبيعية. | 105 |
| المطلب الثالث:الآثـــار الصحيـــة غيـر المباشـــرة. | 109 |
| الفرع الأول: آثـــار التدهور البيئي على الأمـن الاقتصادي | 109 |
| الفرع الثاني: آثار التدهور البيئي على الأمن الغذائي. | 111 |
| الفرع الثالث: آثار التدهور البيئي على الأمن الاجتماعي و السياسي. | 113 |
| الفرع الرابع: آثار التدهور البيئي على الأمن الثقافي. | 114 |
| المبحث الرابع:التدهـور البيئـي وتداعياته الصحّية على أمـن الأفـراد في الجزائر | 115 |
| المطلب الأول:أسبـاب التدهـور البيئـــي فـــي الجزائر | 116 |
| الفرع الأول:غـــزو العمـــــران | 116 |
| الفرع الثاني:إنشـــاء المركبـات الصناعيـــة في المدينـــــة. | 117 |
| الفرع الثالث: اللاعقلانيـــة في تسييـــر المـــوارد الطبيعيـــة. | 117 |
| الفرع الرابع: الانفجـــار السكـــــاني | 117 |
| المطلب الثاني:مظاهـر التدهـــور البيئـــي في الجزائر. | 117 |
| الفرع الأول: التلـــوث الصنـــاعـــي. | 117 |

| | |
|---|---|
| الفرع الثاني:محدودية الموارد المائية(ندرة المياه). | 118 |
| الفرع الثالث: التـصحـــــــر | 118 |
| المطلب الثالث:الآثـار الصحية لظاهرة التدهور البيئي على أمن الأفراد في الجزائر. | 121 |
| الفرع الأول:الأمراض المرتبـــطة بتلوث المياه. | 121 |
| أولا:المقصود بالأمراض المتنقـــلة عبر المياه. | 121 |
| ثانيا: العوامل التي تؤدي إلى الإصابة بالأمراض المتنقلة عبر المياه | 122 |
| الفرع الثاني: الأمراض المرتبـــطة بتلوث الهواء. | 123 |
| أولا:أسباب تدهور الهواء فـي الجزائـر. | 124 |
| ثانيا:آثار تلوث الهواء على الأمن الصحي للأفراد في الجزائر. | 124 |
| الفرع الثالث: الآثار الصحية لتدهور الغذاء في الجزائر: الأمراض المرتبطة بنوعية الغذاء. | 125 |
| الفرع الرابع:الأمراض الأخرى المرتبطة بتدهور البيئة عموما. | 125 |
| أولا:الأمراض السرطانية | 126 |
| ثانيا:الأمراض القلبيـــة. | 126 |
| ثالثا:الأمراض المرتبطة بتدهور الغذاء. | 126 |
| الفصل الثالث: استراتيجيات بناء الأمن الصحي للأفراد في ظل ظاهرة التدهور البيئي. | 127 |
| المبحث الأول:الاستراتيجياتالقانونيةوالمؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد. | 128 |
| المطلب الأول: الاستراتيجيات القانونية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي. | 129 |
| الفرع الأول:التدعيم التشريعي في الجزائر وإشكالية بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي | 129 |
| أولا:-على المستـوى العـربـي. | 129 |
| ثانيا:-علـى المستـوى الإفريـقـي. | 130 |
| ثالثا:-علـى المستوى الأورومتـوسطـي. | 130 |
| رابعا:-علـى المستوى الدولـي. | 131 |
| الفرع الثاني :تقدير الاستراتيجيات القانونية لبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي في الجزائر | 132 |
| المطلب الثاني:الاستراتيجيات المؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي. | 133 |
| الفرع الأول: دور جهاز القضاء في بنـاء الأمن الصحي للأفراد في ظل ظاهرة التدهور البيئي | 133 |
| الفرع الثاني: تقييم دور جهاز القضاء في بناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ التدهور البيئي. | 135 |
| الفرع الثالث:نماذج عن مؤسسات أخرى ناشطة في مجال بناء الأمن الصحي أمام التدهور البيئي | 136 |

| | |
|---|---|
| المطلب الثالث:الاستراتيجيات المؤسسية لبناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر أمام ظاهرة التدهور البيئي. | 139 |
| الفرع الأول :التدعيم المؤسساتيوبناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي في الجزائر | 139 |
| الفرع الثاني:تقييم دور التدعيم المؤسساتي في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام التدهور البيئي في الجزائر. | 147 |
| المبحث الثاني:الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد. | 147 |
| المطلب الأول: تبني نماذج عن الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد. | 148 |
| الفرع الأول: الاستثمار في الصحـــة. | 148 |
| الفرع الثاني: تدعيم مشاريع حماية البيئة والصحة في العالم. | 148 |
| المطلب الثاني:تقييم الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد | 151 |
| الفرع الأول:مدى فعالية إستراتيجية الاستثمار في الصحة | 151 |
| الفرع الثاني:مدى فعالية إستراتيجية التدعيم المالي للمشاريع المسطرة في مجال الصحة والبيئة. | 152 |
| المطلب الثالث:الاستراتيجيات الاقتصادية والمالية لبناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر أمام ظاهرة التدهور البيئي. | 152 |
| الفرع الأول:الجباية البيئية(الضريبة الايكولوجية). | 152 |
| الفرع الثاني:نظـام الصناديـق الخاصـــة بحمايـة البيئـــة | 154 |
| الفرع الثالث:الإنفاق الحكومي والنفقات الخاصة. | 157 |
| أولا:الإنفاق الحكومي ودوره في بناء الأمن الصحي للأفراد من خلال مواجهة ظاهرة تدهور البيئة | 157 |
| ثانيا:النفقات الخاصة و ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد من خلال مواجهة ظاهرة تدهور البيئة: | 157 |
| الفرع الرابع:الاستثمار في الصحة من خلال الاستثمار الاقتصادي المبني على تكنولوجيا نظيفة(البرنامج الوطني لحماية طبقة الأوزون نموذجا). | 158 |
| المبحث الثالث:الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد. | 159 |
| المطلب الأول:تبني نماذج عن الاستراتيجيات السياسية والإدارية لبناء الأمن الصحي للأفراد. | 160 |
| الفرع الأول:الحوكمة الشاملة ودورها في بناء الأمن الصحي للأفراد أمام ظاهرة التدهور البيئي. | 160 |
| الفرع الثاني:دمج العلم في عملية وضع السياسات البيئية والصحية وتنفيذها عمليا. | 168 |
| الفرع الثالث:الإدارة البيئيـــــة. | 169 |
| الفرع الرابع:كفـالة الاستدامـة البيئيـة. | 169 |
| الفرع الخامس:الوعـي البيئـي والصحـي. | 170 |
| المطلب الثاني:تقييم الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمـن الصحـي للأفراد. | 171 |
| الفرع الأول:تقييم دور الحوكمة الشاملة في مجال البيئـة والصحـة. | 171 |
| أولا:دور الاستبـاقية | 172 |

| | |
|---|---|
| ثانيا:تقييم دور الاحتيـاط | 172 |
| ثالثا:تقييم مبدأ الحد من التهديد أو الخطر | 172 |
| الفرع الثاني: تقييم دور العلم في عملية وضع السياسات البيئية والصحية وتنفيذها عمليا. | 173 |
| الفرع الثالث:تقييم دور الإدارة البيئيـة. | 173 |
| الفرع الرابع:تقييـم دور الاستدامـة البيئيـة. | 174 |
| الفرع الخامس:تقييـم الوعـي البيئـي والصحـي. | 174 |
| المطلب الثالث:الاستراتيجيات الإدارية والسياسية لبناء الأمن الصحي للأفراد في الجزائر أمام ظاهرة التدهور البيئي. | 175 |
| الفرع الأول: نظـام الإدارة البيـئـيـة. | 175 |
| أولا:الآثـار الاجتماعية والصحيـة لتطبيق الشركـة لنظام الإدارة البيئية. | 176 |
| ثانيا:الآثـار البيئيـة لتطبيق الشركـة لنظـام الإدارة البيئيـة. | 176 |
| الفرع الثاني:السياسات المنتهجة اتجاه المؤسسات لتعزيز حماية البيئة من التدهور ومن ثم بناء الأمن الصحي للأفراد. | 177 |
| أولا:تعيين مندوب بيئة والتصريح بالنفايات الخطرة للمؤسسات المصنفة. | 178 |
| ثانيا:الدراسات البيئية ورخص الاستغلال. | 178 |
| ثالثا:عقـود حسـن الأداء البيئي. | 178 |
| خلاصة الفصل الثالث | 180 |
| خاتمة | 181 |
| قائمة المراجع | |
| قائمة الجداول المستعملة في البحث | |
| خطة الدراسة | |

***ملخص:***

**يعتبر التدهور البيئي ظاهرة طبيعية مسّت كل دول العالم، حيث خلّفت آثارًا صحية مختلفة هدّدت الأمن الإنساني، إذ تنوّعت هذه الآثار بين الآثار التي هددت الأمن الإنساني في بعده الصحي مباشرة،و تلك التي هدّدته في أبعاده الأخرى–الاقتصادية،السياسية،الثقافية،الغذائية،..وغيرها،ومسّت الأمن الصحي بطريقة غير مباشرة، وهي ظاهرة ناتجة إما عن أسباب طبيعية (غضب الطبيعة)،أو عن أسباب غير طبيعية (أي أنها ناتجة عن نشاطات الإنسان غير العقلانية).**

**كما تعرف ذات الظاهرة تنوّع في المظاهر التي تتّخذها وذلك نظرًا لتنوّع أسباب حدوثها،فيشهد العالم اليوم تدهورًا في الجو(مثل تلوث الهواء،التغيراتالمناخية..وغيرها)،و نمطًا آخرًا من التدهور يمس التربة(التّصحر،الجفاف،انزلاق التربة)،إلى جانب التدهور الذي يصيب المياه(تلوث المياه،الندرة،الجفاف،..الخ).**

**كل هذا التعدّد في مظاهر التدهور البيئي، عجّل في تأثيراتها على الأمن الصحي للأفراد خصوصًا والأمن الإنساني عمومًا،إذ لم تستقر الآثار الصّحية للظّاهرة على مجرد الآثار المباشرة على الأمن الإنساني (كالمرض،الوباء،ومختلف أشكال الاعتلال الصحي)،وإنما تجاوزت ذلك إلى الآثار غير المباشرة على الأمن الإنساني( أي أن التدهور البيئي مسّ أبعاد الأمن الإنساني الأخرى وخلّف ذلك أثرًا على البعد الصّحي للأمن الإنساني مما يجعلنا نصنّفه تأثيرًا غير مباشرًا للتدهور البيئي على الأمن الصّحي للفرد).**

**وعليه فان الحديث عن بناء الأمن الصحي للأفراد في ظلّ تنامي صور التدهور البيئي، يستدعي تبنيّ جملة من المقاربات تكون بمثابة أرضية نظرية،نستنبط من خلالها مجموعة من الاستراتيجيات في شتى الميادين(القانونية،المؤسسية،الاقتصادية ،المالية،الإدارية والسياسية)،تقوم مجموعة من الفواعل بما فيها صنّاع القرارات و المجتمع المدني،من خلال مجموعة من الآليات والأدوات (القواعد القانونية،المؤسسات العامة والخاصة،الدولية والمحلية ،القضاء وغيرها ...)، بتنفيذها على أرض الواقع بما يحقق الأمن الصحي للفرد وما يستتبعه ذلك من بناء للأبعاد الأخرى للأمن الإنساني ما دامت هذه الأخيرة كلّ متكامل وغير مجزّأ ،فبناء أحد أبعاد الأمن الإنساني يُعدُ قَوام بناء البُعد الآخر وهكذا.**

**Résumé:**

***La dégradation de l'environnement, est un phénomène qui touche le monde entier, ce phénomène a causé plusieurs impacts sanitaire, ces derniers se manifestent sous forme d'impacts directes et indirectes. Cette variété d'impacts se rapportent soit a des causes naturelles ou aux activités humaine, D'ailleurs, c'est ce qui a incité ce phénomène a connaître plusieurs manifistations, tel que, la dégradation de l'Aire (pollution-changement climatique..etc.), la dégradation hydrique (la pénurie d'eau-la sécheresse..etc.), ainsi que la dégradation de la terre (désertification-glissement de terre..etc.).***

***Tous ses aspects de détérioration environnementale ont accéléré l'influence directe et indirecte de ce phénomène sur la sécurité sanitaire des individus.***

***Notons enfin que, l'instauration de la sécurité sanitaire des individus face a ce phénomene,exige un ensemble d'approches comme base théorique pour cette instauration, suivi de stratégies destinées directement a résoudre la problématique d'asseoir les fondements sanitaire de la sécurité humaine.***

***Abstract :***

The environmental degradation is phenomewich infected all the world countries ,This phinome require to direct and indirect causes, For That the environmental degradation has many contours and manifestations (like : water degradation,sanddegradation,Air degradation).

The persone health Security is menaced directly or indirectly by the phenome ;for that it is nessessary to created rational aprocheswich orient to the rational strategies to build specially persones health security ,and human security genarally.